وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص: علوم التسيير

نوقشت بتاريخ 22 نوفمبر 2018

العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

(دراسة مقارنة)

من إعداد الطالبة

بوقليمينة عائشة

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور: بلعور سليمان

أعضاء اللجنة:

– أ.د: بن قشوة جلول	أستاذ	جامعة الأغواط	رئيسا
– أ.د: بلعور سليمان	أستاذ	جامعة غرداية	مقررا
– أ.د: فرحي محمد	أستاذ	جامعة الأغواط	مناقشا
– أ.د: زيد الخير ميلود	أستاذ	جامعة الأغواط	مناقشا
– أ.د: مصيطفى عبد اللطيف	أستاذ	جامعة غرداية	مناقشا
– أ.د: بن سانية عبد الرحمان	أستاذ	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي:

إلى أغلى من لي في الوجود والدتي العزيزة أطال الله عمرها

إلى روح أبي الطاهرة

الى زوجي وأولادي

إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله

إلى صديقاتي

إلى جميع الأهل والزملاء والأصدقاء

إلى كل طالب علم

شكر وتقدير

أتقدم قبل كل شيء بشكر الله عز وجل وحمده الذي وفقني لانجاز هذا العمل؛

قال تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ الآية 7 سورة إبراهيم

صدق الله العظيم

ثم أتوجه بجزيل الشكر لأستاذي الفاضل المشرف على أطروحتي **الأستاذ الدكتور بلعور سليمان**؛ الذي لم يبخل علي يوما بتوجيهاته وإرشاداته ووقته لتقويم هذه الدراسة.

كما أتوجه بالشكر **للدكتور عبد العليم بوفاتح** على الوقت الذي خصصه لتدقيق اللغوي لهذا العمل،

كما أشكر كل من كان لي عونا في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

ولا يفوتني أن أشكر **أعضاء لجنة الحكم** الذين تفضلوا مشكورين بالموافقة على تحكيم هذه الأطروحة ومناقشتها.

راجية لهم دوام الصحة والعافية وأن يبارك الله جهودهم.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	ز
قائمة الرموز.....	ي
قائمة الملاحق	ك
الملخص باللغة العربية.....	م
الملخص باللغة الانجليزية.....	س
مقدمـــــة	

تمهيد 2

أولا:اشكالية الدراسة 4

ثانيا: فرضيات الدراسة.....4

ثالثا: أهمية الدراسة وأسباب إختيارها.....5

رابعا: أهداف الدراسة 5

خامسا: أدوات الدراسة 6

سادسا: منهج الدراسة 7

سابعا: حدود الدراسة 7

ثامنا: الدراسات السابقة 7

1. الدراسات المتعلقة بالبنوك التجارية.....8
2. الدراسات المتعلقة بالبنوك الإسلامية.....15
3. الدراسات المتعلقة بالمقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.....15

تاسعا: تقسيم الدراسة 26

القسم الأول: الجزء النظري

الفصل الأول: مدخل للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

تمهيد

.....28

المبحث الأول: أنواع البنوك ووظائفها.....29

المطلب الأول: البنوك المركزية 29

0المطلب الثاني: البنوك المتخصصة 30
المطلب الثالث: البنوك التجارية والبنوك الإسلامية 31
المبحث الثاني: **ماهية البنوك التجارية** 31
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية 31
المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية 39
المطلب الثالث: خصوم وأصول البنوك التجارية 44
المبحث الثالث: **ماهية البنوك الإسلامية** 44
المطلب الأول: مفهوم وخصائص البنوك الإسلامية 49
المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنوك الإسلامية.....53
المطلب الثالث: مصادر واستخدامات البنوك الإسلامية.....64
المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية.....69
خلاصة الفصل .....
الفصل الثاني:تقييم الأداء ومدخل الربحية في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية
تمهيد 70
المبحث الأول: **ماهية تقييم الأداء في البنوك** **70**
المطلب الأول: مفهوم الأداء 71
المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء.....72
المطلب الثالث: أهمية تقييم الأداء **73**
المطلب الرابع: أهمية تقييم الأداء في البنوك الإسلامية.....74
المبحث الثاني: **مداخل تقييم الأداء** 74
المطلب الأول: المداخل المالية **77**
المطلب الثاني: مدخل الكفاءة .....77.
المطلب الثالث: مدخل الفاعلية 80
المطلب الرابع: مداخل خاصة بالبنوك الإسلامية.....83
المبحث الثالث: **ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية** 84
المطلب الأول: ماهية الربحية.....90
المطلب الثاني: مؤشرات الربحية.....96
المطلب الثالث: طرق تحسين الربحية في البنوك التجارية.....97
خلاصة الفصل .....
الفصل الثالث : العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية
تمهيد .....
المبحث الأول: **تأثير العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية**.....**103**

المطلب الأول: حجم البنك 103
المطلب الثاني: كفاية رأس المال 110
المطلب الثالث: المخاطر التشغيلية 119
المطلب الرابع: جودة الأصول 123
المطلب الخامس: السيولة 134
المبحث الثاني: تأثير العوامل الخارجية على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.....143
المطلب الأول: المتغيرات الاقتصادية الكلية.....143
المطلب الثاني: عوامل السوق.....147
خلاصة الفصل .....

القسم الثاني: الجزء التطبيقي

الفصل الرابع: واقع ربحية البنوك التجارية والإسلامية المدروسة بين المتغيرات الداخلية ومتغيرات بيئتها الخارجية

تمهيد .....
المبحث الأول: تقديم البنوك عينة الدراسة.....153
المطلب الأول: البنوك التجارية عينة الدراسة المتواجدة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....153
المطلب الثاني: البنوك الإسلامية عينة الدراسة المتواجدة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....158
المبحث الثاني: تحليل ربحية البنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2014.....**164**
المطلب الأول: قياس الربحية.....164
المطلب الثاني: الوصف الإحصائي للمتغيرات الداخلية للبنوك خلال الفترة 2007-2014.....169
المطلب الثالث: الوصف الإحصائي للمتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2007-2014.....182
المبحث الثالث: اختبار الفروقات بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية من حيث الربحية والمتغيرات الداخلية 185
المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.....185
المطلب الثاني: اختبار الفروقات في مؤشرات الربحية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية 186
المطلب الثالث: اختبار الفروقات في المتغيرات الداخلية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية **188**
خلاصة الفصل .....

الفصل الخامس: اختبار الفرضيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

تمهيد .....
المبحث الأول: عرض منهجية ومتغيرات الدراسة.....**197**
المطلب الأول: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة.....197
المطلب الثاني: نبذة عن الاقتصاد القياسي في ظل بيانات البانل.....197

المطلب الثالث: متغيرات الدراسة.....201
المبحث الثاني: الدراسة القياسية للعوامل المؤثرة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.....203
المطلب الأول: تقديم نموذج الدارسة ودارسة السببية بين متغيرات الدارسة.....203
المطلب الثاني: تحديد نوع النموذج الملائم للدراسة لبيانات البنوك التجارية.....205
المطلب الثالث: تحديد نوع النموذج الملائم للدراسة لبيانات البنوك الإسلامية.....214
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات.....224
المطلب الأول: نتائج إختبار الفرضيات.....224
المطلب الثاني: مناقشة النتائج.....230
خلاصة الفصل .....
الخاتمـة
نتائج الدراسة **234**
التوصيات.....**238**
اتجاهات مستقبلية للبحث **239**
قائمة المصادر والمراجع
المراجع باللغة العربية.....242
المراجع باللغة الأجنبية 250
الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الإحصائيات الوصفية لمتوسط العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية المدروسة	165
02	حصائيات الوصفية لمتوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية المدروسة	166
03	الإحصائيات الوصفية لمتوسط السيولة للبنوك التجارية المدروسة	170
04	الإحصائيات الوصفية لمتوسط السيولة للبنوك الإسلامية المدروسة	171
05	الإحصائيات الوصفية لمتوسط كفاية رأس المال للبنوك التجارية المدروسة	172
06	الإحصائيات الوصفية لمتوسط كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية المدروسة	173
07	الإحصائيات الوصفية لمتوسط جودة الأصول للبنوك التجارية المدروسة	175
08	الإحصائيات الوصفية لمتوسط جودة الأصول للبنوك الإسلامية المدروسة	176
09	الإحصائيات الوصفية لمتوسط تكاليف العمليات للبنوك التجارية المدروسة	178
10	الإحصائيات الوصفية لمتوسط تكاليف العمليات للبنوك الإسلامية المدروسة	178
11	الإحصائيات الوصفية لمتوسط حجم الأصول للبنوك التجارية المدروسة	180
12	الإحصائيات الوصفية لمتوسط حجم الأصول للبنوك الإسلامية المدروسة	181
13	الإحصائيات الوصفية لنمو معدل الناتج الإجمالي لدول عينة الدراسة	182
14	الإحصائيات الوصفية للتضخم لدول عينة الدراسة	184
15	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي	185
16	نتائج اختبار مان ويتني للعينات المستقلة للعائد على الأصول	187
17	نتائج اختبار t للعينات المستقلة للعائد على الملكية	187
18	نتائج اختبار مان ويتني للعينات المستقلة لحجم الأصول	188
19	نتائج اختبار مان ويتني للعينات المستقلة لجودة الأصول	189
20	نتائج اختبار t للعينات المستقلة لتكاليف العمليات	190
21	نتائج اختبار مان ويتني للعينات المستقلة للسيولة	190
22	نتائج اختبار t للعينات المستقلة لكفاية رأس المال	191

23	نتائج تقدير النموذج للبنوك التجارية بطريقة المربعات الصغرى للمتغير ROA	205
24	نتائج اختبار الأثر لROA للبنوك التجارية	206
25	نتائج اختبار تحديد نوعية الأثر لROA للبنوك التجارية	206
26	نتائج تقدير النموذج للبنوك التجارية بطريقة المربعات الصغرى للمتغير ROE	207
27	نتائج اختبار الأثر لROE للبنوك التجارية	208
28	نتائج اختبار تحديد نوعية الأثر لROE للبنوك التجارية	208
29	اختبار الاستقرارية للعائد على الأصول للبنوك التجارية	209
30	اختبار الاستقرارية للعائد على الملكية للبنوك التجارية	209
31	اختبار الاستقرارية لكفاية رأس المال للبنوك التجارية	210
32	اختبار الاستقرارية لجودة الأصول للبنوك التجارية	210
33	اختبار الاستقرارية للسيولة للبنوك التجارية	211
34	اختبار الاستقرارية لتكاليف العمليات للبنوك التجارية	211
35	اختبار الاستقرارية لحجم الأصول للبنوك التجارية	212
36	اختبار الاستقرارية للتضخم للبنوك التجارية	212
37	اختبار الاستقرارية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبنوك التجارية	213
38	اختبار التكامل المشترك للعائد على الأصول والعائد على الملكية للبنوك التجارية	213
39	نتائج تقدير النموذج للبنوك الإسلامية بطريقة المربعات الصغرى للمتغير ROA	214
40	نتائج اختبار الأثر لROA للبنوك الإسلامية	215
41	نتائج اختبار تحديد نوعية الأثر لROA للبنوك الإسلامية	216
42	نتائج تقدير النموذج للبنوك الإسلامية بطريقة المربعات الصغرى للمتغير ROE	216
43	نتائج اختبار الأثر لROE للبنوك الإسلامية	217
44	نتائج اختبار تحديد نوعية الأثر لROE للبنوك الإسلامية	218
45	اختبار الاستقرارية للعائد على الأصول للبنوك الإسلامية	219
46	اختبار الاستقرارية للعائد على الملكية للبنوك الإسلامية	219
47	اختبار الاستقرارية لكفاية رأس المال للبنوك الإسلامية	220
48	اختبار الاستقرارية لجودة الأصول للبنوك الإسلامية	220
49	اختبار الاستقرارية للسيولة للبنوك الإسلامية	221

50	اختبار الاستقرارية لتكاليف العمليات للبنوك الإسلامية	221
51	اختبار الاستقرارية لحجم الأصول للبنوك الإسلامية	222
52	اختبار الاستقرارية للتضخم للبنوك الإسلامية	222
53	اختبار الاستقرارية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبنوك الإسلامية	223
54	اختبار التكامل المشترك للعائد على الأصول والعائد على الملكية للبنوك الإسلامية	223

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	الإحصائيات الوصفية لمؤشرات الربحية للبنوك التجارية
2	الإحصائيات الوصفية لعائد على الملكية للبنوك الإسلامية
3	الإحصائيات الوصفية لعائد على الأصول للبنوك الإسلامية
4	الإحصائيات الوصفية للسيولة للبنوك التجارية
5	الإحصائيات الوصفية للسيولة للبنوك الإسلامية
6	الإحصائيات الوصفية لكفاية رأس المال للبنوك التجارية
7	الإحصائيات الوصفية لكفاية رأس المال للبنوك الإسلامية
8	الإحصائيات الوصفية لجودة الأصول للبنوك التجارية
09	الإحصائيات الوصفية لجودة الأصول للبنوك الإسلامية
10	الإحصائيات الوصفية لتكاليف العمليات للبنوك التجارية
11	الإحصائيات الوصفية لتكاليف العمليات للبنوك الإسلامية
12	الإحصائيات الوصفية لحجم البنك للبنوك التجارية
13	الإحصائيات الوصفية لحجم البنك للبنوك الإسلامية
14	الإحصاءات الوصفية للنمو الناتج المحلي الإجمالي
15	الإحصاءات الوصفية لمعدل التضخم
16	التوزيع الطبيعي للبيانات
17	اختبار ت للعينات المستقلة للعائد على الملكية وكفاية رأس المال، وتكاليف العمليات
18	اختبار مان ويتني للعينات المستقلة للعائد على الأصول، ومخاطر الائتمان، والسيولة، وحجم البنك.
19	تقدير النموذج التجميعيPRM للعائد على الأصول (البنوك التجارية)
20	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM للعائد على الأصول (البنوك التجارية)
21	تقدير نموذج التأثيرات العشوائية PRM للعائد على الأصول (البنوك التجارية)
22	اختبار النموذج الملائم بين PRMوFEM للعائد على الأصول (البنوك التجارية)

23	اختبار النموذج الملائم بين REMوFEM للعائد على الأصول (البنوك التجارية)
24	تقدير النموذج التجميعيPRM للعائد على الملكية (البنوك التجارية)
25	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM للعائد على الملكية (البنوك التجارية)
26	تقدير نموذج التأثيرات العشوائية REM للعائد على الملكية (البنوك التجارية)
27	اختبار النموذج الملائم بين PRMوFEM للعائد على الملكية (البنوك التجارية)
28	اختبار النموذج الملائم بين REMوFEM للعائد على الملكية (البنوك التجارية)
29	اختبار الإستقرارية للعائد على الأصول (البنوك التجارية)
30	اختبار الإستقرارية للعائد على الملكية (البنوك التجارية)
31	اختبار الإستقرارية لكفاية رأس المال (البنوك التجارية)
32	اختبار الإستقرارية لجودة الأصول (البنوك التجارية)
33	اختبار الإستقرارية للسيولة (البنوك التجارية)
34	اختبار الإستقرارية لتكاليف العمليات (البنوك التجارية)
35	اختبار الإستقرارية لحجم البنك(البنوك التجارية)
36	اختبار الإستقرارية للتضخم (البنوك التجارية)
37	اختبار الإستقرارية لمعدل النمو في الناتج المحلي (البنوك التجارية)
38	اختبار التكامل المشترك للعائد على الأصول (البنوك التجارية)
39	اختبار التكامل المشترك للعائد على الملكية (البنوك التجارية)
40	تقدير النموذج التجميعيPRM للعائد على الأصول (البنوك الإسلامية)
41	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM للعائد على الأصول (البنوك الإسلامية)
42	تقدير نموذج التأثيرات العشوائية PRM للعائد على الأصول (البنوك الإسلامية)
43	اختبار النموذج الملائم بين PRMوFEM للعائد على الأصول (البنوك الإسلامية)
44	اختبار النموذج الملائم بين REMوFEM للعائد على الأصول (البنوك الإسلامية)
45	تقدير النموذج التجميعيPRM للعائد على الملكية (البنوك الإسلامية)
46	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM للعائد على الملكية (البنوك الإسلامية)
47	تقدير نموذج التأثيرات العشوائية REM للعائد على الملكية (البنوك الإسلامية)
48	اختبار النموذج الملائم بين PRMوFEM للعائد على الملكية (البنوك الإسلامية)
49	اختبار النموذج الملائم بين REMوFEM للعائد على الملكية (البنوك الإسلامية)

50	اختبار الإستقرارية للعائد على الأصول (البنوك الإسلامية)
51	اختبار الإستقرارية للعائد على الملكية (البنوك الإسلامية)
52	اختبار الإستقرارية لكفاية رأس المال (البنوك الإسلامية)
53	اختبار الإستقرارية لجودة الأصول (البنوك الإسلامية)
54	اختبار الإستقرارية للسيولة (البنوك الإسلامية)
55	اختبار الإستقرارية لتكاليف العمليات (البنوك الإسلامية)
56	اختبار الإستقرارية لحجم البنك(البنوك الإسلامية)
57	اختبار الإستقرارية للتضخم (البنوك الإسلامية)
58	اختبار الإستقرارية لمعدل النمو في الناتج المحلي (البنوك الإسلامية)
59	اختبار التكامل المشترك للعائد على الأصول (البنوك الإسلامية)
60	اختبار التكامل المشترك للعائد على الملكية (البنوك الإسلامية)

ملخص الدراسة

الملخص:

لقت البنوك الإسلامية انتباه الباحثين الأكاديميين والمهنيين المهتمين بإدارة البنوك وأسواق المال والإشراف على البنوك لربحيتها واستقرارها في ظل أزمة الرهن العقاري. ولكن تشير العديد من الدراسات إلى أن هذه البنوك تعتمد على التمويل قصير الأجل مثل البنوك التجارية.

وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار محددات الربحية في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية على مستوى تسعة بنوك تجارية وأحد عشر بنكا إسلاميا موزعة على عشر دول (الجزائر وتونس ليبيا، المغرب، مصر، الأردن، الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية) خلال الفترة 2007-2014، باستخدام بيانات البانل المتوازن.

تتمثل متغيرات البنك الداخلية في حجم البنك، السيولة، جودة الأصول، كفاية رأس المال، المخاطر التشغيلية، في حين أن المتغيرات الخارجية هي مؤشرات الاقتصاد الكلي.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلافات بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في العائد على الملكية، بينما هناك اختلاف في العائد على الأصول مع اختلاف في حجم الأصول، وعدم وجود أي اختلافات في المتغيرات الداخلية الأخرى.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من كفاية رأس المال وتكاليف العمليات، ووجود تأثير سلبي لمخاطر الائتمان على العائد على الأصول، بينما عدم وجود تأثير لكل العوامل المستقلة على العائد على الملكية للبنوك التجارية. في حين توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من كفاية رأس المال وتكاليف العمليات، والسيولة كمتغيرات داخلية والتضخم كمتغير خارجي على العائد على الأصول للبنوك الإسلامية، بينما اتفقت نتائج نموذج العائد على الملكية للبنوك الإسلامية مع البنوك التجارية بعدم وجود تأثير لكل العوامل المستقلة.

الكلمات المفتاحية: بنوك إسلامية، بنوك تجارية، ربحية البنوك، عوامل داخلية، عوامل خارجية، بيانات البانل

Abstract:

Islamic banks have received a great attention by academics and professionals interested in banks management, financial markets and the supervision of banks seeking their profitability and stability under the subprime mortgage crisis. Many studies indicate that these banks rely on short-term funding like commercial banks.

The study aims to test the determinants of profitability in nine commercial banks and eleven Islamic banks spread over ten countries which are: Algeria, Tunisia, Libya, Morocco, Egypt, Jordan, Kuwait, Qatar, United Arab Emirates and Saudi Arabia, from 2007 till 2014, using the balanced panel data.

Bank's internal variables are: bank size, liquidity, asset quality, capital adequacy, operational risks, while external variables are macroeconomic indicators. The results indicate that there are no differences between commercial banks and Islamic ones in the return on equity while there is a difference in the return on assets with a difference in the size of assets, and there are no differences in the other internal variables.

The results show that there is a positive impact for both capital adequacy and operational costs, and a negative impact of credit risk on return on assets. It is noticed the absence of any effect for the independent factors on the return on equity in commercial banks. The study also found positive influence for capital adequacy, operational costs, and liquidity as internal variables and inflation as an external variable on return on assets in Islamic banks. The results of the return on equity model for in Islamic banks and commercial banks demonstrate that there is no impact on all the independent factors.

Keywords: Islamic Banks, Commercial Banks, Bank Profitability, Panel Statements

مقدمـــة

تمهيد

يعتمد تطور أي اقتصاد بالدرجة الأولى على فعالية النظام المصرفي، إذ يعتبر القلب النابض لكل نشاط اقتصادي مهما اختلفت السياسات المتبعة عبر البلدان المختلفة، ويحوي النظام المصرفي في العالم نوعين من المصارف، أحدهما هو النظام المصرفي الربوي كما يدعى النظام البنكي التقليدي[1] والآخر هو النظام البنكي بدون فوائد كما يدعى النظام البنكي الإسلامي.وتختلف البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية عادة على أساس الممارسات والأهداف، حيث تتم العمليات في البنوك الإسلامية في إطار يختلف تماماً عن الإطار الذي تتم به في البنوك التقليدية على أساس أسعار الفائدة، حيث تقدم البنوك الإسلامية التمويل وفقاُ لصيغ التمويل الإسلامية والتي تقوم على مبدأ المشاركة، وهو ما يجعل الاستثمار حقيقياً وليس مجرد استثمار مالي، كما أن البنك لا يتضمن وقوع أي نوع من الظلم على المستثمر، بل على العكس من ذلك إذ يشارك البنك عملاءه في الربح والخسارة، إذا كانت البنوك التقليدية بحكم تخصصها قد جعلت التمويل قصير الأجل من اختصاص البنوك التجارية مع وجود بنوك أخرى تمارس التمويل المتوسط والطويل الأجل، فإن البنوك الإسلامية تحاول الظهور بمظهر البنوك الشاملة بينما تعتمد في الواقع العملي على التمويل القصير الأجل بشكل كبير.

وتعد الربحية هدفا أساسيا لجميع المؤسسات المصرفية ومعيارا ضروريا لبقائها واستمرارها، إذ تعمل الربحية على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالبنك والمستثمرين الحالين والمرتقبين، بالإضافة إلى أنها تستخدم كمقياس لأداء إدارة البنك بحيث تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن البنك يسير في المسار الصحيح، فهي تعطي فكرة عن مدى كفاءة هذا البنك في إدارة مشاريعه إضافة إلى أنها تعد مقياسا لمدى فاعلية السياسات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية المتبعة من قبل إدارة هذا البنك.

لذلك تعتبر العوامل المؤثرة على الربحية محور اهتمام إدارة البنوك سواء الإسلامية أو التجارية بالإضافة إلى المساهمين، والبنك المركزي والحكومة. حيث إن دراسة هذه العوامل تمكن من تحسين مستوى الأداء وتساعد إدارة البنوك و المستثمرين على التخطيط لمواجهة أي تغيرات عكسية.

إن ربحية البنك قد تكون دالة لمتغيرات متعددة داخلية أو خارجية. حيث تتمثل المتغيرات الداخلية في خصائص البنك مثل (الحجم، جودة الأصول، السيولة، القروض، تكاليف العمليات)، أما المتغيرات الخارجية

[1] نقصد بمصطلح البنوك التقليدية كل البنوك التي تعمل وفق أسعار الفائدة أي البنوك الربوية.

فهي تعكس المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، والتي قد تؤثر على عمليات البنك وأدائه.

خلال الأزمة المالية، برزت البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التجارية. لا يقتصر نموها في المجتمعات الإسلامية، ولكن انتشرت المنتجات المصرفية الإسلامية في الدول غير الإسلامية على الرغم من حداثة تجربة البنوك الإسلامية مقارنة بالتاريخ الطويل للبنوك التجارية، وعلى الرغم من المصاعب والعقبات الكثيرة والكبيرة التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، فقد استطاعت البنوك الإسلامية تحقيق نجاحات واضحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي،، ودليل على ذلك زيادة عدد هذه البنوك واتساع انتشارها الجغرافي، والنمو المستمر في حجم أنشطتها إذ حققت الأصول المصرفية الإسلامية حسب تقرير تومسون رويترز نموا من150 مليار $ في عام 1990 إلى ما يقرب من 1 تريليون $ في عام 2011، و 135 تريليون $ في 2013. وباعتبار الربحية مفتاحا للبنوك الإسلامية لتصبح منافس للبنوك التجارية، لابد من تحليل العوامل المؤثرة على الربحية للوقوف على مدى كفاءة السياسات المصرفية نحو تحقيق الربحية.

وحسب تقرير اتحاد المصارف العربية لعام 2015 فالبنوك العربية الإسلامية تهيمن على الساحة المصرفية الإسلامية سواء من حيث العدد أو الحجم، إذ يوجد حوالي 120 بنكا عربيا إسلاميا بالكامل (تمثل حوالي 19% من عدد البنوك العربية). كما يوجد 48 بنكا إسلامياً عربياً من بين أكبر 100 مؤسسة مصرفية إسلامية في العالم من حيث حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، من بينها 13 بنكا من السعودية، 10 بنوك من الإمارات العربية المتحدة، 6 بنوك من البحرين، 4 بنوك من كل من السودان والكويت وقطر، بنكان من سوريا، وبنك واحد من كل من الأردن، الجزائر، اليمن، سلطنة عمان، ومصر. بالإضافة إلى ذلك، فمن بين البنوك الإسلامية العشرين الأسرع نمواً في العالم، يوجد 11 منها هي بنوك عربية (10 في دول مجلس التعاون الخليجي وواحد في مصر).

وفي العام 2015، بلغت نسبة الأصول المصرفية الإسلامية في السعودية حوالي 23.7% من مجموع الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم ، وفي الكويت 5.5%، وفي قطر 6.0%، وفي الإمارات العربية المتحدة 11.2%، وفي البحرين 2.5%، وفي سوريا 1.3%، وفي السودان 0.9%. كما تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 50% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية.

من خلال ماسبق يتبين لنا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسيطر على أكبر نسبة من أصول البنوك الإسلامية العربية في العالم، ويعمل بها خليط من البنوك بما فيها البنوك التجارية والإسلامية، مما يسمح بمقارنة بين ربحية هذه البنوك والعوامل المؤثرة فيها.

أولا:إشكالية الدراسة

هناك اختلاف جوهري في آلية عمل البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية، حيث إن الشريعة الإسلامية تستبعد التعامل بالفائدة، وتستبدل ذلك بالعمل على قبول الودائع على مبدأ المضاربة أو المرابحة، وتوظيفها وفق أدوات الاستثمار الإسلامية. مما يبين اختلاف في العوامل المؤثرة على الربحية بين البنوك الإسلامية والتجارية، بسبب المشاركة فالربح، بدلا من العمل بنظام الفوائد إقراضا واقتراضا في البنوك التجارية.

إذا كان تعظيم الربحية هو الهدف الأول لأي مؤسسة مالية ، فإن البنوك أولى بتحقيق هذا الهدف على اعتبار أنها بالأساس مؤسسات مصرفية تهدف إلى تحقيق الربح إلى جانب وظائفها الاجتماعية والاقتصادية، والتنموية. لذلك يصبح دراسة العوامل المؤثرة على الربحية محور اهتمام هذه البنوك. كما أن الاختلاف في نظام عمل البنوك الإسلامية عن المصارف التجارية يطرح تساؤلا على درجة كبيرة من الأهمية ألا وهو:

مامدى اختلاف الربحية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ وماهي العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة كمايلي:

1. مامدى اختلاف المؤشرات الربحية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية؟
2. ماهو واقع ربحية البنوك التجارية والإسلامية المدروسة؟ وماهي الفروقات في المتغيرات الداخلية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية المدروسة؟
3. هل يوجد تأثير للمتغيرات الداخلية على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية المدروسة؟
4. هل هناك تأثير للمتغيرات الخارجية على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية المدروسة؟

ثانيا:فرضيات الدراسة

قصد الإجابة المؤقتة على تساؤلات الدراسة، تم تحديد الفرضيات التالية لاختبارها كمايلي:

1. يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مؤشرات الربحية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.
2. يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في المتغيرات الداخلية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

3. يوجد تأثير للمتغيرات الداخلية على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.
4. يوجد تأثير للمتغيرات الخارجية على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

ثالثا:أهمية الدراسة وأسباب اختيارها

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. بسبب تركيز أغلب الدراسات في مجال الربحية على البنوك التجارية، من وجهة نظر الطالبة لم تنل ربحية البنوك الإسلامية نصيبها الكامل من الدراسة والبحث.

2. يعد هذا البحث استكمالاً وإثراء للبحوث في مجال دارسة ربحية البنوك، حيث تستخدم الدراسة الحالية مؤشرات لتقييم الربحية في البنوك الإسلامية والمقارنة بينها وبين البنوك التجارية على خلاف الدراسات الأخرى التي تناولت إحدى هذه المقاييس، مما قد يساعد في معرفة أكثرها فاعلية في قياس الربحية.

3. تفسير سلوك مؤشرات ربحية البنوك التجارية والإسلامية والمقارنة بينها، وكذلك للتنبؤ بهذه المؤشرات، مما يمكن تلك البنوك من إدارة أموالها بصورة أفضل، بالاعتماد على تقديرات رقمية محددة بمعاملات ثقة معينة، مما يرفع من كفاءة إدارة الربحية بهذه المصارف وعلى وجه الخصوص البنوك الإسلامية.

4. معرفة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية يساعد إدارة هذه البنوك في اتخاذ القرارات الفعالة بشأن هذه العوامل، من خلال تعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على الأرباح وزيادتها، ومعالجة العوامل التي تؤدي إلى تخفيض ربحية البنوك لتفاديها وإيجاد الحلول الملائمة لها، مما يجعلها منافسا قويا للبنوك التجارية،

رابعا:أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لبحث ما إذا كان هناك فروقات بين ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية. بالإضافة إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة على الربحية، وبناءً على ذلك يمكن تحديد أهداف الدراسة الحالية في الآتي :

1. التعرف على مدى الاختلاف في مؤشرات الربحية بين البنوك التجارية والإسلامية،
2. التعرف على واقع الربحية في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
3. الوقوف على الفروقات في المتغيرات الداخلية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية.
4. تحديد وحصر أهم العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك المدروسة.

5. اقتراح الحلول الممكنة لإدارة الربحية ومحدداتها، مما يساعد البنوك الإسلامية على مواجهة التحديات في ظل المنافسة من قبل البنوك التجارية، وذلك وفقا ما تتوصل إليه الدراسة من نتائج وتوصيات.

خامسا:أدوات الدراسة

لقد تنوعت مصادر البيانات والمعلومات التي اعتمدت مابين الجزئين النظري والتطبيقي، فقد تم الاعتماد على كل من الكتب العربية والدراسات السابقة، وكذلك البحوث المنشورة في المجلات والدوريات، الرسائل والأطروحات الجامعية...، وتم الإطلاع على الصفحات الإلكترونية التي تناولت موضوع الدراسة في الجزء النظري، في حين تم التركيز في الجزء التطبيقي بشكل أساسي على تحليل البيانات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، حيث تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS20 لتحليل بيانات الدراسة والوصول إلى النتائج في الفصل الرابع، بالاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية في التحليل:

- **الوسط الحسابي**: لقياس اتجاهات متوسط مؤشرات الدراسة.
- **الانحراف المعياري**: لقياس درجة التقلب في مؤشرات الدراسة
- اختبار **كولموغوروف– سمرنوف** (**One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test**): لأجل التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.
- اختبار **T للعينة الواحدة** لاختبار وجود فروقات في ربحية المصارف والمتغيرات الداخلية الخاصة بهذه المصارف.
- اختبار **Mann-Whitney** مان ويتني للعينات المستقلة.

كما تم استخدام EViews 10 لتحليل البيانات في الفصل الأخير، بالاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار **LM** للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التجميعي،
- اختبار هوسمان**Housman** لتحديد نوعية الأثر
- اختبارAugmented Dickey Fuller، Levin، Lin et Chu لاختبار استقرارية السلاسل المقطعية لمتغيرات النموذج.

-اختبار التكامل المشترك KAO لاختبار وجود أثر طويل الأجل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

سادسا:منهج الدراسة

للوصول إلى إجابة على مشكلة البحث التي قمنا بطرحها وكذا التأكد من مدى صحة الفرضيات اتّبعنا جملة من المناهج بما يخدم البحث، كان في مقدمتها المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج المقارن.

فانتهجنا المنهج الوصفي لتفسير ووصف الظواهر الاجتماعية والإنسانية، من خلال التطرق إلى واقع الظاهرة المدروسة ووصفها وصفا دقيقا يعبر عن الظاهرة من الناحية الكيفية والكمية، حيث يختص التعبير الكيفي لوصف ظاهرة التمويل الإسلامي واختلافه عن التمويل الربوي وبيان مؤشرات الربحية والعوامل المؤثرة فيها، في حين أن التعبير الكمي يعكس الوصف الرقمي لظاهرة الربحية والمتغيرات الداخلية والخارجية مقدارها أو حجمها ودرجة تأثرها بمجموعة من العوامل. أما المنهج التحليلي فاتبعناه لتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية من خلال دراسة البيانات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

وأخيرا انتهجنا المنهج المقارن لدراسة الظاهرة من حيث ابراز أوجه الشبه والاختلاف بين ظاهرتين، حيث اختص بالتعبير عن أوجه الاختلافات والتشابه بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، أما في الجانب التطبيقي فتم استخدامه لاختبار وجود اختلافات في مؤشرات الربحية والمتغيرات الداخلية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية هذه البنوك.

سابعا:حدود الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف المدروسة، ودراسة واقع الربحية في المصارف التجارية والإسلامية ومدى الاختلاف بينهما، تمثلت هذه المصارف في تسعة مصارف تجارية وأحد عشر بنكا إسلاميا لعشر دول وهي: الجزائر، تونس، مغرب، ليبيا، مصر، الأردن، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت خلال الفترة 2007-2014.

ثامنا:الدراسات السابقة

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت معيار الربحية والعوامل المؤثرة عليها في كثير من الدول النامية والدول المتقدمة. وسوف نتناول تلك الدراسات بحيث نستطيع من خلالها التعرف على أكثر المتغيرات استخداما في تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية والبنوك التجارية. وتم تقسيم الدراسات الى ثلاث

مجموعات: تتناول المجموعة الأولى الدراسات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، أما المجموعة الثانية فتتناول الدراسات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية. وتخصص المجموعة الثالثة للمقارنة بينهما.

1-الدراسات المتعلقة بالبنوك التجارية:

1-1-دراسة[1] Demirguc – kunt and Huizinga(1999)

قام كل من كونيت وهوزينجا بدراسة تهدف إلى تحديد العوامل المؤثرة على هامش صافي الفائدة لبعض البنوك التجارية العالمية، وقام الباحثان باستخدام الانحدار الخطي المتعدد من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى المرجحة لنموذج التجميع لعينة من البنوك التجارية في 80 دولة باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة 1988 – 1995م، وقد استخدم الباحثان في الدراسة مؤشرات الربحية كمايلي:

نسبة هامش صافي الربح للنموذج الأول، وصافي الدخل قبل الضريبة إلى إجمالي الأصول للنموذج الثاني.

وقد وصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بالنسبة للنموذج الأول جاءت نتائج المتغيرات التفسيرية (إجمالي رأس المال المساهم ، حجم القروض، التكاليف الثابتة، متغير الصوري للملكية الأجنبية، معدل التضخم، نسبة الضريبة، عدد البنوك، إجمالي الأصول، متغير صوري لمدى تطبيق القوانين) ذات دلالة معنوية وترتبط بعلاقة طردية مع هامش صافي الربح. أما المتغيرات (الأصول الغير مربحة، معدل الفائدة الحقيقي، الاحتياطات، المتغير الصوري لودائع البنك، نسبة رأسمال البنك من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة رأسمال البنك من إجمالي البنوك، المتغير الصوري للفساد الحكومي، المتغير الصوري لتنفيذ العقود) ذات دلالة معنوية وترتبط بعلاقة عكسية مع هامش صافي الربح.

- بالنسبة للنموذج الثاني جاءت نتائج المتغيرات التفسيرية (الناتج المحلي الإجمالي النقدي، معدل الفائدة الحقيقي، نسبة الضريبة، الحصة السوقية للبنك، نسبة رأسمال البنك من الإجمالي البنوك، المتغير الصوري لمدى تطبيق القوانين) ذات دلالة معنوية وترتبط بعلاقة طردية مع ربحية البنك. أما المتغيرات (حجم القروض، المتغير الصوري للملكية الأجنبية، الاحتياطيات، نسبة رأسمال البنك من الناتج المحلي الإجمالي، المتغير الصوري لمدى الفساد الحكومي، المتغير الصوري لتنفيذ العقود) فجاءت ذات دلالة معنوية وترتبط بعلاقة عكسية مع ربحية البنك.

[1] Demirguc – kunt, A.. and H. Huizinga, 1999. Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence. ***The World Bank Economic Review,*** vol. 13, no 2,379 – 408.

1-2-دراسة[1] Abreu and Mendes(2003)

قام كل من أبريو وميندس عام (2003م) بدراسة تهدف إلى تحديد العوامل المالية الكلية المؤثرة على هامش الربح والربحية لبعض البنوك الأوروبية ، وقد استخدمت الدراسة نموذجين للانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغيرة لعينة من 277 بنك في البرتغال وفرنسا وألمانيا من خلال سلسلة زمنية سنوية للفترة 1986 – 1999م، حيث أن:

π = هامش صافي الربح كمتغير تابع للنموذج الأول، ومعدل العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع للنموذج الثاني.

أما المتغيرات التفسيرية فكانت مكونة من ثلاثة أنواع هي: متغيرات اقتصادية جزئية، متغيرات اقتصادية كلية محلية، السياسات المالية للبنك، وتتمثل هذه المتغيرات كالآتي:

1- **متغيرات اقتصادية جزئية:**

LABR/A = نسبة تكاليف التوظيف للعمالة إلى إجمالي الأصول.

EQUITY/A = نسبة إجمالي رأس المال المساهم إلى إجمالي الأصول.

LOAN/A = نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول.

MS = الحصة السوقية للبنك.

2- **متغيرات اقتصادية كلية.**

UR= معدل البطالة.

INF= معدل التضخم.

3- متغيرات السياسات المالية للبنك.

EXF= مؤشر أداء سعر صرف العملات.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين هامش الربح وتكلف العمالة، إجمالي رأس المال المساهم، القروض، المتغير.

[1] Abreu M. and V. Mendes. 2002. Commercial bank interest Margin and profitability: evidence from E.U countries. ***Porto working paper series, no22.***

– وجود علاقة عكسية طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على الأصول وإجمالي رأس المال المساهم، القروض، الحصة السوقية.

– وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على الأصول ومعدل البطالة معدل التضخم.

1–3–دراسة[1] Demirguc – kunt and Huizinga(2000)

تهدف هذه الدراسة لتحديد العوامل المؤثرة في كل من الربحية وهامش الربح لعينة من البنوك في دول متقدمة ودول نامية، وقد استخدمت الدراسة نموذجين للانحدار الخطي المتعدد من خلال بيانات سلسلة زمنية سنوية للفترة (1990 – 1998م) لعينة حجمها 2249 بنك في 44 دولة، وكلا النموذجين في دالة الانحدار الخطي الآتية:

حيث:

I = نسبة صافي الربح، وهامش الربح إلى إجمالي الأصول كمتغيرين تابعين لكلا النموذجين.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– النموذج الأول: جاءت نتائج متغيرات مستوى البنك والرقابة الكلية (مؤشر التداول، ودائع العملاء ووسائل التمويل قصيرة الأجل، الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو، معدل التضخم، معدل الضرائب) ذات دلالة معنوية وترتبط بعلاقة طردية مع ربحية البنك، ومتغير حجم الأصول غير المولدة للدخل ذي دلالة معنوية ويرتبط بعلاقة عكسية مع متغير ربحية البنك، وكذلك جاءت نتائج متغيرات مؤشرات هيكل البنك والتطوير المالي (إجمالي أصول البنك، الأرصدة الدائنة للبنك، هيكل البنك، ذات دلالة معنوية ويرتبط بعلاقة عكسية مع متغير ربحية البنك، أما متغيرات (إجمالي أصول البنك المركزي، المخزون السلعي للبنك، المخزون المالي للبنك) فجاءت ذات دلالة معنوية وترتبط بعلاقة طردية مع متغير ربحية البنك.

– النموذج الثاني: جاءت نتائج متغيرات مستوى البنك والرقابة الكلية (مؤشر التداول لفترة واحدة، حجم القروض، ودائع العملاء ووسائل التمويل قصيرة الأجل، الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو، معدل التضخم، ومعدل الضرائب، إجمالي المصروفات) ذات دلالة معنوية وترتبط بعلاقة طردية مع تغير هامش الربح للبنك، بينما كان متغير حجم الأصول غير المولدة للدخل دالا معنويا ويرتبط بعلاقة عكسية مع هامش الربح

[1] Demirguc – kunt, A.. and H. Huizinga, 2000, **Financial Structure and Bank Profitability**, The World Bank, Develop;ent Research Group, Finance.

للبنك. وجاءت نتائج متغيرات مؤشرات هيكل البنك والتطوير المالي (إجمالي أصول البنك، الأرصدة الدائنة، هيكل البنك) ذات دلالة معنوية وترتبط بعلاقة عكسية مع هامش الربح للبنك، أما متغيرات (إجمالي أصول البنك المركزي، المخزون الرأسمالي للبنك، المخزون السلعي للبنك) فقد كانت دالة معنويا وترتبط بعلاقة طردية مع متغير هامش الربح.

1-4-دراسة[1] (Jiang et al ., 2003)

قام جيانج Jiang وآخرون عام (2003م) بدراسة لتحديد العوامل المؤثرة على الربحية في قطاع البنوك في هونج كونج، وقد استخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لعينة مكونة من 14 بنك من خلال بيانات سلسلة زمنية سنوية للفترة 1992 – 2002م، وأشارت الدراسة إلى أن ربحية البنك تمثل معدل العائد على الأصول (ROA)، والتعبير عنها محاسبيا يكون بالمعادلة التالية:

$$BTP/TA = NI/TA + NII/TA - OV/TA - LLP/TA$$

حيث:

BTP/TA= صافي الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الأصول.

NI/TA= إجمالي الدخل من الفائدة إلى إجمالي الأصول.

NII/TA= إجمالي الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي الأصول.

OV/TA= إجمالي المصروفات من غير الفائدة إلى إجمالي الأصول.

LLP/TA= احتياطي خسائر القروض إلى إجمالي الأصول.

وقد استخدم الباحثون نموذجين للانحدار: الأول نموذج التأثيرات الثابتة والثاني نموذج التأثيرات العشوائية، حيث:

المتغيرات المستقلة وتنقسم إلى نوعين هما العوامل الخاصة بالبنك ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وهي كالتالي:

1- العوامل الخاصة بالبنك وتشمل: نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الأصول، نسبة الاحتياطات إلى إجمالي القروض، نسبة المصروفات بخلاف الفائدة إلى إجمالي الأصول، نسبة الدخل بخلاف الفائدة إلى إجمالي الدخل، نسبة الضرائب إلى مجمل الربح قبل الضريبة.

[1]Gurrong J, Nancy tang, Eve law and Angela Sze. 2003. Determinants of bank profitability in Hong Kong. ***Monetary Authority Quarterly Bulltin,*** 1 – 25

2- مؤشرات الاقتصاد الكلي وتشمل: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم النقدي، معدل الفائدة الحقيقي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- جاءت نتائج متغيرات معالم البنك (الاحتياطات، المصروفات بخلاف الفائدة، الدخل بخلاف الفائدة) ذات دلالة معنوية، وبالتالي فهي تؤثر على ربحية البنك، ويرتبط كل من الاحتياطات والمصروفات بخلاف الفائدة بعلاقة عكسية مع ربحية البنك، بينما الدخل بخلاف الفائدة يرتبط بعلاقة طردية مع ربحية البنك، أما كل من رأس المال والقروض وودائع العملاء والضرائب فكانت غير مؤثرة معنويا على ربحية البنك.

- جاءت نتائج جميع متغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي ذات دلالة معنوية، وهي تؤثر طرديا على ربحية البنك.

1-5-دراسة[1] أبوزعيتر باسل **(2005)**

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه مجموعة من العوامل على ربحية البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وشملت عينة الدراسة سبعة بنوك خلال الفترة (1997-2004). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة المخصصات إلى إجمالي الربح وربحية البنوك، ووجود علاقة موجبة بين السيولة النقدية ومؤشرات الربحية.

ومن توصيات الدراسة أن تعمل البنوك التجارية على تنويع استثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر. والبحث عن وسائل تمكنها من زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لما تمثله من مصدر مهم للدخل. وضرورة الاهتمام بكل من السيولة النقدية والمخصصات، والانتشار الجغرافي للبنوك، والرافعة المالية لما لها من أثر بارز على ربحية البنوك التجارية.

1-6-دراسة[2] السرايري سمير **(2010)**

يهدف هذا البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين ربحية البنوك مع خصائصها الداخلية و العوامل الخارجية ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات المالية الخاصة بعشرة بنوك سعودية والمؤشرات المتعلقة بالقطاع البنكي وبمتغيرات الاقتصاد الكلي ، وذلك خلال الفترة ما بين 1999 و 2006، لدراسة وتحليل محددات الربحية المقدرة

[1] أبوزعيتر باسل، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين(1997-2004). رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.

[2] السرايري سمير، محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 30، العدد1،عمان، الأردن، 2010.

بمعدل العائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة، واعتمدت الدراسة في اختبار فرضيات البحث على خاصية بيانات المجاميع المتوازنة باستخدام نموذج الانحدار المجمع، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية.

وأظهرت نتائج الدراسة في حال احتساب الربحية بمعدل العائد على حقوق الملكية – أن أهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحية البنوك السعودية تتمثل في : نسبة كفاية رأس المال، معدل توظيف الودائع، نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات، نمو إجمالي الناتج المحلي، وتطور القطاع المصرفي.

توصل الباحث كذلك إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين صافي هامش الفائدة من جهة، وحجم البنك، ونسبة السيولة النقدية (أثر سلبي)، ونسبة كفاية رأس المال من جهة أخرى . كما بينت الدراسة، أن المتغيرات المتعلقة بخطر الائتمان، بتطور نسبة التضخم، وبتطور نسبة الودائع بين البنوك غير دالة إحصائيا ولها أثر ضعيف على كل مؤشرات الربحية.

1-7-دراسة[1](Khizer et al., 2011)

تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على مؤشرات الربحية للنظام البنكي (باكستان) بمراعاة العوامل الداخلية، والمتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2006-2009 لعينة من 22 بنك تجاري عام وخاص.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وغير معنوي للحجم، والكفاءة التشغيلية، ووجود تأثير إيجابي ومعنوي لمعدل نمو الناتج المحلي، ولإدارة الأصول، والتأثير سلبي لمخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان والتضخم في حالة استخدام العائد على الأصول كمؤشر للربحية. أما في حالة قياس الربحية عن طريق العائد على الملكية فهناك تأثير إيجابي وغير معنوي لرأس المال والتضخم، وايجابي ومعنوي لإدارة الأصول، و معدل نمو الناتج المحلي سلبي، وتأثير غير معنوي للحجم ومخاطر الائتمان، ووجود تأثير سلبي ومعنوي للكفاءة التشغيلية.

1-8-دراسة [2]Aladwan (2015)

تهدف هذه الدراسة الى تحديد تأثير الحجم على ربحية البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة2007-2012 لعينة تتكون من 15 بنكا تجاريا، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي للحجم على ربحية البنوك، كلما زاد الحجم انخفضت الربحية ويرجع ذلك إلى أن البنوك الكبيرة تعاني من ارتفاع مخاطر التنويع وتجد صعوبات في استثمار فائض السيولة مقارنة بالبنوك الصغيرة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التكنولوجيا واستخدام

[1] **Khizer.A, Akhtar, M, and Hafiz. A. Bank-Specific and Macroeconomic Indicators of Profitability – Empirical Evidence from the Commercial Banks of Pakistan.** International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 6, 2011**.**

[2]Aladwan, M.S. **The impact of Bank Size on Profitability an Empirical Study on Listed Jordanian Commercial Banks.** European Scientific Journal vol.11, No.34, 2015.

البرمجيات مما ينعكس سلبا على الربحية، كما أن البنوك الكبيرة تعاني من ارتفاع التكاليف السياسية (ضرائب أعلى ، رقابة على الأسعار، مسؤولية اجتماعية...) مقارنة بالبنوك الصغيرة، كل هذا يؤدي الى تحقيق مستويات منخفضة من الربحية.

1-9-دراسة[1] الرقيبات غازي **(2015)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد التنافسية والربحية لدى البنوك التجارية في الأردن، في ظل ظهور التطورات الحديثة، فالتوسع الدولي في عدد البنوك، وامتداد عملها خارج نطاق الدولة، وبالتالي فإن العمل البنكي سوف يتأثر نتيجة هذه التطورات، ولأهمية الدور الحيوي الذي تؤديه البنوك التجارية في تنمية الأنشطة الاقتصادية، أصحبت الحاجة ضرورية للتعرف على مستوى التنافسية والربحية في القطاع البنكي الأردني ، والتعرف على أهم العوامل الاقتصادية التي قد تؤثر على هذه التنافسية، وما مدى التركز المصرفي لدى هذا القطاع، وهل توجد في البنوك الأجنبية العاملة في الأردن تنافسية قد تؤثر على أداء البنوك التجارية الأردنية؟، وهل البنوك التجارية الأردنية تتبع استراتيجيات وسياسات تنافسية في المستقبل للحفاظ على مستوى أدائها؟.

تم اختبار تنافسية وربحية البنوك التجارية العاملة في الأردن، أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد أ ثر ذو دلالة إحصائية بين تكلفة رأس المال فقط وإجمالي الدخل، في حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من تكلفة رأس المال وتكلفة التشغيل، وهيكل الودائع، ومستوى المخاطرة، الحجم، وبين إجمالي الدخل، كما أشارت النتائج إلى أن درجة ونوع تنافسية البنوك في مجمل البنوك المحلية والأجنبية هي منافسة احتكارية، وأن مستوى تنافسية البنوك الكبيرة والمتوسطة العاملة في الأردن كانت احتكارية، وأشارت النتائج إلى أنه يوجد تركيز بنكي لعينة الدراسة حسب الموجودات بنسبة عالية جدا، ويوجد تركيز بنكي حسب حجم الودائع، في حين يوجد تركيز بنكي حسب التسهيلات الائتمانية، ولكن بنسبة جيدة قريبة من المعدل، وبالتالي توجد تنافسية في البنوك التجارية بالنسبة للتسهيلات الائتمانية.

[1] الرقيبات غازي، محددات تنافسية وربحية البنوك التجارية الأردنية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 35، العدد1، عمان، الأردن، 2015.

2-الدراسات المتعلقة بالبنوك الإسلامية:

2-1-دراسة Ben Khediri (2009)[1]

هدفت هذه الدراسة الى دراسة محددات ربحية البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إذ تم اختبار العلاقة بين العوامل لداخلية والعوامل الخارجية وربحية البنوك الإسلامية. وبشكل أكثر تحديدا، بدراسة تأثير مواصفات الخاصة البنك، وظروف الاقتصاد الكلي، وهيكل السوق و نوعية التنمية المؤسسية على ربحية البنوك.

وباستخدام عينة من 40 بنكا من عشرة بلدان إسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (مصر ، البحرين، الامارات، السعودية، قطر، الكويت ،الأردن، تونس ، ايران، اليمن) خلال الفترة 1999-2006، توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين رأس المال والربحية، وجود علاقة سلبية بين نسبة التكاليف إلى الدخل والربحية. نجد أيضا أن زيادة التركيز البنكي تؤدي إلى تحقيق ربحية البنوك بنسبة أعلى. كما تبين أن ربحية البنوك ترتبط إيجابيا ومعنويا مع نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم على حد سواء، كما أن المتغيرات المؤسسية تعتبر مهمة في البنك الإسلامي في تفسير الاختلافات في الربحية، فتحسين ربحية البنوك يحتاج تغييرا في الظروف الاجتماعية والاقتصادية وأنظمة قانونية.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لتكاليف التشغيلية على ربحية البنوك، وهكذا فإن البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا عليها ان تتخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التحكم في كفاءة التكاليف من أجل تحسين ربحيتها. وفيما يتعلق بجودة الأصول، تشير النتائج إلى أن نسبة جودة الاصول ليست ذات دلالة إحصائية، وبالتالي ليس لها أي تأثير على ربحية البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن نسبة كبيرة من استثمارات البنوك الإسلامية على شكل تقاسم الربح والخسارة، ويعتمد ذلك على النمو الاقتصادي، فعندما يكون معدل النمو الاقتصادي مرتفعا، ينخفض خطر احتمال تحقيق الخسائر. إن نسبة تأثر ربحية البنوك بنسبة الاستثمارات الى اجمالي الأصول يختلف باختلاف معدلات النمو في هذه الدول، وأظهرت النتائج أن نسبة جودة الأصول لم تتأثر بشكل معنوي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . لذلك لا يوجد تأثير لجودة الأصول على ربحية البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

[1]Ben Khedir, K**. Determinants of Islamic bank profitability in the MENA region.** Int. J. Monetary Economics and Finance, Vol. 2, No. 3/4, 2009

تبين أن تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك ذو دلالة إحصائية، فهناك تأثير إيجابي للتضخم على الربحية، يعني أن زيادة في الدخل في فترات التضخم تكون بنسبة أكبر من زيادة التكاليف، مما أدى إلى ارتفاع الربحية. ويرجع ذلك الى ارتفاع قيمة العمولات لارتباطها بالقيمة الاسمية للأصول.

إن معامل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو إيجابي وذو دلالة إحصائية، ويرجع ذلك إلى تحسن في الظروف الاقتصادية وزيادة نسبة الاستثمار وتحسين الأوضاع المالية للمستثمرين. مما ينعكس إيجابا على العائد على الاستثمار من العمليات البنكية الإسلامية مما يؤدي الى ارتفاع الربحية.

2-2-دراسة[1] Al-Qudah and Jaradat(2013)

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن، لعينة تتكون من بنكين إسلاميين للفترة 2000-2011.

تمثلت المتغيرات الداخلية في نسبة كفاية رأس المال وحجم البنك، والسيولة ،الرافعة المالية. في حين تمثلت المتغيرات الخارجية في لوغاريتم مؤشر سوق الأوراق المالية ، لوغاريتم نمو المعروض النقدي، واستخدم العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين كمؤشرات للربحية.

ويمكن استخلاص عدد من النتائج:

1) مخاطر الائتمان لها تأثير سلبي على كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE)، وهذا يرجع إلى أن البنوك أكثر عرضة لمخاطر الائتمان، وأنها قد تواجه المزيد من الانخفاض في الربحية.

2) كفاية رأس المال لها تأثير إيجابي على كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE)، حيث إن ارتفاع نسب رأس المال يؤدي الى تحقيق أرباح عالية، ويرجع ذلك الى الحصول على مصادر أرخص للتمويل وانخفاض مخاطر التمويل.

3) السيولة لديها تأثير سلبي وغير معنوي على العائد على الأصول (ROA)، في حين أن لديها تأثيرا سلبيا ومعنويا على العائد على حقوق المساهمين (ROE). كما أن ارتفاع نسب السيولة يعكس أن البنوك لا تعمل بكفاءة مما يؤدي إلى انخفاض في ربحية البنوك الإسلامية.

[1] **Al-Qudah**,A and Jaradat.M. **The Impact of Macroeconomic Variables and Banks Characteristics on Jordanian Islamic Banks Profitability: Empirical Evidence.** International Business Research; Vol. 6, No. 10; 2013.

4) حجم البنك له تأثير إيجابي ومعنوي على كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE)، فكلما زاد حجم البنك انخفضت التكلفة وارتفعت الربحية.

5) نتائج الانحدار تدل على أن العوامل الاقتصادية الكلية ممثلة في مؤشر البورصة، ونمو المعروض النقدي لها آثار إيجابية ومهمة على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، وذلك لأن كلاً من هذه المتغيرات تعكس البيئة الاقتصادية فيما إذا كان الاقتصاد يعمل بشكل جيد أم لا، وينعكس مباشرة على البنوك الإسلامية وكذلك القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

2-3-دراسة[1] Elgadi (2016)

تهدف الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك السودانية بالتطبيق على عينة تتكون من 27 بنك(10بنوك عمومية و17 بنك خاص) خلال الفترة 2005-2013.

باستخدام الانحدار المتعدد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لنسب استخدام الأصول على العائد على الأصول للبنوك العمومية، بينما هناك تأثير سلبي لكل من نسب رأس المال ومخاطر الائتمان وتكاليف العمليات. وعدم وجود تأثير للسيولة والحجم والعمر على العائد على الأصول. أما بالنسبة للعائد على الملكية كمؤشر للربحية فتوصلت الدراسة إلى تأثير إيجابي لمخاطر الائتمان وتأثير سلبي للحجم والسيولة والرفع المالي، وتكاليف العمليات والخصخصة.

كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للحجم على العائد على الأصول للبنوك الإسلامية السودانية الخاصة، و عدم وجود تأثير لمخاطر الائتمان على ربحية هذه البنوك ، كما توصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير للسيولة على العائد على الأصول، وترجع هذه النتيجة إلى طبيعة بعض من وسائل التمويل في البنوك الإسلامية، الأمر الذي لا يتطلب أي مبالغ نقدية بعد القيام بالصفقة (المرابحة والمضاربة). كما توصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير لنسب رأس المال على العائد البنوك الخاصة. بينما توصلت الدراسة الى وجود تأثير سلبي لكل من نسب رأس المال وتكاليف العمليات ومخاطر الائتمان وعمر البنك وعدم وجود أي تأثير لكل من السيولة والحجم والخصخصة على العائد على الملكية للبنوك الخاصة.

[1] **Elgadi, I. Assessing the Financial Performance of Islamic Banking: The case of Sudanese banks.** Phd Thesis From University of East London, 2016.

2-4-دراسة[1] (Siddique et al., 2016)

هدفت هذه الدراسة الى تحديد أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية في باكستان خلال الفترة 2004-2012 باستخدام عينة تكونت من تسعة بنوك إسلامية منها خمسة بنوك إسلامية وأربع نوافذ إسلامية تابعة لبنوك تقليدية.

تم استخدام العائد على الأصول كمؤشر للربحية، أما العوامل الداخلية فتمثلت في نسب رأس المال والحجم ونسب تكاليف العمليات، ونسب السيولة، وعدد الفروع.

وأظهرت النتائج أن المحددات المهمة للربحية تشمل كلا النوعين من المتغيرات، الداخلية والخارجية، وهي حجم البنك، وإدارة التكاليف، والسيولة ونسبة رأس المال والتضخم. وتشير النتائج إلى أن ارتفاع نسب رأس المال يؤدي الى ارتفاع الربحية، وأن البنوك التي تتمتع بوفورات الحجم تؤثر بشكل إيجابي على ربحيتها، كما أن الإدارة الفعالة لعمليات البنك يمكن أن تعزز ربحية البنوك.

ويظهر كل من متغير عدد الفروع والودائع إلى نسبة الأصول تأثير إيجابي على الربحية. كل هذه المتغيرات لها تأثير معنوي على المدى القصير والطويل، بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي للتضخم على المدى القصير، لذلك يجب على البنوك الإسلامية تحسين القدرة على التنبؤ بالتضخم، وضبط معدلات التمويل وفقا لذلك.

في ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة إدارة البنوك الإسلامية وصانعي السياسات بتعزيز نسب رأس المال لتحسين ربحيتها، مما يعزز الاستقرار المالي بجعل الصناعة البنكية أكثر مقاومة للصدمات والمخاطر ويمكنها من الصمود خلال الأزمة المالية، كما أن على مديري البنوك أيضا وضع سياسات فعالة لإدارة السيولة، وتنويع جيد لمحفظة الأصول، والحد من التكاليف التشغيلية لتعظيم عوائدها والحصول على وفورات الحجم. ويجب على البنوك الإسلامية أيضا توسيع شبكة فروعها لأنها سوف تولد المزيد من الودائع والعوائد.

[1] Siddique. M, Khaleequzzaman. M and ur-Rehman. A. **Determinants of Islamic Banking Industry's Profitability in Pakistan for the Period 2004-2012.** Journal of Islamic Business and Management Vol.6 No.1, 2016.

3-الدراسات المتعلقة بالمقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية:

3-1-دراسة[1] المومني منذر والسروجي عنان (2007)

هـدفت هـذه الدراسـة إلى مقارنـة أداء البنـك الإسـلامي الأردني مـع أداء البنـوك التقليديـة في الأردن خـلال الفترة 1992–2001 باستخدام مجموعة من النسب المالية وهي: نسبة السيولة السريعة، نسب الربحية، نسب النشاط، ونسب السوق.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك الإسلامية ومعدل أداء البنوك التقليدية باستخدام نسب الربحية ونسب النشاط، ونسب السوق باستثناء نسبة توظيف الموارد التي أظهرت وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، حيث إن نسبة توظيف الموارد في البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية، أما نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية فقد كان أداء البنوك التقليدية فيها أفضل من البنوك الإسلامية. كما توصلت الدراسة إلى انخفاض نسبة السيولة السريعة مقارنة بالبنوك التقليدية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع استثمارات البنوك الإسلامية من أجل توظيف مواردها، مما انعكس على السيولة. ويرجع انخفاض نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية إلى انخفاض القيمة السوقية للسهم في السوق المالي، وذلك لارتفاع عدد المستثمرين الذين يشككون في أداء البنوك الإسلامية وقدرتها على منافسة البنوك التقليدية.

3-2-دراسة[2] (Masruki et al. 2010)

هدفت الدراسة إلى مقارنة أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في ماليزيا، من حيث نسب الربحية والسيولة ونسب رأس المال ونسب الكفاءة، باستخدام عينة تتكون من بنكين إسلاميين و21 بنك تقليدي خلال الفترة 2004–2008.

باستخدام اختبار T test توصلت الدراسة إلى ارتفاع نسب العائد على الأصول والعائد على الملكية في البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية، وانخفاض نسبة صافي قروض إلى إجمالي الأصول في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية مما أدى إلى ارتفاع السيولة، وقد يرجع ذلك إلى سياسة التمويل الصارمة بالتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية على عكس البنوك التقليدية .كما توصلت الدراسة إلى أن البنوك التقليدية تتميز

[1] المومني منذر و السروجي عنان، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية، مجلة المنارة (جامعة آل البيت)، الأردن، المجلد 13، العدد 2، 2007.

[2] Masruki, R. Ibrahim, N.Osman,E. and Abdul Wahab, H. **Financial performance of Malaysian Islamic Banks versus conventional banks**. Journal of Business and Policy Research 6(2), 2010.

بانخفاض مخاطر الائتمان مقارنة بالبنوك الإسلامية ، وذلك راجع إلى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية مما جعلها تكسب ثقة العملاء، وامتلاكها لقاعدة كبيرة وقوية في السوق الماليزية. كما توصلت الدراسة إلى أن نسب رأس المال أكبر في البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية، مما جعل البنوك التقليدية تتمتع بدعامة أكبر لأصولها مقارنة بالبنوك الإسلامية. كما توصلت الدراسة إلى أن نسب الكفاءة في البنوك الإسلامية أكبر من البنوك التقليدية.

3-3-دراسة[1] (Toumi et al., 2010)

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد الاختلافات بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية من حيث الربحية والرفع المالي باستخدام عينة من البنوك الإسلامية والتقليدية ل18 دولة خلال الفترة 2004-2008، تكونت من 545 مشاهدة للبنوك التقليدية و 250 مشاهدة للبنوك الإسلامية، استخدمت اختبار t لاختبار الفروق، وتحليل التمايز.

توصلت النتائج إلى أن نسب الرفع المالي تشير إلى الاختلافات في تركيبة الخصوم بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، حيث تعتمد البنوك الإسلامية بشكل أكبر على حقوق المساهمين في تمويل الأصول من البنوك التقليدية، هذا الاختلاف في هيكل رأس المال يمكن تفسيره من خلال الاختلاف في حجم البنك وسياسة توزيع الأرباح.

وفقا لتحليل التمايز واختبار t ليست هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في العائد على الأصول والعائد على الملكية كمؤشرات للربحية، وبناء على هذه النتائج الاختلاف في الرفع المالي بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لا يفسر الفروقات في الربحية من حيث العائد على الأصول والعائد على الملكية، حيث إن صناعة البنوك الإسلامية تجتذب الكثير من الاهتمام، وليس هناك دليل على تحقيق عوائد أعلى من البنوك التقليدية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلافات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في صافي هامش الربح، مما يجعل البنوك الإسلامية أقل ربحية وفقا لهذه النسبة المالية، ويفسر ذلك بأن الصيرفة الإسلامية هي صناعة جديدة وحديثة، حيث تركز البنوك الإسلامية على زيادة حصتها في السوق والأصول بدلا من تحسين الربحية، فعادة تحاول البنوك صغيرة الحجم النمو بشكل أسرع على حساب ربحيتها.

[1]TOUMI. k, Viviani.J and Elkacem.L. **A comparison of Leverage and Profitability of Islamic and Conventional Banks.** International Conference of the French Finance Association (AFFI) 2011, france

يمكن تفسير هذه الاختلافات على أساس الخصائص التي تنفرد بها البنوك الإسلامية مثل تقاسم الربح والخسارة إلا أن نتائج الدراسة تبقى محدودة لأنها لم تشمل بعض العوامل الأخرى (الحصة السوقية، والسيولة،... الخ) التي قد تؤثر على هيكل رأس المال والربحية، كما أن فترة الدراسة قصيرة نسبيا، وشملت فترة الأزمة المالية العالمية.

3-4-دراسة Zeitun(2012)[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2002-2009 لعينة تتكون من 38 بنكا تقليديا و13 بنكا إسلاميا، وتمثلت العوامل الداخلية الخاصة بالبنك في نسب كفاية رأس المال، حجم البنك، عمر البنك، جودة الأصول، تكاليف العمليات، أما العوامل الخارجية فتمثلت في التضخم، ومعدل نمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن نسب رأس المال من أهم العوامل الداخلية المؤثرة على أداء البنوك التقليدية، بينما لا يوجد أي تأثير لهذه النسبة على أداء البنوك الإسلامية، ويرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة الودائع بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، فالودائع في البنوك تعتبر كأسهم لأن البنوك الإسلامية تعتمد على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، بينما في البنوك التقليدية تعتبر كقروض ذات فائدة ثابتة. وهناك تأثير سلبي ومعنوي لتكاليف العمليات على كل من البنوك التقليدية والإسلامية، كما أن تأثير الحجم على أداء البنوك الإسلامية والتقليدية يختلف حسب المؤشر المستخدم لقياس الربحية، باستخدام العائد على الملكية كمؤشر للأداء، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للحجم في البنوك الإسلامية، بينما لا يوجد أي تأثير في البنوك التقليدية، أما في حالة استخدام العائد على الأصول كمؤشر للأداء فتوصلت الدراسة إلى تأثير سلبي ومعنوي للحجم في البنوك التقليدية، بينما لا يوجد أي تأثير في البنوك الإسلامية، كما أن هناك تأثيرا سلبيا وغير معنوي لعمر البنك على الأداء في كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. أما بخصوص

[1]Zeitun, R. **Determinants of Islamic and Conventional Banks Performance in GCC Countries Using Panel Data Analysis**, Global Economy a nd Finance Journal Vol. 5. No. 1. March 2012,

العوامل الخارجية فتوصلت الدراسة لوجود تأثير إيجابي ومعنوي للنمو الاقتصادي على الأداء في البنوك التقليدية، بينما لا يوجد أي تأثير في البنوك الإسلامية، أما التضخم فله تأثير سلبي على أداء كل من البنوك التقليدية والإسلامية.

3-5-دراسة[1] Elsiefy(2013)

الهدف من هذه الدراسة هو تقديم تقييم لأداء البنوك الإسلامية (IBS) في قطر بالمقارنة مع نظيراتها التقليدية (CBS) خلال الفترة 2006-2010، باستخدام تحليل نسبة المالي وقد حاولت الدراسة الإجابة على سؤالين. أولا، هل البنوك الإسلامية قادرة على الحفاظ على معدلات النمو والتنافس بكفاءة مع البنوك التقليدية؟ ثانيا، هل تأثرت البنوك الإسلامية بشكل مختلف عن البنوك التقليدية قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية في عام 2008؟ وللإجابة على السؤال الأول، تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على اتجاهات النمو قبل وبعد الأزمة المالية لمؤشرات ربحية البنوك التقليدية والإسلامية، وإجمالي الأصول والائتمان والودائع.

تم استخدام خمس مجموعات من النسب المالية لقياس الأداء تمثلت في الربحية وجودة الأصول والكفاءة والسيولة، والملاءة. ويشير التحليل إلى أن البنوك الإسلامية حافظت على نمو إجمالي الأصول، والائتمان، ومعدلات نمو الودائع أكثر من البنوك التقليدية قبل الأزمة وبعدها، بينما انخفاض معدلات الربحية. تشير مؤشرات جودة الأصول إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. وتظهر مؤشرات الكفاءة أن البنوك الإسلامية كانت أكثر كفاءة في استخدام الأصول من البنوك التقليدية، أما مؤشرات السيولة في البنوك الإسلامية فأقل من نسب السيولة في البنوك التقليدية. ومن المثير للاهتمام، أن البنوك التقليدية حافظت باستمرار على ارتفاع نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول من البنوك الإسلامية، وهو ما يتعارض مع وجهة نظر أغلب الدراسات بكون البنوك الإسلامية تعاني من السيولة الزائدة. أخيرا تبين أن البنوك الإسلامية تتمتع بارتفاع نسب رأس المال وانخفاض نسب الاقتراض مقارنة بالبنوك التقليدية.

[1] **Elsiefy.E. Comparative Analysis of Qatari Islamic Banks Performance versus Conventional Banks Before, During and After the Financial**. International Journal of Business and Commerce Vol. 3, No.3: Nov 2013.

3-6-دراسة[1] (2015) Milhem and Istaiteyeh

تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في الأردن خلال الفترة (2009-2013) باستخدام تحليل النسب المالية، وشملت عينة الدراسة على 16 بنكا، 3 بنوك إسلامية و13 بنك تقليدي. وأجريت دراسة مقارنة استنادا إلى مؤشرات الأداء، وتمثلت في الربحية والسيولة والمخاطر والملاءة المالية والكفاءة. تم استخدام اختبار (t) في مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

وتوصلت النتائج من خلال اختبار t إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية في مؤشرات الربحية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. أما بخصوص نسب السيولة، فتوصلت الدراسة إلى وجود فروقات معنوية، تشير إلى ارتفاع نسب السيولة للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، وهذه نتيجة متوقعة للبنوك الإسلامية، ويرجع ذلك الى محدودية الفرص الاستثمارية بسبب عدم التعامل بالفائدة. بالإضافة إلى عدم اعتماد البنوك الإسلامية على الاقتراض من البنك المركزي، وهو ما يتناسب مع الأدبيات النظرية والتطبيقية بأن البنوك الإسلامية تعاني من فائض السيولة.

بالنسبة للمخاطر ونسب رأس المال، أظهرت نتائج الدراسة وجود فروقات معنوية بين البنوك الإسلامية والتقليدية، وهذا يعني أن البنوك إسلامية أقل مخاطرة وأكثر قدرة على السداد من البنوك التقليدية.

وفقا لنسب الكفاءة تظهر نتائج الدراسة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الإسلامية والتقليدية، والتي تعكس كفاءة أفضل للبنوك التقليدية، وذلك لأن البنوك التقليدية في الأردن لديها تاريخ طويل وخبرة في القطاع البنكي، أما البنوك الإسلامية فهي حديثة ماعدا البنك الإسلامي الأردني الذي يعمل منذ عام 1978 كمؤسسة بنكية إسلامية.

3-7-دراسة[2] Youssef and Samir (2015)

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في دراسة حالة البنوك المصرية باستخدام بيانات 3 بنوك إسلامية و10 بنوك تقليدية خلال الفترة 2010-2013 وتوضح نتائج

[1] Milhem. M, **Istaiteyeh**.R. **Finacial Performance of Islamic and Conventional Banks: Evidence from Jordan. Global Journal of Business Research** Vol. 9, No. 3, 2015, pp. 27-41

[2] Youssef, A and Samir, O. A comparative study on the financial performance between Islamic and conventional banks: Egypt case. International Journal of Business and Economic Development Vol. 3 N 3, 2015.

التحليل عدم وجود فروقات معنوية في نسب الربحية، العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

إن البنوك التقليدية هي التي تسيطر على نسب كفاية رأس المال، وهذا يدل على أن البنوك التقليدية لديها إدارة مخاطر أفضل تدعم جهودها لتجنب خسائر في الأصول. ومن ناحية أخرى، البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية في جودة الأصول وهذا يشير إلى تمتع البنوك الإسلامية بإدارة جيدة لمحفظة الأصول، وهذه النتيجة متوقعة لأن معاملات البنوك الإسلامية على أساس المشاركة في الربح والخسارة. وأخيرا، تتميز البنوك التقليدية بأداء أفضل في إدارة السيولة.

باستخدام الانحدار المتعدد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لنسبة كفاية رأس المال على الأداء باستخدام العائد على الملكية وتأثير غير معنوي باستخدام العائد على الأصول، كما توصلت إلى عدم وجود تأثير لجودة الأصول على الأداء، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستويات عدم التأكد خلال فترة الدراسة بسبب ثورة 25 يناير، كما تشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للحجم على أداء البنوك، حيث إن البنوك الكبيرة الحجم لديها رأس المال الكافي بالإضافة إلى القدرة على إدارة موارد البنك بكفاءة، والقدرة على إدارة التزاماتها المالية، وبالتالي تخفيض مخاطر السيولة، مما ينعكس على تعزيز الأداء المالي لهذه البنوك. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لنوع البنك إسلامي أو تقليدي على أداء البنوك.

في ضوء النتائج توصي الدراسة بتركيز إدارة البنوك الإسلامية على تحسين كفاءة رأس المال، جودة الإدارة والسيولة، لأن أداءها في هذه الجوانب أقل من البنوك التقليدية، وتدعيم إدارة جودة الأصول. كما أن نتائج هذه الدراسات تساعد إدارة البنوك تبني استراتيجيات لزيادة ربحيتها.

3-8-دراسة[1] Rummana and Jamil (2016)

تهدف الدراسة إلى المقارنة بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في باكستان للفترة 2006 -2014 على أساس مجموعة من النسب المالية، باستخدام خمسة بنوك إسلامية وخمسة بنوك تقليدية، وقد تم التوصل إلى انخفاض نسب الربحية للبنوك الإسلامية في حين أن البنوك التقليدية قد أظهرت تحسنا في مؤشرات الربحية من خلال تحقيق الكفاءة في استخدام أصولها، وارتفاع نسب العائد على الملكية في البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية ، مما يعكس ارتفاع توزيع الأرباح في البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية، بينما ارتفاع

[1] Rummana.Z and Jamil, H. **Performance Comparison Analysis of Islamic and Conventional Banks - Case Study of Pakistan.** International Peer-reviewed Journal Vol.16, 2016.

الكفاءة التشغيلية في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. أما بالنسبة إلى السيولة فتوصلت الدراسة إلى ارتفاع نسب السيولة في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. أما نسب رأس المال فتوضح أن البنوك التقليدية أكثر قوة لما لها من تاريخ كبير على الرغم من نمو المصارف الإسلامية المتزايد خلال السنوات القليلة الماضية ولكنها لا تزال تحتاج إلى الكثير للتوسع في السوق.

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة للبنوك التجارية والدراسات المتعلقة بالبنوك الإسلامية في استخدام العائد على الأصول والعائد على الملكية كمؤشرات للربحية، وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بمايلي:

1. استخدمت الدراسات السابقة المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، في حين استخدمت الدراسة الحالية البنوك التجارية، نظرا لاستخدام كل من البنوك التجارية والبنوك الإسلامية التمويل القصير الأجل وإن اختلفت الممارسات والعمليات بينهما.
2. قامت الدراسات السابقة بالمقارنة بين أداء البنوك التقليدية والبنوك بينما تخصصت الدراسة الحالية باختيارها أحد مداخل الأداء وهو الربحية.
3. استخدمت الدراسات السابقة المقارنة بين مؤشرات الربحية والمتغيرات الداخلية، في حين هدفت الدراسة الحالية إلى اختبار الفروقات بين مؤشرات الربحية والمتغيرات الداخلية، وتحديد تأثير هذه العوامل على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

تاسعا: تقسيم الدراسة

اشتملت الدراسة على خمسة فصول، مقدمة وخاتمة، بحيث خصصت الفصول الثلاثة الأولى لمعالجة الجانب النظري للدراسة، وذلك من خلال التعرف على ماهية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، إضافة إلى عرض أهم مداخل أداء البنوك وأهم مؤشرات الربحية، وأخيرا التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والإسلامية. في حين خصص الفصل الرابع والخامس لعرض واقع الربحية والمتغيرات الداخلية والخارجية، وتأثير هذه العوامل على ربحية البنوك التجارية والإسلامية.

تم التطرق في الفصل الأول إلى مدخل للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية، من خلال ثلاثة مباحث: خصص المبحث الأول لتقديم نبذة على أنواع البنوك ووظائفها، وفي المبحث الثاني تم التعرف على ماهية البنوك التجارية بالتطرق إلى مفهومها وأهدافها، وخصائصها، واستخدامات ومواردها، في حين خصص المبحث الثالث لعرض ماهية البنوك الإسلامية، وأهم الاختلافات بينها وبين البنوك التجارية.

وخصص الفصل الثاني لتقييم أداء البنوك وقياس الربحية في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، عالج المبحث الأول ماهية تقييم الأداء، أما في المبحث الثاني، فقد تم فيه التطرق لأهم مداخل تقييم الأداء في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، وخصص المبحث الثالث لمدخل الربحية، وأهم مؤشرات قياسها في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

تم التطرق في الفصل الثالث لأهم المحددات الداخلية للربحية في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، وذلك في المبحث الأول، ومن ثم عرض العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية في المبحث الثاني من هذا الفصل.

تم التعرض في الفصل الرابع لنشأة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية محل الدراسة المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي (الأردن، مصر، السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، الجزائر، ليبيا، وتونس، والمغرب)، وذلك في المبحث الأول، مع تحليل ربحية البنوك عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد تم فيه اختبار الفروقات بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية من حيث الربحية والمتغيرات الداخلية.

وخصص الفصل الخامس والأخير لاختبار الفرضيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، وذلك في ثلاثة مباحث: خصص المبحث الأول لعرض الأدوات المستخدمة، ومتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى نبذة عن الاقتصاد القياسي في ظل بيانات البانل، كما اشتمل المبحث الثاني على تحديد نموذج الدراسة في ظل ثلاث طرق هي طريقة الانحدار المجمع، وطريقة التأثيرات الثابتة، وطريقة التأثيرات العشوائية، تم تحديد النموذج الملائم للدراسة لكل من البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، وأخيرا تم اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

القسم الأول: الجزء النظري

الفصل الأول:

مدخل للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

تمهيد:

عرفت البنوك الإسلامية اهتمام الكثير من الباحثين نظرا لنموها واستقرار أدائها خاصة خلال أزمة الرهن العقاري. ولكن تشير العديد من الدراسات اعتمادها على التمويل القصير الأجل، شأنها شأن البنوك التجارية لأن في مفهومها العام مؤسسات تهدف إلى تحقيق الربح، وتمارس مختلف عملياتها المصرفية تبعا لاحتياجات المجتمع في إطار محدد لا تحيد عنه، وهو إطار الشريعة الإسلامية. وفقا لذلك تطرقنا في هذا الفصل لمفهوم وخصائص، وموارد واستخدامات كل من البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، وأنهيناه بأهم الاختلافات بينهما.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أنواع البنوك ووظائفها

المبحث الثاني:ماهية البنوك التجارية

المبحث الثالث:ماهية البنوك الإسلامية

المبحث الأول: أنواع البنوك ووظائفها

تنطلق البنوك التقليدية في أساس تعاملها من المنطلق الذي نشأت منه البنوك عموما، والذي يعتمد على الاحتفاظ بالأموال مقابل فائدة تدفعها لأصحاب هذه الأموال، وإعادة إقراضها بسعر فائدة أعلى، والاستفادة من الفرق بين الفائدة المدفوعة والمقبوضة، وعليه فإنَّ البنوك التقليدية تعني اعتماد البنوك في عملها على إتباع طريقة البنوك منذ نشأتها وتقليدها في آلية عملها الأساسية، مع اختلاف الوسائل والأساليب المستخدمة في التنفيذ، والتي يفرضها التطور المتلاحق و المستمر للقطاع المصرفي.

وتعتبر البنوك التقليدية أكبر مكونات الجهاز المصرفي والمالي، ومهمتها الأساسية تتمثل في التوسط بين المودعين والمقترضين، فتقبل الودائع من المودعين وتستخدمها في منح القروض للمقترضين.

إنَّ تجارة البنوك التقليدية تختلف اختلافا جذريا عن تجارة البنوك الإسلامية، إذ إنّ تجارة البنوك التقليدية تنصب في النقود لا بها، بعكس البنوك الإسلامية التي تعتبر النقود رؤوس أموال يتَّجر بها لا فيها.

إن التطورات التي شهدتها الأعمال المصرفية تسببت في تشعب مجالات العمل المصرفي وتعددها، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تعدد أنواع البنوك حسب التعدد الحاصل في مجالات العمل المصرفي من حيث طبيعة النشاط والملكية والجنسية وعلاقته بالدولة، و نستطيع القول بشكل عام إن البنوك تنقسم إلى أنواع وفقا لما يأتي:

المطلب الأول: البنوك المركزية

في كثير من الدول نجد أن البنك المركزي نشأ نتيجة تطور إحدى البنوك التجارية التي كانت تقوم بأعمال البنوك التجارية العادية، ثم أضيفت لها وظائف أخرى أهمها احتكار إصدار الأوراق النقدية، وتطورت وظائفها حتى توفرت لها خصائص البنوك المركزية. ولهذا فإن نشأة البنوك المركزية جاءت متأخرة كثيرا عن نشأة البنوك التجارية، ففي عام 1656 أنشأ "بنك ريكس "في السويد، وفي عام 1694 "بنك إنجلترا"، وفي عام 1800 "بنك فرنسا "، وتجدر الإشارة هنا إلى أن كثيرا من قواعد البنوك المركزية في مختلف الدول قد تأثرت بالتطور الذي لحق ب" بنك إنجلترا"، وهذا راجع لأسبقية النظام المصرفي في إنجلترا على كثير من الدول، بالإضافة إلى الوضع الخاص للندن كمركز عالمي للمعاملات النقدية خلال القرن التاسع عشر. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت البنوك المركزية تنتشر في الدول الأوروبية، وأصبحت تباشر تدريجيا وظيفتها الرئيسية في الرقابة على الائتمان[1].

[1] حازم الببلاوي، **نظرية النقود**، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة، ص 59.

يعرف البنك المركزي بأنّه: "مؤسسة حكومية تتولى الإشراف والرقابة على باقي المصارف، وإدارة النظام النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية". وفيما يلي أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف المركزية[1]:

- إصدار النقد والعملات الورقية القانونية والرقابة على عرض النقد.
- إدارة ودائع البنوك التجارية المودعة لديه على أساس الاحتياطي النقدي المفروض عليها من قبل البنك المركزي، بالإضافة إلى وظيفة الملجأ الأخير للمصارف التجارية.
- قيامه بوظيفة بنك الدولة من خلال احتفاظه بالحسابات الخاصة بالدولة، وعمله كمستشار مالي لها، بالإضافة إلى تقديمه القروض للجهاز الحكومي، وإصدار القروض العامة وإدارتها.
- مراقبة الائتمان المصرفي كماً ونوعاً، وتوجيهه وفق السياسة النقدية المتبعة.

المطلب الثاني: البنوك المتخصصة

تعرف بأنها مؤسسات مصرفية تعتمد على مواردها الذاتية، تهدف إلى تطوير قطاع إنتاجي معين، أو خدمة فئة معينة من المجتمع، وذلك من خلال العمليات المصرفية المحددة التي تقدمها وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها ومزاولة نشاطها، وعادة يدل اسمها على القطاع الذي تخدمه، وتتصف بأن الربح لا يمثل هدفها الأساسي بالإضافة إلى تمتعها بعلاقات وثيقة مع الدولة.

البنوك المتخصصة هي تلك التي تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين ومنها، على سبيل المثال، البنوك الصناعية التي تتخصص في تمويل الاستثمارات الصناعية وغالباً ما يكون لآجال طويلة ولذلك فهي لا تعتمد على الودائع وإنما تعتمد على الأموال التي تخصص لها من ميزانية الدولة أو ما تصدره من سندات أو ما تحصل عليه من قروض طويلة الأجل. وكذلك البنوك العقارية وهى البنوك التي تتخصص في تمويل الاستثمارات العقارية وغالباً ما يكون هذا التمويل لآجال طويلة أيضا، لأن هذه البنوك لا تعتمد على الودائع كمصدر لأموالها وإنما تعتمد على ما تخصصه لها الدولة أو ما تصدره من سندات عقارية أو ما تحصل عليه من قروض طويلة الأجل. أما البنوك الزراعية، فهي التي تتخصص في تمويل الزراعة والاستثمارات الزراعية، وكما نتوقع يكون هذا التمويل لآجال طويلة كذلك، بحيث تعتمد هذه البنوك على ما تخصصه الدولة لها أو ماتصدره من سندات تنمية زراعية أو ما تحصل علية من قروض طويلة الأجل[2].

[1] أمين خالد والطراد إسماعيل، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والخارجية**، دار وائل، الطبعة الأولى، 2006، ص 22.

[2] طايل كمال، **البنوك الإسلامية المنهج والتطبيق**، بنك فيصل الإسلامي المصرفي، جامعة أم درمان، الخرطوم، 1988 ، ص 37.

ويمكن تلخيص وظائف المصارف المتخصصة فيما يلي[1]:

- تنمية القطاعات الإنتاجية كالزراعة، والصناعة، والعقار، ولذا تسمى ببنوك التنمية.
- تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل بأسعار فائدة معتدلة، تتماشى مع غايتها.

المطلب الثالث: البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

يطلق على البنوك التجارية بنوك الودائع وهي تلك التي تتعامل بالائتمان وأهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.

أما البنوك الإسلامية فهي من أهم وأبرز المؤسسات المصرفية التي باشرت منذ نشأتها العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتعتبر نموذجا عمليا للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تركز الدراسة الحالية على البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وسيتم توضيح في المبحث الموالي البنوك التجارية والإسلامية من حيث المفهوم والنشأة، وأهم المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها العمل المصرفي التجاري والإسلامي، ثم توضيح أهم أوجه التشابه والاختلاف بين كل من البنوك التجارية البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية

لقد ظهر مصطلح البنوك التجارية في القرن التاسع عشر، حيث اعتقد هؤلاء الاقتصاديون أن على البنوك أن تقصر قروضها على القروض قصيرة الأجل وذات الأهداف التجارية مثل قروض المزارعين حتى يحصدوا محاصيلهم وقروض تمويل المخزون السلعي للتجار والعاملين في الصناعات التحويلية. واعتقدوا بأن هذا النوع من القروض يتسم بصفة التصفية الذاتية لأن السلع التي توضع كرهينة على القروض ستؤدى عند بيعها في المستقبل القريب إلى توفير النقود اللازمة لدفع القروض.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

تعتمد البنوك التجارية على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسجيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر، وذلك للمساهمة في تموين التجارة الداخلية والخارجية ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض والسلف

[1] عبد الله الطاهر، علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، مركز يزيد للنشر، الكرك-الأردن، الطبعة الثانية،. 2006 ، ص 273.

وخصم الأوراق التجارية أو التسليف بضمانها، هذا بالإضافة إلى شراء و بيع الأوراق المالية فضلا عن إصدار خطابات الضمان و فتح الاعتمادات المستندية، وغيرها من الخدمات المصرفية[1].

إن البنوك التجارية مؤسسات مصرفية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها وغالبا ما تكون النقود فيها ذات نوعية خاصة (نقود الودائع) وهذا النوع من النقود أكثر الآثار الاقتصادية المترتبة على النشاط الاقتصادي، وبذلك فالبنك التجاري منشأة تنصب عملياتها الرئيسة على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات في شكل إدخارات، بغرض إقراضها وتوظيفها للآخرين وفق قواعد وأساليب معينة.

ولكن مجرد قبول الودائع أمر تشترك فيه أنواع مختلفة من البنوك، فالبنك المركزي يقبل الودائع من البنوك التجارية، كما تقبل بعض البنوك المتخصصة الودائع من المواطنين ولكن أهم ما يميز البنوك التجارية هو قبولها للحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الودائع إلى أصحابها وقتما شاؤوا دون مماطلة أو تأخير، في حين لا تتعامل البنوك الأخرى بمثل هذا النوع من الودائع، وإنما بالودائع الآجلة والخاضعة لإشعار بحيث يشترط مضي مدة على الوديعة في البنك، أو مضي مدة على إشعار البنك بالسحب[2].

تعرف كذلك بأنها البنوك التي تعمل بأعمال الصرافة والخدمات المصرفية، وقبول الودائع ومنح الائتمان والقروض لمن يطلبها مقابل تقديم الضمانات اللازمة ودفع الفوائد المحددة المستحقة على القرض. تقوم البنوك التجارية بدور كبير في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير الأموال اللازمة للاستثمار، واستخدام الأموال بأسلوب منظم لتسهيل إقامة المشروعات، وكذلك منح القروض دون ضمان لمنشآت القطاع العام، وهو ما يعرف بالسحب على المكشوف[3].

على الرغم من تعدد التعاريف إلا أنها جميعاً تشترك أو تتفق بأن البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض ، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق عدة أهداف أولها هدف الربحية.

---

[1] عبد الله خالد، سعيفان حسين، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**،ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 17.

[2] سلمان عماد، **استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 32 العدد 8، الكلية التقنية الإدارية، البصرة، العراق، 2013، ص118.

[3] جميل سنان، سعيد سوسن، **تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002–2004**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد85، العدد29، العراق، 2007، ص 114.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك التجارية

للبنوك التجارية خصائص و سمات تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال، وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك والتي تتمثل في قبول الودائع، وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية، كما تختلف مواردها واستخداماتها وتتنوع حسب أهدافها.

وسنحاول استعراض في هذا المطلب مفهوم البنوك التجارية والخصائص وأهداف ووظائف هذه البنوك كما يلي:

أولا: خصائص البنوك التجارية

1-الربحية

تسعى إدارة البنوك دائما إلى تحقيق اكبر ربح ممكن لأصحاب البنك، إذ إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة، هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر ، فان ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها، كما وان الوظيفة الرئيسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق الأرباح[1].

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع ، و هدا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثيرا بالتغير في إرادتها ، و ذلك بالمقارنة مع مؤسسات الأعمال الأخرى لذا يقالّ إن البنوك التجارية تعد من أكثر مؤسسات الأعمال تعرضا لأثار الرفع المالي، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على دالك زيادة الأرباح بنسبة أكبر. على العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي بزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها[2].

إذا كان للاعتماد على الودائع –كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية – بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فائدة عليها سواء حقق أرباح أو لم يحقق، فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، و من ثم إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته، فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول، بل و ربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق، أما

[1] بوقري عادل، **مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى السعودية ،2005، ص 69.

[2] بلعزوز بن علي، عبو هودة، **الأخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، يومي 5 و6 ماي 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعة خميس مليانة، ص 11.

الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للبنك هامش صافي الفوائد يتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع و بين الفوائد المدفوعة عليها، و بالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار، هذا و يطلق أحيانا على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية، أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات [1].

2-السيولة

تعكس السيولة درجة السهولة التي يمكن بها بيع أو استرداد أصل ما عند الاستحقاق في وقت غير معلوم في المستقبل وبقيمة نقدية معلومة وبأدنى التكاليف. والنقود هي أكثر الأصول سيولة ثم الأصول المالية مثل شهادات الإيداع والأسهم والسندات، ثم الأصول الحقيقية مثل السيارات والعقارات، فتلك الأصول تعتبر مستودع للقيمة، وتعتمد محددات سيولة الأصل على وجود سوق ثانوي تباع وتتداول فيه الأصل وعلى أجل استحقاق الأصل، أي أن السيولة هي القدرة على تحويل الأصول العينية إلى نقود وقت الطلب وبأقل التكاليف، مع اعتبار النقود أصل السيولة وتليها الأوراق المالية [2].

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، و تعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن مؤسسة الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المؤسسات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإنه و بمجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم إلى سحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس[3].

3-الأمان

يعتبر من أهم العوامل التي تجذب كثيرا من المودعين ، لأن بعض العملاء ربما لا يهمهم حجم العوائد التي تحققها ودائعهم بقدر ما يهمهم أن تكون هذه البنوك قادرة على رد ودائعهم وقت ما يريدون، ويختلف رأس المال المدفوع حسب نوع البنك والنشاط الذي يمارسه، وتختلف نسب الاحتياطيات إلى الودائع التي تأخذها البنوك المركزية حسب سياسة كل بنك مركزي، وترتفع درجة الأمان كلما ارتفعت هذه النسبة، ولتحقيق هذا

[1] هندي، منير إبراهيم، **المصارف التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 10.

[2] بوقري عادل، **مرجع سبق ذكره**، ص 69.

[3] Gibson. j. Development in the profitability of Greek banks. **Economic Journal**, vol 98, 2001,pp 375-389.

الهدف يقوم البنك المركزي في كل دولة بتطبيق أنظمة على البنوك، وذلك عن طريق إلزامها بتقديم كشوف مالية دورية يتم تحليلها لمعرفة مدى قوة أو ضعف المراكز المالية للبنك، واتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي داخل الجهاز المصرفي .

وتسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال[1]:

- تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطر.
- تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها البنك، لأن ذلك يؤدي إلى تباين المودعين والمقترضين وأنشطتهم.
- تنويع ودائع البنك والقروض التي يقدمها، لأن ذلك يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات تدفقات نقدية ضخمة مفاجئة.

4-النمو

يصل البنك إلى هدف النمو من خلال تعظيم أرقام نشاط الإقراض والإيرادات المتولدة عنه والتي لا تتم إلا بجهد إنمائي منظم و مكثف يراعي شروط الإقراض الجيد و استقطاب عملاء متميزين و التقييم المستمر للأداء و لسياسات البنوك المنافسة بالسوق، حيث يكون على عاتق إدارة البنك تحقيق التوازن في نمو البنك يتناسب مع حجم موارده، و الفرص التسويقية المتاحة أمامه، ودرجة العائد المكن تحقيقها ودرجة المخاطر المصاحبة[2].

ثانيا: أهداف البنك التجاري

تفرض الخصائص المشار إليها ثلاثة أهداف تهتدي بها إدارة البنك التجاري، يتمثل الهدف الأول في تحقيق أقصى ربحية من خلا زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثابت وان أي انخفاض في الإيرادات كفيل بأن يصحبه انخفاض أكبر في الأرباح، أما الهدف الثاني فيتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثير على ثقة المودعين فيه، وأخيرا يتمثل الهداف الثالث في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين على أساس رأس مال صغير ولا يكفي للتحقيق الحماية المنشودة لهم، هذا ومن المتوقع أن تؤثر الأهداف الثلاثة على تشكيل السياسات الرئيسية التي تحكم الأنشطة المصرفية ويمكن ذكرها فيما يلي[3]:

[1] بوقري عادل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 67- 68.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992، ص29.

[3] هندي منير ابراهيم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 12.

- جذب الودائع
- تقديم القروض
- الاستثمار في الأوراق المالية.

إن الأهداف السالفة الذكر وهي الربحية، والسيولة، والأمان قد شكلت سياسة البنك في المجالات الرئيسية، إلا أن ما ينبغي ملاحظته هو التعارض الواضح بين هذه الأهداف، و هو ما يمثل المشكلة الأساسية في إدارة البنوك التجارية، فمثلا يمكن للبنك أن يحقق أقصى درجة من السيولة لو انه احتفظ بموارده المالية أو الجانب الأكبر منها في صورة نقدية إلا أن هذا يترك أثرا سلبيا على الربحية حيث لا يتولد على النقدية أي عائد، كذلك يمكن للبنك أن يوجه أمواله إلى استثمارات تدر عائدا مرتفعا، غير أن مثل هذه الاستثمارات عادة ما تتعرض لمخاطر قد ينجم عنها خسائر رأسمالية لا يستطيع البنك تحملها وهذا بالضرورة يؤدي إلى نقص في السيولة.

بعبارة أخرى ينبغي أن تركز إدارة البنوك على تحقيق هدف الملاك المتمثل في تحقيق أقصى عائد.أما أهداف المودعين والمتمثلة في السيولة والأمان فيمكن أن يتحقق من خلال التشريعات و توجيهات البنك المركزي.

وهذا بالطبع لا يعني أن تتخذ إدارة البنوك أو البنك موقفا سلبيا، بأن تقتصر على تنفيذ تلك التشريعات و التوجيهات، بل ما نقصده هو أن لا توضع السيولة و الأمان اللذان ينشدهما المودعين في مصاف الأهداف، إذ يكفي اعتبارهما بمثابة قيود على هدف تعظيم العائد الذي يسعى الملاك إلى تحقيقه[1].

هناك مداخل متعددة لتحقيق التوازن بين السيولة والربحية والأمان وهي كالتالي[2]:

1- مدخل الأموال المشتركة:

وفق هذا المدخل يتم توزيع كل مصادر الأموال على مجموعات من الاستخدامات دون ربط استحقاقات الاستخدامات باستحقاقات المصادر. ويعتبر مدخل الأموال المشتركة مدخلا غير دقيق لأنه لا يفرق بين استحقاقات الأصول واستحقاقات الخصوم على الرغم من أن الفجوة بينهما قد تكون كبيرة.

2- مدخل تخصيص المصادر على الاستخدامات بنسب:

يتم وفق هذا المدخل تخصيص مصادر معينة بنسب معينة لكل استخدام من استخدامات الأموال بهدف حل مشكلة السيولة. على النحو التالي:

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 12.

[2] عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص386-400.

- تخصيص الودائع الجارية للنقدية، والأرصدة لدى البنوك، والتمويل قصير الأجل بنسب معينة يحددها البنك.
- الودائع لأجل، تخصص للنقدية، والتمويل قصير الأجل، والاستثمارات طويلة الأجل.
- ودائع التوفير تخصص للنقدية والأرصدة لدى البنوك والتمويل قصير الأجل والاستثمارات طويلة الأجل.
- الأموال المملوكة تخصص للأصول الثابتة وللاستثمارات طويلة الأجل.

3-مدخل الأولويات في استخدام أموال البنك:

وفق هذا المدخل تتم جدولة الأولويات في استخدام أموال البنك لتوفير متطلبات السيولة. ويأتي ترتيب الأولويات في استخدام الأموال على النحو التالي:

- توفير الاحتياطيات النقدية الأولية التشغيلية لتوفير السيولة، أي متطلبات السحب اليومي من الودائع المختلفة، وكذلك لتوفير السيولة القانونية التي يفرضها البنك المركزي.
- تتمثل في الاستثمار الوقائي في أصول يسهل تحويلها إلى نقدية بهدف مقابلة طلبات السحب غير المتوقعة.
- بعد أن يؤمن البنك مستوى السيولة الخاص به، يتصدى بعد ذلك لخدمة أهدافه التي أنشئ من أجلها، فيقدم القروض والاعتمادات ويقوم بخصم الكمبيالات وغير ذلك بهدف تحقيق الأرباح.

4-مدخل بحوث العمليات

يقوم هذا المدخل على استخدام أساليب رياضية متقدمة لدراسة العلاقات المركبة بين بنود ومكونات قائمتي المركز المالي والدخل للربط بين المصادر والاستخدامات في ظل قيود السيولة وتعظيم الربحية كهدف.

يتطلب تطبيق هذا المدخل تحديد دالة الهدف، وصياغة العلاقات بين مختلف عناصر المشكلة، والمتغيرات المستقلة والتابعة، وسلوك هذه المتغيرات، ومدى خضوعها لسيطرة الإدارة من عدمه، ويلاحظ وجود عدة قيود قانونية وتنظيمية وإجرائية، كتحديد نسبة الاحتياطي القانوني والسيولة، أو تحديد حدود قصوى للمستثمر للاستثمار في بند معين، أو تحديد حجم ما يستثمر في تمويل قطاعات معينة.

يعطي الحل المستخلص من أسلوب البرمجة الخطية الحجم المناسب للاستثمار في كل مجموعة من مجموعات الأصول في ظل القيود المفروضة وبهدف تعظيم الربحية.

يعاب على هذا المدخل صعوبة صياغة بعض القيود رياضياً في بعض الأحيان بالإضافة إلى كونه يبدو معقداً بعض الشيء، ولكن استخدام الحاسوب يسهل كثيراً تطبيق هذا المدخل[1].

ثالثا: وظائف البنوك التجارية

إن الوظيفة الأساسية التي تقوم بها البنوك التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين، إذ تقوم البنوك بتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية. وتتركز معظم عمليات البنوك التجارية في قبول الودائع ومن ثم إعادة استثمارها بشتى أنواع الاستثمار ومجالاته المختلفة كليا أو جزئيا مع موارد البنوك الأخرى، وتصنف وظائف البنوك التجارية إلى وظائف كلاسيكية و أخرى حديثة كما يلي[2]:

1-الوظائف الكلاسيكية

تتمثل الوظائف الكلاسكية للبنوك التجارية في ما يلي:

1-1-قبول الودائع على اختلاف أنواعها، الودائع الجارية منها والادخارية إذ تشكل هذه الودائع الجزء الكبير من موارد البنك التجاري.

1-2-منح الائتمان والاستثمارات المتنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصل البنك التجاري و ربحيتها و أمانها، وتشمل أشكال الاستثمار مايلي:

- منح القروض والسلف المختلفة.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها، والتسليف بضمانها.
- التعامل بالأوراق المالية المالية من أسهم وسندات بيعا وشراءا لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- بيع وشراء العملات الأجنبية وتحويلها إلى الخارج.
- تأجير الخزائن الحديدية لعملائها.
- منح التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة كإصدار خطابات الضمان والكفالات البنكية.

[1] أمجد محمد، **اثر إدارة مخاطر التمويل على أداء البنوك التجارية السودانية**، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية جامعة أم درمان السودان،2006، ص51.

[2] جميل سنان، سعيد سوسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

2- الوظائف الحديثة:

وتتمثل في مايلي[1]:

- إدارة ممتلكات العملاء و تقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.
- فتح دفاتر الادخار.
- وضع وسائل دفع حديثة تحت تصرف العملاء كخدمات البطاقة الائتمانية ولا سيما التمويلات المالية بوصفها الخدمات البنكية الأساسية و على رأسها دفع الحوالات البريدية الواردة و تحويل العملة للخارج لسداد إلتزامات الزبائن و تحويل الأموال من حساب إلى أخر.

المطلب الثالث: خصوم وأصول البنوك التجارية

أولا:الموارد

تبين الخصوم، العمليات التي أصبح بمقتضاها البنك مدينا للغير، وتشتمل الخصوم على الموارد التالية:

1- الموارد الداخلية:

هي تلك الأموال التي يمتلكها البنك من خلال تأسيسه أو من خلال نشاط هده الموارد و تشمل :

1-1- رأس المال المدفوع:

يعرف رأس المال بأنه الأموال التي يساهم بها الملاك، والتي تعطي لهم الحق في الاستفادة من الأرباح المستقبلية. ويعتبر مصدرا بديلا للودائع وأموال الاقتراض الأخرى، كما يؤدي دورا كبيرا في حماية البنك من خطر الإفلاس، وأشكال الضغوط الأخرى . كما يقوم رأس المال بوظائف أساسية مثل توفير متطلبات التأسيس، وتنظيم البنك وتشغيله قبل تدفق الودائع أو الموارد المالية الأخرى إلي الداخل، بالإضافة إلي خلق قاعدة موارد للنمو والتوسع المستقبلي، وتعزيز ثقة العملاء في بقاء البنك على المدى الطويل. كما يمكن لرأس المال امتصاص الخسائر المالية والتشغيلية إلي أن تقوم الإدارة بحل المشاكل وتحقيق الأرباح[2].

عموما ينقسم رأس المال إلى عدد من الأسهم ذات قيمة متساوية (القيمة الاسمية). وقد يتعرض للتغيير سواء بالزيادة عن طريق إصدار أسهم جديدة أو زيادة قيمة الأسهم القديمة، أو بالنقصان عن طريق تخفيض قيمة الأسهم. وبالرغم من هذا فإن بند رأس المال يعد أكثر بنود خصوم البنك التجاري جميعها ثباتا واستقرارا [3].

[1] سلمان عماد، **مرجع سبق ذكره**، ص 121.

[2] Aburime, Toni Uhomoibhi, Impact of Ownership Structure on Bank Profitability in Nigeria. (March 18, 2008). Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract. pp 8-10.

[3] عوض الله زينب، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص. 119.

1-2-الاحتياطات:

هي عبارة عن المبالغ التي تم اقتطاعها من قبل البنك على مر السنين من أرباحه المحققة خلال هذه الفترة[1].

فالاحتياطات تمثل موردا يرتبط بناتج نشاط البنك، والهدف من تكوينه هو دعم المركز المالي للبنك التجاري وتقويته في مواجهة المتغيرات المختلفة في المستقبل[2]، وهو من البنود التي تتزايد دائما بمرور الوقت، إلى درجة أنها قد تفوق رأس المال المدفوع. ولذلك فغالبا ما تقوم البنوك بزيادة رأسمالها بتحويل جزء من الاحتياطي لرأس المال[3].

1-3-الأرباح غير الموزعة (المحتجزة):

يتمثل الفارق بين الأرباح التي حققها البنك في سنة معينة و الأرباح التي يوزعها بالفعل على مساهميه. حيث تتميز بالتغير من فترة لأخرى على خلاف عنصري رأس المال و الاحتياطي اللذين سبق ذكرهما.

فالأرباح غير الموزعة هي عبارة عن بند ذي طبيعة انتقالية، يقيد فيه ما يحققه البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غايتها النهائية، سواء أكانت توزيعات على المساهمين، أم تدعيما للاحتياطي أم تغطية للخسارة.

1-4-المخصصات:

هي تلك الأرصدة التي يتم تحميلها على إجمالي الأرباح المحققة في نهاية الفترة المالية، وذلك بغرض مواجهة ظروف غير مرغوب فيها[4].

وهناك قدر من المخصصات يعتبر في حقيقته أقرب إلى الاحتياطات التي تكون لدعم المركز المالي ،إلا أن تكوين المخصصات لا يتم فقط لمقابلة ما يتوقع من تدهور في قيمة التوظيفات والاستثمارات ،بل يمتد أيضا إلى مقابلة احتمالات اضطرار البنك للوفاء بما سبق أن تعهد و التزم به نيابة عن عملائه (خطابات الضمان ،بعض أنواع الاعتمادات المستندية، الكمبيالات المقبولة،...الخ) .

2- الموارد الخارجية: هي التي يكون مصدرها من خارج البنك وتشمل:

2-1-الودائع:

[1] عقيل جاسم عبد الله ، **النقود والمصارف**، ط1، منشورات الجامعة المفتوحة ، بنغازي، 1994.ص.244.

[2] صبحي تادرس قريصة، **اقتصاديات النقود و البنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1990، ص 163.

[3] برعي خليل، سويفي عبد الهادي، **النقود والبنوك**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1984، ص 100.

[4] عقيل جاسم عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص246.

هي تلك الأموال التي يتحصل عليها البنك من المتعاملين فهي تمثل أهم موارد البنك بسب كبر نسبتها مقارنة بإجمالي الموارد و هي على أنواع : ودائع جارية ودائع لأجل، ودائع التوفير، ودائع بإشعار، وهي كما يلي:

2-1-1الودائع الجارية:

هي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار ولهذا السبب فان معظم البنوك لا تدفع فوائد على هدا النوع من الودائع، فالمودعون يستخدمون هذا النوع من الودائع لمواجهة الإنفاق الجاري. ويكون السحب منها إما بشيكات أو إيصالات صرف أو أوامر دفع تصدر من العميل لصالح شخص معين[1].

2-1-2 ودائع التوفير:

يفتح هدا النوع من الحسابات لتشجيع الأفراد على الادخار مقابل فائدة معينة و هي بذلك تختلف عن الودائع الجارية، وعملية الفتح تكون عن طريق دفتر التوفير بالبنك وفيما يخص الفائدة تكون وسط بين الفائدة المدفوعة على الودائع تحت الطلب و الفائدة المدفوعة لأجل أما المدة فهي غير محددة[2].

2-1-3الودائع لأجل:

هنا يتفق العميل مع البنك على أن يودع لديه مبلغ من النقود، ويحدد في الاتفاق لأجل معين ولفترة معينة منصوص عليها كذلك في الاتفاق. حيث يمكن أن تحدد مدة الوديعة بمجرد حلول تاريخ استحقاقها، لكن في حالة عدم طلب العميل تجديد مدتها فإنه يتم تحويلها إلى حساب تحت الطلب.[3]

وتتغير أسعار الفائدة المقدمة من طرف البنوك في بعض الدول على حسب حركة هذه الوديعة، فيمكن للمودع سحب جزء منها مقدما، لكن إذا تم هذا السحب خلال فترة أقل من (03) أشهر من الإيداع، فإن المودع لن يحصل على أي فائدة على المدة التي بقيت فيها الوديعة لدى البنك.[4]فهو إذن يحرم من سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه مقابل التنازل عنها للبنك لمدة معينة.

وجميع هذه الودائع تشكل نوعا من المدخرات التي يجمعها أصحابها لمواجهة الطوارئ أو لاستثمارها. وتأخذ الودائع لأجل أو الودائع الادخارية عدة أشكال، لكن العامل المشترك بينها هو حصولها على عائد يتمثل في سعر الفائدة، و الذي يتحدد وفقا لعدة عوامل من أهمها: مستوى السوق النقدي ،سياسة البنك المركزي ،سعر

[1].Benhalima,A ,**Pratiques des techniques bancaires**, Editions Dahlab, Alger,1997, P.40.

[2] مصطفى رشيدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 108.

[3] دغيم أحمد، **اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد**، مكتبة مد بولي، القاهرة, 1989, ص ص.59-61.

[4] A.Benhalima,op.cit., p.41.

الخصم، حجم السيولة ،حالة الأسواق الخارجية، مدة الوديعة، حجم الوديعة، تقلبات العملة ،معدلات التضخم، ...الخ [1]

2-1-4 الودائع بإخطار سداد:

هنا لا يجوز السحب من هذه الوديعة إلا بتقديم إخطار للبنك يحدد فيه العميل المبلغ المراد صرفه من وديعته، وكذلك التاريخ الذي يريد فيه صرف هذا المبلغ، بشرط أن لا تقل مدة الإخطار عن خمسة عشر (15) يوما. ويسري على هذه النوع من الودائع نفس أسعار الفائدة بالنسبة للودائع بأجل[2]. وهذه الودائع غير محددة المدة حيث لا يحدد العميل عند بدء الإيداع موعدا لسحبها أو استحقاقها، وله أن يضيف إليها أي مبالغ وقتما شاء[3].

2-2-الديون الأخرى: تتمثل في الأموال التي يتحصل عليها البنك من البنوك لأخرى و من البنك المركزي . يمول هذا الأخير البنوك التجارية بعملية الإقراض أو عملية إعادة الخصم لان البنك المركزي هو بنك البنوك و بالتالي هو المقرض الأخير لها.

2-3-التسهيلات الائتمانية الخارجية: تتلخص في القروض والاعتمادات التي يتحصل عليها البنك التجاري من البنوك التجارية الأخرى الأجنبية.

2-4 القروض ما بين البنوك : لا ينظر إلى هدا النوع من البنود بارتياح، غالبا ما يتصف بضعف سيولته خاصة في حالة تدهور الظروف السياسية و الاقتصادية قد تكون كل البنوك في حاجة إلى هدا النوع من البنود فتجد نفسها عاجزة عن إقراض بعضها البعض و هذا ما يسمى بأزمة النظام المصرفي.[4]

ثانيا: الاستخدامات (الأصول)

بعد أن تحصل البنوك التجارية على الأموال من مختلف المصادر تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات لكن كل بنك تجاري يقوم بهده العملية اعتمادا على عاملين أساسين هما:

السيولة: إمكانية تحويل الأموال و الأصول إلى نقود جاهزة ودون خسارة

---

[1] عوض الله زينب، **مرجع سبق ذكره** ، ص121.

[2] دغيم احمد , **مرجع سبق ذكره**, ص62 .

[3] سيف النصر سعيد, **دور البنوك في استثمار أموال العملاء**, مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000, ص.53 .

[4] Rose, p, and Hudgins, S, **Bank Management and Financial Services**, Mc GRAW-HILL, Sixth Edition, 2005, PP 113-118.

الربحية: معدل العائد الذي يدره أي أصل خلال فترة زمنية، عادة ماتكون شهرا.

و على هذا الأساس يمكن تقسيم استخدامات البنك التجاري إلى ثلاث مجموعات رئيسية[1]:

1- المجموعة الأولى: الهدف منها تحقيق السيولة فقط و تشمل:

1-1- النقدية الجاهزة لدى البنك: و هي عبارة عن نقود قانونية موجودة لدى البنك باستمرار لكي يتمكن من مواجهة متطلباته اليومية.

1-2- الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي: وهي عن الاحتياطي النقدي القانوني الذي تشكله البنوك التجارية بشكل إلزامي، و هو يعتبر من أدوات الرقابة على البنوك من قبل السلطات النقدية.

2- المجموعة الثانية: تكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى، كما يمكن أن تدر ربحا و هي تشمل على:

2-1- أصول شديدة السيولة: و هي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة و دون أية مشقة و تتمثل في :

- حسابات لدى البنوك الأخرى ناتجة عن المعاملات فيما بين البنوك.
- أصول تحت التحصيل يمكن أن تحول على نقود خلال فترة زمنية قصيرة جدا.

2-2- الأوراق المالية قصيرة الأجل: فسيولتها أقل من السابقة وأهمها: أذونات الخزينة التي تصدرها الحكومة وفترتها لا تتجاوز 3 أشهر .

2-3- الأوراق التجارية المخصومة: ثمة قروض قصيرة الأجل لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها لمتعامليه مقابل عمولة عن الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ الخصم و تاريخ الاستحقاق .

2-4-القروض والسلف: و التي يقيمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الاقتصادية و التي تكون قصيرة الأجل غالبا.

3-المجموعة الثالثة:

تكون سيولتها منخفضة جدا، بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالمجموعتين السابقتين على اعتبار أن صفتها الأساسية هي تحقيق الربح و تشمل ما يلي:

- القروض المتوسطة و طويلة الأجل خاصة الصناعية منها.

[1] عثمان عمر، **إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة)**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 46.

-الأوراق المالية طويلة الأجل كالسندات الحكومية طويلة الأجل.

-الاستثمارات الحقيقية(أصول مادية ثابتة).[1]

المبحث الثالث: ماهية البنوك الإسلامية

برز منذ منتصف القرن العشرين تقريبا تنظيم جديد لبنوك لها أسسها وأهدافها وخصائصها المتميزة عن البنوك عموما ألا وهي البنوك الإسلامية، والتي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن الفوائد الربوية، حيث وضعت لهذه البنوك بالشكل والنوع الجديد آليات خاصة وتبنتها الدول سواء أكان منها على الصعيد الإسلامي والعربي أم الصعيد العالمي، وذلك لما وفرته هذه البنوك من ثقة وأمان كبيرين للمتعاملين خاصة بعد الأزمة المالية،مما أدى لشهرتها.

لم تعد البنوك الإسلامية حقيقة اقتصادية في الاقتصاديات ذات التوجه الإسلامي فقط، بل أصبحت ظاهرة عالمية خاضعة للدارسة والتقييم من قبل مختلف الكتاب والباحثين الاقتصاديين كبقية الظواهر الاقتصادية باعتبارها ظاهرة ائتمائية جديدة تتعامل بايجابية مع مشكلات العصر الاقتصادية، حيث أصبحت الخدمات التي تقدمها أكثر تنوعا من تلك التي تقدمها البنوك الربوية المختلفة وأصبح هناك مفهوم جديد في التعاملات الائتمانية المصرفية عبر إلغاء آليتها التقليدية وهي سعر الفائدة، مما يعني إسهامها في فرض واقع ائتماني جديد في التعاملات المصرفية العالمية يستحق الاهتمام والدارسة.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص المصارف الإسلامية

تعددت وتباينت وجهات نظر في مجال الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية في تحديد مفهوم البنوك الإسلامية، وهو تباين غالبا ما يعود إما إلى الدور الذي يعتقد كل باحث انه مناط بهذه البنوك القيام به أو إلى تباين الخصائص والصفات الأساسية لهذه البنوك، حيث حصر البعض تعريفه لها على صفه واحدة وهي تحريم تعاطي الفائدة، بحيث حجب عنهم هذا الاهتمام الخصائص الأخرى التي تتصف بها هذه البنوك، في حين جسد البعض الآخر في تعريفه مجمل الخصائص التي اتسمت بها هذه البنوك.

أولا: مفهوم البنوك الإسلامية

[1] Wild, J., and Subramanyman.K.R. **Financial Statement Analysis**. 9th ed . N.Y : Mc GRAW-HILL, 2007.

يتركز مفهوم البنوك الإسلامية على أنها مؤسسات مصرفية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية ،كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية[1] .

إن الشائع على مفهوم البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً فالبنك الإسلامي يتلقى من الأفراد نقودهم دون أي التزام أو تعهد من أي نوع بإعطاء فوائد لهم، وإنما يستخدم هذه النقود في نشاطاته الاستثمارية والتجارية على أساس المشاركة في الربح والخسارة .وبينما هذا التعريف يضع تفرقة واضحة بين البنك الإسلامي والبنوك التقليدية (الربوية) إلا أنه ينصب على ركن واحد هو عدم التعامل بالفائدة، وهذا الركن يعدّ شرطا ضروريا لقيام البنك الإسلامي، ولكنه ليس شرطا كافياً، ومما يؤكد ذلك أن بعض البنوك في الأنظمة والبلدان غير إسلامية اعتمدت على نظم بديلة للفائدة أو بنوك الادخار مثل ألمانيا في الثلاثينيات، وكذلك البنوك في الاتحاد السوفيتي فقد كانت تعتمد منذ نشأتها على نظام التخطيط المركزي في تهيئة الموارد المالية وتوزيعها على الاستخدامات الاستثمارية المختلفة على الاعتبار بوصف أن نظام الفائدة رأسمالي بطبيعته وممارساته لا يلزمها ولايصلح لها[2].

أما تعريف البنوك الإسلامي في النصوص القانونية فنجد أن هناك دولا متعددة أصدرت قوانين لمعالجة البنوك عموما والبنوك الإسلامية خصوصا، ومنها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الصادر عام ١٩٧٧ حيث عرفت المادة (15) منها البنك الإسلامي بأنه: " هي تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا أو عطاء"[3].

إن منهج الاستثمار في الإسلام مبني على ثلاثة أسس تتمثل في تحريم الربا، وتحديد المعاملات المباحة شرعا، ووضع ضوابط ومعايير للاستثمار. وبذلك تقوم البنوك الإسلامية على أساس المشاركة في الربح والخسارة كبديل للفائدة التي تقوم على أساسها البنوك التجارية التقليدية[4].

---

[1] مهدي إسراء، **الوساطة المالية في المصارف الإسلامية**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد 2، العراق، 2010، ص .369

[2] فرحان ريمون، **المصارف الإسلامية**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص21-25

[3] مطلوب مصطفى، **معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها**، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد 29، الهيئة العلمية الإستشارية، العراق 2012 ص 292.

[4] حلس عبد الله، و مقداد إبراهيم، **دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين** ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثالث عشر- العدد الأول،2005 ، ص .243

كما تعرف البنوك الإسلامية البنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مصرفية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف إلى تحقيق نفع عام لمجتمع إسلامي قائم على أسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية، وهي مؤسسات لا تبتغي الربح فقط[1].

يتضح مما سبق أن تعريف البنك الإسلامي يشتمل على عدة عناصر من أهمها:

- إن البنك الإسلامي مؤسسة مصرفية كأي بنك أخر.
- قيام البنك الإسلامي بالخدمات المصرفية وفتح الحسابات الجارية وقبول الودائع الاستثمارية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن ما يميز البنك الإسلامي عن غيره هو البعد الشرعي في تعبئة الموارد وفي توظيفها.
- يهدف البنك الإسلامي إلى تحقيق التنمية والعدالة والتكافل الاجتماعي.

ثانيا– خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بخصائص وسمات معينة وتمارس أعمالها البنكية بأسلوب مختلف عن أعمال البنوك التجارية، فالبنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مصرفية تتعامل بالدين والائتمان، إذ إن الوظيفة الأساسية للبنك التجاري ترتكز على الاستدانة والإقراض بالفائدة أو الربا عن طريق الأخذ والعطاء[2]، أما البنوك الإسلامية فأنها لا تتعامل بالربا مهما كانت صوره وأشكاله إيداعا وإقراضا وأخذا أو عطاءا، وهذه العلاقة المميزة بين البنك الإسلامي وأصحاب الودائع لديه علاقة ليست قائمة على أساس دائن و مدين، بل هي علاقة مشاركة ومتاجرة تأخذ عدة أشكال من أهمها المضاربة أو المشاركة أو المتاجرة أو المرابحة في عمليات البيع والشراء.إن التزام البنوك الإسلامية بعدم التعامل بالربا هو الالتزام بهدي القرآن الكريم وقد ذكر ذلك في عدة آيات قرآنية مثل قوله تعالى:{وأحل الله البيع وحرم الربا}[3] ، وقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة}[4] .

الربا هي الزيادة المطلقة في المال، وكلمة ربا يربو تعني زيادة الشيء ونموه ويقصد بالربا شرعًا فضل المال الذي لايقابله عوض في معاوضة مال بمال، ويشمل الربا نوعين من التعامل احدهما في الديون والأخر في البيع بحسب

[1] شيحون ، محمد، **المصارف الإسلامية** ، دار وائل للطباعة والنشر ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص 187

[2] صوان محمود حسن، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص90.

[3] سورة البقرة، الأية: 275

[4] سورة آل عمران، الأية: 130

رأي الفقهاء ومن ثم فإن الربا – أيًا كان ميدان التعامل به بمباشرته وارتياد طرقه وتداعيات تعاطيه– يتبدى من خلالها المرابي بمسلكه الدنيء، مخلفًا في ساحة تواجده واتخاذه وسيلة للكسب غير الشرعي كثيرا من المساوئ التي لم يفلح الاقتصاديون في معالجتها[1].

ومما تقدم فإن البنوك الإسلامية تتسم ببعض الخصائص التي تميزها عن البنوك الأخرى ومن أهمها[2]:

1- تستمد البنوك الإسلامية إطارها الفكري الاقتصادي من نظرية الاستخلاف، إذ تقوم هذه النظرية على أساس إن الله هو خالق هذا الكون وان الملكية الموجودة في هذا الكون هي لله وحده فهو مالك الملك، أما الإنسان فهو مستخلف في هذه الأرض، ومن ثم فأن ملكية البشر للمال ليست ملكية أصلية، ولكنها مكتسبة بالإستخلاف وان حيازتهم له مرتبطة بشروط هذا الاستخلاف التي حددها سبحانه في القرآن الكريم، قال الله تعالى: {وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه}[3] ، وقوله جل وعلا:{ويستخلفكم في الأرض فيَنظر كيف تعملون}.[4]

2-إن البنوك الإسلامية تبذل قصارى جهدها من أجل تعبئة أقصى قدر من الإدخارات المكتنزة مستندة بذلك إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز وتحاربه، لما يتضمنه الاكتناز من عدم الانتفاع من الموارد بهدف تأمين الانتفاع الاقتصادي من الموارد، وبما يحقق عائدًا لأصحابها وللمجتمع والاقتصاد ككل عند تجميعها واستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية.

3- تعمل البنوك الإسلامية جاهدة في تقديم أقصى المنافع للمجتمع من خلال قيامها بالأعمال والنشاطات والخدمات التي من شأنها إفادة المتعاملين معها والمساهمين فيها، فضلا عن إفادة المجتمع من خلال تطبيق روح الشريعة الإسلامية وأهدافها السامية، مما يضفي على هذه البنوك الطابع الاجتماعي.

4- تتجه البنوك الإسلامية نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الاقتصادية الأكثر أهمية للمجتمع بصورة عامة، وانعكاس ذلك على تنمية القطاعات الاقتصادية وتطويرها في شتى المجالات، وبالشكل الذي يقود إلى تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته .

---

[1] الخولي إبراهيم، **مشكلة المتأخرات في البنوك الإسلامية دراسة فقهية مقارنة**، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية معالم الواقع وأفاق المستقبل، غرفة تجارة وصناعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس، 2005، ص 1761.

[2] مطلوب مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 294-296.

[3] سورة الحديد، الأية: 7

[4] سورة الأعراف، الأية: 129

5- لايعد الربح الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقه من خلال الأنشطة التي تزاولها، رغم انه يبقى هدفًا أساسيا لها بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية اقتصادية، إلا أن الأهداف الأساسية الأخرى والمتمثلة في العمل على تطوير الاقتصاد وتنميته وخدمة المجتمع يجعل هدف تحقيق الربح احد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها، ولكنه ليس الهدف الأساسي الوحيد.

6- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها المصرفية، إذ تلتزم بتمويل الأنشطة التي تدخل في دائرة الحلال وتتجنب الأنشطة الأخرى الواقعة في دائرة التحريم، لما فيها من أضرار خطيرة تلحق بالمجتمع مثل أنشطة صناعة الخمور وغيرها من الأنشطة غير الشرعية، فضلا عن عدم التعامل بالفائدة أو أي نشاط ينطوي على ربا أو غش أو احتكار أو استغلال لحاجة الناس.

بناء على ما تقدم فإن الإسلام ينظر إلى الأموال على أنها وسيط للتبادل ومعيار لقيمة الأشياء، وليست سلعة تباع وتشترى، وإن البنوك الإسلامية اعتمدت مبدأ المشاركة في الربح والخسارة المبنى على عقد المضاربة الشرعية وعلى القاعدة الشرعية الغنم بالغرم في تشغيل الأموال، إلى جانب صيغ البيوع المعتبرة شرعا كبديل لسعر الفائدة المصرفية الثابتة التي اعتمدتها البنوك التجارية كأداة لتسعير تكلفة أموالها.

ثالثا- أنواع البنوك الإسلامية

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية وفقًا لتعدد أنواع النشاط الذي تقوم به إلى الآتي[1]:

1- بنوك المضاربة في جانبي الأصول والالتزامات

وهي بنوك تستخدم مواردها (التي تمثل التزامات عليها) في الاستثمارات وفقًا لصيغة المضاربة لحيازة أصول استثمارية ، أي أنها تعمل في جانبي الأصول والالتزامات على أساس المضاربة ، وهي أكثر المؤسسات المصرفية تعرضًا للمخاطر ، وقد يكون التمويل عن طريق صيغ المشاركة في الربح بدًلا من التمويل الربوي، ومن ثم فإن أصول البنك تتحقق عن طريق صيغة المشاركة أو صيغة المضاربة ، وهذا النوع يقوم بدور الوسيط الاستثماري أكثر من كونه بنكا .

2- بنوك ذات دخل ثابت

وهو نوع يعمل على صيغ البيوع والإجارة (الدخل الثابت) كأدوات تمويل في جانب الأصول والذي يضم صيغة المرابحة و صيغة الاستصناع و صيغة السلم، وصيغة التورق وصيغة الإجارة ، وقد اختارته أكثر البنوك الإسلامية .

[1] بوقري عادل، **مرجع سبق ذكره**، ص 89.

3- بنوك الوكالة

وهو نوع يعمل على أساس إدارة أموال العملاء بالوكالة، مقابل أجر مقطوع.

4- بنوك إسلامية تجارية والفروع الإسلامية للبنوك التجارية

تتجه بعض البنوك الإسلامية الآن إلى دور الوسيط الاستثماري والتقارب مع البنوك التجارية حيث أصبحت ملكيتها تشبه ملكية البنك التجاري بأن المودعين لا يملكون البنك وليس لهم حق التصويت، وتعتبر عملية إيداع الودائع الاستثمارية عقد مشاركة، حيث تعطي للمساهمين عائدًا في صورة توزيعات تتبقى بعد دفع نصيب المودعين في الأرباح، وتعتبر عقد مضاربة في جانب الودائع.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنوك الإسلامية

إن المتتبع للبنوك الإسلامية يجد أنها جاءت تلبية لرغبة المجتمعات التي تنشد التطور والنمو بغرض إيجاد قنوات وأوعية للتعامل المصرفي وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتطبيق أساليب المشاركة في الربح والخسارة في المعاملات، والالتزام بالأسس الاجتماعية والاستثمارية والتنموية مستندة إلى أسس الوساطة المالية، وتطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل الإسلامي، ثم إنها لا تقدم قروضًا نقدية أي لا تتاجر في الاستثمار مثل البنوك التجارية وإنما تقوم بتوظيف الأموال بأشكال مختلفة من الاستثمار وتتحمل نتيجة هذا الاستثمار الربح أو الخسارة وفقا لقاعدة الغنم بالغرم.

أولا: أهداف البنوك الإسلامية

وفي إطار سعي البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على أساس مبدأ الاستحقاق واستخدام الأموال في دعم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية، فإن هذه البنوك تسعى إلى تحقيق أهداف رئيسة أهمها[1]:

1- الأهداف الاستثمارية

تعمل البنوك الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد، وترشيد السلوك الانفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة، ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية، وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة

[1] الموسوي حيدر، **أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية – الأردن والسعودية – حالة تطبيقية للمدة (1990-2007)**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2009، ص ص 23-24.

الإسلامية، وتتناسب مع التغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية، ولذا فإن للدور الاستثماري للبنوك الإسلامية أبعادا متكاملة يمكن أن نوضحها فيمايلي:

- تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي لتحقيق التقدم للأمة الإسلامية.
- تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة في المجتمع والقضاء على البطالة.
- ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب البنك الإسلامي ذاته أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والقدرة الفنية.
- توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة.
- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة.
- تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يسهم في عدالة توزيع الدخول بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

2- الأهداف التنموية

تعد من السمات الرئيسة المميزة للبنوك الإسلامية مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فالبنك الإسلامي لا يستهدف تعظيم الأرباح فقط، إنما هو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر نتيجة قيامه بمزاولة أنشطته المختلفة.

إن معنى التنمية لابد أن يقترن بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما تتوخاه البنوك الإسلامية في نظرتها إلى التنمية وسلوكها مع المتعاملين. وتعد البنوك الإسلامية من أهم الأوعية التي تجمع المدخرات بغرض توجيهها للاستثمار والمساهمة الفاعلة في عمليات التنمية، وبذلك فهي ترسم أهدافا تمتد إلى آفاق بعيدة المدى في عملية تصحيح مسار إقتصاديات الإسلامية. إن الأهداف التنموية للبنوك الإسلامية تتمثل في سعيها إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية وعدم وجود بطالة ومعدل امثل للنمو الاقتصادي، ومن ثم خروجها من دائرة التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فالنظام المصرفي قادر على حل مشكلات التنمية الاقتصادية بما ينسجم وعقيدة الأمة وتطلعاتها الحضارية، ويشكل حافزًا قويًا لبزوغ الطاقات الكامنة وتفجيرها في الدول الإسلامية وتأجيج روح الابتكار والإبداع من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم والعدالة والاستقرار.

ومن هنا فالبنوك الإسلامية ينبغي أن تكون أداة فاعلة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية من خلال سعيها لتوفير مناخ مناسب لجذب رؤوس الأموال وإعادة توطين رؤوس الأموال الإسلامية داخل بلدانها، إضافة إلى التوظيف الفعال لمواردها خدمة للمجتمع الإسلامي.

3-الأهداف الاجتماعية

تعد التنمية الاجتماعية أساسا لا تؤتى التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاته ، فالبنوك الإسلامية تجمع أموال الزكاة وتتولى مهمة توزيعها وإيصالها إلى مستحقيها من الأصناف الثمانية التي حددها القرآن الكريم ومن أهم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها البنوك الإسلامية وتتميز بها عن البنوك التجارية مايلي[1]:

- صندوق الزكاة.
- القرض الحسن: وهو مشروع خيري لغايات إنسانية بحته مثل(الزواج ، العلاج، الديون، الكوارث، حوادث الوفيات .....الخ)، من حالات تخضع لتقدير البنك نفسه، ويعد القرض الحسن من أهم أدوات البنك الإسلامي في تنفيذ رسالته الاجتماعية حيث ينص هذا القرض على أن يتم إعطاء المحتاج مبلغا من المال يتم استرداده بطريقة أقساط شهرية دون أي زيادة على هذا المبلغ.
- مساعدة الزبائن عند تعثر التمويلات الممنوحة لهم ، عن طريق التأني في رفع قضايا للمحاكم والصبر عليهم لحين تحسن أوضاعهم.
- نشر الوعي الإسلامي عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات التي يشارك فيها العلماء والفقهاء والمفكرون والخبراء.

ثانيا:أهمية ووظائف البنوك الإسلامية

أوجدت البنوك الإسلامية نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي. فقد أدخلت البنوك الإسلامية أسس للتعامل بين البنك والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل البنك والمتعامل، بدلا من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين/الدائن)، وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل. كما أوجدت البنوك أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية، وهي صيغ الاستثمار الإسلامية (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاستصناع،...) إلى غير ذلك من أنواع صيغ الاستثمار التي تصلح للاستخدام في كافة الأنشطة.

وترجع أهمية وجود البنوك الإسلامية إلى ما يلي[2]:

---

[1] شحادة موسى، **مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني**، أطروحة دكتوراه، الجامعة الحرة، القدس، فلسطين، 2011، ص ص 94-95.

[2] العليات أحمد، **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006،ص 15.

- تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة.
- إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية.
- تعد البنوك الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

وتعتبر وظيفة التمويل أحد الخدمات المهمة التي تقدمها البنوك الإسلامية لعملائها رغم تطوير للوظائف التي تؤديها، حيث أصبحت تؤدي خدمات أخرى لا تقل أهميتها عن وظيفة التمويل. وتتمثل وظائف البنوك الإسلامية في مايلي[1]:

- إن وظيفة البنك الإسلامي تتعدى كونها بنكا تجاريا يقوم بعملية الائتمان (الاستثمار) وتقديم الخدمات البنكية إلى كونه بنكا تنمويا يشبه إلى حد كبير البنوك التنموية المتخصصة طالما يعمل على استثمار كافة أمواله في مشاريع استثمارية بطريقة مباشرة.
- يعتبر البنك الإسلامي بنكاً اجتماعياً يقوم بدور كبير في خدمة المجتمع والبيئة المحيطة به من خلال الإشراف على صندوق الزكاة وتقديم القروض بدون فوائد والخدمات الاجتماعية والاستثمارية منها وإن كانت في حدود ضيقة. والمسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية ذات مفهوم شامل ومتوازن، وتعتمد على ضرورة التنظيم المتكامل على مستوى المجتمع كله. يلتزم البنك الإسلامي بالمشاركة ببعض الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية المرتبطة بطبيعة نشاطه، بهدف رضي الله وتحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد، كما يهتم البنك بالتوازن بين مصالح الفئات المختلفة المرتبطة بالبنك الإسلامي.

إذا كان البنك التجاري يعمل كوسيط يجمع الأموال والمدخرات ليعيد توظيفها مقابل الحصول على فوائد أعلى من تلك التي يدفعها على الودائع، فإن البنك الإسلامي يعمل كوسيط وشريك يجمع الأموال والمدخرات ويعيد توظيفها ويحصل بذلك على نصيب من الربح ويتحمل حصة من الخسائر حال وقوعها.

مما سبق يمكن تلخيص وظيفة البنك الإسلامي، بأنه بنك تجاري تنموي اجتماعي، هذا ما يميزه عن أنواع البنوك الأخرى سواء أكانت بنوكا تجارية أم بنوكا تختص بنشاط عمل معين أو أكثر. كما أن البنك الإسلامي يستثمر أمواله على أساس المدى القصير والمدى الطويل (استثمارات رأسمالية)، أما البنك التجاري فيستثمر أمواله على أساس المدى.

[1] حلس عبد الله، و مقداد إبراهيم ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 246-247.

وبإجراء مقارنة بين مجالات توظيف الأموال في بنك إسلامي بمجالات توظيف الأموال في البنوك التجارية يتبين أن معظم أموال البنوك التجارية توجه لمجال القروض والسلف والتي تشكل غالبية أوجه الاستثمار، ثم يليها في ذلك الاستثمار في محفظة الأوراق المالية ثم يليها خصم الأوراق التجارية، أما في البنوك الإسلامية فتختفي طرق التمويل عن طريق القروض والسلف بفائدة، كما يختفي الاستثمار في السندات وخصم الأوراق التجارية ليحل محل كل هذا عمليات التمويل بالمشاركة والمضاربة والمرابحة، كما أن جزءاً مهماً من أموال البنك الإسلامي (الودائع الاستثمارية) يتم استثمارها في تأسيس مشروعات استثمارية.

المطلب الثالث: مصادر و استخدامات البنوك الإسلامية:

لا تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية من حيث المصادر المالية المكونة لها، وذلك لان جميع البنوك تقوم على أساس الوساطة المالية، لا فرق في ذلك بين بنك إسلامي أو تجاري. إلا أن الفارق هو في طريقة استخدام هذه الأموال واستثمار (الودائع) والمدخرات، مما يؤدي إلى وجود اختلاف جذري في هيكل الحسابات بين البنوك الإسلامية والتجارية ، وفي توزيع نسب الأرباح لتلك الحسابات.

أولا: مصادر البنوك الإسلامية:

إن مصادر أموال البنوك تتكون من مصادر داخلية وخارجية فسوف نتطرق إلى مصادر الأموال للبنوك الإسلامية كما يلي:

1-الموارد الداخلية:

وتتكون الموارد الداخلية ممايلي:

1-1-رأس المال:

هو المصدر الأول الذي يعتمد عليه البنك والذي من خلال مساهمة المؤسسين الأولى ثم المساهمين ويمثل اللبنة الأساسية في إنشاء وتأسيس البنك، وتجهيزه من مباني وأجهزة ومعدات ومستلزمات وغيره، حتى يصبح جاهز لمزاولة نشاطه،بالإضافة لتوفير التمويل اللازم للعملاء في بداية فترة عمل البنك، وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة. ويعتبر رأس المال ضمانة وحماية لأموال المودعين ومصدر ثقة لهم، وهو يعمل على امتصاص الخسائر التي قد يتعرض لها البنك، ولا يعتبر رأس المال مصدرا رئيسيا في مصادر تمويل البنوك، فهي لا تعتمد على أموالها الخاصة وإنما على أموال المودعين في تمويل بشكل رئيسي[1].

[1] سليم رمضان، جودة محفوظ، **إدارة البنوك**، ط2، عمان دار الميسرة للنشر والتوزيع، 1996، ص53.

تعتمد البنوك الإسلامية بصورة أساسية على رأس مالها الذي تقوم باستثماره استثمارًا مباشرًا في المشروعات الإنتاجية وذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الكبير وطويل الأجل.

ومن بين الأبعاد الواجب مراعتها عند دراسة رأس مال البنك الإسلامي الذي يطرح رأس ماله للمساهمة ما يلي[1]:

- تطرح الأسهم للاكتتاب فيها بحيث يحدد عدد الأسهم وقيمة كل سهم بما يغطى على الأقل الحد الأدنى لرأس المال المحدد من قبل البنك المركز ي والهيئات المصرفية العليا التشريعية والرقابية في الدولة.
- يكتتب المؤسسون في رأس مال البنك ثم تطرح باقي الأسهم للاكتتاب العام ويحدد المؤسسون إجراءات هذا الطرح وشروطه.
- إن رأس المال في الفكر التقليد ي يمكن إصداره في شكل أسهم عادية وأسهم ممتازة. والنوع الأول هو صك ملكية بحيث يشارك في الربح أو الخسارة أما النوع الثاني (الأسهم الممتازة فمع أنه صك ملكية في الأصل إلا أنه قد اختلطت به منافع ومزايا أخرجته عن طبيعته الأصلية وقربت بينه وبين السندات (التي هي صكوك مديونية بفائدة ثابتة)، ومن ثم يكون النوع الجائز الاستخدام في البنوك الإسلامية هو الأسهم العادية أما الأسهم الممتازة فغير جائزة الاستخدام في البنوك الإسلامية.
- في إطار اعتبار البنك الإسلامي مضاربًا بأموال المودعين فإن رأس المال المذكور لا يعد رأس مال المضاربة (بالمعنى الفقهي) ولكنه مال يخص المضارب (أي البنك ككيان ممثل للمساهمين)، وبناء عليه فإن شروط عقد المضاربة يقتضى أن يستأذن أرباب الأموال (المودعون) في خلط مال المضارب برأس مال المضاربة، وكذلك في حالات إدخال مضاربة مع مضارب ثان (طالب التمويل بالمضاربة) أو مشاركة مع شريك آخر (طالب تمويل بالمشاركة)، إذ إن هذه الأعمال من الشروط التي تتطلب الإذن الصريح من رب المال ، وهذا يتطلب أن يذكر بوضوح في عقد فتح حساب الاستثمار.
- إن دور الحماية لرأس المال يتعلق بتلك الخسائر التي تتعلق بالمساهمين بخلاف الوضع في البنك التقليدي الذي تطبق فيه الرافعة المالية إذ لا محل لتطبيقها في البنك الإسلامي بل تقف كل الموارد الموظفة (سواء من المودعين أو البنك) على قدم المساواة في الغنم والغرم.

[1] المغربي عبد الحميد، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، ط1، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2004، ص ص 113-114.

- إن الدور التمويلي لرأس المال يجب أن يزداد نظرا لما يناط بالبنك الإسلامي من أهداف تتعلق بالتنمية و الاستثمار وإنشاء المشروعات، وغيرها مما يتطلب موارد تمويلية ذات مدة أطول للقيام بالنشاط الذي يحقق تلك الأهداف ويؤدي بطبيعة الحال إلى أهمية زيادة الوزن النسبي لرأس المال عن مثيله في البنك التقليدي.
- كل سهم يخول لصاحبه الحق في معاملة عادلة مع حصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح الموزعة.

1-2-الإحتياطيات والأرباح المحتجزة:

يحدد النظام الأساسي لكل بنك إسلامي كيفية تكوين الاحتياطات وذلك بأن يحدد النسبة الواجب اقتطاعها من صافي الأرباح السنوية لترحل للاحتياطات، ويعد الاحتياطات من الموارد الداخلية أو الذاتية الواضحة الأهمية بالنسبة إلى موارد البنوك الإسلامية، والاحتياطات تنقسم على قسمين أساسيين هما: الأول احتياطي قانوني يكون البنك ملزمًا بتكوينه بحكم القانون والثاني احتياطي خاص يقوم بتكوينه اختياريًا يهدف منه إلى دعم المركز المالي وزيادة ثقة العملاء بالبنك. وهذه الاحتياطات عبارة عن المبالغ التي يتم خصمها من أرباح البنك في شكل احتياطي اختياري خاص أو في شكل احتياطي قانوني . وتجد الاحتياطيات في البنوك الإسلامية مشروعيتها في وجوب الحفاظ على رأس المال كاملا وتعويضه في حالة الخسارة من الأرباح المحتجزة ، ومعروف أيضا في الفقه الإسلامي أنه لا ربح إلا بعد سلامة رأس المال ، ولهذا قرر الفقهاء أن الربح وقاية لرأس المال وأنه جابر له من الخسارة الذي قد تلحق به، ويطلق عادة على رأس المال والاحتياطي الحسابات الرأسمالية[1].

1-3-المخصصات

مبالغ من مجمل الربح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة ، لكنه لا يكون معلوم المقدار أو وقت الحدوث بدقة ، ولذا إن المخصصات هي تحميل علي الأرباح مثل المصروفات والخسائر ، ولا تعد المخصصات حقا من حقوق الملكية لأنها تمثل تكلفة أو إنفاقا لم يصرف بعد ، فإذا ما أتيح توظيفه لحين الحاجة إليه فإن الأرباح التي قد تتولد عنها لا تضاف إلى نصيب المساهمين وحدهم ولكنها تضاف إلى وعاء التوزيع الكلي الذي يوزع بين المساهمين والمودعين.

[1] الموسوي حيدر،**مرجع سبق ذكره**، ص29.

يقوم البنك الإسلامي أحيانًا بتكوين مخصصات لمواجهة المشكلات متعلقة ببعض الأضرار والأعباء أو الخسائر المترتبة علي عدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضمانته والتزاماته لدى البنك أو خسارته في بيع بعض الأصول والأوراق المالية وما إلى ذلك من أعباء ومخاطر قد تواجه البنك . ويعد مخصص مخاطر عمليات الاستثمار أهم أنواع المخصصات في البنوك الإسلامية[1].

2-الموارد الخارجية:

تمثل أنشطة قبول الودائع والمدخرات أهم أنشطة البنوك الإسلامية، إذ إنها المصدر الرئيسي الذي تستمد منه تلك البنوك قدرتها على إجراء عمليات التمويل والاستثمار. وفي هذا الصدد فإن البنوك الإسلامية تقبل العديد من صور الإيداعات والمدخرات من أهمها:

2-1-الودائع تحت الطلب :

وتمثل قبول البنك الإسلامي لودائع الأفراد التي يرغبون في إيداعها لمجرد حفظها وتيسير معاملاتهم الجارية. ويطلق عليها البعض الحسابات الجارية ، إذ يقوم العميل بإيداع مبلغا من المال طرف البنك ويصبح للعميل بعد ذلك الحق في سحب المبلغ كله أو بعضه بمجرد الطلب باستخدام الشيكات وأوامر الصرف وذلك مقابل عمولة بسيطة فى كل البنوك الإسلامية للبنك نظير إدارته لذلك الحساب.

وتتضمن أحكام الودائع تحت الطلب في البنوك الإسلامية الآتي[2]:

- لا تستحق هذه الودائع أية أرباح ولا تتحمل أي خسائر .
- يضمن البنك الإسلامي كامل قيمة الوديعة .
- يفوض المودع البنك بحرية التصرف بالوديعة ما دام ضامنًا لها.
- للمودع حرية سحب جزء أو كامل قيمة الوديعة متى شاء.
- للمودع حق استخدام هذا الحساب الجاري في تسوية التزاماته المادية.
- لا يجوز للمودع سحب مبالغ أكبر من قيمة رصيد الوديعة.

وتقوم البنوك الإسلامية باستثمار أرصدة الحسابات الجارية (حسابات الائتمان)، فضلا عن ضمانها وتكون عوائد مثل هذه الحسابات خالصة للبنك الإسلامي ولا يجوز دفع أي مبلغ يزيد عن أرصدة هذه الحسابات لأصحابها لأنها قرض، وأيما قرض جر منفعة لصاحبه (المودع) فهو ربا، فضلا عن ذلك فإن المبلغ المودع في

[1] المغربي عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

[2] الموسوي حيدر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 29-30.

حساب الائتمان يصبح ملكًا للبنك، إذ تنتقل ملكية المال من المودع (المقرض) إلى البنك الإسلامي، ويعد هذا المال دينًا في ذمة البنك نحو صاحب المال، وإذا حدثت خسارة فإن البنك يتحملها بالكامل لأنه ضامن للمال الذي هو دين في ذمته للمودعين، أما في حالة الربح فيحصل عليه البنك بالكامل وذلك استنادًا إلى القاعدة الفقهية التي تنص (إن الخراج بالضمان) ويقصد بهذا القول إن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما يولده من منافع أو إيرادات.

يتميز البنك الإسلامي عن البنك التجاري بنقطتين محوريتين في معاملته وإدارته لهذا النوع من الودائع وهما[1]:

- تمثل هذه الودائع في البنوك التقليدية الوعاء الأساسي لتمويل عمليات هذه البنوك ، وبالتالي فهي تضطر لتمويل العمليات قصيرة الأجل تماشيا مع طبيعة الحسابات الجارية المتاحة لديها ، إلا إن البنك الإسلامي لا يدير هذه الحسابات بهدف تحقيق الأرباح بقدر ما يسعي إلى الاستفادة منها في تيسير عمليات التمويل قصير الأجل وتيسير التبادل لعملائه.
- تحتسب المصاريف والعمولات علي هذا الحساب في البنوك الإسلامية على أساس التكاليف الفعلية ولا يقصد البنك من ورائها تحقيق أية أرباح.

2-2-الودائع الادخارية:

هي ودائع صغيرة المقدار غالبا ، ويكون لصاحبها بموجب دفتر التوفير الذي يمنحه البنك إياه الحق في سحب بعض أو كل هذه الوديعة. وبموجب هذه الخدمة يحصل البنك الإسلامي على تفويض من العميل باستثمار وتشغيل أمواله و المضاربة فيها ويحصل العميل على عائد غير ثابت يتناسب ومبلغ الوديعة و مدة استثمارها[2].

تتميز هذه الودائع بكبر حجمها في البنك التقليدي فهي تودع من قبل عملاء البنك لمدة متفق عليها، ولا يجوز سحبها وإلا يسقط حق المودع في الحصول على العائد المستحق منها. وهذا النوع من الودائع يختلف اختلافا جذريا عن مثيله في البنوك الإسلامية حيث لا تضمن البنوك الإسلامية أصل الوديعة ولا العائد المترتب عليها لأنها تقوم باستثمار هذه الودائع واقتسام العائد مع المودعين وفقاً لأسلوب عقد المضاربة الشرعية، ويترتب على ذلك ارتباط هذا العائد ارتباطا وثيقاً بصافي نتائج استخدامات هذه الودائع في عمليات الاستثمار والتموين المختلفة ، ربحاً أو خسارة ، ويكون الربح مشاعا بين أصحاب الودائع الاستثمارية (رب المال) من

[1] المغربي عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 121-122.

[2] عبد الله خالد، سعيفان حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 37

ناحية والمصرف (كمضارب) من ناحية أخرى بحيث يقسم الربح بينهما حسب الاتفاق. إن نجاح البنك في استخدام أسلوب المضاربة لاستقطاب الودائع يعمل على تأصيل السلوك الادخاري لاف ا رد المجتمع ،مما يجعل الودائع الادخارية تتسم بطول الأجل في مجموعها، مما يتيح للبنك الإسلامي الاستفادة منها بشكل رئيسي في دعم عمليات التموين والاستثمار .إن البنوك الإسلامية في النظام النقدي والمصرفي الإسلامي تقوم بتوظيف الأموال المدخرة مستخدمة أساليب توظيف إسلامية بعيدة عن أسلوب القرض بفائدة والذي تستخدمه البنوك التجارية[1].

2-3-الودائع الاستثمارية (حسابات الاستثمار) :

هذه الودائع تمثل عقد اتفاق يقوم العميل بمقتضاه بإيداع مبلغ من المال لمدة معينة (سنة مثلا) ويقوم البنك الإسلامي باستثماره في أوجه الاستثمار الحلال البعيدة عن الربا نظير جزء من الربح . وهناك تأكيد علي بيان نصيب كل من المودع (صاحب رأس المال) والبنك الإسلامي (المضارب بالعمل في هذه الحالة). وتمثل هذه الودائع الوعاء الرئيسي الذي تتدفق من خلاله الأموال من أرباب الأموال إلى البنك الإسلامي بغرض قيام البنك باستثمارها ، وبذلك تكون شروط وقواعد هذا الحساب مستمدة من عقد المضاربة ، مما دعا البعض لتسميتها حسابات المضاربة ، وسماها البعض الآخر بحسابات المشاركة.

تتمثل خصائص هذا النوع من الحسابات في مايلي[2]:

- أن رب المال (المودع) سيشارك في الربح المتحقق الذي يخص مجموع حسابات الاستثمار بنسبة معينة حسب المدة التي استمر فيها في البنك.
- أن البنك (المضارب) سوف يحصل علي نصيب من الربح الذي آل إلى حسابات الاستثمار، وذلك مقابل عمله وإدارته لتلك الأموال بحصة معينة من الربح تحدد مسبقا عند فتح الحساب.
- إذا حدثت خسارة في مجمل نشاط البنك، يتحمل البنك والمودعون هذه الخسائر بنسبة الأموال الموظفة في كل منهما، أي أن البنك لا يضمن أصل المبالغ المودعة لديه.

2-4-شهادات الإيداع الإسلامية:

[1] صالح العمر إبراهيم ،**النقود الائتمانية دورها وآثارها في الاقتصاد الإسلامي** ، دار العاصمة للنشر والتوزيع ، السعودية ، 1993 هـ ، ص 61.

[2] المغربي عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 122-123.

هي تشبه الودائع إلى حد ما إلا أن الفرق بينها وبين الوديعة بأنه يتم منح شهادة إيداع تسمى(شهادة إيداع إسلامية)، يكتب عليها المبلغ المراد استثماره ونسبة ربح تسمى (ربح تحت التسوية) فإذا تم توزيع أرباح أعلى من النسبة الموجودة على الشهادة تكون من حق المودع وإذا تم توزيع أرباح أقل من النسبة الموجودة تكون من حق البنك[1].

2-5-موارد صناديق الزكاة والصدقات والهبات والتبرعات:

هناك عدة أنواع من الصناديق في البنوك الإسلامية تتجمع فيها حصيلة مالية كبيرة ، وتعد من مصادر البنك الخارجية ، مثل صناديق الزكاة ، التي ينفرد البنك الإسلامي عن غيره من البنوك التقليدية بإدارة هذه الصناديق ، حيث تساهم في الحياة الاجتماعية فتعمل على محو الفقر و التقليل من مخاطره وفتح فرص العمل[2].

ثانيا: إستخدامات البنوك الإسلامية:

يعد النشاط الاستثماري في البنك الإسلامي بمثابة البديل الشرعي للتعامل الربوي في مجال التمويل في البنوك التجارية . ويجد هذا النشاط اهتمامًا كبيرًا من قبل الإدارة تخطيطًا وتنفيذًا ومتابعة ، بحيث يتماشي مع مقتضيات ومبادئ الشريعة ا لإسلامية ، ويلبي احتياجات العملاء. وفيما يلي نعرض آليات التمويل والاستثمار المختلفة التي تمارسها البنوك الإسلامية سواء أكانت استثمارًا مباشرًا أم تمويلا بالمتاجرة المباشرة ، أو مرابحة ، أو مضاربة ، أو مشاركة ، وذلك كمايلي:

1-أساليب تمويل مستندة إلى المشاركة في الأرباح والخسائر

1-1-المضاربة:

تعتبر المضاربة هي الوسيلة التي تجمع بين المال والعمل بقصد استثمار الأموال التي لا يستطيع أصحابها استثمارها. كما أنها الوسيلة التي تقوم على الاستفادة من خبرات الذين لا يملكون المال.

والمقصود بالمضاربة هو عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والأخر يشارك بجهده على أن يتم الاتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف بالربح بنسبة معلومة من الإيراد. تنقسم المضاربة إلى مطلقة ومقيدة. المضاربة المطلقة هي التي يفوض فيها رب المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يقيده بقيود، وإنما يعمل فيها بسلطات تقديرية واسعة وذلك اعتماداً على ثقته في أمانته وخبرته. والإطلاق مهما اتسع فهو مقيد

[1] شحادة موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

[2] نفس المرجع السابق، ص 89.

بمراعاة مصلحة الطرفين في تحقيق مقصود المضاربة وهو الربح، وأن يتم التصرف وفقاً للأعراف الجارية في مجال النشاط الاستثماري موضوع المضاربة. أما المضاربة المقيدة هي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه بما لا يره مناسباً بما لا يمنع المضارب عن العمل[1].

1-2-المشاركة

تعد المشاركات من أساليب الاستثمار المتميزة في الفقه الإسلامي حيث تلائم طبيعة البنوك الإسلامية، ويمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ويعتمد التمويل بالمشاركة على أساس مشاركة البنك في التمويل الذي يطلبه المتعاملين دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال في التمويل بالقروض بالبنوك التقليدية، وإنما يشارك البنك المتعامل في الناتج المتوقع ربحاً كان أو خساراً ، وذلك في ضوء قواعد وأسس توزيع متفق عليها بين البنك والمتعامل.

هذا ويتميز أسلوب البنك الإسلامي في التمويل بالمشاركة عن أساليب البنوك التجارية في التمويل الإقراض في أن مشاركة البنك الإسلامي تتطلب اشتراك البنك بخبراته المختلفة في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار والطرق التي تؤدي إلى ضمان نجاح المشروع وتؤكد ربحيته وبالتالي تزيد من أرباح البنك الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة ودائعه بعد ذلك[2]. وينقسم التمويل بالمشاركة إلى[3]:

1-2-1المشاركة الثابتة (طويل الأجل) :

هي نوع من المشاركة يقوم على مساهمة البنك في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين مما يترتب عليه أن يكون شريكاً في ملكية هذا المشروع وشريكاً كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة.

وفي هذا الشكل تبقي لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع الذي يأخذ شكلا قانونياً كشركة تضامن أو شركة توصية.

---

[1] خفاف هيثم، **المعالجة المحاسبية لصيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية واثر ألازمة المالية العالمية فيها بالتطبيق على المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية فرع الموصل**، مجلة المنصور، العدد 17، جامعة الموصل، العراق، 2012، ص ص 212-213.

[2] االحسيني فلاح ، الدوري ، مؤيد عبد الرحمان ، **إدارة البنوك: مدخل كمي و استراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، 2000، ص202.

[3] عريقات حربي، عقل سعيد، **إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث**، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 165-164

1-2-2المشاركة المتناقصة :

تقوم المشاركة بين طرفين أحدهما البنك وأي طرف أخر سواء أكان فردا أم شركة يكون فيها الحق للشريك أن يحل محل البنك في ملكية المشروع المشترك بينهما وذلك أما دفعة واحدة أو على دفعات. على أن لا يتم دفع نصيب الفرد أو الشركة من الأرباح المتحققة كجزء من استرداد قيمة حصة البنك أي أن الشريك في النهاية سيتمكن من تملك المشروع بعد أن تمكن من رد التمويل إلى البنك.

2-أساليب تمويل غير مستندة إلى المشاركة في الأرباح والخسائر

2-1-القرض الحسن

عرفنا أن البنوك الإسلامية لا تمنح المتعاملين معها قرضا بالمعنى الذي تقوم به البنوك التقليدية كما أنها لا تقوم بخصم الكمبيالات كما هو الحال في البنوك التقليدية،وذلك لأنه لا يجوز للبنك تقاضي أية زيادة عن المبالغ الممنوحة في هذه الحالة فأيما قرض جر منفعة فهو ربا.

تعتمد قدرة البنك على تقديم القروض الحسنة للمحتاجين على حجم الأموال المتوافرة لدي ، وبما أنه يمكن توفير مصادر تمويل أخرى لهذه الغاية، فإن البنوك الإسلامية تحاول تشجيع بعض عملائها من الموسرين على تخصيص جزء من أموالهم لتحقي ق هذا الغرض، وذلك من خلال إنشاء صناديق خاصة للقرض الحسن. ولا بد من التنويه إلى أنه يقع على عاتق البنوك الإسلامية خدمة المجتمع الإسلامي، كون ذلك جزءًا من مسؤوليتها الاجتماعية، وفي الوقت نفسه لا بد من أخذ وجهة النظر القائلة بأن البنوك الإسلامية ليست مؤسسا ت للبر والإحسان، وإنما هي مؤسسة تجارية يقع على عاتقها تحقيق الربح لمساهميها[1].

2-2-المرابحة

يعد بيع المرابحة من أنواع البيوع المشروعة وأحد قنوات التمويل بالبنوك الإسلامية، والمرابحة في اللغة: مصدر من الربح وهو الزيادة وفي اصطلاح الفقهاء هي : بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، أو هي بيع برأس المال وربح معلوم، وصفتها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشتري به لسلعة، ويشترط عليه ربحاً ما محدد[2].

---

[1] الحكيم منير، العطيات يزن، **نحو تفعيل دور القرض الحسن في المصارف الإسلامية اقتراح بإصدار شهادات قابلة للتداول لتمويل صندوق القرض الحسن**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد 11، العدد 2، الاردن، 2011، ص 70.

[2] شحادة موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

هناك صورة أخرى تختلف عن المرابحة تسمى المرابحة للأمر بالشراء الأكثر تطبيقا في الواقع العملي في البنوك الإسلامية بالنسبة لصيغ الاستثمار الإسلامي المرابحة. والفرق بين هذه الصيغة و بيع المرابحة أن بضاعة المرابحة مملوكة للبائع حال البيع. وصور هذه المعاملة أن يتقدم العميل إلى البنك طالباً منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها على أساس الوعد بشراء تلك السلعة اللازمة له فعلاً مرابحة بالنسبة التي يتفق عليها ويدفع الثمن مقسطاً حسب إمكاناته، على أن يدعم هذا الطلب بالمستندات اللازمة، ومنها على سبيل المثال عرض أسعار للسلعة موضوع المرابحة، ويقوم البنك بعد ذلك بالإجراءات اللازمة للحصول على السلعة المتفق عليها، ودفع قيمتها وبعد وصول البضاعة ، يخطر العميل لإتمام إجراءات البيع. وقد اعترض البعض على هذه المعاملة من باب أنها تدخل في بيع ما لا يملك أو بيع ما ليس عند البائع وهو بيع منهي عنه، وقد قرر العلماء والمشاركون في مؤتمر البنك الإسلامي في دبي ومؤتمر البنك الإسلامي الثاني في الكويت "أنهم أجازوا للبنك الإسلامي، البيع للآمر بالشراء إذا تملك السلعة بالفعل وما يجرى بين البنك، وطالب الشراء قبل ذلك إنما هو مواعدة بينهما وليس بيعاً وشراء[1].

2-3-التمويل بالتأجير :

ينقسم إلى نوعين وهما التأجير التمويلي وتعتمد هذه الصيغة على عقد يبرم بين شركة التأجير التمويلي والمستأجر الذي يطلب من الشركة استئجار أجهزة أو آلات لمصنع ما أو مشروع ما يقوم بإدارته بنفسه، ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل واستخدامه في العمليات الإنتاجية مقابل دفعات إيجارية خلال فترة العقد طبقاً لشروط معينة ،وتتراوح فترة الإيجار عادة بين خمس سنوات إلى عشر سنوات حسب العمر الإنتاجي الافتراضي للأصول المؤجرة، وفي معظم عقود التأجير التمويلي يعطى المستأجر حق تملك الأصل بعد انتهاء الفترة المحددة في عقد الإيجار وتستخدم صيغة التأجير التمويلي في شراء المعدات الثقيلة الكبيرة مثل المعدات المستخدمة في شركات المقاولات أو الطائرات ،أو السفن ، أو الأجهزة والمعدات الالكترونية الحديثة المتطورة وكذلك المعدات الزراعية والصناعية التي تجد الشركات صعوبة في تمويلها من رأسمالها لارتفاع سعرها، وإمكانية تأثيرها على التكاليف التشغيلية لهذه الشركات أو المصانع ...الخ[2]. أما الصيغة الثانية فهي التأجير التشغيلي ويقصد بالإجارة التشغيلية قيام البنك بشراء وامتلاك أصل ثابت(المباني، الأراضي ، معدات، الآلات، وغيرها)، ثم القيام

[1] عنانزة غز الدين، عثمان محمد، **اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية** المؤتمر العلمي الدولي السابع حول منظمات الأعمال المعاصرة من منظور إسلامي، يومي 23-25 تشرين ثاني 2010 ، جامعة فيلاديفيا، عمان، الأردن ،ص ص11-12.

[2] صوان محمود حسن، **مرجع سبق ذكره** ،ص169.

بتأجيره طبقا لعقود خاصة، تتضمن نسبة أرباح معينة ولعدة سنوات ،وبعد انتهاء المدة يسترد البنك الأصل ويقوم بتأجيره مرة أخرى، وهكذا[1].

2-4-الاستصناع

هو عقد بين طرفين يقوم احدهما(الصانع) بصنع شيء محدد الصفات للطرف الآخر(المستصنع) على أن تكون المواد للازمة للصنع من عند الصانع، وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع إما حالا أو مقسطا مؤجلا. أما في البنوك الاسلامية فان العقد يسمى بالاستصناع الموازي وهو يتكون من ثلاثة اطراف وهي: (الصانع: وهو البائع الذي يلتزم بتقديم الشئ المصنع للعميل)، (المقاول: وهو الذي يباشر الصنع)، (المستصنع: وهو الطرف المشتري في عقد الاستصناع).

وقد بدأ الاستصناع يؤدي دوراً رئيساً في استثمارات البنوك الإسلامية، إذ قامت البنوك بتمويل المباني السكنية والاستثمارية بنظام الاستصناع، وساهمت بذلك في حل مشكلات معاصرة كثيرة، إذ وفرت للمستصنع المواد الخام إضافة إلى العمل نفسه، وساهمت البنوك في صناعات أخرى عديدة وأبرمت عقود استصناع مع عملائها، غير أن أبرزها حجماً في المعاملات هو المجال العقاري. حيث يمثل الفرق بين ما يدفعه البنك للمقاول وبين ما يسجله على حساب المستصنع الربح الذي يؤول للبنك.[2]

2-5-الصكوك الإسلامية

هي عبارة عن أسلوب استثماري يتم من خلاله تحويل الموجودات العينية أو المنافع إلى صكوك قابلة للتداول، بحيث يقوم المستثمر بشراء الصك الذي يقابل بقيمته ملكية في منافع أو أعيان تدر دخلا. وقد تتعدد المجالات لاستصدار الصكوك، منها:[3]

2-5-1 صكوك الإجارة: وهي عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تصدر ممثلة لقيمة العين المؤجرة تتيح لحاملها فرص الحصول على دخل الإيجار بمقدار المساهمة التي دفعها حامل الصك قياسا على نظرائه الآخرين.

---

[1] سليمان علاء، **العلاقة بين مؤشرات المركز المالي والربحية في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير،كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2013، ص 60.

[2] الوادي، محمود وسمحان حسين، **المصارف الإسلامية – الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007م (ط1)، ص 191.

[3] الرملاوي، محمد سعيد، **الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011م، ص 234.

2-5-2 صكوك المضاربة: هي عبارة عن تقسيم رأس المال إلى حصص متساوية بدلا من تقديمه بواسطة طرف واحد، وذلك لتمويل مشروع استثماري معروف في نشرة الإصدار. وبذلك فإن هذه الصكوك تتيح لحاملها فرصة الحصول على أرباح المشروع (إن وجدت) وبصورة غير محددة ابتداء، كما أنها قابلة للتداول طالما هي تمثل محلا لأصل معروف يعمل في نشاط معلوم غير مناف للشريعة.

2-5-3 صكوك المشاركة: تعتمد بصورة أساسية على عقد المشاركة الجائز شرعاً، وهي مشابهة كثيرا لصكوك المقارضة أو المضاربة، ولكن الاختلاف الأساسي يتمثل في أن صكوك المضاربة ترى أن المال كله من طرف(أو مجموعة أطراف)، بينما في صكوك المشاركة نجد أن الجهة الوسيطة (التي تصدر الصكوك للمستثمرين) تعد شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشراكة وبصورة مشابهة لما هو عليه الحال في شركة المساهمة العامة.

2-5-4 صكوك المرابحة: تبرز الحاجة إليها في حالة كبر قيمة الأصل أو المشروع محل المرابحة(طائرة مثلا أو مشروع تنموي كبير).

المطلب الرابع:أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية:

تختلف البنوك الإسلامية في طبيعتها وأهدافها وغاياتها ومقاصدها عن البنوك التجارية، فالبنوك الإسلامية قاعدتها الأساسية هي التزامها بالضوابط الشرعية في كافة معاملاتها المصرفية والاستثمارية والتمويلية المقدمة للعملاء، وعدم استخدام الفائدة في أي من معاملاتها آخذاً أو عطاءا. ويمكن أن نلخص أم الفروقات كمايلي[1]:

- ليس هناك اختلاف كبير فيما يتعلق بتصنيف الودائع بين البنكين الإسلامي والتقليدي، ولكن هناك اختلاف من حيث الالتزام برد الوديعة. فالوديعة الجارية تعد بمثابة أمانة يلتزم البنك بردها عند الطلب، دون أن يدفع لصاحبها أي عائد خلال فترة بقائها لدى البنك. أما الوديعة الاستثمارية فإن البنك الإسلامي على عكس البنك التقليدي غير ملتزم بردها أو بضمان عائد معين للمودع، بل يتحمل المودعين وحدهم الخسائر الناجمة عن استثمار أمواله. أما السبب فيرجع إلى أن العلاقة بين المودع والبنك ليست علاقة دائن بمدين كما في البنوك التقليدية بل هي علاقة بين صاحب رأس مال (المودع) ومضارب (البنك). أما بالنسبة للعلاقة مع مستخدمي الأموال فإنها تنحصر في حالة البنك التقليدي في عمليات الإقراض مقابل فوائد محددة مسبقاً. أما بالنسبة للبنك الإسلامي فعادة

[1] هندي منير إبراهيم، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص 250-255.

ما تكون علاقته مع مستخدمي أمواله علاقة مضاربة لهم فيها الغُنم وعليهم الغُرم، ويستثنى من ذلك عمليات المرابحة والتي يتحدد للبنك فيها هامش ربح معين على الأموال المستثمرة.

- تستطيع البنوك التقليدية اللجوء إلى المقرض الأخير وهو البنك المركزي عند حاجتها إلى السيولة، أما البنوك الإسلامية فلا تستطيع الاقتراض منه لذات الغرض لأنها ترفض التعامل بالفائدة. ويمكن للبنك المركزي حلاً لهذه المشكلة أن يقدم قروض حسنة للبنوك الإسلامية هذا في حالة ما إذا كان البنك المركزي بنكا ربويا، أما إذا كان بنكا إسلاميا فيمكنه إيداع وديعة بالبنك الإسلامي التجاري على أساس أنه رب المال والبنك الإسلامي التجاري مضارب.

- يتحصل المودع في البنك التقليدي على عائد يتحدد سلفاً على ضوء مبلغ الوديعة وفترة الإيداع ومعدل الفائدة المقرر. أما في البنك الإسلامي فالعلاقة بينه وبين المودع تتحدد على أساس المشاركة في عائد الاستثمارات ربحاً أم خسارة بنسبة مساهمة الطرفين في ر أس مال العملية فالودائع تصب في سلة عامة تستخدم في تمويل الاستثمارات ويشترك كافة المودعين في السنة المالية في الأرباح التي حققها البنك على الودائع الاستثمارية.

- يخضع نشاط البنك التقليدي إلى رقابة من قبل الملاك ممثلة في الجمعية العمومية للمساهمين، كما يخضع لرقابة السلطات النقدية من خلال البنك المركزي. أما في البنك الإسلامي فلا يقتصر الأمر على رقابة الملاك والبنك المركزي بل هناك الرقابة الشرعية ورقابة المودعين . وإن كانت رقابة المودعين لم تأخذ بها البنوك الإسلامية بعد.
- الأساس الذي قامت عليه البنوك الإسلامية هو تطهير العمل البنكي من إثم الربا وهذا هو الفارق الجوهري بينهما. فالبنوك التقليدية تعتمد على أسلوب الفائدة (القرض نظير نسبة محددة من العائد مرتبطة بالزمن) وهذا الأسلوب هو من الربا الذي حرمته الشريعة الإسلامية تحريما قاطعا وتوعد سبحانه وتعالى مرتكبيه بالحرب كما يقول في كتابه الكريم.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (*) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ) [سورة البقرة: آية 278-279]

وتستغني البنوك الإسلامية عن أسلوب الفائدة بأسلوب المشاركة الذي يقوم على توزيع مخاطر العمليات الاستثمارية بين الأطراف (الممول وطالب التمويل)، فالممول مشارك لطالب التمويل في العملية الإنتاجية

وما نتج عنها من أرباح وخسائر ، لذا فهو يحصل على عائد مرتفع إذا ربح المشروع ويشارك في الخسارة في حالة حدوثها فلا يوجد ضمان للعائد أو رأس المال كما تنص القاعدة الشرعية (الغُنم بالغُرم)[1].

- تقوم فلسفة توظيف الأموال لدى البنوك التقليدية على تقديم القروض بسعر فائدة أعلى من سعر الفائدة الذي تقترض به الأموال من أصحابها . والفرق بين الفائدتين الدائنة والمدينة يمثل المصدر الرئيسي في تحقيق الأرباح للبنوك التقليدية. أما البنوك الإسلامية فتركز على الاستثمار بصوره المختلفة لتحقيق الأرباح ومن ثم الاستمرار في السوق المصرفية، والفرق بين الإقراض والاستثمار الفعلي واضح، ويتمثل في أن البنك عندما يقرض تنتهي مسئوليته ولو جزئياً عند منح التسهيلات، أما في الاستثمار فإن البنك هو الذي يبحث عن الفرص الاستثمارية ويتولى دراستها، ويقوم بعملية الاستثمار سواء بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، وهو يتأثر بنتائج هذا الاستثمار إن كان سلباً أو إيجاباً ويشترك في الربح أو الخسارة[2].

- يتم سداد قيمة القروض (الحسنة) التي يمنحها البنك الإسلامي للمحتاجين دون أي زيادة ، ومثال على ذلك كشف حسابات الموظفين المحولة رواتبهم إلى البنك الإسلامي قبل الأعياد الرسمية والمناسبات حيث إن كثيرا من الموظفين يأخذون سلفا على رواتبهم ولا يتم احتساب أي فوائد أو أرباح عليها، بينما البنوك التجارية تقيد على حساباتهم عمولات وفوائد. وإذا تعسر المدين في البنك الإسلامي يعطى مهلة إذا ثبت ذلك باليقين لقوله تعالى {**وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَة فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَة** } [سورة البقرة: آية ٢٨٠] ، بينما في البنوك التجارية في حال تعثر العميل يتم احتساب فوائد وعمولات إضافية عليه وتقوم بالحجز على الأموال والرهونات وبيعها بالمزاد العلني[3].

[1] العماري حسن، **المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**، مؤتمر مجموعة دله البركة حول: مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، يومي 2و3 جويلية 2005، دمشق، سوريا، ص3.

[2] أمجد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[3] شحادة موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

خلاصة الفصل:

جاء هذا الفصل ليقف على حقيقة البنك التجاري والبنك الإسلامي، و تقييم نشاطات كل منهما، وأهم الاختلافات بينهما، ومن خلال هذا الفصل تم التوصل إلى النتائج التالية:

- البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتي الفائض والعجز المالي وفقا لآلية المشاركة في الربح والخسارة المبنية على أحكام عقد المضاربة الشرعية وقاعدة الغنم بالغرم.
- إن معظم صيغ الاستثمار في البنوك التجارية في القروض والسلف والأوراق المالية على أساس أسعار الفائدة ، حيث إن العائد على مصدر الأموال يتحدد سلفا في البنك التجاري، بينما توجد في البنك الإسلامي حسابات مشاركة تحدد عوائدها نتيجة الأعمال ووفقا لعقد المضاربة و قواعد الاستثمار.
- تتمتع البنوك الإسلامية بعدة خصائص تميزها عن غيرها من البنوك التجارية ، حيث تستمد مشروعيتها من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاتها المصرفية والاستثمارية، ومن أهمها عدم التعامل بالفائدة المصرفية التي هي من الربا المحرم والمشاركة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يقوم البنك الإسلامي على الأمانة والصدق، والتسامح بينما يقوم البنك التجاري على أساس تحقيق أقصى ربح ممكن.
- تتعدد الأنشطة التي تقوم بها البنوك التجارية و الإسلامية و تتنوع حسب الحاجة سوق وحركة التجارة، إلا أن البنوك التجارية لا تلتزم في تعاملاتها بالشريعة الإسلامية أما البنوك الإسلامية فلها رقابة شرعية تجيز تعاملاتها أو تلغيها و تمنعها.

الفصل الثاني:

تقييم الأداء ومدخل

الربحية في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

تمهيد :

يعتبر مدخل الربحية من أهم مداخل تقييم أداء البنوك، لذلك يعتبر تحقيق الربحية من أهم الأهداف لأي مؤسسة مصرفية، ومنها البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، كما أن رفع معدلات الربحية فوق المستوى لدى البنوك الإسلامية والبنوك التجارية المنافسة، هو الهدف النهائي للبنك، وأي حديث عن أهداف غير الربحية هي أهداف وسيطية تخدم الهدف الأساسي.

يأخذ البنك الإسلامي مع المحافظة على معدلات عالية من الربحية بعد الربحية الاجتماعية، بخلاف البنوك التجارية التي تهدف إلى تعظيم الربح فقط، وذلك بسبب الاختلاف الجوهري بينهما، ويظهر هدف الربحية الاجتماعية من خلال توجيه الأموال لاستثمارات تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يهتم هذا الفصل ببعدين كما يتفق وأهداف الدراسة: البعد الأول يتمثل في مداخل تقييم أداء البنوك، والبعد الثاني يركز على ربحية البنك وطرق قياسها في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية. وفيما يلي عرض للإطار النظري للفصل، الذي تناول المباحث التالية:

المبحث الأول : ماهية تقييم الأداء.

المبحث الثاني: مداخل تقييم الأداء.

المبحث الثالث:مؤشرات الربحية في البنوك التجارية والإسلامية

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء في البنوك

إن الأدبيات التي تناولت الأداء وحاولت أن تعطي مفهوما له نجدها تشير إلى عدم وجود الاتفاق حول مفهوم محدد له، حيث أن هناك اختلاف في وجهات النظر بشأن تحديد المعايير والمؤشرات الخاصة بالأداء والتي يجب استخدامها، وتحديد الخصائص التنظيمية إضافة إلى متغيرات أخرى ذات العلاقة بالأداء.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

إن الأداء من المفاهيم الأساسية للمديرين في كافة المستويات الهرمية وكافة أنواع البنوك، لأن مخرجات هذا الأداء قد تكون ذات أثار ضارة بأرباح البنك أو قد تكون أساسية لبقائه واستمراره، وبناء عليه فإن الأداء هو واحد من المؤشرات الهامة عن مدى نجاح البنك وفاعليته في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة له.

يعرف الأداء بأنه انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها[1]، ويعرف أيضا بأنه انعكاس لكيفية استخدام المنظمة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[2].

في حين حاول البعض تعريف الأداء من خلال عدد من المداخل المرتبطة به وأول هذه المداخل يدعى بمدخل الهدف الذي يفترض أن المنشآت تسعى لتحقيق أهداف أولية، وفق هذا المدخل الأداء هو انعكاس لتحقيق المنشأة لهدفها، أما المدخل الثاني فيدعى بمدخل الموارد الذي يؤكد على المنشآت وبيئتها، ويعتبر الأداء بأنه قدرة المنشأة في الحصول على الموارد الثمينة والعمل على إدامتها، في حين أن المدخل الثالث ويدعى بمدخل العملية وهو يعتبر أن الأداء ما هو إلا انعكاس لسلوك المساهمين في المنشأة[3].كما يوجد أيضا مدخل آخر في تعريف الأداء يدعى بمدخل المقوم، الذي يميز الأداء بكونه مفهوما متعدد الأبحاث والتقييمات، وأن كل تقييم يكون خاصا بمتطلبات المقوم، حيث أن لكل مقوم مستوى محدد من الطموح وبناء على هذا المدخل فإن الأداء يعرف بأنه تقييم المقوم باستخدام الكفاءة والفاعلية، أو أي عامل اجتماعي آخر، لذا فإنه من الممكن تقييم أن يكون أداء المنشأة جيدا في بعض الأحيان وضعيفا في أحيان أخرى حسب وجهة نظر المقوم وطموحه[4].

يلاحظ تباين التعاريف في نظرتها للأداء فبعضهم ينظر له على انه المرآة العاكسة للنتائج المطلوب تحقيقها في حين يعتقد بعضهم الأخر بأنه الطريقة التي يتم من خلالها الاستخدام الكفء للموارد، في حين يرى البعض

---

[1] Eccles, **Performance measurement manifesto**, Harvard Business Review, January, 1991, p131.

[2]Miller.k and Bromiley.p, **Strategic Risk and Corporate Performance**: **An Analysis of Alternative Risk Measures**. The Academy of Management Journal, Vol. 33, No. 4, 1990, pp. 756-779.

[3] الحسيني حسن ، الدوري عبد الرحمان، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2003، ص ص 221-222.

[4]Ford, J. D. and D. A. Schellenberg. Conceptual issues of linkage in the assessment of organizational Performance. Academy of Management Review, January 1982, p50.

أن تعريف الأداء يتحدد حسب متطلبات الشخص المقوم. ولهذا فان الأداء مفهوم واسع ونشاط شمولي يهدف إلى استغلال مواردها المالية والبشرية والمادية وبما يتلاءم مع الظروف البيئية الداخلية والخارجية وبكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء

تباينت آراء الباحثين حول مفهوم تقييم الأداء وذلك لاختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها إلى المفهوم المذكور وهو بذلك لا يختلف عن المفاهيم الإدارية الأخرى. وعلى العموم ينظر أغلب الباحثين إلى تقييم الأداء على أنه، مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات سبق وأن تم تحديدها من قبل إدارة المنظمة بهدف اكتشاف الانحرافات ومن ثم العمل على تصحيحها. وسيتم عرض مجموعة من أراء حول تقييم الأداء المالي في البنوك بشكل عام كما يلي:

إن تقييم الأداء في جوهره وسيلة تستخدمها منشآت الأعمال لتقييم فاعلية القرارات التي تصنعها وفي الوقت الذي تقوم به بذلك فإنها تصبح قادرة على تقييم نجاح تخطيطها الاستراتيجي أو فشله، حيث أن فكرة نجاح المنشأة تنبع من خلال أدائها الذي يمثل بدوره انعكاسا للقرارات التي تصنعها فيما يتعلق بالأهداف الإستراتيجية، والأسواق والظروف الداخلية والخارجية العديدة والمختلفة[1].

تتوقف أدوات القياس على طبيعة المنشآت التي يراد قياس أدائها إضافة إلى الأهداف المراد تحقيقها، فقد تكون بعض أدوات القياس مثل العائد على الاستثمار ملائمة جدا لقياس قدرة المنشأة في تحقيق هدف الربحية لكنها قد لا تصلح لتقويم أهداف أخرى ترغب المنشأة بتحقيقها، مثل المسؤولية الاجتماعية أو تنمية الموارد البشرية، لذا فإن الأهداف المختلفة تتطلب أدوات قياس مختلفة كما أن مقياس العائد على الاستثمار قد لا يكفي بمفرده كأداة رقابية شاملة على الرغم من أن الربحية هي أهم هدف للمنشأة بناء على ذلك فإنها تحتاج إلى إيجاد مقاييس أخرى للتنبؤ بالأرباح المحتملة، تعد مثل هكذا مقاييس كأدوات رقابية توجيهية كونها تقيس المتغيرات المؤثرة في الربحية.[2]

يعد تقييم الأداء مقياساً أو حكماً على نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها وهو من العناصر الأساسية في عمليات الإدارة، إذ انه يوفر المعلومات الضرورية عن الأنشطة المختلفة في المنظمة وبيان نقاط القوة والضعف فيها لتتمكن الإدارة العليا من اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص تحديد الأهداف المستقبلية. ويعتبر تقييم الأداء

[1]Brown, M. e Laverick, S. Measuring Corporate Performance. Long Range Planning, v. 27, nº 4. 1994,p89
[2]Wheelen, Thomas L. & Hunger J. David .**Strategic Management**, Addison Wesley Publishing Company, 2nd ed., 1987, p437.

مرحلة من مراحل الإدارة الإستراتيجية التي يحاول فيها المديرون أن يعرفوا أن الخيار الاستراتيجي ينفذ بصورة صحيحة[1].

يعرف تقييم الأداء في البنوك الإسلامية بمجموعة الإجراءات التي تقارن فيها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة قصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف، لتقدير مستوى فعالية أداء النشاط. كما تقاس وتقارن فيها عناصر مدخلات النشاط لمخرجاته، قصد التأكد من أداء النشاط قد تم ضمن ضوابط الشرعية و بدرجة عالية من الكفاءة المعبر عنها بتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف و الأعباء، مع تحقيق جانب المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية[2].

المطلب الثالث:أهمية تقييم الأداء المالي البنكي:

نجد أن أهمية تقييم الأداء المالي البنكي نابعة من أهمية البنك ودوره في التنمية الاقتصادية، فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات وأيضاً استثمارات، ولذلك ينبغي أن تكون أنظمة تقييم الأداء شاملة لكل مقاييس الإستراتيجية، وقد ازدادت أهمية تقييم الأداء في البنوك في السنوات الأخيرة لخصوصية نشاط هذه البنوك ولضخامة الأموال التي تتعامل بها ،وسرعة دوران الأموال الخاصة والأموال المودعة، مما يتطلب من متخذي القرارات التحقق من كفاءة أداء هذه المنشآت في استغلال هذه الموارد وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف[3].

وتتمثل أهمية تقييم الأداء بشكل عام في ما يلي[4]:

1. يوفر تقييم الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفاعلية، ومن ثم فهو اشمل من كل منهما في تعزيز أداء الوحدة الاقتصادية بمواصلة البقاء والاستمرار بالعمل.
2. يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات مستند على حقائق علمية وموضوعية فضلا عن أهمية المعلومات للأطراف الخارجية.

---

[1] Glueck W. F., & Jauch L.R., **Strategic Management and Business Policy**, fifth ed., Me Graw – Hill Book Company,USA, 1988,p

[2] عوجان وليد، **أداء المؤسسات المالية في عصر العولمة**، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، المؤسسات المالية الإسلامية، معالم الواقع وأفاق المستقبل، كلية الشريعة، جامعة الإمارات، 2005،ص1671.

[3] حسين وهيبة، إبراهيم البشير، **أثر إستراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 16 العدد2، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص115.

[4] السعبري إبراهيم عبد موسى، مردان زيد عائد، **القيمة العادلة وتأثير استعمالاتها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 8، العدد 25 ، جامعة الكوفة، العراق، 2012، ص236.

3. يكشف عن مدى إسهام الشركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تدقيق اكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال، مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة .
4. يساعد نظام تقييم الأداء المالي التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل، وما يصاحبهما من مخاطر في أطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للشركة على أساس أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة المؤسسة الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار[1].

المطلب الرابع:أهمية تقييم الأداء للبنوك الإسلامية

إن التوسع في حجم أنشطة البنوك الإسلامية واستقطابها للعديد من المتعاملين واستخدامها للعديد من وسائل الاستثمار، يستوجب تحليل وتقييم أداء تلك الوسائل، فالقوائم المالية لوحدها لا تمكن إدارة البنك من رقابة الأداء، إلا بعد صياغتها على شكل مؤشرات ذات دلالة معينة في تشخيص سمات ومتغيرات الأداء، كما أن هناك جهات مختلفة تحتاج هذا التحليل منها إدارة البنك والبنك المركزي، والمودعون والمالكون والسلطة الضريبية، والجمهور بوجه عام.

وتتمثل أهمية تقييم الأداء للبنوك الإسلامية في العناصر التالية[2]:

1- معرفة مدى تلبية وسائل الاستثمار لاحتياجات العملاء.

من المهم معرفة مدى تلبية صيغة الاستثمار لاحتياجات العملاء، فإذا كانت الصيغة تلبي تلك الاحتياجات فعلى البنك التوسع في تقديمها والعكس صحيح.

2- معرفة مخاطر هذه الصيغة

لابدا قبل تقديم هذه الصيغة للعملاء من التعرف على مخاطرها ومستويات هذا الخطر.

3- معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات البنك

إن من أهمية تقييم أداء الصيغة معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات البنك وهل تحقق الصيغة عائدا مناسبا أم لا في ضوء مخاطر التطبيق.

4- معرفة مشكلات ومعوقات التطبيق.

[2] إمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا ،2010،ص ص 177-178.

5- معرفة مدى منافستها للصيغ التقليدية.

يهدف البنك من تقييم الأداء التعرف على مدى إمكانية منافسة صيغ الاستثمار الإسلامية للصيغ التقليدية. ومن هذه المفاهيم يتضح إن تقييم الأداء مفهوم شامل وموضوعي تحدد فيه الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات لفحص النتائج للأنشطة والفعاليات، ومقارنة ذلك بالخطط والقواعد المحددة بقصد كشف الانحرافات السلبية والايجابية، وبيان أسبابها والتأكد من إدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة وبأقل تكلفة، ووضع المقترحات والحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات.

المبحث الثاني:مداخل تقييم الأداء في البنوك

إن القدرة على تحقيق الإيرادات من الأمور التي توليها إدارة البنك أهمية، لأن الإيرادات ومن ثم الأرباح تنعكس ضمن مداخل الأداء المختلفة، وتستخدم من قبل الملاك والمستثمرين، والمقترضين للحكم على نجاح الإدارة وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق معدلات أداء مرتفعة من أجل الاستمرار والبقاء. تختلف الزوايا التي يمكن من خلالها تقييم الأداء في البنوك، لذلك يمكن القول بان عملية تقييم الأداء في البنوك يمكن أن ينظر لها من خلال مداخل مختلفة تعكس رغبات ووجهات النظر المختلفة إزاء عملية تقييم الأداء، ويمكن عرض المداخل المختلفة لتقييم أداء البنوك وهي مداخل المالية، مدخل الكفاءة، مدخل الفاعلية، مدخل الربحية كما يلي:

المطلب الأول: المداخل المالية

تتناول هذه المداخل عملية تقييم الأداء في البنوك من زاوية الحركة المالية للأداء، والتي تظهر في القوائم المالية للبنك، والمداخل المالية نوعان هما:

أولا: مدخل النسب المالية:

يعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة أداء البنوك وتقييمها. وهي علاقة بين بنود الميزانية بعضها بالبعض الأخر أو لبعض بنود قائمة الدخل بقصد الكشف عن نواحي الضعف أو القوة في أداء البنوك.

والنسب المالية هي علاقة رياضية تجمع بين رقمين أحدهما بسط والأخر مقام، ومثل هذه العلاقة لا تكون ذات معنى إلا من خلال مقارنتها بذات النسب للبنك نفسه ولسنوات سابقة، أو لبنك آخر أو للقطاع الذي

يعمل فيه البنك، أو مع مستويات نسب محددة مسبقا كأهداف أو مقارنتها مع مستويات نسب موضوعة من محكمين وخبراء[1].

وليس هناك اتفاق بين الباحثين والمتخصصين على عدد النسب المالية ولا على مجاميعها ، فهناك عدد كبير من النسب التي يمكن استخدامها في تقييم أداء البنوك، ومن هنا تبرز مشكلة الاختيار، وهي المشكلة الأساسية للنسب فاختيار النسب التي تتناسب مع احتياجات القائمين على تقييم الأداء ستكون صعبة ومعقدة مع وجود هذا العدد المتنوع، وبذلك تتعدد الخيارات تبعا لرؤية كل باحث وقناعاته وكذلك تبعا لطبيعة وظروف وأهداف التقييم .

وبغية الاستفادة القصوى من النسب المالية في تقييم أداء البنوك لابد من مراعاة الجوانب الآتية[2] :

1- أن تعطي النسب المالية مدلولا منطقيا في تفسيرها وتطبيقها.

2- أن لا يتم الاعتماد على نسبة واحدة في تقييم الأداء مهما تكن أطراف تلك النسبة، بل لا بد من تعزيزها بنسب مالية أخرى بحيث تؤكد النتيجة وتساهم عدة نسب في تقييم الأداء.

3- أهمية وجود ارتباط بين الهدف من التقييم والنسب المالية المستخدمة، فمقارنة أي رقم بغيره من القوائم المالية تعد نسبة وبشكل غير محدد، ولكن مهارة المقوم أو المحلل تظهر في اختيار المؤشرات الأكثر ملائمة وتعبيرا لأغراض التقييم.

وتبوب النسب المالية المستخدمة كمؤشرات لتقييم أداء البنوك في تصنيفات عدة، أهمها: مؤشرات الربحية، ومؤشرات السيولة، مؤشرات كفاية رأس المال، ، ومدخل القيمة السوقية الذي يعكس تعظيم القيمة السوقية للأسهم هو محصلة لعوائد ومخاطر منشآت المال والأعمال، والناتجة عن القرارات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، كما يعكس أيضا العوامل الخارجية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويعكس مدى استقرار أو تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية. وبالتالي يمكن أن تعبر أسعار الأسهم بشكل أعمق وأشمل من المقاييس المحاسبية الأخرى عن أداء البنوك، حيث يفترض أنها تدني الانحرافات التي قد تنجم عن استخدام القواعد المحاسبية[3].

---

[1] David, f**. Concepts of Strategic Management**.8th Ed,Prentice-Hall, USA, 2001,p141.

[2] رضوان وليد العمار، **أساسيات في الإدارة المالية: مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل**، ط1، الميسرة للطباعة والنشر ،عمان، الأردن، 1997،ص73.

[3] Abdulkader, M, Khababa, N, **Performance of the Banking Sector in Saudi Arabia**. Journal of Financial Management & Analysis; Jul-Dec1999, Vol. 12 Issue 2, p32.

ثانيا: مدخل القيمة المضافة:

يوفر مدخل القيمة المضافة مؤشرات مهمة وأساسية لتقييم الأداء في البنوك، فهذه المؤشرات تركز بشكل أكبر على عوامل خلق القيمة بدلا من القيمة نفسها، وتنطلق أهمية القيمة المضافة أو كما يطلق عليها (القياس المالي للإنتاجية) من قدرتها على عكس مساهمة وإضافة البنك في كلفة السلع والخدمات الوسيطية والمستخدمة في عمليات تقديم الخدمات. فالقيمة المضافة تقيس المجهود الإنتاجي الذي يسهم به البنك باستخدام جميع موارده في سبيل تحقيق هدف المخرجات، وذلك بتضافر عوامل الإنتاج في مجال النشاط الذي يعمل فيه البنك[1].

ويوجد أسلوبان لقياس القيمة المضافة، فالقيمة المضافة إما إن تكون إجمالية أو صافية، والفرق بينهما يتمثل في معالجة اندثار الموجودات الثابتة، ففي القيمة المضافة الإجمالية يظهر الاندثار فيها ضمن الاستخدامات، أما في القيمة المضافة الصافية فيعالج الاندثار على أساس بند من بنود التكلفة التي تحسم من قيمة الإنتاج.

وتعد إنتاجية الوحدة النقدية من تكلفة الموجودات الثابتة وإنتاجية الوحدة النقدية من التسهيلات البنكية أو القروض من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية ضمن مدخل القيمة المضافة.

تعرف الإنتاجية بالعلاقة بين المدخلات المستخدمة في عملية الإنتاج وبين الناتج المحقق من تلك العملية، أو أنها الاستخدام الكفؤ للموارد (رأس المال والعمل).

إن النقطة الأساسية في تحديد الإنتاجية هي تحديد العلاقة بين عناصر الإنتاج من جهة وبين المخرجات من جهة أخرى. وعادة ما تكون الإنتاجية دالة لعنصرين وهما رأس المال والعمل. وهناك مدخلان لتحديد المدخلات والمخرجات في البنوك وهي[2]:

1. **مدخل الوساطة:** تفترض أن البنوك تقوم بتحويل الودائع والأموال المقترضة إلى قروض وأصول أخرى لذلك فإن المخرجات وفق لهذا المدخل هي الإيرادات التي تنتج من القروض والاستثمارات. أما المدخلات وفق هذا المدخل هي الودائع.
2. **مدخل الإنتاج:** يفترض هذا المدخل أن البنوك تقدم خدمات مثل حسابات القروض والودائع وغيرها من الخدمات، وتستخدم رأس المال والعمل كمدخلات. فهذا المدخل يعتبر الودائع مخرجات.

[1] Richard.L. **Corporate Strategy**, Pearson Education Limited, New York, 2000, p260.

[2] الايرياني يحصب، **إستراتجية تطوير الأداء في المصارف التجارية في ظل متغيرات السياسة النقدية بالتطبيق على المصارف اليمنية**، اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2005 ، ص62.

المطلب الثاني: مدخل الكفاءة

تعرف الكفاءة بأنها قدرة البنك على تقليل التكاليف وتعظيم الأرباح من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتستخدم الكفاءة للدلالة على مدى تحقيق أهداف البنك بأقل تكلفة ممكنة. تنبع أهمية الكفاءة المصرفية من ارتباط كفاءة القطاع المصرفي مباشرة بإنتاجية الاقتصاد، التي تجعل من تحري مستويات الكفاءة لدى البنوك أمرا في غاية الأهمية لمستخدمي القرار داخل القطاع أو خارجه كون أن القطاع المصرفي هو الأكثر حساسية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أن سياسة صانعي السياسة المصرفية في تحسين الصناعة المصرفية يعتمد على تحديد مدى كفاءة البنوك في استخدام الموارد المالية وغير المالية، ومدى تقليل التكاليف وتوليد الأرباح، الأمر الذي يؤدي إلى تحديد مدى الحاجة إلى الإصلاحات في هذه الصناعة، كما أن مفهوم الكفاءة البنكية مهم عند اتخاذ قرارات عمليات الاندماج[1]. ومن أهم مداخل الكفاءة في البنوك ما يلي[2]:

أولا: الكفاءة الاقتصادية: وهي تعبر عن الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، من خلال استغلال الموارد الاقتصادية لتحقيق أكبر عائد ممكن باستخدام المدخلات بأقل التكاليف.

ثانيا: الكفاءة الفنية: وتعني استخدام المدخلات من رأس المال والعمل بأقل قدر ممكن لإنتاج المخرجات، أو استخدام نفس الكمية من المدخلات لتحقيق معدل منتجات أكبر، أو استخدام كميات أكبر من المدخلات لتحقيق مخرجات بنسبة أكبر من الزيادة في المدخلات، وهذا ما يحقق اقتصاديات الحجم.

ثالثا: كفاءة العمليات: قدرة البنك على توليد أكبر قدر من الإيرادات بأقل قدر ممكن من تكاليف العمليات.

لقد اختلفت المعايير المستخدمة في قياس الكفاءة فبعضها استند إلى الصيغة اللوغارتمية لحجم الإنتاج والتي تساوي العمل ورأس المال، والبعض استند إلى نسبة صافي الدخل قبل الضرائب إلى إجمالي النفقات بعد طرح المخصصات. والبعض استخدم نسبة تكاليف العمليات إلى إجمالي الأصول[3].

المطلب الثالث: مدخل الفاعلية

[1] Berger A, and Strahan.N, **The consolidation of Financial Services Industry**, Journal of Banking and Finance, vol 23, April 1999, pp 135-194.

[2] الجهني عيد، والبسام خالد، وبامخرمة أحمد، **أثر سعودة النظام المصرفي السعودي على الكفاءة المصرفية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 12، ع1، 1998، ص ص 27-28.

[3] Sylvanus, L. **Efficiency of commercial banks Namibia**, Bank of Namibia, 2000. p10.

إن استمرار المؤسسة في السوق مع صعوبة المنافسة يجعلها تصمم على تحقيق أهدافها المختلفة لضمان بقائها في السوق، لذلك تقوم بقياس درجة تحقيقها لأهدافها بواسطة مقاييس الفاعلية، فالفاعلية تعني درجة تحقيق الأهداف سواء أكانت هذه الأهداف فرعية أم أساسية، وبطبيعة الحال فإن عملية قياس الفاعلية تعني درجة الانحراف عن ما تهدف إليه المؤسسة، وبالتالي وضع الخطط التي تؤدي إلى تلافي الانحرافات المختلفة[1]. تعكس الفاعلية درجة التأكد مما إذا كانت الأهداف المتحققة والأساليب التي اتبعت في تحقيقها تتفق والهداف المقررة وما هو مخطط لها .ويقصد بالفاعلية أيضا ، بأنها الحكم الإنساني على مدى ممارسة الوحدة الاقتصادية لعملها بشكل مقبول وسليم [2].

وتظهر أهمية الفاعلية في كونها مقياسا لنجاح المؤسسة وتقدمها وقدرتها على تحقيق أهدافها، من خلال تنفيذ الخطط والسياسات المقررة، وتفرض أن يتم ذلك بأقل التكاليف وضمن المواصفات والأوقات المحددة مسبقة [3]، كما يلاحظ أن الكفاءة قد لا تكون شرطا أساسيا لتحقيق الفاعلية، حيث إن المنشأة قد تحقق أهدافها بدون أن تكون كفؤة، الأمر الذي ينبغي الانتباه إليه لأنه قد يحدث بزيادة المدخلات وعدم الاستفادة منها كليا، أو زيادة المخرجات من مدخلات محددة، مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف مع الانخفاض في الكفاءة، وبالتالي تظهر درجة عالية من الفاعلية، أي أن المنشأة حققت كل أهدافها ولكن بدون أن تكون كفؤة[4].

وهناك عدة مداخل لقياس الفاعلية منها:

أولا:مدخل الأهداف :

يركز هذا المدخل على عنصر الهدف بوصفه مؤشرا رئيسيا للفاعلية وبالتالي لتقييم الأداء البنوك، ويأتي التركيز على عنصر الهدف على أساس أن الأداء المرضي والسليم يتحقق إذا ما نجح البنك في تحقيق الأهداف المحددة له، وبالتالي يمكن القول بان هذا المدخل يتعامل بالمنطق في نظرته إلى تقييم الأداء[5].

---

[1] الايرياني يحصب، نفس المرجع السابق، ص60.

[2] Narayanan, V, and Nath .Organization Theory : **A Strategic Approach**, 1st Ed, Boston : Richard, Irwin, 1993, p157.

[3] الحسيني حسن ، الدوري عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص226.

[4]Richard M. Steers, Lyman W. Porter, Gregory A. Bigley**. Motivation and leadership at work**, New York : McGraw-Hill, 1996, p74.

[5] ميلاد صالح، **محددات الأداء بالمصارف التجارية بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2005، ص82.

ولكن على الرغم من ذلك يواجه هذا المدخل العديد من الصعوبات من أبرزها ما يلي[1]:

- إن هناك أهدافا متعددة وكثيرة يعمل البنك على تحقيقها، وبالتالي فان النجاح في تحقيق بعض الأهداف والإخفاق في تحقيق البعض الأخر يعني وجود حالة اللايقين في تقييم الأداء .
- في عدد من البنوك قد لايكون هناك وضوح في تحديد الأهداف وقد تكون هذه الأهداف غير قابلة للقياس، وبالتالي ستواجه عملية تقييم الأداء مشكلة يصعب تجاوزها.
- قد يتعارض تحقيق جانب من الأهداف مع تحقيق أهداف أخرى، وبالتالي يجب المفاضلة بينها، وعليه ستكون عملية تقييم الأداء غير دقيقة ، فالأهداف التي يفضلها بنك معين قد يضحي بها غيره من البنوك، وبالتالي لا يمكن أن تعطي عملية تقييم الصورة الواضحة والحقيقية لما قام به البنك .

ثانيا: مدخل النظم :

يتم تقييم أداء البنوك وفقا لهذا المدخل من جانب قدرتها على الحصول على الموارد النادرة والقيمة من الوحدات الاقتصادية الأخرى، وتبرز أهمية هذا المدخل من خلال تركيزه على المؤشرات والمعايير التي تعمل على رفع إمكانية البنك للبقاء أمام منافسة الوحدات الاقتصادية الأخرى[2].

ويركز مدخل النظم بصفة أساسية على الجوانب الآتية في تقييمه أداء البنوك[3]:

- إمكانية البنك على توفير الموارد المختلفة واللازمة لاستمرار عملياته ونشاطاته المختلفة.
- مرونة البنك في التعامل مع المتغيرات في البيئة الداخلية والبيئة الخارجية.
- إمكانية البنك على التطور ومجابهة المنافسة مع الوحدات الاقتصادية الأخرى، المصرفية وغير المصرفية.
- استقرار البنك وثبات الرؤيا الإستراتيجية التي يعمل في ظلها.

ثالثا: مدخل العمليات الداخلية :

يهتم هذا المدخل بتقييم العمليات والأنشطة الداخلية للبنك، وان مقاييس هذا المدخل تتمثل في مقاييس العمليات الداخلية للبنك ، والتي تتمثل في:

---

[1] جبارة سيد، **تصميم نظام لتقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية**: دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد 1995-2000 ، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق،2002،ص23.

[2] Lynh, Richard. **Corporate Strategy**. 2ed Pearson Education Limited. New York, 2000, p262.

[3] جبارة سيد، مرجع سبق ذكره، ص24.

- عمليات الإبداع: وتتضمن هذه العمليات، عمليات الإبداع والتجديد والتطوير، والهدف من هذه العمليات تقديم خدمات مصرفية جديدة أو زيادة قيمة الخدمات المقدمة، كذلك تهدف إلى الاستثمار الأفضل لتكنولوجيا المتوفرة، بالإضافة إلى البحث عن أسواق جديدة وزبائن جدد. وتقاس عمليات الإبداع والتجديد عن طريق العلاقة النسبية بين المدخلات المستخدمة في عملية البحث والتطوير ومخرجات هذه العملية [1].
- عمليات التشغيل: تركز هذه العمليات على الكفاءة والتنسيق والتوقيت في تسليم الخدمات للزبائن، لذا فهي تبدأ وقت استلام أوامر الطلب من الزبائن حتى وقت تسليمها. وهناك العديد من المعايير لقياس عمليات التشغيل وتقييمها، زمن المخرجات، والتكلفة المعيارية لوحدة المنتج، جودة وكفاءة الخدمات البنكية[2].
- عمليات خدمات ما بعد التسليم: تتمحور هذه العمليات حول تحديد طبيعة ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن المحددة لتقديم الخدمات البنكية، وبرامج التعليم المستمر التي يعدها البنك لتدريب الزبائن على كيفية استخدام الخدمات البنكية المقدمة لهم. وتقاس عمليات خدمات ما بعد البيع بعدد مرات الخدمة المقدمة للزبائن خلال مدة الضمان وكذلك بعدد الدورات التدريبية.

رابعا: مدخل أصحاب المصالح :

ينطلق هذا المدخل في تقييمه لأداء البنك من خلال تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة لأداء البنك على جميع الجهات المستفيدة. أصحاب المصالح أو الجهات المستفيدة يتنافسون للحصول على موارد البنك، وكل بحسب احتياجاته ورغباته، مما يخلق نوعا من التعارض، وبذلك فان تقييم الأداء بحسب هذا المدخل ينطلق من قدرة البنك على إرضاء الجهات المستفيدة أو تقليل التعارض بأداء متوازن بين احتياجات المستفيدين ومصالحهم [3].

[1] نصر فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2015، ص44.

[2] Kaplan,R and David, P,N .**The Balanced Measures that Drive Performance**. Harvard Business Review , 1992, p73

[3] نصر فهد، نفس المرجع السابق،ص 45.

المطلب الرابع: مداخل خاصة بالبنوك الإسلامية

بالإضافة إلى المداخل السابقة هناك مداخل تنبع من خصوصية البنوك الإسلامية وتتمثل في مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الشرعي ومؤشرات تتعلق بالعامل الاجتماعي وفي مايلي عرض لهذه المؤشرات:

أولا: مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الشرعي:

من أهداف أي بنك أو مؤسسة مالية إسلامية هو إضفاء الشرعية على كافة المعاملات والصيغ المستخدمة، وسلامة هذه المعاملات مرتبط بشكل كبير بهيئات الرقابة الشرعية من خلال الدور الذي تلعبه هذه الهيئات في الحفاظ على مكونات السلامة الشرعية من خلال الرقابة الفعالة على ما يصدر من معاملات. ومن هنا نعرض عدة مؤشرات لقياس مدى فاعلية هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية:

1-وجود رقابة شرعية:

في معيار الضبط للمؤسسات المالية عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 2 الرقابة الشرعية بأنها: "عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل الفحص العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والتقارير، وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي.

2-عدد أعضاء هيئة الرقابة:

إن العدد النموذجي لأعضاء الرقابة الشرعية لا يمكن معرفته إلا بمعرفة حجم البنك الإسلامي وأعماله وأنشطته وفروعه، أما الحد الأدنى فهو مراقب شرعي واحد كبديل للضرورة وبشكل مؤقت إلى أن تتكون الهيئة ذات العدد المطلوب، فالمطلوب هو اعتماد العدد الذي يمثل قوة في القرارات الصادرة عنها، فكلما زاد العدد فإن هذا يعني قوة القرار الصادر عنها[1].

3-أقسام هيئة الرقابة الشرعية:

هناك تقسيم يرى بضرورة أن تشتمل هيئة الرقابة الشرعية على هيئة للفتوى وهيئة للتدقيق الشرعي، في حين يرى آخرون ضرورة وجود ثلاث هيئات تكمل كل منها الأخرى، وهي هيئة للفتوى وتختص بإصدار الفتاوى والتأصيل الشرعي، والعمل على إيجاد البدائل الشرعية والحلول العملية لمشاكل البنك. وهيئة للتدقيق الشرعي وتختص بمتابعة تنفيذ الفتاوى وتوصيات هيئة الفتوى، وبالتأكد من التزام إدارة البنك بتوجيهات هيئة الفتوى والفتاوى الصادرة عنها

[1] عبادة إبراهيم، **مؤشرات في البنوك الإسلامية**، ط1، دار النفائس، الأردن، 2008، ص183.

.والهيئة العليا للرقابة التي تكون على مستوى البنوك الإسلامية كافةً، وتشكل مرجعية لجميع هيئات الرقابة الشرعية فيها[1].

4-مدى استقلالية الرقابة الشرعية:

يعكس هذا المؤشر مدى استقلالية هيئات الرقابة الشرعية عن إدارة البنك، بمعنى عدم تأثر قراراتها بأي عامل خارجي، ولذا فان معرفة ذلك تقتضي دراسة عدة جوانب للتعرف على مدى استقلالية هذه الهيئات[2]:

4-1ألية تعيين هيئات الرقابة الشرعية:

وتختلف كيفية تعيين أعضاء الرقابة الشرعية من بنك لآخر، إذ إن كثير من البنوك الإسلامية لم تحدد آلية تعيين أعضاء الرقابة الشرعية لديها في أنظمتها الأساسية. ويمكن حصر أهم وسائل تعيين أعضاء الرقابة الشرعية في مايلي: بالتعيين من مجلس الإدارة، من قبل الجمعية العمومية للمساهمين وبناءا على ترشيح من مجلس الإدارة، قد يكون من طرف البنك المركزي، قد يشارك المودعون في اختيار من يمثلهم في اختيار أعضاء الرقابة الشرعية.

4-2مكافآت أعضاء الرقابة الشرعية:

أيا كانت الجهة المحددة لمكافأة الهيئات الشرعية فإن الشروط والضوابط المحددة سلفا للمراقب والمفتي الشرعي تضمن حيادته وموضوعيته.

ثانيا: مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الاجتماعي:

إن المساهمة التنمية الاجتماعية من أهداف البنوك الإسلامية، وهي تأخذ بعين الاعتبار التكافل الاجتماعي في سياساتها وأنظمتها كونها ذات طبيعة اجتماعية، وتعكس مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الاجتماعي مدى مساهمة البنك في التنمية الاجتماعية، ويتبين ذلك من خلال المؤشرات التالية[3]:

1-مؤشر نسبة الزكاة المستحقة إلى حقوق الملكية

يعني هذا المؤشر نسبة ما يستحق على البنوك الإسلامية من زكاة، ويعكس هذا المؤشر الدور الذي يمكن أن تسهم به البنوك الإسلامية في مجال احتساب الزكاة وتوزيعها، وبالتالي الدور الذي تلعبه في جانب الربحية الاجتماعية.

---

[1] العمار رضوان ومهنا زينب، **الرقابة الشرعية ودورها في تقويم الأداء الشرعي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 73، العدد 1، 2015، ص 354.

[2] عبادة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 186-187.

2–مؤشر نسبة التبرعات إلى حقوق الملكية:

تعتبر التبرعات أحد أهم سمات البنك الإسلامي، فإن ما لا تسدده الزكاة من المساهمة في الأنشطة الإنسانية والخدمات الاجتماعية يمكن أن تقوم به التبرعات والصدقات من خلال تحسين البيئة الاجتماعية. ويعكس هذا المؤشر نسبة التبرعات إلى حقوق الملكية من خلال ما تعلنه البنوك من تبرعات وصدقات.

3–مؤشر نسبة القروض الحسنة إلى حقوق الملكية:

تعد المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية أكبر من مسؤولية البنوك التقليدية بسبب مايلتزم به، من قيم ومثل، وتعد القروض الحسنة من أهم بنود الاجتماعية التي تعكس التزام البنك الإسلامي، ومدى مساهمته في الربحية الاجتماعية.

المبحث الثاني: الربحية في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

يعد اختيار مؤشرات الأداء وتركيبها من أهم مراحل تقييم أداء البنوك، وركيزة أساسية من ركائزها، فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لمدلولات المؤشرات المستخدمة في التقييم وتركيبها وطرق حسابها والبيانات والمعلومات المستخدمة في بنائها، ودرجة تأثير كل منها على الأخر.

بالنظر إلى مداخل تقييم الأداء المختلفة نجد أن القيمة السوقية للسهم هو أفضل مؤشر لأداء البنك، حيث يعكس تقييم السوق لأداء البنك، ولكن هذا قد لا يعكس واقع البنوك الإسلامية، حيث إن الدول التي تعمل فيها البنوك الإسلامية عينة الدراسة الحالية تعتمد في نظمها و تشريعاتها على أساس نظام سعر الفائدة، و بالتالي فإن أسواقها و أدواتها المالية السائدة تعتمد أيضًا على أساس سعر الفائدة. بإضافة إلى عدم قبول القوانين الشرعية في مجال البنوك، حيث إن العديد من الدول الإسلامية لا تطيق معايير الشريعة الإسلامية في هذه البنوك من جهة، و من جهة أخرى عدم قبول السلطات في هذه الدول بإفساح المجال لتطوير الأسواق المالية و أدواتها على أساس الشريعة. أما مدخل الكفاءة فقد لقي اهتماما كبيرا من الدراسات السابقة باعتماد على فرضية الكفاءة التي قدمها ديميتز عام 1973 وتنص على أن الربحية تعتمد على المنافسة السعرية الناتجة عن كفاءة العمليات وكفاءة المدخلات، وبالتالي فإن ما يحققه البنك من ربحية مرتفعة يرجع إلى الكفاءة العالية. وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن الكفاءة عامل مهم في التأثير على الربحية.

وبالنسبة للإنتاجية فهي تعكس العلاقة بين المدخلات والمخرجات. فالمخرجات التي تقدمها البنوك غير ملموسة وقد يصعب قياسها. حيث تواجه البنوك في قياس الإنتاجية بعض المشاكل مثل عدم وجود اتفاق بشأن تحديد المخرجات. بالإضافة إلى ذلك توصل العديد من الدراسات إلى أن الإنتاجية تعتبر عاملا مهما في التأثير على

الربحية فالإنتاجية تعتبر من أهم المقاييس الرقابة على تكاليف العمليات، وبالتالي فإن زيادة الإنتاجية يؤدي إلى تحسين الربحية. أما الفاعلية فهي تعكس مدى تحقيق الأهداف، وحتى يحقق البنك أهدافه الاقتصادية أو الاجتماعية لابد من تحقيق ربحية ملائمة.

وفي دراستنا هذه، تم التركيز والاعتماد على مؤشرات الربحية لتقييم الأداء في البنوك المدروسة، وذلك لكون استخدام هذه المؤشرات أكثر شيوعا، ولأنها تعطي صورة واضحة ودقيقة عن الأداء، بالإضافة إلى توافر البيانات والمعلومات الإحصائية عن تلك المؤشرات.

المطلب الأول: ماهية الربحية

أولا: تعريف الربح

يعرف الربح من وجهة نظر محاسبية واقتصادية، فمن الناحية المحاسبية هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة معينة، أما من الناحية الاقتصادية فهو عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة[1]، أي أن الربح الاقتصادي هو مقدار التغير في قيمة صافي أصول الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، أي يعني إن الربح الاقتصادي اقل من الربح المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة[2].

أما النظام الإسلامي فإن الربح فيه يختلف عما هو في بقية الأنظمة في انه لا يقتصر على المنظم وحدة بل يتعدى إلى العامل وصاحب رأس المال، وأسباب استحقاقه كثيرة، إذ إن الربح يستحق بإحد ثلاثة المال، والعمل، والضمان.

هناك فرق كبير بين الربح والفائدة في النظرية الاقتصادية، فالفائدة عائد مضمون محدد لصاحب رأس المال مقابل التخلي عنه للغير يستخدمه أو لايستخدمه مدة من الزمن، فإذا استخدم رأس المال في عملية إنتاجية وتمخضت عنها خسارة أو ربح، أخذ صاحب رأس المال الفائدة المتفق عليها دون أن تتأثر بمقدار الخسارة أو الربح[3].

إن أساس عمل البنوك التقليدية ليس هو الأسلوب الصحيح للوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي. يعطي الإسلام دورا أكبر للقيم الأخلاقية ويعزز العدالة في جميع الجوانب بما في ذلك التمويل. وبالتالي يتطلب

---

[1] الكروي بلال، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة – دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد**،المجلة العراقية للعلوم ، المجلد 6، العدد 24، جامعة كربلاء، العراق، 2009، ص4.

[2]Jeter, D. C. and P. K. Chaney, **Advance Accounting**. New Jersy: John Wiley & Sons In.2012, p46.

[3] المكاوي محمود، **البنوك الإسلامية(النشأة، التمويل، التطوير)**، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009، ص17.

الاقتصاد الإسلامي الترتيبات المؤسسية الأخرى التي تساعد في تحقيق أهداف الشريعة الإسلامية. الخدمات البنكية بدون فوائد هي واحدة من السمات المميزة للنظام المصرفي الإسلامي، يتم توفير حوافز لمؤسسات التمويل لتقديم خدمات تمويل في شكل تقاسم أرباح والخسائر مع المؤسسة الممولة، من خلال تحقيق أرباح من المساهمة في التجارة أو توريد السلع والخدمات الوسيطة للشركات الأخرى، وفي شكل رسوم مقابل الخدمات المختلفة. والبنوك الإسلامية لا تحصل على أموال مثل العقود القائمة على الفائدة، وبدلا من ذلك تشارك أرباحها مع المودعين في حساب الاستثمار، وبالتالي توفير حافز للمدخرين لاستخدام النظام البنكي. كما تقدم هذه البنوك حفظ ودائع، وخدمات الدفع وبالتالي تجذب الحسابات الجارية التي لا تدفع عليها أي أجر. وباختصار، فإن البنوك الإسلامية لا تعمل كوسيط للأموال، ولكن الحصول على المزيد من المشاركة في استخدام هذه الأموال، وبهذا المعنى فهي أقرب إلى البنوك الشاملة[1].

أهم انتقاد إسلامي للفائدة ينصب على التعريف الفقهي للمبادلة، فحتى تكون مبادلة نقود و/أو سلع مشروعة، يجب ألا يقبض أي من الطرفين منفعة بدون أن يدفع عوضًا ملائمًا عنها. غير أن الربح في مبادلة السلع بالنقود مشروع، لأن الزيادة هنا هي مقابل الخدمة (مثل النقل أو التخزين أو تحمل المخاطر). أما مبادلة نقد بنقد فهي ليست مشروعة إلا إذا انتفى منها الربا، لأن العوض المكافئ لمبلغ نقدي هو بالضبط المبلغ نفسه[2]. ولهذا قال تعالى: (أحل الله البيع وحرّم الربا) (سورة البقرة: الاية 275)

ولكي يحقق الصرف هذه الأرباح هذه الأرباح فإن عليه أن يوظف الأموال التي يحصل من المصادر المختلفة، وأن يخفض نفقاته وتكاليفه إلى أقل حد ممكن.

ويبرر إدارة البنك أرباحه بأن كل عملية يجريها البنك تنطوي على مخاطر وتكاليف بالإضافة إلى المصاريف الخاصة التي يتكبدها البنك والاحتياطات الضرورية لمواجهة متطلبات نشاطه، جميع هذه الأمور تبرر حصول البنك على أرباح لتغطية هذه النفقات ولتحقيق عائد معقول على رأس ماله.

---

[1] Salma, S,A. , **Islamic Banking in the middle East and North Africa**, Islamic economic studies Vol 20 N 1,2012, p3.

[2] بول ميلز وجون بريسلي، **التمويل الإسلامي: النظرية والتطبيق**، ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2014، ص30.

يسعى البنك لأن تكون كل عملية يقدمها تنطوي على عائد، إلا أن البنك عند تقديره لهذا العائد قد ينظر إلى المدى البعيد، أو إلى جميع العمليات التي يقوم بها المتعامل، فيقدم له بعض التسهيلات التي قد لا تنطوي على ربح أملا في تشجيعه على استخدام المصرف في عمليات تعود على البنك بالربح في المدى البعيد[1].

ثانيا: مصادر الأرباح في البنوك التجارية

تتكون مصادر الأرباح من الفوائد المستحقة من القروض والفوائد (الأرباح الرأسمالية) المحصلة من الاستثمارات، وأجور الخدمات المختلفة، وسوف نتناول هذه المصادر كما يلي:

1-الفوائد على القروض

يعتمد دخل البنك من الفوائد على حجم قروضه من جهة، وعلى سعر الفائدة من الجهة الثانية، ويرتبط حجم القروض ارتباطا وثيقا بنسبة القروض إلى الاستثمارات، أي بمقدار الأموال التي يستطيع البنك تخصيصها للقروض قياسا إلى مجموع الأموال القابلة للاستخدام المربح، فكلما زادت هذه النسبة زاد حجم القروض قياسا بالاستثمارات والعكس بالعكس، ومن أهم المؤثرات على هذه النسبة حجم الطلب، ودرجة نموه[2].

2-الفوائد والأرباح الرأسمالية من الاستثمارات.

يأتي الاستثمار في الأوراق المالية بمختلف أنواعها ومسمياتها في المرتبة الثانية بعد القروض، من حيث الأهمية كمجال لاستثمار الموارد المالية للبنك، كما أن السياسات التي تحكم الاستثمار في الأوراق المالية تختلف عن تلك التي تحكم الاستثمار في القروض، نظرا لتباين الهدف من الاستثمار في كل منهما.

فالاستثمار في الأوراق، تتخذها معظم البنوك كبديل النقدية أي لابد من أن تحتفظ البنوك بأرصدة نقدية كبيرة في خزائنها لمواجهة متطلبات للسيولة، تقوم باستثمار جزء منها في أوراق مالية يتولد عنها عائد يحقق لها هدف الربحية، وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها إلى نقدية بصورة سريعة، عندما يقتضي الأمر ذلك، وهو ما يحقق هدف السيولة.

[1] آل علي رضا، **إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، عمان ، الأردن، 2000، ص286.

[2] آل علي رضا ، نفس المرجع السابق، ص 287.

ويمكن تناول أهم عناصر إيرادات الاستثمارات المالية كما يلي[1]:

2-1 أرباح أسهم: وتعتبر من العناصر الرئيسية لإيرادات البنك وهي غير ثابتة أو تتوقف على التوزيع السنوي وتتبع طريقة الحصة الشهرية لأرباح الأسهم في محفظة الأوراق المالية. ومصدر إيرادات الأسهم من المحفظة الاستثمارية للبنك بالإضافة لأرباح أسهم شركاته التابعة.

2-2 فوائد السندات وأذون الخزانة: يحصل البنك على فوائد على السندات الحكومية وغير الحكومية وذلك على أساس قيمتها الاسمية وذلك في تاريخ الفائدة. وتفضل البنوك السندات وأذون الخزانة الحكومية على غير الحكومية رغماً عن انخفاض فوائدها وذلك لانخفاض درجة المخاطرة فيها.

2-3 أرباح وخسائر الأسهم: يقوم البنك بعملية بيع وشراء لكل أو بعض ما لديه من أسهم وسندات وفقاً لحاجته إلى أموال سائلة أو وفقاً لما لدية من أموال فائضة. وتتمثل عمليات شراء وبيع والاحتفاظ بالأوراق المالية جانباً رئيسياً من نشاط المصرف ولهذا نجد في بيان الإيرادات (قائمة الدخل) للبنوك ان أرباح وخسائر الأوراق المالية تمثل عنصراً رئيسياً له أثره على صافي أرباح البنك.

3-التسهيلات البنكية:

تصنف التسهيلات أو الضمانات المصرفية إلى عدة أنواع وفقاً للأساس المستخدم في التقسيم ويصنف هذا النوع التسهيلات البنكية من حيث طبيعتها إلى التسهيلات البنكية المباشرة والتسهيلات البنكية غير المباشرة والخدمات البنكية الأخرى[2]. ومن أمثلة التسهيلات البنكية المباشرة القروض والحسابات الجارية المدينة، خصم الأوراق التجارية. أما التسهيلات البنكية غير مباشرة يتقاضى البنك نظير القيام بها عمولات وفوائد تشكل إيرادا للبنك، من أمثلتها خطابات الضمان والاعتماد المستندي، بطاقات الائتمان، ولقد تم التطرق لها بالتفصيل في الفصل الأول.

ثالثا: مصادر الأرباح في البنوك الإسلامية

تقوم العلاقة التعاقدية بين البنك الإسلامي والزبائن على أساس عقد المضاربة، أو المشاركة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لتحديد مسؤولية البنك عن الأموال والأرباح، أما علاقته بالمقترضين (طالبي التمويل)،

[1] السيسي صلاح الدين، **إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية**، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص ص 40-41.

[2] خالد عبد الله ، الطراد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 170.

فهو رب المال وهم المضاربون، وبناء على ذلك فإن الوصول إلى قياس نتائج المضاربة، وتحديد حصة كل من المضارب ورب المال فيها على أساس النسب المشاعة المتفق عليها، يتطلب الفصل المحاسبي بين عمليات الاستثمار، وما يتصل بها من إيرادات وتكاليف من جهة، وبين الخدمات والأنشطة الاعتيادية، وما يرتبط من عمليات تخص البنك وحده (دون المستثمرين) وتكاليفها وإيراداتها من جهة أخرى، ويمكن حصر ثلاثة مصادر رئيسية تسهم في تكوين إجمالي إيرادات البنك الإسلامي وهي:

1-إيرادات الاستثمارات:

تأخذ الاستثمارات أشكالا متعددة سواء كانت عن طريق الاستثمار المباشر، والإسهامات الدائمة في رؤوس أموال الشركات، وهذه الاستثمارات تمويل من حقوق الملكية، وإيرادات هذه الاستثمارات تضاف مباشرة لحساب أرباح وخسائر البنك كله، أو العمليات الاستثمارية التي تنجم بمشاركة الغير (مرابحة، مضاربة، مشاركة، إجارة، أو غيرها). يتم تمويل هذه الاستثمار بشكل مشترك من حقوق الملكية والودائع بأنواعها (حسابات ادخارية، وحسابات استثمارية، وحسابات الاستثمار المشترك، وحسابات الاستثمار المطلقة، وحسابات الاستثمار المقيدة)، كما أن إيرادات هذه العمليات توزيع بين الموارد التي أسهمت في تحقيقها[1].

2-إيرادات العمليات البنكية:

تتحقق هذه الإيرادات من تقديم الخدمات المصرفية التي أجازتها الشريعة الإسلامية (خطابات الضمان، والحوالات، وإدارة الحسابات، مكاتب الوساطة، والقرض الحسن، و غيرها) و يكون لجهد العاملين أثر فيها من خبراء و إداريين و محللين ماليين وغيرهم. وهؤلاء يتقاضون رواتب محددة بغض النظر عن نتائج أعمالهم.

3- الإيرادات الأخرى

تتضمن كل الإيرادات التي يتحصل عليها البنك ولم يتم تصنيفها ضمن مصادر الإيرادات سالفة الذكر وتشمل عمولات وفروقات تقييم العملات الأجنبية، وأرباح بيع العملات، ورسوم مضاربة لقاء قيام البنك بالمضاربة لمصلحة الغير، ورسوم تأجير الخزانات الحديدية، وإيرادات بيع مطبوعات مصرفية وغيرها[2].

---

[1] التميمي عباس، **مصادر وأثار مخاطر صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20،العدد 79، جامعة بغداد، 2014، 388.

[2] عمر محمد، **الأسس الشرعية والمحاسبية لتوزيع الأرباح فى المصارف الإسلامية**، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة، 7-9 ماي 2002، ص ص4-5.

رابعا: تعريف الربحية

تبين الربحية مدى قدرة البنوك على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم أيضا المودعين و الملاك و المقرضين، فالأرباح التي تحققها البنوك تعد من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد (المودعين)، فضلا عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك و تمكن من قياس قدرة البنوك على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة[1].

تعد الربحية واحدة من أهم المؤشرات المالية للحكم على أداء أية مؤسسة مهما اختلف نوعا أو شكلها أو نشاطها. وعلى الرغم من أن هدف الإدارة المالية هو تعظيم القيمة السوقية لثروة أصحاب المشروع، فإن هذا الأمر يتحقق بالمحصلة من خلال تحقيق مستويات عالية من الربحية التي ستنعكس بالإيجاب على تلك الثروة. ومن هنا فإن تعظيم الربحية أصبح وسيلة تؤدي إلى هدف تعظيم الثروة لأن استمرار تحقيقها سيؤدي إلى المحافظة على استمرار قيمة هذه الثروة من عوامل نقصان القيمة المتمثلة بالتضخيم والقيمة الزمنية للنقود. لذلك تحاول غالبية إدارات الشركات الوصول إلى المستويات العالية من الربحية[2].

وتعتبر الربحية أحد المصادر الرئيسة لتوليد لرأس المال، ويقوم النظام البنكي السليم على أساس البنوك الرابحة وذات رأس المال الكافي ، لذلك تعرف بأنها المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق ولجودة إدارته[3].

تعرف الربحية أيضا بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. وتعد الربحية هدفًا للمؤسسات ومقياسًا للحكم على كفاءتها، سواء أكان ذلك على مستوى الوحدة الاقتصادية بشكل كلي أم على المستوى الأقسام بشكل جزئي[4].

كما تعرف الربحية بسعي البنك إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، من خلال جعل الفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية أكبر ما يمكن، وذلك من خلال توجيه الأموال إلى الاستثمارات التي تحقق أكبر عائد ممكن. يبين هذا المبدأ أن توسع البنك في منح التمويل أو الاستخدام الطويل الأجل يمكن أن يدر للبنك عوائد مرتفعة، مما قد يغريه على زيادة أصوله المدرة للربح ، لكن ذلك قد يكون على حساب توفير السيولة الكافية عند الحاجة وهذا بالطبع سيعرض البنك للمخاطر في حالة عدم قدرته على تسييل تلك الأصول بسرعة عالية لتلبية طلبات

---

[1]Tracy G. Herrick, **Bank Analysis**, First Edition, John Wiley & Sons, New York, 1978, p177.

[2] ساعدي علاء، **ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، المجلة العربية للإدارة، مجلد35، العدد 1، يونيو 2015، ص 359.

[3] الكروي بلال، مرجع سبق ذكره، ص4

[4]Lumby, S. and C. Jones. ***Corporate Finance Theory and Practice***. London: South Western, 2011, p174.

السحب المفاجئة، وعليه فإن كفاءة البنك تقاس بمدى قدرته على الموازنة بين الربحية والسيولة معًا، بحيث يسيران جنبًا إلى جنب دون أن يكون تحقيق أحدهما على حساب الآخر[1].

من وجهة نظر أخرى تعكس الربحية قدرة البنك علي تحقيق أرباح من خلال التنويع في محفظة الأصول، كما تعكس قدرة المديرين علي تعظيم ثروة الملاك، كما أنها انعكاس لتكاليف الوساطة التي يتحملها البنك[2].

تعرف أيضا النتيجة النهائية لكل السياسات والقرارات التي تتخذها الإدارة وهي مؤشر للقبول العام لما تقدمه المؤسسة البنكية[3]. كما تعتبر الربحية المفهوم الأول لإدارة أي مؤسسة بنكية، فأي مؤسسة يجب عليها تحقيق ربحية ملائمة حتى تستطيع الاستمرار في نشاطها، فعدم تحقيق ذلك يؤدي إلي استنفاذ رأس المال وعدم القدرة علي القيام باستثمارات جديدة [4].

تعكس الربحية في البنوك الإسلامية عوائد الاستثمارات الحقيقية التي يقدمها البنك لراغبي التمويل وهي ليست من الفائدة المحرمة، والتي تتكون من الفرق بين الفوائد المكتسبة على القروض الممنوحة والعائد الموزع الممنوح على الودائع المتحصلة، فالربحية هنا مشتركة بين البنك والمودع والمستفيد بنسبة غير معروفة مسبقًا بل المعروف نسبة الربح العائد لكل شريك، والخسارة توزع على كل بحسب ما قدم من مال . فالربحية الجيدة للاستثمارات تحسن وتوطد العلاقات المشتركة بين البنك والعميل وتعزز تمويل المشروعات وتجعله موضع ثقة للمودعين[5].

المطلب الثاني: مؤشرات الربحية

تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالربحية، كما تعددت طرق قياس الربحية وفقا لمضمون كل تعريف منها، وقد يجد المعنيون بأداء البنوك في الدول التي لا يوجد بها أسواق مالية منظمة و نشطة و ذات سيولة عالية في نسب الربحية أدوات بديلة عن مؤشرات السوق لقياس الأداء البنكي.[6]

---

[1] بوقري عادل، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

[2]Pao, W. J. Banking Performance: **A preliminary comparison between Las Vegas and Macao**. Research and Statistics**, 2007, p47**.

[3] -Bayoumy, H. **Basic Business Finance** ,first edition ,Shorouk Press, Cairo,Egypt, 1994.
[4]Finny ,R.G. **Evry Manager's Guide to Business Finance.** American Management Assiociation, 1994.

[5] بوقري عادل، مرجع سبق ذكره، ص69

[6]- الربيعي محسن ، راضي عبد الحسن ، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة** ، الباروزي للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1 2011 ، ص 146 – 154.

فقد تعرف ربحية البنك بهامش الفائدة، أو بالعائد على الأصول، أو بالعائد على الملكية وفيما يلي شرح لأهم مؤشرات الربحية:

أولا: هامش الفائدة:

يتمثل هامش الفائدة في الفرق بين متوسط العائد على الأموال المستثمرة وبين متوسط التكلفة التي يتحملها البنك للحصول على هذه الأموال. ويتكون هامش الفائدة من فوائد صريحة (explicit) وفوائد ضمنية (emplicit) مثل الخدمات المقدمة على الفوائد والقروض. وضخامة الفوائد الضمنية قد يجعلها بديلا حقيقيا للفوائد الصريحة[1]. حيث يعكس هامش الفائدة مدى استقرار النظام البنكي، ويمنح القدرة علي مواجهة الأزمات. بالإضافة إلى أنه عاملا هاما في معرفة مدى كفاءة البنوك في أداء دورها كوسيط بين المقرضين والمقترضين[2]. وباستخدام هذا التعريف تقاس الربحية بالفرق بين إيرادات الفائدة ونفقات الفائدة.

ونظرا لكون هامش الفائدة يعكس الفرق بين إيرادات الفائدة من القروض ونفقات الفائدة على الودائع، ولا يأخذ في الاعتبار النفقات الأخرى غير الفائدة، و المخاطر وغيرها من العوامل. يفضل البعض استخدام هامش صافي الفائدة كمؤشر للربحية فهو مؤشر لكل من الكفاءة، وتكاليف الوساطة التي يتحملها البنك، حيث يعكس قدرة البنك على استثمار الموارد التي حصل عليها، وتحقيق إيرادات لتغطية التكاليف المرتبطة بأنشطة البنك[3].

ويقاس هامش صافي الفائدة بالفرق بين معدل العائد الإجمالي ومعدل التكلفة الإجمالية. ويقاس معدل العائد الإجمالي بقسمة إجمالي دخل الفائدة على إجمالي الأصول التي تولد مكاسب. ويقاس معدل التكلفة الإجمالية بالفوائد الكلية التي دفعها البنك على الأموال التي حصل عليها من مصادر مختلفة ويدفع عنها فوائد[4].

تتفق البنوك الإسلامية فيما سبق مع البنوك التجارية باعتبار المدى بين الإيرادات مؤشر للحكم على كفاءة الرقابة على التكاليف، لكنها لا تستخدم البنوك الإسلامية المدى بين إيرادات الفائدة وتكاليف الفائدة نظرا لعدم استخدامها لأسعار الفائدة في معاملاتها، حيث يتم حساب المدى بين الإيرادات والتكاليف من أنشطة بنكية مختلفة بخلاف الفائدة التي تتضمن المشاركة في الاستثمار، حيث تستخدم فروقات الأسعار بين الإيرادات

---

[1] - MC Shane, R. and Sharpe. I.**A times services / cross section Analysis of the determinants of**

Australia trading bank loan / deposit interest margins: 1962 – 1981. Journal of Banking and Finance, 1985 ,pp 115– 135.

[2]Doliente Jude, **op-cit**, p: 36.

[3]Alicia, Garcia-Herroro, Sergio Gavilá and Daniel Santabárbara, **What Explains the Low Profitability of Chinese Banks?,** Working Paper No. 30, Paris, France, 2006, p11.

[4]Rose Peter, op-cit, p:151.

من عمليات بنكية إسلامية مثل المرابحة والايجارة، والبيع المؤجل، ورسوم الخدمات مطروح منها مصروفات هذه الأنشطة[1].

ثانيا: العائد على الأصول:

يعكس معدل العائد على الأصول قدرة البنك علي تحقيق أرباح عالية من خلال التنويع في محفظة الأصول، كما يعكس قدرة إدارة البنك على استخدام موارده الحقيقية لتحقيق الأرباح[2].

ويقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة من مختلف المصادر التمويلية بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، أي يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية للمنشأة. كما أنه يحمل في طياته قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل. ويعتبر ارتفاع معدل العائد على الأصول مؤشرا على كفاءة الإدارة في وضع سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية[3].

وفقا لنموذج ديبون والذي يعتبر العائد على الأصول أحد مكوناته، حيث نجد أن معدل العائد علي الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول . حيث يقيس هامش الربح فعالية الرقابة على التكاليف وسياسة التسعير. أما منفعة الأصول فتعكس قدرة البنك على تحقيق الإيرادات من صافي الأصول. كما يطلق على العائد على الأصول أيضا معدل العائد على الاستثمار (return on investment) لأنه يقيس مدى قدرة إدارة البنك على توليد الأرباح من الأصول المتاحة، أي الربحية المتولدة من الاستثمار في الأصول.

ويقترح هاندزيزكي[4] طريقة مختلفة لحساب العائد على الأصول من خلال تحليل العائد علي الأصول إلي ثلاث مكونات وهي: نسبة صافي الايرادات غير الفائدة إلي اجمالي الأصول (Burden)، ونسبة الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول Earning Assets Ratio (EAR)، وهامش صافي الفائدة.

ROA=B+EAR*NIM

[1] Hassan, M. and Bashir. A.. **Determinants of Islamic banking profitability**. ***ERF Paper***, 2003, pp 10-11.

[2] Mustabshira Rushdie and Judith Tennant, **Profitability of Australian banks: 1985-2001**, A Journal of Policy Analysis and Reform, vol 10, issue 3, School of Economics, Australian National University, Canberra ACT Australia, 2003, pp. 229-243.

[3] الكور،عز الدين مصطفى ، **أثرقوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية**، اطروحة دكتوراه، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية القاهرة، 2006.

[4] Handziski, B. **The Efficiency of the Macedonian banking Sector**. ***Ministry of Finance, Macedonia***, 2004, p9.

حيث يقيس (Burden) نجاح إدارة البنك في الرقابة علي تكاليف العمليات. ولنسبة الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول دور ثانوي في تحديد أي تغيرات تحدث في العائد على الأصول. ويعكس هامش صافي الفائدة صافي الدخل من استثمار أموال المقرضين ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة مكونات وهي :

العائد على الأصول المربحة Return on Earning Assets (REA) = إيرادات الفائدة / الأصول المربحة

وتكاليف الخصوم Cost of Liabilities (Col) = نفقات الفائدة / الخصوم

الخصوم إلي الأصول المربحة Liabilities Earning Ratio = الخصوم / إيرادات الفائدة المربحة

NIM=REA-COL*LEA

يرتبط العائد علي الأصول المحققة للإيرادات مباشرة بالأصول المحققة للإيرادات والإيرادات التي تم توليدها من هذه الأصول، حيث يحسب بقسمة إيرادات الفائدة على الأصول. أما تكاليف الخصوم هي مؤشر لمتوسط تكلفة الأموال المقترضة وتحسب بقسمة نفقات الفائدة على الخصوم.

والنسبة الثالثة هي نسبة الخصوم إلي الأصول المربحة Liabilities Earning Ratio (LEA) مقياس كثافة نشاطات الاستثمار في البنك.

وأخيرا قد يفضل البعض استخدام العائد على الأصول بدلاً من العائد على حقوق الملكية، وذلك لأنه يعكس ربحية البنك نظراً للارتباط الكبير التكلفة والعائد وأصول البنك، وكذلك استقلاله عن هيكل الخصوم[1].

ثالثا: العائد على الملكية

قد تعرف الربحية بقدرة إدارة البنك على استخدام أموال المستثمرين، وقدرة المديرين على تعظيم ثروة الملاك[2]. ذلك أن القدرة على تحقيق عائد مرتفع على الملكية قد تؤدي إلى تحقيق الاستقرار للنظام البنكي. حيث أن

[1]Mehran, H. **Executive compensation structure, ownership, and firm performance**. Journal of Financial Economics 28,1995, pp 163 – 184

[2] Pao, W. J. **Banking Performance: A preliminary comparison between Las Vegas and Macao**. *Research* and Statistics Department, Monetary Authority of Macao, no. 03, 2007, p 45-60.

التشريعات في كافة الدول لا تسمح بإنشاء بنك جديد، إلا إذا كان هناك من الدلائل ما يشير إلى وجود فرصة جيدة لتحقيق عائد مناسب[1].

يعتبر البعض أن العائد على الأصول يعكس معلومات غير مباشرة عن كيفية مساهمة نشاطات البنك لثروة الملاك، كما أنه لا يأخذ في الاعتبار نوع وتشكيلة وسائل التمويل اللازمة لمباشرة النشاط. كما أنه يفترض أن كل الأصول تم تمويلها بالكامل من خلال الملاك، وبالتالي قد يكون هذا المقياس غير ملائم، لأن الدخل هو دخل حقوق الملكية ويجب أن يقارن مع حقوق الملكية، وليس مع إجمالي الأصول. حيث إن الأصول تم تمويلها من خلال حقوق الملكية والمقرضين، ولذلك يجب أن يقيس معدل العائد على الأصول إنتاجية تلك الأصول في توفير عوائد لكلا الفئتين من المستثمرين. يعتبر العائد على الملكية المقياس الأفضل للربحية لأنه يعكس عائد الملاك قبل التوزيعات، فالمعدل الأعلى بالنسبة للبنك يعني زيادة في كل من الأرباح الموزعة للملاك، والأرباح المحتجزة، أي الزيادة في حقوق الملكية. كما يوضح العائد على الملكية مدى مساهمة كل من قرارات التمويل وقرارات الاستثمار في عائد الملاك[2].

اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج من طرف ديفيد كوول منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال، تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة من خلال مخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل[3].

وبذلك يعتبر نموذج معدل العائد على الملكية من أهم النماذج المستخدمة في تحليل الربحية (Return on Equity Model)، أو ما يسمى بنموذج ديبون، وذلك لما له من قدرة على تحليل وتقييم مصادر ربحية البنك. ويرتبط العائد علي الملكية بالعائد علي الأصول من خلال مضاعف الملكية، والذي يساوي نسبة إجمالي الأصول إلي إجمالي حقوق الملكية.

العائد علي الملكية = العائد علي الأصول × مضاعف الملكية. ويعتبر مضاعف الملكية مقياس لدرجة الرفع المالي، حيث يؤثر علي ربحية البنك من خلال تأثيره على العائد علي الأصول لتحديد العائد علي الملكية،

[1] Financial Stability Review, European Central bank, May 2016, pp5-6.

[2]Kevin J. Stiroh and Philip E. Strahan . **Competitive Dynamics of Deregulation: Evidence from U.S. Banking**, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 35, No. 5 (Oct., 2003), pp. 811-812

[3]Deepak. T, Hardeep. S, Kunwarpreet. S**, Profitability Valuation In Indian Banks – Emperics via David Cole Model**, The International Organization of scientific Research, Journal of Business and Management, 2016,p65.

فكلما ارتفع مضاعف الملكية زاد العائد علي الملكية[1].

بالإضافة إلى النموذج السابق هناك نموذج آخر بديل تم وضعه من طرف ويليام وألبرت عام 1989. فنموذج العائد على الملكية يتكون من العائد على الأصول ومضاعف الملكية، وهو بذلك يعكس منفعة الأصول، تشكيلة القروض وحقوق الملكية، ونفقات الفائدة، بالإضافة إلى النفقات بخلاف الفائدة. وذلك ينتج عنه تضارب بين مجموعتين من القرارات الإدارية في التأثير على العائد على الملكية، أي أن هناك إستراتجية الاستثمارات والتي تتعلق بتحديد وتنفيذ قرارات شراء الأصول وإستراتجية مالية تتعلق بقرارات تحديد نوع وتشكيلة وسائل التمويل من القروض وحقوق الملكية. وبالتالي فإن معادلة العائد على الملكية السابقة تحد من قدرة إدارة البنك في معرفة الأسباب الأساسية للأداء. وفقاً لنموذج ألبرت (1989) يرتبط العائد على حقوق الملكية بالعائد على الأموال المستثمرة (ROIF) في القروض والأوراق المالية وباقي الأصول، ويساوي نسبة دخل العمليات قبل استقطاع نفقات الفائدة إلى إجمالي الأصول، وهو يعكس الإنتاجية وكفاءة البنك في عمليات شراء الأصول. العائد على الرفع المالي (ROFL) والذي يعكس معدل المتاجرة بالملكية وهو معدل العائد المتولد عن الرفع المالي، ويمثل العائد الذي يحققه الملاك من وراء استثمار أموال الغير بمعدل عائد يفوق تكلفة الحصول علي تلك الأموال. بعبارة أخرى نشأ ذلك العائد من الفرق بين تكلفة الأموال التي تم الحصول عليها والعائد المتولد من استثمارها. لذلك يعتبر هذا النموذج أكثر دقة ويساعد البنك في معرفة الأسباب الضمنية والأساسية لتحقيق العائد على حقوق الملكية[2].

رابعا: مؤشر القوة الإيرادية

ويستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والأصول التي ساهمت في تحقيقه. وتعرف القوة الإيرادية بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي[3]، وتعتبر القوة الإيرادية مقياسا أفضل من الربح للحكم على كفاءة المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات المتحققة، بينما القوة الإيرادية توجد مثل هذه العلاقة، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى، وكذلك

---

[1]Sinkey J. F. **Commercial Bank Financial Management**, fifth edition, MacMillan Publishing Company**.**1998.

[2]Hampel, G. H. and Simonson D.G., Coleman A.B. **Bank Management: text and Cases**, fourth edition, New York: John wiley & Sons, INC.1994.

[3] Nadica, Iloska. **AN Analysis of Bank Profitability in Macedonia,** Journal of Applied Economics and Business, Vol.2, Issue 1 – March, 2014, P33**.**

المؤسسات الأخرى، كما تساعد في تعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة، وتعد القوة الإيرادية مقياسًا لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يتوجب عند احتسابها الاقتصار على الأصول المشاركة فعلا في العمليات العادية للمؤسسة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات، أي الاقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى[1]. ويمكن قياس هذا المتغير وفق المعادلة التالية:

$$\textbf{معدل القوة الايرادية} = \frac{\text{اجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتحسب في البنوك الإسلامية بالمعادلة التالية:

$$\textbf{معدل القوة الايرادية} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات- عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

خامسا: مؤشر هامش الربح:

هامش الربح هو مقياس للربحية، وهو نسبة الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الدخل التشغيلي. يقيس هامش الربح نسبة دخل البنك المحتفظ بها فعلا في شكل أرباح.

ولذلك، فإنه يعكس فعالية البنك في الرقابة على التكلفة وتسعير الخدمات بنكية. في الواقع، إن الزيادة في الأرباح يعود في نهاية للمساهمين، من خلال الرقابة على نفقات التشغيل أو رفع العائد على الأصول من خلال تخصيص الموارد المتاحة بتحقيق عوائد على القروض والاستثمارات مع تجنب المخاطر المرتفعة.

إن تحقيق هامش ربح أعلى مقارنة بالمنافسين يشير إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الرقابة على تكلفة[2].

سادسا: مؤشر نمو الإيرادات:

يقيس هذا المؤشر معدل التطور في إيرادات البنوك، والزيادة في الإيرادات تدل على أحد الأمرين الأول هو: سياسة تسعير الخدمات، والثاني: زيادة عائد الاستثمار الذي يدل على زيادة الموجودات الاستثمارية وتحسينها،

[1] أبو زعتر باسل، **مرجع سبق ذكره**،ص77.

[2]Elsiefy,S. **Comparative Analysis of Qatari Islamic Banks Performance versus Conventional Banks Before, During and After the Financial Crisis**, International Journal of Business and Commerce Vol. 3, No.3: Nov 2013, p18.

وهذا المؤشر مهم للبنوك الإسلامية على وجه الخصوص، إذ إنه يختلف عن البنوك التجارية في أنه لا يحقق شرط السلامة المالية، وهي الاستثمار بعوائد كبيرة مع ضمانات كثيرة في نفس الوقت[1].

المطلب الثالث: طرق زيادة الربحية في البنوك التجارية:

حتى يتمكن البنك التجاري من زيادة أرباحه عليه إتباع أساليب معينة تؤدي به إلى زيادة موارده من العمليات البنكية التي هي بدورها تؤدي إلى زيادة ربحيته، فمن ناحية يجب عليه زيادة الموارد التي يحصل عليها من موجوداته، ومن الفوائد التي يتقاضاها عن القروض والاستثمارات، ومن ناحية أخرى يجب عليه تقليل التكاليف التي يتحملها من أجل تقديم الخدمات المصرفية[2].

فيما يخص زيادة الإيراد من الأصول فإنه يحتم على البنك زيادة أصوله ليتسنى له الحصول على إيرادات أعلى من السابق لأنه يمكن تحقيق زيادة في ربحيته عند استقرار الإيرادات والتكاليف، وإن قيام البنك بزيادة موجوداته من القروض والاستثمارات يقف عند حدود معينة لا يستطيع تجاوزها، إضافة إلى ذلك فإن زيادة ربحية المصرف بهذه الطريقة سوف يكون على حساب تقليل سيولة البنك، وكذلك فإن توسع الائتمان المصرفي يخضع للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي.

أما فيما يخص زيادة العوائد من خلال الفوائد التي يحصل عليها البنك على القروض والاستثمارات فإنه يخضع لدرجة المنافسة بين البنوك ومؤسسات التمويل، ولكن في هذه الحالة تضمن البنوك فرض أجور وعملات معينة على زبائنها لقاء تقديم الخدمات البنكية لهم كإجراء لزيادة الفوائد التي تتقاضاها ولكن عدم إمكانية تجاوزه تلك البنوك لحد معين لنسبة الفائدة المحددة بالقانون.[3]

وفيما يخص تقليل التكاليف، فإن البنوك تسعى لتقليل تكاليفها إجراء منها لزيادة ربحيتها، وبرغم ذلك فإنها في هذا المجال إلا أنها لا تستطيع الاستغناء عن موظفيها أو العاملين في البنك، وذلك لحاجة البنك الموظفين القيام بالأعمال البنكية حتى ولو أدخلت تلك البنوك الحاسوب الآلي في عملياتها فإنها لا تستطيع الاستغناء عنهم أو عن أعمالهم.

كما أنها لا تستطيع الاستغناء عن بعض الفروع غير المربحة وذلك لأن البنوك قد تفتح بعض الفروع لكي تؤدي أو توصل خدماتها إلى تلك المناطق التي فتحت فروعها بالدرجة الأولى كخدمة اجتماعية، لذا فإن عامل

[1] عبادة ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص193,

[2] Deloitte report. **Eléments for Successful Growth in Financial services-poised opportunities**, The Fédéral Audit Authority and the Swiss Financial Market Supervisory Autority, 2013.

[3] Deloitte report. **Growth in Banking-unlocking the full potencial**, The Fédéral Audit Authority and the Swiss Financial Market Supervisory Autority, 2015.

الربح لا يمكن قياسه لخلق الفرع وإن ما يتعلق بتقليل التكاليف فإنه إذا تحقق ذلك فإن هذا يشير إلى توليد أرباح إضافية، وبالتالي إلى زيادة مقدرة البنك على المنافسة لما للأرباح من أهمية بالغة في ذلك[1].

المطلب الرابع:آلية تعظيم الربحية في البنوك الإسلامية

يعد تعظيم الربحية من أهم أهداف المشروعات المالية، وغير المالية ومنها البنوك التجارية والبنوك الإسلامية تحديداً، و ما يحصل من مناقشات حول الربح الاجتماعي وتقديم العون لمن يستحق وجمع الزكاة أو القروض الحسنة، أو أياً من الخدمات الاجتماعية أو الإنسانية يخدم الأساس تحقيق الهدف الأكبر وهو تحقيق أعلى معدل من الربحية، وليس الوصول إلى مستوى عالٍ من الربحية أمر مناف لأصول الشريعة أو أخلاقيات الإسلام، ولا نجد في الفقه الإسلامي أي تحديد لمستوى معين من الربح إذا كانت المعادلة أو المتاجرة تتم وفقا لضوابط المشروعية.

و فيها يلي أهم أسس و معايير إدارة الربحية في البنوك الإسلامية[2]:

أولا: تسعير الخدمات البنكية:

يرتبط تسعير الخدمات البنكية بعامل الإيرادات والعوائد المتوقعة من ممارسة نشاط اقتصادي معين فضلا عن كلفة الخدمة المصرفية، وستفاد من تسعير الخدمة البنكية في جعلها أكثر ملاءمة لقدرة العميل بحيث يستطيع تحملها. يتم تحديد العمولات وفق ما يتناسب مع مقدار الخدمة من جهة، ومدى تحمل العميل سعر الخدمة، ويشمل تسعير الخدمة المصرفية تحديد رسوم الخدمات غير الاستثمارية وحصة المضارب في عوائد الودائع الاستثمارية.

ثانيا: الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير

ويتأتى ذلك من خلال زيادة الموجودات الاستثمارية إلى حقوق الملكية وتشير نظرية وفورات الحجم الكبير إلى التوسع في حجم البنك يتبعه توسع في الإنتاج يؤدي إلى إدارة مخاطر ناجحة، وإستراتيجية نمو مستمر من خلال التغطية الجغرافية، والاستفادة من الاندماج ووفورات الحجم الكبير.

[1] آل علي رضا، مرجع سبق ذكره،ص ص 295-296.

[2] عبادة إبراهيم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2007، ص ص 137-139.

ثالثا: رفع نسبة توظيف الموارد إلى أقصى حد ممكن

يرتبط هذا المعيار بإدارة السيولة في البنك من جهة، وبسياسة البنك المركزي لنسب السيولة المفروضة من جهة أخرى.

رابعا: كفاءة نفقات البنك في تحصيل الإيرادات

يمكن للبنك الإسلامي تحقيق كفاءة النفقات من خلال زيادة كفاءة العاملين فيه، وتقاس بنسبة نفقات البنك إلى مجموع إيراداته.

خلاصة الفصل:

تعد الربحية محل اهتمام الكثير من الأطراف، فالمستثمرون الحاليون أو المرتقبون يتركز اهتمامهم على قياس معدلات العائد والمخاطر المرتبطة بهذا العائد، لأن ذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بالقرارات المالية الخاصة بالاستثمارات. كما أن المودعين والمقترضين أيضا لهم اهتمام بالربحية، لأنها توفر لهم الأمان على ودائعهم وتضمن تقديم خدمات جيدة لهم، أما المقترضين تهمهم الربحية في أنها مؤشر لقدرة البنك على منح الائتمان.

تتفق البنوك الإسلامية والبنوك التجارية في اعتبار الربحية الهدف الأول الذي تسعى لتحقيقه ، يؤدي ذلك إلى اتفاقها في بعض مؤشرات الربحية، واختلافها في مؤشرات أخرى، وذلك لكون هذه اختلافها في تركيبة الأصول والخصوم، يضاف إلى ذلك البعد الاقتصادي والاجتماعي المميز للبنوك الإسلامية.

كما لا يخلو الاهتمام بالربحية والعوامل المؤثرة فيها من قبل إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، وذلك للتعرف على أسبابها ودراستها وتحليلها واتخاذ القرارات بشأنها، وسيم عرض العوامل المؤثرة على الربحية في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

تمهيد:

تؤثر على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية عوامل داخلية وأخرى خارجية، تعكس المحددات الداخلية محددات الربحية المرتبطة بالخصائص والسمات الداخلية للبنك. أما المحددات الخارجية فهي متغيرات ليس لها صلة بإدارة البنك، لكنها تعكس البيئة الاقتصادية والقانونية التي تؤثر على تشغيل المؤسسات المالية وأدائها. ولقد طرح الباحثون عدد من المتغيرات التفسيرية لهذين النوعين من المحددات حسب طبيعة كل دراسة والغرض منها. وتنوعت نتائج تلك الدراسات بشكل كبير، وذلك بسبب اختلاف البيانات والبيئات التي أجريت عليها تلك الدراسات. لكن ذلك لا يحول دون وجود عناصر مشتركة تسمح بمزيد من التصنيف لتلك المحددات. وقد تناول هذا الفصل أهم المتغيرات التي تناولت المحددات الداخلية والخارجية لربحية البنوك. وتم تقسيمه الى المباحث التالية:

المبحث الأول: تأثير العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

المبحث الثاني: تأثير العوامل العامة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

المبحث الأول: تأثير العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

تعتبر ربحية البنك دالة لمتغيرات عامة وخاصة. حيث قد ترتبط المتغيرات الداخلية بخصائص البنك مثل (الحجم، وجودة الأصول، والسيولة، والقروض، والملكية، وتكاليف العمليات)، أما المتغيرات العامة فهي تعكس المتغيرات الاقتصادية الكلية (مثل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي) والتي قد تؤثر على عمليات وأداء البنك، بالإضافة إلى العوامل التي ترتبط بالسوق مثل التركز السوقي.

بمسح الدراسات السابقة للعوامل الداخلية التي يمكن أن تؤثر على مستوى ربحية البنك، أمكن التوصل إلى أن البنوك الإسلامية تواجه مجموعة من المخاطر شأنها شأن البنوك التجارية، ولكنها تتميز بأنها تنفرد بمخاطر لا تواجهها البنوك التجارية؛ وذلك تبعاً للاختلاف الكبير بين منهجية العمل في كل منهما، تم التطرق للعوامل كما يلي:

المطلب الأول: حجم البنك

أولا: وفورات الحجم

يعتبر حجم البنك من المتغيرات الداخلية والذي قد يعكس مدى الاستفادة من الوفورات الاقتصادية، والاختلاف في التكاليف ومخاطر التنويع ويمكن تقسيم وفورات الحجم الى نوعين كمايلي:

1-وفورات الحجم الداخلية

تعني وفورات الحجم الداخلية أن تكلفة الإنتاج الكلية للوحدة تعتمد على حجم المؤسسة، وتتعلق وفورات الحجم هنا بالمؤسسة بحد ذتها، حيث تعطي وفورات الحجم الداخلية إيجابيات على مستوى إدارة الإنتاج ،فيؤدي تقسيم العمل في المؤسسة حتما إلى تحقيق وفورات حجم وكذلك اختيار السليم طريقة الإنتاج، كما أن عملية التكوين في المؤسسة تساهم بشكل مباشر في زيادة وفورات الحجم من خلال تخفيض أخطاء العمليات. كما أن وجود الوظائف الفكرية على مستوى المؤسسة المالية يساهم بشكل مباشر في زيادة وفورات الحجم من مجموعة من خلال الأفكار التي يمكن أن يساهم بها فريق العمل.[1] وتتمثل وفورات الحجم الداخلية في الأنواع التالية[2]:

---

[1] بورقبة شوقي، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 2011-2010، ص131،بتصرف.

[2] Anwar Rana, salman Ali. **Economies of Scale**. International Interdisciplinary Journal of Scholarly Research vol 1 n1, 2015,pp 54-55.

- الوفورات الداخلية على مستوى وحدات الإنتاج، حيث ينتج انخفاض التكاليف الوحدوية للإنتاج من التشغيل الكامل لوسائل الإنتاج؛
- الوفورات التكنولوجية: تتحقق للمؤسسات الكبيرة وفورات تكنولوجية من جوانب متعددة. أهم هذه الجوانب إمكانية التوسع في الإنتاج وزيادة السعة الإنتاجية مع انخفاض نفقات الإنتاج، حيث نجد أن إمكانية المشروع الكبير في حيازة تكنولوجيا متقدمة تتيح له إنتاج سلع بكفاءة نسبية عن غيره، مما يسمح بتطوير المشروع ، كذلك تتحقق الوفورات التكنولوجية في المشروع الكبير من طبيعة وتنوع رأس المال البشري.
- الوفورات التسويقية:

تتمتع المؤسسات الكبيرة بقوة مساومة عند شرائها المواد الخام والاحتياجات الأخرى لعملياتها الإنتاجية، ومن ثم فهي تحظى بأفضل شروط شراء من الشركات التي تشترى منها المواد الأولية والسلع الوسيطة، مما يؤدى إلى خفض النفقات، وإمكانية بيع بأسعار أقل، كما تتم عمليات الشراء أو البيع في الأوقات الملائمة وأفضل الشروط. وهذه المزايا التسويقية لا تستطيع المؤسسات الصغيرة أن تتمتع بها.

2-وفورات الحجم الخارجية

تتعلق هذه الوفورات بمحيط المؤسسة التي تنشط فيه، حيث تعتمد تكلفة الإنتاج الكلية للوحدة الواحدة على حجم القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة وليس على حجم المؤسسة، وتتمثل وفورات الحجم الخارجية في جميع المزايا التي تتحصل عليها المؤسسة من المحيط الذي تعمل فيه. ومن أمثلة وفورات الحجم الخارجية، حصول المؤسسات ذات الحجم الكبير على تفضيلات وتسهيلات من مصادر حكومية أو غيرها ببساطة بسبب حجمها، كما أن معظم الدول تفرض ضرائب أدنى على الشركات الكبيرة لأنها توفير فرص عمل لسكانها. يمكن للمؤسسات أيضا أن تستفيد من الدراسات جنبا إلى جنب مع الجامعات وبالتالي تخفيض نفقات البحث والتطوير[1].

ثانيا: أهمية وفورات الحجم في البنوك

تشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة، وذلك من خلال عدة عوامل منها التوزيع الأفضل للعمل داخل الوحدة المنتجة، توزيع التكاليف الثابتة أو

[1] Rana Salman Anwar , ali salman.op cit, pp 53-54.

تمديدها لمستويات مختلفة من الإنتاج أو عن طريق تمديد دورات الإنتاج وغيرها من العوامل. و تتحقق وفورا ت الحجم بالنسبة للبنك عندما تنخفض التكلفة المتوسطة مع زيادة حجم نشاط البنك[1].

ويكتسي قياس وفوارت الحجم أهمية كبيرة للبنك، حيث يتم عن طريق تحديد الحد الأمثل لمستوى الإنتاجية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج، ويبلغ الإنتاج حده الأمثل عند أدنى نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة في المدى الطويل، وبذلك تستطيع المؤسسة البنكية التوسع في إنتاجها كلما كانت تكاليفها متناقصة، في حين تتوقف عن التوسع في الإنتاج عند بلوغها الحجم الأمثل).

إن وفوارت الحجم تساعد إدارة البنوك على اتخاذ قرارات مهمة تتعلق بزيادة الاستثمار في الطاقة الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج وتسعير عناصر الإنتاج. ويتوقف تحديد وفورات الحجم تقنيا على عاملين أساسين هما: الحد الأدنى لمستوى الكفاءة، ودرجة انحدار منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل[2]، كما أن المؤسسات المالية الكبيرة قادرة على تحقيق الإيرادات من خلال وفورات النطاق بتقديم قائمة كبيرة من المنتجات لنفس العملاء. اقتصاديات النطاق يمكن أن تكون كبيرة أيضا من خلال الجمع بين خطوط الإنتاج المختلفة (مثل المنتجات المصرفية والتأمين أو الجمع بين خطوط الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية) مما يخفض متوسط تكاليف التسويق[3].

خلقت العولمة وتعقيد الأسواق المالية فرص للمؤسسات المالية الكبيرة لخلق القيمة، من خلال الإدارة الفعالة للمخاطر. تطبيق نظرية المحفظة البنكية يمكن أن يؤدي إلى أفضل فرص التنويع في الودائع والاستثمارات والقروض. والتنويع الجيد يرفع نسبة الإيرادات المتوقعة، ويخفض من خطر تقلب الأرباح ويحقق أمانا أكثر للمودعين. كما أن التنويع يحتمل أن لا يؤدي فقط إلى تخفيض احتمال الفشل، بل يمكن أيضا أن يعزز استقرار النظام المالي[4]. خصوصاً أن عامل الحجم يمنح البنك القدرة على الدخول إلى أسواق رأس المال بسهولة ويسر. كما يعتبر مؤشرا للتنويع الجيد والإدارة الجيدة، وبالتالي مؤشرا لمستوى نجاح البنوك، ويرجع ذلك لاستفادة البنوك الكبيرة من اقتصاديات الحجم (Economic of Scale)، حيث إن البنك الأكبر حجما قد يحقق مزايا مقارنة بالبنوك الصغيرة، وذلك لأن التكلفة المتوسطة للوحدة الواحدة المنتجة من الخدمات البنكية تنخفض مع زيادة الحجم، بالإضافة إلى تخفيض تكلفة جمع ومعالجة المعلومات. فالبنوك الكبيرة تتعامل مع عدد كبير من المقرضين

[1] Roger L. M. & David D. V. **Modern money and banking**, 3rd ed. Macgrhill, New York, USA, 1993,p261.
[2] ناهض فؤاد الهبيل، مرجع سابق،ص31.
[3] Zamir Iqbal. **The Impact of Consolidation on Islamic Financial Services Industry,** Islamic Economic Studies,Vol. 15, No. 2, January 2008, p82.
[4] Zamir Iqbal,Ibid p83.

والمقترضين، مما يسمح لها بتخفيض تكاليف التعاقد وتقليل المخاطر والحصول على فرص استثمارية مربحة[1]. كما قد تستفيد البنوك الكبيرة من اقتصاديات النطاق (Economic of Scope) والتي تنتج من تنويع القروض والمنتجات، وبذلك تستطيع دخول الأسواق المختلفة بينما يصعب ذلك على البنوك الصغيرة. كما يمكن للبنوك الكبيرة تحقيق ربحية أكبر من البنوك الصغيرة وذلك لما تمتلكه البنوك الكبيرة من علاقات مميزة. فغالبا ما تقترض على أساس غير شخصي، وعن معلومات أكيدة عن المقترضين الكبار. بينما تميل البنوك الصغيرة إلى منح القروض اعتمادا على المعلومات المتاحة للمقترضين الصغار والأكثر خطورة. كما أن بعض الأنشطة في البنوك الكبيرة تتطلب درجة عالية من التخصص والتكنولوجي الحديث مقارنة بالبنوك الصغيرة. كل هذه العوامل قد تؤدي إلى تحقيق البنوك الكبيرة ربحية أكبر من البنوك الصغيرة [2].

يقاس حجم البنك بمقدار ما يملكه من أصول أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم البنك (مقاساً بالأصول) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، فهذا المعدل يكون كبيرا في البنوك الصغيرة وذلك بالمقارنة مع البنوك الكبيرة، ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في البنوك الكبيرة يكون أكبر من البنوك الصغيرة (بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر) الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية .كما أن حجم موجودات البنوك التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائماً أن زيادة موجودات البنك سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها . وفي حال قياس حجم البنك بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة) نجد أن البنوك التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي قد تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية[3].

---

[1] Boyd, J. and Runkle, D. 1993. **Size and performance of banking firms: testing the prediction of the theory**. Journal of Monetary Economics 31, 1993, pp 47-67.

[2] - عيد الرحمن إبتهاج، **تأثير حجم البنك على خصائص الهيكل المالي وأداء البنوك التجارية في قطاع المصرفي المصري**، مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين ، الجزء الأول ، جامعة القاهرة ، 2008.

[3] مرهج منذر، حمودة عبد الواحد، مزيق رامي أكرم، **تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات د راسة ميدانية في المصرف التّجاري السّوري بمحافظة اللاذقية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 36، العدد2 ،2014،ص336.

تطبيقيا توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين الحجم والربحية في البنوك التجارية والاسلامية. وفسروا هذه العلاقة الموجبة باستفادة البنوك الكبيرة من الوفورات الإقتصادية، والتي تنعكس في تحقيق ربحية مرتفعة منها دراسة (Fadzlan and Mazafar, 2009) [1] .

وهناك دراسات أجريت على البنوك الإسلامية مثل (Fadi and Noor, 2011) و (Haron,2004) و (Al-Qudah1 and Jaradat, 2013)، والتي تفسر التأثير الإيجابي للحجم على الربحية في أن البنوك الكبيرة الحجم تقدم عدد أكبر من الخدمات المالية لعملائها، وبالتالي إستثمار أكثر للأموال، مما ينعكس إيجابيا على الربحية.

وإن أظهرت بعض الدراسات تأثيرا عكسيا لهذه الوفورات على الربحية، فالقدرة الكبيرة على تنويع الأصول ينتج عنها تقليل كل من الخطر والعائد). ويذكر بيرقر وزملاؤه (Berger et a., 1997l) أن الكثير من البنوك الكبيرة تواجه عدم كفاءة في الوفورات الاقتصادية، وبالتالي فإن تقليل التكاليف قد لا يتحقق بشكل كبير مع زيادة الحجم. كما تشير دراسة (James and Donald ,1990)، أنه لا توجد مؤشرات على أن البنوك الصغيرة تعاني من ضعف في الربحية مقارنة بالبنوك الكبيرة، فالبنوك الكبيرة تتجه إلى تحقيق عائد على الأصول أقل مما تحققه البنوك الصغيرة. ويرجع ذلك إلى أن البنوك الكبيرة تتميز بارتفاع نسب الرفع المالي وارتفاع المخاطر، مما ينعكس في انخفاض العائد[2]. وهذا يتفق مع دراسة (Aladwan, 2015)،في أن البنوك الكبيرة تعاني من ارتفاع مخاطر التنويع وتواجه صعوبات في استثمار فائض السيولة مقارنة بالبنوك الصغيرة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التكنولوجيا واستخدام البرمجيات مما ينعكس سلبا على الربحية، كما أن البنوك الكبيرة تعاني من ارتفاع التكاليف السياسية (ضرائب أعلى، رقابة على الأسعار، مسؤولية اجتماعية...) مقارنة بالبنوك الصغيرة، كل هذا يؤدي إلى تحقيق مستويات منخفضة من الربحية.

توصلت دراسة (Shamsur Rahman et a.,2012) أجريت على عينة (28) من البنوك الباكستانية التجارية والإسلامية إلى وجود علاقة سالبة بين الربحية وحجم البنك، كلما زاد حجم البنك، انخفضت الربحية،

[1]Fadzlan,.Sufian. and Mazafar Shah. N. **Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Brofitability: Empirical Evidence from the China Banking Sector**. Frantiers of Economics in China, vol 4, N 2, 2009. pp 274-291.

[2] Donald R. F. and James W.K. 1985. **How are the small banks doing**? American Journal of Small Business, vol. IX, no. 3, winter 1985 .

أي أن البنوك الكبيرة تحقق عدم كفاءة في وفورات الحجم، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة محددات الربحية في الإسلامية الأردنية (Khrawish and Siam, 2011).

وهناك اتجاه آخر لبعض الدراسات يرى أن هناك علاقة غير خطية بين الحجم والربحية، حيث تتزايد الربحية مع الحجم إلى حد معين، ثم تبدأ في الانخفاض. ويرجع ذلك إلى البيروقراطية وضعف كفاءة الإدارة، فكلما زاد الحجم ازداد تعقد الجهاز الإداري، وتنخفض فعاليته في اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وينعكس سلبيا على الربحية وتوصلت إلى ذلك دراسة كل من (Eichengreen and Gibson, 2001; Amel et al., 2004).

وتوصلت دراسة (Alkassim, 2005.) لربحية البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في دول الخليج، أن هناك تأثير إيجابي للحجم على ربحية البنوك الإسلامي، بينما هناك تأثير سلبي للحجم على ربحية البنوك التقليدية، يرجع ذلك أن البنوك التقليدية وصلت إلى حد الوفورات السلبية.

كما توصلت دراسة (Youssef and Samir,2015) مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية: دراسة حالة مجموعة من البنوك في مصر، إلى وجود تأثير إيجابي للحجم في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية باختصار، يمكن القول أن البنوك التقليدية الكبيرة لديها رأس المال الكافي، أما البنوك الإسلامية فلديها القدرة على إدارة أصولها وتحقق جودة في الأصول، وبالتالي خفض مستوى المخاطر مما تؤثر على أداء هذه البنوك إيجابيا. وهذا يتفق مع دراسة (Bader et al., 2008.) التي اختبرت التكلفة والإيرادات وكفاءة الأرباح لعينة من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وتوصلت أن كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية تتميز بوفورات الحجم، مما ينعكس إيجابا على الربحية، ولعل السبب في ذلك الميزة التنافسية للبنوك الكبيرة من خلال رأس المال، والخبرة، والحصة السوقية وزيادة ثقة العملاء، مقارنة بالبنوك الصغيرة.

حسب دراسة (Iqbal , 2008) فإن تحقيق البنوك الإسلامية كفاءة في وفورات الحجم على رغم من صغر حجمها مقارنة بالبنوك التقليدية يرجع إلى سببين: السبب الأول هو أن معظم الدراسات أجريت خلال فترة ارتفاع الطلب على الخدمات المالية الإسلامية، وفي فترات نمو الطلب فإن المؤسسات غالبا ما تكون عرضة لدرجات منخفضة من ضغوط السوق والمنافسة. والسبب الثاني هو أن إجراء دراسة لمراجعة أداء المؤسسات المالية الإسلامية أو لفهم كفاءة الخدمات المالية هو تحدي في حد ذاته بسبب انخفاض درجة الشفافية وجودة المعلومات على سبيل المثال، فالعديد من البنوك الإسلامية لا توفر كافة التفاصيل عن توزيع الأسهم والودائع، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى البيانات عن معاملاتها..

وأخيرا، يرى البعض أن الحجم ليس له تأثير على ربحية. فالعديد من البنوك لا تحقق الأرباح في السنوات الأولى، حيث يكون تركيزها على زيادة الحصة السوقية أكثر من تركيزها على زيادة الربحية. أي أنه ليس هناك علاقة بين الحجم والربحية[1].

كما أن عدم وجود أثر للحجم على الربحية يرجع إلى أنه لا يشكل الاعتماد الأساسي للربحية على الحجم بل يعتمد أساساً على جودة الإدارة وكفاءتها والظروف الاقتصادية للمنطقة التي توجد بها. كما يمكن للبنوك صغيرة الحجم أن تنافس البنوك كبيرة الحجم على أساس معايير جودة الخدمات المالية التي تقدمها، وليس على أساس تنوع هذه الخدمات الذي بالضرورة سيزيد ربحيتها وحصصها السوقية[2].

ويرجع عدم وجود علاقة بين الحجم وربحية البنوك الإسلامية إلى أن النظام المصرفي الإسلامي القائم على المشاركة معرض لمشكلات المخاطر الأخلاقية (نظرية الوكالة) والاختيار المعاكس(نظرية الوساطة المالية) وتنشأ هذه المشكلات في العقود التي تظل العلاقة تعاقدية لفترة من الزمن بين الممولين والبنوك(الوكلاء) في بيئة تعاني من نقص المعلومات والبحث عن المصلحة الشخصية، وتقتضي هذه الحالة أن المعلومات ناقصة ولا تتاح إلا بمتابعة مكلفة، وهذا تنشأ عنه مشكلة عدم التأكد أن الوكيل سيتصرف لمصلحة العميل، فالمعلومات المتباينة تؤدي إلى الاختيار العكسي، وبالتالي يكون الوكلاء لا يعملون لصالح العملاء ولكن لا يمكن كشفهم مسبقا، بالإضافة إلى تعرض المستثمر للمخاطر الأخلاقية التي تتعلق بالجهد الذي يبذله الوكيل لا يمكن مراقبته بسهولة، فالعائد الذي يحققه الوكيل قد يحصل فيه تلاعب عن طريق تقليل الربح وتضخيم المصاريف الشخصية للوكيل[3].

من هذه الدراسات دراسة (Shah Khan et al., 2014) و(Akhtar et al.,2011).

يتضح من العرض السابق أنه لا يوجد اتفاق بين نتائج الدراسات حول العلاقة بين الحجم والربحية في البنوك التجارية أو البنوك الإسلامية. ففي حين أشارت دراسات إلى وجود علاقة سالبة، فإن نتائج دراسات أخرى أشارت لوجود علاقة موجبة بين الحجم والربحية، وترجع العلاقة الموجبة إلى الاستفادة من الوفورات الاقتصادية، بينما في حالة العلاقة السالبة فإن زيادة التنويع تؤدى إلى تقليل كل من الخطر العائد. بينما توصلت دراسات أخرى لوجود علاقة غير خطية على شكل حرف U، حيث تتزايد الربحية مع الحجم

[1]Athanasoglou, P. Brissimis, N and Delis, D. **Bank specific, industry - specific and macroeconomic determinants of bank profitability**. Bank of Greece Economic bulletin**,** 25, 2008, pp 5-37.

[2]Athanasoglou, P. Brissimis, N. and Delis, D. **Bank specific, industry - specific and macroeconomic determinants of bank profitability**, Bank of Greece working paper N25,2005,p23.

[3]Bashir,A. **Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of two Sudanese banks**, Islamic Economic Studies,Vol. 6, No. 2, May 1999, pp8-9.

إلى حد معين، ثم تبدأ في الانخفاض. ويرجع ذلك إلى أن البنوك الكبيرة أصبحت أكثر جموداً أو بيروقراطية. وأخيرا أشار البعض إلى عدم وجود علاقة بين الحجم والربحية.

على الرغم من أن الحجم الكبير يمكن من زيادة التنويع، إلا أن زيادة التنويع قد تؤدي إلى تخفيض كل من المخاطر والعائد. ولكن التخفيض في المخاطر قد يكون بنسبة أكبر من التخفيض في العائد، مما ينعكس في النهاية على زيادة الربحية.

المطلب الثاني: كفاية رأس المال

يعرف رأس المال بأنه الأموال التي يساهم بها الملاك، والتي تعطي لهم الحق بالاستفادة من الأرباح المستقبلية. ويعتبر مصدرا بديلا للودائع وأموال الاقتراض الأخرى، كما يؤدي دورا كبيرا في حماية البنك من خطر الإفلاس، وأشكال الضغوط الأخرى[1].

كما يقوم رأس المال بوظائف أساسية مثل توفير متطلبات التأسيس، وتنظيم وتشغيل البنك قبل تدفق الودائع أو الموارد المالية الأخرى إلي الداخل، كما تعرف كفاية المصرفية عن قدرة البنوك على استيعاب الخسائر التي يمكن أن تلحق أموال البنك وعن قدرة رأس المال على تحقيق السلامة والمتانة في المركز المالي للبنك[2].

لذلك تؤدي كفاية رأس المال بالبنك دورا مهما، إذ تمكن البنك بجانب المصادر الأخرى من الحصول على الأصول اللازمة للاستثمار في العمليات البنكية. كما إنه يعتبر عامل حماية ضد الأخطار التي يتعرض لها البنك ويزيد من ثقة المتعاملين معه، كما أن له القدرة على امتصاص الخسائر غير المتوقعة، بالإضافة إلي خلق قاعدة موارد للنمو والتوسع المستقبلي، وتعزيز ثقة العملاء في بقاء البنك على المدى الطويل [3].

وتتمثل مخاطر رأس المال في عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات حينما يواجه حقوق ملكية سالبة، ويتحدد صافي حقوق الملكية للبنك بالفرق بين القيمة السوقية لأصوله والقيمة السوقية لخصومه، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول. ويمكن إذًا قياس أخطار رأس المال بمعرفة نسبة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة، كما أن مخاطر رأس المال على علاقة عكسية مع العائد على حقوق الملكية. فإذا ما قرر البنك زيادة أخطار رأس Multiplier Leverage معامل الرفع المال (على فرض أن

1Aburime, Toni, **Impact of Ownership Structure on Bank Profitability in Nigeria**. (March 18, 2008). Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract. pp 8-10.

[2] حسين سعيد، وعلي أبو العز، **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق**، المؤتمر الدولي الأول للمالية للإسلامية يومي 6 و7 أوت، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية،2014، ص 14.

[3] Rose, Peter, op-cit, p492.

التشريعات تجيز ذلك)، فإن الرفع والعائد على حقوق الملكية يكون كبيرا. أما إذا اضطر البنك إلى تخفيض رأس المال، فإن العائد على حقوق الملكية ومعامل الرفع يصبح أقل من الوضع الأول[1].

وتعد عملية تقييم مدى الملاءة الائتمانية بالنسبة للمتعاملين مع البنك، ولاسيما المودعين أمرا مهما جدًا لإظهار مدى سلامة وقوة المركز المالي الذي يتمتع به البنك لبعث الاطمئنان لدى المتعاملين معه، وكذلك تعامل البنوك مع بعضها البعض. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن تقييمات الملاءة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية والمقترضين تعزز من قدرات أجهزة الرقابة الرسمية مثل البنوك المركزية، والسلطات النقدية، والهيئات المشرفة على الأسواق المالية في أداء متطلبات الأشراف والرقابة على الأسواق والمتعاملين فيها، وبذلك تساهم في حماية حقوق المودعين وجمهور المستثمرين في الأسواق المالية[2].

أولا: اتفاقية بازل1

تأسست لجنة بازل للرقابة على أعمال البنوك في نهاية العام 1974، وتضم في عضويتها محافظي البنوك المركزية لثلاث عشرة دولة بما فيها الدول الصناعية العشر (بلجيكا ،كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، السويد ، سويسرا ، بريطانيا بالإضافة إلى أمريكا ولوكسمبورغ) وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مدينة بازل (بال) السويسرية ، في مقر بنك التسويات الدولية برئاسة (Cooke) من بنك إنكلترا ، ومن هنا جاءت التسمية بلجنة (بال أو بازل أو كوك) ، وتهدف اللجنة إلى المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي، ووضع المعايير الرقابية المصرفية للدول الأعضاء، وتعميم مبادئ وإرشادات لأفضل الممارسات البنكية في مجال الرقابة البنكية، غير أن معاييرها غير ملزمة (توصيات)، ولكنها أخذت الصيغة العالمية لأهميته واعتمادها من قِبل أكثر من مائة دولة، خاصة المتعلقة منها بالملاءة [3].

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والتي عُرفت باتِّفاقية بازل1، بدأت القواعد الخاصة بتحديد متطلبات رأس المال على أساس درجة الخطر سنة 1988 عندما وقعت 12 دولة اتفاقية بازل Basle 1 Accord، لتحديد متطلبات رأس المال، والتركيز على الخطر عند تحديد المعدل الملائم لرأس المال[4].

---

[1] السراير سمير، **مرجع سبق ذكره**، ص85.

[2] الادريسي الأمين، ولقمان عمر، **قياس وتحليل أثر المؤشرات المالية على معدل العائد على الاستثمار لعينة من المصارف الإسلامية للمدة 1990–2008** ، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 1، المجلد 18، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، 2014، ص 34.

[3] حسين سعيد، وعلي أبو العز، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

[4] Rose. P, op-cit, p 492.

ويقسم هذا الاتفاق رأس المال إلى شريحتين: الأولى، هي رأس المال الأساسي الذي يتكون أساسا من حقوق الملكية الملموسة، وهي الأسهم العادية والأرباح المحتجزة، والأسهم الممتازة الدائمة، والأصول غير الملموسة ما عدا العلامة التجارية. والثانية هي رأس المال الثانوي، الذي يتكون من الديون طويلة الأجل واحتياطات خسائر القروض، والأسهم الممتازة ذات الأجل المحدود، بالإضافة إلى الديون القابلة للتحويل الإلزامي وهي الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم بعد فترة.

ولقد حددت اتفاقية بازل 1988 حد أدنى لمتطلبات رأس المال كنسبة إلى إجمالي الأصول المرجحة بالخطر. قدرت هذه النسبة بـ 4%، ثم بـ 8% على أن يتم تطبيقها اعتباراً من نهاية العام 1992. وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفض الرفع المالي وانخفض الخطر[1]. وتحسب نسبة كفاية رأس المال كمايلي:

رأس المال (الشريحة1 والشريحة2) / الأصول المرجحة المخاطر (المخاطر الإئتمانية)

ثانيا: اتفاقية بازل1 ومدى توافقها مع البنوك الإسلامية:

إن طبيعة النشاط في البنوك الإسلامية تستوجب إجراء تعديلات وتفصيلات في هذه المقترحات لتناسب البنوك الإسلامية، إذ تختلف طبيعة أصول وخصوم البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، مما يعني عدم اتساق منهجية حساب كفاية رأس المال التي تم اقتراحها من قبل لجنة بازل للبنوك الإسلامية. وقد وضعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام 1999 نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية وفقا لمعيار بازل كما يلي[2]:

اعتبرت أن نسبة كفاية رأسمال البنك هي مقدار رأسماله منسوباً إلى أصوله المرجحة حسب درجة مخاطرتها.

يتم احتساب رأس المال وفقاً لمنهجية بازل ويتكون من شريحتين: الشريحة الأولى وتضم:(رأسمال البنك الدائم واحتياطاته)، باستثناء احتياطيات إعادة التقويم والاحتياطيات التي تتسم بالحذر (احتياطي معدل الأرباح، واحتياطي مخاطر الاستثمار)

وتتكون الشريحة الثانية من (احتياطيات إعادة التقويم واحتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار) ولكن لا تشمل المخصصات العامة، شريطة أن لا تتجاوز الشريحة الثانية ما نسبته % 50 من الشريحة الأولى.

---

[1] Hassan, M. and Bashir. A, op-cit, p12.

[2] مفتاح صالح، ورحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع والتمويل الإسلامي النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، يومي 9 و10 سبتمبر، تركيا، 2013، ص15.

تتكون أصول البنك المرجحة حسب درجة مخاطرتها من الأصول المرجحة حسب درجة مخاطرتها التي يتم تمويلها من رأسمال البنك وخصومه، بالإضافة إلى 50 % من الأصول المرجحة حسب درجة مخاطرتها التي يتم تمويلها من حسابات الاستثمار لدى البنك، سواء كانت حسابات الاستثمار المطلقة التي تدرج في قائمة المركز المالي للبنك، أو حسابات الاستثمار المقيدة التي تدرج خارج قائمة المركز المالي.

تحسب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية من خلال المعادلة التالية[1]:

نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية = رأس المال المدفوع +الاحتياطات+ مخصصات مخاطر الاستثمار+ احتياطيات إعادة تقويم الأصول / الأصول الخطرة المرجحة الممولة من (رأسمال البنك + المطلوبات باستثناء حسابات الاستثمار المشترك) + 50% من إجمالي الأصول الخطرة المرجحة الممولة من حسابات الاستثمار المشترك.

ثالثا: اتفاقية بازل 2

بسبب الانتقادات التي وُجهت إلى اتفاقية بازل1، ومنها تركيزها على المخاطر الائتمانية فقط، والتحيز تجاه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومنح تسهيلات القطاع الخاص وزن مخاطر (100%)، مما أدى إلى تدني نوعية الأصول لدى البنوك، وعدم كفاية (الاعتراف) بأدوات تخفيف المخاطر الائتمانية.

قامت لجنة بازل في منتصف عام 1999 بنشر اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة البنكية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية بازل I عام 1988، وبعد مناقشات طويلة لمقترحات هذه الاتفاقية تم إجازتها والاتفاق عليها عام 2004 وعرفت باتفاقية بازل II، بحيث تصبح جاهزة للتطبيق خلال فترة انتقالية تمتد إلى نهاية العام 2006.[2]

من أسس بازل الثانية مراجعة السلطات الرقابية، ويتم هذا الأمر من خلال تحديد وزن ترجيحي للمخاطر يعتمد على مدخلات يقوم بإعدادها البنك كما في طرق القياس الداخلي لمخاطر الائتمان أو السوق أو المخاطر التشغيلية، وهذا الأمر يتطلب مراجعة السلطات الرقابية للتأكد من توفر متطلبات القياس على مستوى البنك أو مؤسسة التصنيف الائتماني، ومراجعة دقة القياس وإمكانية الاعتماد عليه إضافة إلى الإجراءات التي ينبغي إتباعها حالة تراجع الملاءة. كما نصت اتفاقية بازل 2 على انضباط السوق أو الشفافية

[1] عبادة إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

[2] حسين سعيد، وعلي أبو العز، **مرجع سبق ذكره**، ص ص16-17.

المالية حيث يراعي معيار بازل 2 أهمية كبيرة لمراقبة السوق كجهة رقابية إضافية على البنوك، وهذا يتطلب قيام البنوك مزايد من الإفصاح عن البيانات والمعلومات ومستوى الملاءة والأساليب المستخدمة لإدارة وقياس المخاطر، حتى يتمكن المشاركون بالسوق من القيام بهذا الدور.

ويأخذ معيار الملاءة الجديد في الحسبان مخاطرة الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية، واعتمد على نماذج لقياس المخاطر مطورة من قبل البنوك، على أن يكون دور السلطات الرقابية مراجعة دقة هذه النماذج، وتعد وسائل القياس الجديدة أكثر حساسية للمخاطر مقارنة بالوسائل القديمة. وقد وضعت بازل 2 عدة حوافز للبنوك بناءًا على درجة الدقة في أساليب قياسها للمخاطر من خلال تخفيض متطلبات رأس المال[1].

وفق لاتفاقية بازل 2 تم تحديد متطلبات دنيا لرأس المال، وقد لخص هذا بالمعادلة التالية[2]:

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / اجمالي الأصول المرجحة (المخاطر الائتمانية + المخاطر السوقية + المخاطر التشغيلية).

رابعا: اتفاقية بازل 2 ومدى توافقها مع البنوك الإسلامية:

نظراً لنوعية المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يمكن القول إن مقام نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية تتكون من نفس أنواع المخاطر التي حددتها لجنة بازل 2، وهي المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية، ولقد استخدم مجلس الخدمات المالية[3] نفس التصنيف والأوزان الموجودة في النسخة الأصلية من اتفاقية بازل 2، فقط تم تعديلها لتتماشى مع خصائص نشاط البنوك الإسلامية، بالنسبة لرأس المال بقي له نفس التعريف في بازل1 الخاصة بالبنوك الإسلامية، فقط تم إضافة ما يلي: احتياطي معدل الأرباح وهو مبالغ محتجزة من إجمالي دخل أموال المضاربة، احتياطي مخاطر الاستثمار ويتكون من مبالغ مقتطعة من دخل أصحاب حسابات الاستثمار[4].

نظرا لمحدودية إمكانيات البنوك الإسلامية، فإنها غير قادرة على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان، وتستعين بأطراف خارجية من سلطاتها الإشراقية لها القدرة على تحديدها. أما بالنسبة للأوزان فتستخدم ما جاء في منشورات مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2005. أما مخاطر السوق تم توضيح كيفية حسابها بالنسبة

---

[1] عبادة إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 96-97.

[2] حسين سعيد، وعلي أبو العز، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[4] بوحيضر رقية، مولود لعرابة، **البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل2**، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، أفريل 2009، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 15.

لكل مكوناتها، بتقنيات بسيطة وأخرى معقدة. كما عرفت المخاطر التشغيلية بالمخاطر التشغيلية المحتملة بما فيها مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية[1].

وتحسب كفاية رأس المال وفق مجلس الخدمات المالية كمايلي:

حقوق المساهمين +احتياطي معدل الأرباح+ احتياطي مخاطر الاستثمار/ إجمالي الاصول المرجحة حسب أوزان مخاطرها (المخاطر الائتمانية + المخاطر السوقية + المخاطر التشغيلية) –الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشترك (مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق).

خامس: اتفاقية بازل3

دفعت الأزمة المالية في عام 2008 إلى التفكير في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادى الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل 3 درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحصين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء مجموعة من التعديلات والإصلاحات على اتفاقية بازل 2 وذلك من خلال إصدار وثيقتين، الأولى الإطار الدولي للعمل الإشرافي لتعزيز مرونة البنوك والقطاعات المصرفية في مختلف دول العالم والثانية إطار العمل الدولي لقياس مخاطر السيولة، معاييرها وكيفية قياسها والرقابة عليها، والتي سميت بإتفاقية بازل 3، وذلك لتعزيز قدرة رأس المال العالمي وقواعد السيولة، وتحسين شفافية والافصاح، وجودة قاعدة رأس المال التنظيمي[2].

تمثلت هذه الإصلاحات والتعديلات في مايلي:

تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل ما يلي[3]:

الشريحة الأولى للأسهم العادية (Common Equity Tier 1): وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح غي موزعة.

الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier 1)

الشريحة الثانية (Tier 2).

وقامت اتفاقية بازل 3 بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.

[1] مفتاح صالح، ورحال فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

[2] Basel III: **A global Regulatory Framework for more Resilient Banks and Banking Systems**, Bank for International Settlements, 2011,p2.

[3] نفس المرجع السابق، ص 12.

قامت اتفاقية بازل 3 بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءً من عام 2013 ولغاية 1 جانفي 2019 كمايلي:

- رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2 %إلى 4.5% ليصبح الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين سنة 2013 %إلى 3.5% وفي سنة 2014 ب 4% ومن 2015 الى 1جانفي 2019 4.5%.
- ارتفاع الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى(للأسهم العادية والإضافية)من4.5% إلى 5.5% سنة 2014 ، والى 6% مابين 2015 الى1جانفي 2019.
- بقي الحد الأدنى من اجمالي رأس المال كما كان في بازل الثانية8 % .
- إضافة رأس مال لغايات التحوط الى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط10.5%، وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.
- رأس المال الإضافي لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0 % إلى 2.5%.
- تُدخِل لجنة بازل نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي.
- اضافة نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة وغير مرهونة تكفي لتغطية احتياجات السيولة لمدة 30يوماً، أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها[1].

سادسا: اتفاقية بازل3 ومدى توافقها مع البنوك الإسلامية:

لا تتناسب إدارة السيولة للبنوك الإسلامية مع المعايير التي توصي بها لجنة بازل 3، والتي قد تلائم العمل المصرفي التقليدي أكثر، فبالنسبة للوفاء بمتطلبات السيولة –النسب الجديدة - LCR وNSFR ،فإن المؤسسات المالية الإسلامية ونظرا لمحدودة استثماراتها قصيرة الأجل ،بالإضافة الى عدم وجود سوق مالية إسلامية متقدمة سيؤثر على قدرتها بالوفاء بهذه المتطلبات، وبكل وضوح فإن النسبتين LCR وNSFR

[1] حسين سعيد، وعلي أبو العز، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

ليستا مصممتين للبنوك الإسلامية بل للبنوك التقليدية، فمقررات اتفاقية بازل 3 لم تأخذ في عين الاعتبار خصوصية الصناعة المصرفية الإسلامية عند اعتمادها لهاتين النسبتين، فبالنسبة **لنسبة تغطية السيولة** LCR والمخصصة للمدى القصير، فالبنوك الإسلامية تفتقد إلى أدوات مالية قصيرة الأجل تتوافق مع الشريعة الإسلامية للوفاء بهذه النسبة، أما بالنسبة **لنسبة صافي التمويل المستقر** NSFR والمخصصة للمدى المتوسط والطويل فلا تتوفر البنوك الإسلامية على مطلوبات طويلة الأجل يمكن سحبها في الأجل القصير. بالإضافة عدم اعتراف لجنة بازل لطبيعة الأصول المختلفة كالصكوك الإسلامية. إذا ما قارنا تأثيرات مقررات بازل 3 بين البنوك الإسلامية والتقليدية بالنسبة للوفاء بمتطلبات السيولة (النسبتين LCR و NSFR) فإننا نجد أن هناك تشويه كبير للمنافسة نظرا لعدم وجود سيولة قصيرة الأجل في أدوات التمويل الإسلامي، وفي المقابل أن البنوك التقليدية ليست لديها أية قيود في الحصول على السيولة قصيرة الأجل[1].

توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين رأس المال والربحية في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، واختلفت هذه الدراسات في تفسيرها لهذه العلاقة. يرجع البعض العلاقة الموجبة إلى انخفاض تكاليف التمويل. وذلك على اعتبار أن رأس المال مصدر من مصادر التمويل الداخلية، وبالتالي ارتفاع رأس المال يؤدى إلى انخفاض تكاليف مصادر التمويل الأخرى، ويعطى البنك وقتا أكبر ومرونة للتعامل مع المشاكل الناتجة من الخسائر الغير متوقعة، كما يدعم نشاطات البنك، كما أن ارتفاع رأس المال يجنب البنك التكاليف المتوقعة المرتبطة بعدم احترام قواعد رأس المال[2] .

بالإضافة إلى أنه في حالة ممارسة المودعين لأي ضغوط على البنك فإن ارتفاع نسب كفاية رأس المال يعطي للبنك قدرة على تخفيض تكاليف التمويل. وتزداد أهمية ذلك في الاقتصاديات الناشئة، والتي تزداد صعوبات الاقتراض فيها. كما يرجع البعض العلاقة الموجبة إلى انخفاض المخاطر. حيث أن قوة رأس المال تعتبر من العوامل الهامة المؤثرة على الربحية، لأن رأس المال يحمي البنوك من التعرض لمخاطر مرتفعة، مما ينعكس على زيادة الربحية[3].

[1] مفتاح صالح، ورحال فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

[2] Ben Naceur, S. **The determinants of the Tunisian banking industry profitability**: panel evidence paper presented at the Proceeding of the *Economic research forum (ERF)*, October, 2003, pp 1-14**.**

[3]Vang. A.. and Chan, H.. 2009**. Determinants of Bank Profitability in Macao.** AMCM Quarterly Bulletin, p96**.**

وأخيرا، قد تفسر العلاقة الموجبة بين كفاية رأس المال والربحية بأن كفاية رأس مال البنك قد يجعل البنك يواجه تكاليف إفلاس أقل، مما يؤدي إلى ربحية أفضل. كما أن ارتفاع نسب كفاية رأس المال يدعم نشاطات البنك ويزيد من الأمان في حالة حدوث تطورات عكسية، كما يقوى من حوافز دخول بنوك جديدة إلى السوق، ويعكس مصداقية المعلومات بشأن تحقيق ربحية أفضل وتوصلت إلى ذلك دراسة كل من (Abreu and Mendes, 2002); (Athanasoglou et al.,2005) ويتفق ذلك مع دراسة (Alqudah and Jaradat, 2016) التي تهدف إلى دراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية وخصائص البنك على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن، حيث توصلت إلى أن كفاية رأس المال لها تأثير إيجابي وكبير على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، فارتفاع نسب رأس المال يؤدي إلى تحقيق أرباح عالية، ويرجع ذلك إلى الحصول على مصادر أرخص للتمويل وانخفاض مخاطر التمويل.

توصلت دراسة(Rummana and Jamil , 2016) التي هدفت إلى مقارنة أداء البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في باكستان، إلى أن نسب كفاية رأس المال للبنوك التقليدية أكثر قوة لما لها من تاريخ كبير على الرغم من نمو البنوك الإسلامية المتزايد خلال السنوات القليلة الماضية ولكن أنها لا تزال تحتاج إلى الكثير للتوسع في السوق.

في حين دراسة أن (Rami Zeitun ,2012) أشارت إلى عدم وجود أي تأثير لهذه النسبة على ربحية البنوك الإسلامية، ويرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة الودائع بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، بينما تعتبر نسب رأس المال من أهم العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك التقليدية.

وفي الاتجاه المعاكس، توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة سالبة بين رأس المال والربحية. حيث تفسر هذه العلاقة السالبة بأن ارتفاع نسب رأس المال قد يؤدي إلى انخفاض كل من المخاطر والعائد المتوقع من الاستثمارات. بالإضافة إلى انخفاض الوفورات الضريبية من نفقات الفائدة، والتي قد تؤدي إلى ارتفاع التكاليف. كما يشير دراسة بيكتاس أن نسبة رأس المال إلى الأصول تعتبر أكثر النسب استخداما لقياس الخطر بين الباحثين، وهي تستخدم لتعكس مستوى الرفع المالي ومستوى الخطر، وانخفاض هذه النسبة من المتوقع أن يؤدى إلى ارتفاع المخاطر وارتفاع الأرباح. وأخيرا قد ترجع العلاقة السالبة إلى أن ارتفاع رأس المال قد يؤدي إلى

استخدام رأس المال العامل بطريقة غير كفء، مما يحد قدرة البنك في الاستجابة لأي زيادة في الطلب على المنتجات والخدمات، وقد يؤدي ذلك إلى تخفيض الربحية[1].

مما سبق نلاحظ تباين آراء الباحثين حول العلاقة بين رأس المال والربحية سواء في البنوك التجارية أو البنوك الإسلامية . وإن كانت معظم الدراسات تؤيد وجود علاقة موجبة، والقليل منها أشارت لوجود علاقة سالبة بين رأس المال وربحية البنك. وتفسر العلاقة الموجبة إلى أن ارتفاع كفاية رأس المال قد يعكس مستوى أقل من المخاطر، ويدعم نشاطات البنك، بينما تفسر العلاقة السالبة بأن ارتفاع كفاية رأس المال قد يخفض من المخاطر، وبالتالي يعكس مستوى أقل من العائد.

المطلب الثالث:المخاطر التشغيلية

إن التعريف الأكثر انتشارا للمخاطر التشغيلية هو التعريف الصادر عن لجنة بازل، حيث عرفت المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملاءمة أو فشل العمليات الداخلية أو العاملين، أو الأنظمة، أونتيجة أحداث خارجية[2].

تعكس تكاليف العمليات الاختلافات في جودة الخدمات، وقد تعكس الاختلافات في الأعمال وتنويع المنتجات. كما أن تكاليف العمليات توفر معلومات على مدى اختلاف تكاليف البنك عن متوسطات القطاع البنكي، وذلك لأن البنوك الأكثر كفاءة تعمل بتكاليف أقل، أي كلما زادت هذه التكاليف انخفضت الربحية[3].

تعتبر المصروفات البنكية محددا بالغ الأهمية من بين محددات الربحية ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الإدارة الفعالة. فالبنك بالإضافة إلى أخطار الائتمان والسيولة ورأس المال، ويواجه ما يسمى بأخطار التشغيل التي تشير إلى احتمالات التغير في مصروفات التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل، وهكذا فإن أخطار تشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الفروع وعدد الموظفين، وباعتبار أن أداء التشغيل يعتمد على تقنيات وبرامج الحاسب الآلي التي يستخدمها البنك، فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على مدى كفاءة نظام البنك في تقديم منتجاته التشغيلية[4].

---

[1] Bektas, E. **Test of market structure and profitability in liberalizing the deposit market: The case of north Cyprus.** Problem and Perspective in Management**,** 2006, pp 62 – 67.

[2]Basel Committee on Banking Supervision,**" Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk",** Bank For International Settlement, Basel, Switzerland, Feb.2003, p2.

[3] Bodla, B. S. and Verma, R. Determinants of profitability of banks in india: A multivariate analysis. Journal of Services Research, Vol 6, no.2, 2006, pp75 – 89.

[4] سراير سليم، مرجع سبق ذكره، ص85.

تؤدي مخا طر التشغيل إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية الأمر الذي سيؤثر سلباً على الإيرادات ومن ثم على الأرباح، وتعتبر إدارة مخاطر التشغيل في غاية الصعوبة والسبب في ذلك يعود إلى كون هذه المخاطر متعلقة بالأخطاء البشرية، أو بالنظم المتبعة أو بالتقنية المستخدمة ، وعلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالبنك تطوير سياسات عامة وخطط لإدارة هذه المخاطر بالإضافة لتأسيس معايير وموجهات واضحة لتقليل مخاطر التشغيل[1].

أوضحت لجنة بازل في دراستها لإدارة المخاطر أن المصادر الرئيسية للمخاطر التشغيلية تتمثل في مايلي[2]:

- استخدام التكنولوجي المتزايد سوف يؤدي إذا لم يتم توظيفها بالشكل الملائم، إلى تحويل المخاطر من المخاطر الخاصة بأخطاء تنفيذ العمليات يدوياً، إلى مخاطر أكثر حدة، قد تؤدي إلى فشل النظام وانقطاع العمل، وخاصة في ظل الاعتماد على الأنظمة المتكاملة الشاملة.
- نمو التجارة الإلكترونية وما يرافقها من مخاطر محتملة، مثل الاحتيال الداخلي والاحتيال الخارجي.
- الاندماج بين البنوك، يشكل اختباراً حقيقياً لمدى متانة وتكاملية الأنظمة الجديدة.
- إن ظهور بنوك تعمل بوفورات حجم وبشكل واسع ومتنوع، يخلق الحاجة إلى الفحص والصيانة الوقائية الدائمة والمستمرة لأنظمة الرقابة الداخلية
- تلجأ البنوك إلى تبني أدوات جديدة لإدارة المخاطر والحد منها (مثل الضمانات أو المشتقات أو توريق)، إلا أن توظيف مثل هذه الأدوات قد ينتج عنه مخاطر أهمها المخاطر القانونية.
- عمليات الغش والاحتيال من داخل البنك: وتشمل مخالفة إجراءات وسياسات البنك، والعمليات غير المصرح عنها من قبل العاملين ، والخطأ المتعمد في إدخال البيانات.
- عمليات الغش والاحتيال من خارج البنك وتشمل السرقة والتزوير وسرقة المعلومات التي تنتج عنها خسائر مالية ، والأضرار الناتجة عن الدخول إلى أنظمة المعلومات دون تصريح.
- عدم احترام البنك التزاماته المهنية مثل السرية معلومات عملائه أو ممارسة البنك أعمالا غير مشروعة كغسيل الأموال ، أو تقديم البنك منتجات تتضمن خللا أو نقصًا مما يؤدي إلى خسائر نقدية.
- الأضرار المادية التي تصيب البنك نتيجة كوارث طبيعية أو عمليات إرهابية.

[1] أمجد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص136.

[2]Basel Committee on Banking Supervision **, Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk,** Op.Cit.PP.1-2.

- التوقف المفاجئ للعمل أو في أنظمة المعلومات: وذلك إثر تعطل الأجهزة والبرامج المعلوماتية أو انقطاع التيار الكهربائي أو توقف شبكة الاتصالات.

تنشأ مخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية عندما لا تتوفر الموارد البشرية الكافية والمدربة تدريبا كافيا للقيام بالعمليات المالية الإسلامية، ومع الاختلاف في طبيعة أعمال البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك، فربما لا تناسبها برامج الحاسب الآلي المتوفرة في السوق والتي تناسب البنوك التقليدية، وهذه المسألة أوجدت مخاطر تطوير واستخدام تقنية المعلومات في البنوك الإسلامية[1].ومن أهم المخاطر التشغيلية المخاطر القانونية وتسمى أيضا مخاطر عدم الالتزام، وهي المخاطر التي ترتبط بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ أو التي ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات[2]، و هي مخاطر داخلية ذات صلة بإدارة البنك وموظفيه، و يمكن لها أن تخفض من أصول البنك أو أن تزيد من التزاماته بصورة مفاجئة، أما نتيجة لعدم دقتها أو لعدم الالتزام بها أو لعدم كفاية المستندات القانونية، أو نتيجة الدخول في أنواع جديدة من المعاملات التي لم تنظم بعد من الناحية الشرعية، وتتضمن المخاطر القانونية مايلي[3]:

- عدم الالتزام بالضوابط الشرعية:

تأتي أهمية هذه المخاطر من أن الضوابط الشرعية تعد الخاصية الرئيسية للبنوك الإسلامية التي يهتم بها العملاء وذلك للتأكد من مدى التزام البنك بتلك الضوابط.

- عدم الالتزام بالمعايير الدولية: وتأتي أهمية التزام البنوك الإسلامية بالمعايير الدولية من طبيعة معاملاتها الدولية التي تتوقف على مدى التزام البنك والوفاء بتلك المعايير الدولية، حيث إن عدم الالتزام بها قد يؤدي إلى عدم قبول البنك من قبل المجموعة الدولية وتراجع التصنيف الائتماني للبنك.
- عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي:

تلتزم البنوك بالأنظمة والتعليمات الصادرة من البنك المركزي، ويترتب على عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي إلى تعرض البنك لعقوبات مادية ومعنوية، وقد يؤدي إلى تجميد بعض أنشطة البنك، مما يزيد من حدة المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية.

---

[1] خان طارق الله، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2003، ص66.

[2] خان طارق الله، حبيب أحمد، **نفس المرجع السابق**، ص32.

[3] بوقري عادل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 118-119.

اتفقت مجموعة من الدراسات في تفسيرها للعلاقة السالبة بين تكاليف العمليات والربحية، لأن جزءا فقط من التكاليف يمكن تمريره إلى عملاء البنك والباقي من التكاليف يؤثر سلبيا على الأرباح[1]. منها دراسة حمدانا ورملانا التي هدفت الى دراسة ربحية البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في البنوك الماليزية[2]، كما اتفقت مع دراسة رامي زيتين التي هدفت الى دراسة محددات الأداء في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي[3].

وفي الاتجاه المعاكس يرى البعض أن هناك تأثيرا معنويا وإيجابيا لتكاليف العمليات على الربحية، فكلما ارتفعت التكاليف زادت هوامش الفائدة حتى يستطيع البنك تغطية هذه التكاليف. وذلك أن جزءا كبيرا من هذه النفقات يتم تمريرها إلى المقترضين والمودعين من خلال تخفيض معدلات الفائدة على الودائع وزيادة معدلات القروض. كما أنه قد ترجع هذه العلاقة الموجبة إلى أن ارتفاع الأرباح يتناسب مع ارتفاع النفقات التي تدفع إلى رأس المال البشرى الذي يتميز بإنتاجية أكبر. إلا أن هذا التفسير للعلاقة الموجبة يمكن ملاحظته في الأنظمة البنكية المتطورة[4].

وأخيرا، فإن تمييز المنتجات وارتفاع تكاليف الخدمات المقدمة، بالإضافة إلي تكاليف التسويق تؤدي إلي ارتفاع تكاليف العمليات، مما يدفع البنك إلي رفع معدلات الفائدة على القروض وتحقيق هوامش فائدة مرتفعة وتوصلت دراسة كل من (Doliente, 2003; Gerlach et al., 2004; Brock and Franken, 2003; Eichengreen and Gibson,2001)[5]

يلاحظ من عرض الدراسات السابقة اختلاف أراء الباحثين فيما يتعلق بالعلاقة بين تكاليف العمليات والربحية، توصل بعض الباحثين لوجود تأثيرا سلبيا لتكاليف العمليات على الربحية. ويرى البعض الأخر وجود تأثير ايجابي لتكاليف العمليات على الربحية، فكلما ارتفعت تكاليف العمليات ارتفعت الربحية لتغطية تلك التكاليف.

---

[1] Bodla, B. S. and Verma, R, **Op.Cit**, pp75 – 89.

[2] Ramlana, H and Adnana,M, The **Profitability of Islamic and Conventional Bank: Case study in Malaysia,** Procedia Economics and Finance 35, 2016,pp 359- 367.

[3] Zeitun, Rami, **Determinants of Islamic and Conventional Banks Performance in GCC Countries Using Panel Data Analysis,** Global Economy a nd Finance Journal Vol. 5. No. 1. March 2012. Pp. 53 – 72.

[4] Molyneux, P. and Thornton, J**. Determinants of European bank profitability**. Journal of Banking and Finance 16. 1992.

[5] Fadzlan. S and Mazafar. S, **op-cit** : p79-81.

المطلب الرابع: جودة الأصول

إن الائتمان في البنوك التجارية هو ذلك النشاط الخاص بتزويد الأفراد والمشروعات وكافة المنشآت في المجتمع باحتياجاتها من الأموال إما في صورة نقدية أو عينية، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تأمين هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للدائن استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. لأن الائتمان يعني الأمان أو الثقة التي تتحقق لكل من الدائن والمدين، والتي ينجم عنها دفع قيمة في الوقت الحاضر، والدفع المؤجل لها في المستقبل، وهذا يتم من خلال مبادلة سلع أو خدمات أو نقود لقاء التعهد بالدفع لاحقاً، إذ إن الإئتمان يعني بوجه عام منح فترة من الوقت من قبل الدائن إلى المدين، يتعين على المدين في نهايتها دفع الدين المستحق عليه إلى الدائن[1].

تعكس جودة الأصول مخاطر الائتمان التي ترتبط بالقروض ومحفظة الاستثمارات والأصول الأخرى. وترجع أهمية جودة الأصول إلى أن مخاطر الإفلاس أو عدم السداد تنشأ من الأصول الرديئة أو غير المربحة. حيث تؤدى إلى انخفاض جودة الأصول وإلى تآكل رأس المال وارتفاع مخاطر الائتمان. وتعتمد جودة الأصول على الجودة في التقييم، والرقابة على الائتمان، ويمكن تحسينها عن طريق فرض ضمانات على القروض، وتوفير احتياطات كافية لمواجهة الخسائر الكامنة، أو تجنب تركز الأصول في منطقة جغرافية واحدة أو قطاع اقتصادي معين. ولذلك ترتبط جودة محفظة الأصول بالربحية[2].

إن خطر الائتمان هو عدم قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ استحقاقه، وتقسم المخاطر إلى مخاطر تجارية وأخرى سيادية. فإذا كان العميل شخصا أو مشروعا تجاريا، سميت مخاطر تجارية، أما إذا كان القرض ممنوحا لمشروع تملكه الدولة، أو للدولة ذاتها، سُميت مخاطر سيادية[3]. كما تعكس مخاطر الائتمان حدوث خسائر في الائتمان نتيجة لعدم قدرة العميل على سداد القرص وفوائده، وترجع هذه المخاطر إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية منها ضعف إدارة الائتمان، وكذلك إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية وغيرها[4].

---

[1] حسين مصطفى، وأحمد أحمد، **أثر التعثر في سداد التمويل المصرفي على أداء الجهاز المصرفي السوداني**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد15 العدد2، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2014، ص48.

[2] Hassan and Bashir, **op-cit**: p11.

[3] John Cooper. **The Management and Regulation Of Banks** .(London.Macmillan Publishers LTD ,1984, p 165.

[4] Sinkey .J. **Commercial Bank Financial Management,** (Macmillan publishing Co .Inc .n .y ,1983 ,p 398.

ومن أهم أشكال المخاطر الائتمانية احتمال عدم السداد، وتتمثل تلك المخاطر في احتمال انخفاض قدرة المقترض على سداد أصل القرض وفوائده حين حلول أجل السداد، حيث إن هناك احتمال إفلاس المقترض وضياع كل أو جزء من القرض، وهناك احتمال تعسر المقترض عن رد القرض في موعد استحقاقه في الوقت الذي قد تشتد فيه حاجة المقرض إلى ماله، عند حلول موعد الاستحقاق، مما قد يضطره إلى الاقتراض من الآخرين بفائدة، لعدم قدرته على استرداد ماله، ويتعين على المقترض أن يدفع علاوة نظير هذه المخاطر وتسمى علاوة مخاطر لاحتمال عدم السداد ، وتضاف تلك المخاطر إلى سعر فائدة القرض، باعتبارها من مكونات سعر الفائدة على القرض، كتعويض للمقرض عن احتمال ضياع جزء أو كل رأس ماله، بالإضافة على حصوله على ضمانات السداد ، كالرهن أو الكفالة مثلا[1].

أولا: صور المخاطر الائتمانية: هناك وجهات نظر متعددة في تفسير المخاطر الائتمانية وتحديد مصدرها، التي يسببها العسر المالي التي يتعرض لها العميل، وتحد من قدرته في التسديد سواء لأصل الائتمان أو فوائده أو الاثنين معاً، إن عدم قدرة العميل على التسديد أو التعثر يرجع الى عدة مسببات، وصور هذه المخاطر وفقا لمصدرها كالتالي[2]:

1-المخاطر المتعلقة بالعميل: إن هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية، ووضعه المالي، وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

2-المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي يتم تمويله: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة، والتطورات المستقبلية المتوقعة المرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل.

3-المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: وترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

4- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف، باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

---

[1] بوقري عادل، مرجع سبق ذكره، ص115.

[2] مصباح، صباح بهية، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين "دراسة تحليلية"**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص ص82-83.

5- المخاطر المتصلة بأخطار البنك: ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعته والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة، ومن هذه الأخطاء هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل التي تم وضعها كضمان، للتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

6-المخاطر المتصلة بالغير: وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذا ت المديونية العالية، وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل طالب الائتمان، وكذلك البنك الذي قدم الائتمان[1].

7-التركز الائتماني: تمثل مخاطر التركز الائتماني إحدى صور المخاطر الائتمانية، ويظهر التركز في محفظة القروض بسبب تركز تعامل البنك في زبون واحد، أو مجموعة محددة من الزبائن، أو نتيجة الاهتمام بصناعات أو قطاعات اقتصادية معينة، أو مناطق جغرافية. وتبرز المخاطر لائتمانية عند اختلال التوازن بين التركز والتنوع الائتماني فزيادة حدة التركز الائتماني يعني ارتفاع المخاطر الائتمانية، في حين تشير زيادة درجة التنوع الائتماني إلى انخفاض المخاطر الائتمانية، فتركز هو الحالة العكسية في التنوع الائتماني. ولهذا غالبا ما تقوم البنوك عند رسم السياسة الاقراضية بتحديد حدود التركز الائتماني من نواحي وجوانب متعددة تختلف بحسب الزبون الواحد وحجم الموجودات ونوع النشاط والضمانات المقدمة[2].

ثانيا: مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية:

لا تواجه البنوك الإسلامية المخاطر الائتمانية، وذلك لعدم وجود ائتمان في البنوك الإسلامية، ولكن يقابلها مخاطر أخرى يطلق عليها مخاطر التمويل أو مخاطر الاستثمار، وتعتبر البنوك الإسلامية أكثر أنواع البنوك تعرضاً لمخاطر التمويل ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن البنك الإسلامي ينطلق في توظيف المال من قواعد الشريعة الإسلامية والتي تحرم الربا أخذاً أو عطاءا، لذلك يستخدم البنك الإسلامي عدداً من الصيغ الإسلامية في التمويل والتي تعمل بمبدأ المشاركة في المغنم والمغرم، أي تحمل البنك المخاطر مع الجهة الممولة وتقاسم الأرباح والخسائر مع ملاحظة أن كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامية تختلف في درجة مخاطرها عن الصيغ الأخرى.

[1] هندي، منير إبراهيم، **المصارف التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996، ص213.

[2] الطائي، سجى، **أثر مخاطر التركز الائتمائي القطاعي في ربحية ورأس مال المصارف التجارية دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني وبنك الكويت الأردني**، مجلة الرافدين، المجلد35،العدد114، جامعة الموصل، العراق، 2013،ص92.

يفسر انفراد البنوك الإسلامية بهذا النوع من المخاطر بمجموعة من الأسباب تتمثل في ما يلي[1]:

- طبيعة العلاقة التي تحكم البنك الإسلامي بالعميل ليست كطبيعة العلاقة التي تحكم البنك التقليدي بالعميل، فهي علاقة المشاركة والتي تعتمد على توافر نوع معين من العملاء، ممن لديهم الكفاءة الأخلاقية والإدارية والفنية، والتي تؤثر على نتائج العملية الاستثمارية، والتي يعتبر البنك الإسلامي مشاركا له فيها، وأن عدم توافر العميل بهذه الصفات يخلق الجانب الأساسي والكبير من المخاطرة ،أما العلاقة التي تحكم البنك التقليدي بعميله فهي علاقة قائمة على القرض، وتتمثل المخاطرة فيها بعدم التزام العميل بالسداد، لذلك تحرص هذه البنوك على أخذ الضمانات العينية والشخصية، لتجنب أي خسارة محتملة من هذا الجانب، ولا تستطيع البنوك الإسلامية على ذلك بسبب المنهجية التي تعمل بها.
- طبيعة العمليات الاستثمارية التي تقوم بها البنوك الإسلامية هي عمليات استثمارية حقيقية تتطلب مجموعة من المتطلبات الفنية مثل البحث عن فرص الاستثمارية، ودراسة الجدوى و غير ذلك، كما أن هذه العمليات تعتمد على مجموعة من المتعاملين يتم التعامل معهم بطريقة مختلفة فهم شركاؤه في العمليات، بالإضافة إلى أن هذه العمليات تعتمد على مجموعة جديدة من الأساليب الاستثمارية الإسلامية، التي لا تطبقها البنوك التقليدية مثل الإجارة و المضاربة وغيرها، أما النشاط الأساسي الذي تقوم به المصارف التقليدية هو الإقراض بفائدة محددة سلفاً، او القيام بشراء، أو بيع أوراق مالية مختلفة.
- طبيعة البيئة المصرفية التي تعمل فيها البنوك الإسلامية، فالبنوك الإسلامية تابعة للبنوك المركزية، وتطبق عليها السياسة النقدية المالية التي تطبق على البنوك التقليدية بالرغم من الاختلاف المنهجي بينهما، بالإضافة إلى العمل في بيئة اجتماعية تعودت التعامل مع البنوك الربوية، مما ينقصها الوعي الادخاري البنكي الإسلامي.

[1] العلاونة رانيا، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، ط1، دار عماد الدين للنشر، عمان، 2009، ص ص86-88.

ثالثا: مصادر مخاطر التمويل الإسلامي

تتمثل مصادر مخاطر التمويل الإسلامي في أربعة مصادر رئيسية كما يلي[1]:

1-مخاطر من البنك الإسلامي:

تعكس مدى قدرة وكفاءة الكوادر البشرية العاملة في البنك على إدارة عملياته الاستثمارية والتمويلية منذ مرحلة تقديم الطلب من قبل الزبون ولغاية تصفية العملية، وتنشأ المخاطر كذلك عندما يخطئ العاملون في تطبيق العقود الإسلامية بالشكل الصحيح، مما يعرضه إلى غرامات مالية وإدارية من قبل البنك المركزي.

2-خاطر من المتعاملين:

هي مجموعة المخاطر التي تنشأ بسبب المتعامل نفسه ومقوماته سواء أنشأت بسبب عمدي أم غير عمدي، وتزداد هذه المخاطرة عندما لا يكون هنالك معلومات كافية عن المتعاملين حيث لا يحتفظ الكثير منهم بسجلات نظامية، أو عدم ارتباط الزبون ببنك معين وإنما يتنقل من بنك لأخر حسب ظروفه، مما يعرقل عملية تقييم نشاطاته وإمكاناته المالية بشكل واضح. كما أن ضعف الإلمام بالصيغ الشرعية ومتطلبات التمويل لدى كثير من الزبائن تزيد من هذا النوع من المخاطر.

3-مخاطر بيئية:

إن للبنوك الإسلامية بيئتها الخاصة وهي البيئة الشرعية التي يجري من خلالها إبرام العقود والاتفاقات وهي تتصف بتعدد المذاهب الفقهية، مما يجعل المعاملات المالية خاضعة لتفسيرات عديدة واجتهادات متنوعة. كما أن البنوك الإسلامية كغيرها من منظمات الأعمال تعمل في بيئة عامة لها محدداتها المختلفة سوء كانت اقتصادية، قانونية، ثقافية، اجتماعية، سياسية. كما أن مؤثرات البيئة الاقتصادية للبلد وطبيعة الاقتصاد ذات أثر على القطاعات الاقتصادية الممولة من قبل البنوك الإسلامية، والعالم العربي الإسلامي كجزء من العالم الثالث فإنه لا يزال يشكو من الحاجة إلى الأسواق المالية المنظمة والقادرة على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو ميادين الاستثمار. وبالنسبة للبيئة السياسية بعد أحداث 11سبتمبر وجدت البنوك الإسلامية وبصفة خاصة نفسها أمام واقع جديد لم يكن قائما ألا وهو الشعور المعادي للإسلام مع زيادة المزاعم في تلك البلدان بارتباط المؤسسات المالية الإسلامية بتمويل منظمات الإرهاب، مما أضفى قيودا على نشاطها. وتواجه البنوك

[1] تميمي عباس، وحمادي صادق، **مصادر وأثار صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20 العدد79، جامعة بغداد، العراق، 2014، ص ص 379-381 بتصرف

الإسلامية خطرا من البيئة التشريعية والقانونية، حيث الأنظمة في أغلب الدول العربية والإسلامية متأثرة إلى حد بعيد بالتشريعات الغربية وليست مستمدة من الشريعة الإسلامية. كما أن قوانين الشركات وقوانين الضرائب والرسوم وقوانين البنوك المركزية والمؤسسات المالية والدولية، سارية على الجهاز البنكي الإسلامي، والتي قد تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

4-مخاطر ناتجة عن صيغ التمويل:

وهي المخاطر التي ترتبط بصيغ التوظيف والتمويل وسنتطرق إلى كل صيغة كما يلي:

4-1مخاطر التمويل بالمرابحة: تعتبر هذه الصيغة من أكثر صيغ التمويل استخداما في البنوك الإسلامية، بسبب قلة المخاطر التمويل في هذا النوع من الصيغ حيث تبرز المخاطرة هنا من خلال تأخر الزبون عن الدفع أو السداد في الآجال المحددة للدفع، وهنا لا يجوز حسب النظام الإسلامي فرض غرامات أو زيادة سعر البيع لان ذلك أصبح ربا[1]. كما أن شرط صحة هذا العقد يقوم على وجوب تملك البنك للسلعة ثم تحويل ملكية هذه السلعة للزبون، إلا أن الأمر الذي يصدر عن الزبون لا يمثل عقد بيع وإنما هو فقط وعد بالشراء أي ليس ملزماً للزبون، وبموجب ذلك، فإن بإمكان الزبون أن يتراجع عن إتمام عقد الشراء[2]. في حين أن مجمع الفقه الإسلامي وهيئة المحاسبة تعتبر هذا الوعد ملزما للزبون، ولهذا فإن أهم المخاطر الخاصة بهذا العقد قد تنشأ من عدم الاتفاق على طبيعة العقد.

كما تنتج مخاطر هذه الصيغة من المرابحات الصورية التي لا تختلف في حقيقتها عن المعاملات التي تتم بالفائدة الربوية في شيء، وتنشأ المرابحة الصورية عندما لا يتم الالتزام بآليات التطبيق لعقد المرابحة الصحيحة وإنما يتم التحايل، عليها مما يؤثر بصورة سلبيا على حركة الأسواق مثل رفع أسعار السلع، التسبب في تكوين ديون هالكة أو معدومة، هدر أموال البنك وأموال المودعين نتيجة للتمويل الصوري[3].

4-2مخاطر التمويل بالسلم: يمكن تعريف السلم بأنه اتفاق ما بين البنك وطرف آخر لشراء سلعة من نوع معين بكمية وجودة محددة بسعر محدد مسبقاً، وتسلم في تاريخ لاحق محدد، يقوم البنك بدفع ثمن الشراء عند توقيع عقد السلم، أو في غضون فترة لاحقة لا تتجاوز يومين أو ثلاثة. وقد يقوم البنك بإبرام عقد سلم آخر

---

[1] عنانزه غز الدين، عثمان محمد، **تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد6 العدد12، جامعة البصرة، العراق، 2014، ص225.

[2] أمجد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص159.

[3] تميمي عباس، وحمادي صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص384.

لبيع نفس السلعة وبنفس الشروط لمشتري آخر ويسمى هذا العقد بالسلم الموازي[1] .وتتمثل مخاطر عقد السلم في الآتي[2]:

- تتمثل مخاطر الطرف الآخر في السلم في احتمال فشله في التسليم في الوقت المتفق عليه، أو عدم تسليمه تماماً، أو عدم تسليم السلعة بنفس نوع المتفق عليه، وتتمثل أهم أسباب هذه المخاطر في الطبيعة التي تؤثر سلباً على حصاد الزبون من منتجاته الزراعية.
- لا يتم تداول عقود السلم أو استبدالها لأنها اتفاق بين طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية، وهذه السلع تحتاج إلى تخزين، وبذلك تكون هناك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على البنك.

4-3مخاطر التمويل بالاستصناع

عقد الاستصناع هو إحدى وسائل توظيف وتشغيل الأموال بالبنوك الإسلامية وهو موجه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، وهو يعني شراء ما يصنع وفقا للطلب وقد مكن هذا الأسلوب البنوك الإسلامية من إنجاز كثير من المشاريع الاستثمارية الهامة مثل استصلاح الأراضي الزراعية، حفر الآبار، تشييد المباني والمجمعات السكنية، تمويل استصناع وسائل النقل الضخمة (طائرات، قطارات، سكك حديد). وذلك فإن هذا الأسلوب في التمويل يرتبط به مخاطر كثيرة منها[3]:

- مخاطر طول فترة العقد مما يعرض الاستثمار للمخاطر السوقية (تقلبات الأسعار، مخاطر التضخيم)، مما يضر بأحد طرفي العقد.
- مخاطر السيولة حيث يستدعي هذا الأسلوب من التمويل تجميد مبالغ ضخمة في موجودات يصعب تسييلها عند الحاجة، أو ان فترة الاسترداد في هذه المشروعات لرأس المال والأرباح المتوقعة طويلة جدا.
- تعثر الزبون في سداد مبلغ التمويل.
- مخاطر الاستصناع الصورية: إن عقد المقاولة هو تمليك الزبون خدمة أو عملا منجزا بتكلفة وربح مسمى وهو شبيه بعقد الإجارة وعقد المرابحة، مما قد يؤدي إلى تسليم الزبون طالب عقد الاستصناع مبلغ التمويل دون أن يكون هناك عمل منجز أو شيء مستصنع وإنما كل شيء يكون على الورق فلا تحدث إضافة

[1] عنانزه غز الدين، عثمان محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص225-226.
[2] أمجد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص159.
[3] تميمي عباس، وحمادي صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص384.

حقيقية للسلع والخدمات، وقد تهدر موارد البنك الإسلامي في الأغراض الاستهلاكية، مما يعرض مبلغ التمويل إلى عدم السداد.

بعض الآراء الفقهية تعتبر عقد الاستصناع عقداً جائزاً، أي غير ملزم وبذلك تنشأ مخاطر الطرف الآخر الذي قد يتراجع عن العقد.[1] بالإضافة إلى أن تغيرات سعر الفائدة قد تحدث مخاطر في إيرادات البنوك الإسلامية، وذلك لاستخدامها السعر المرجعي في تحديد تكاليف استثماراتها، ففي أنواع التمويل ذات الدخل الثابت مثل الاستصناع يتحدد هامش الربح وهامش المخاطر على أساس السعر المرجعي، وباعتبار أن هامش الربح في هذا النوع من التمويل يتحدد مرة واحدة طول فترة العقد، وعلى ذلك فان بتغير السعر المرجعي لا يمكن تغيير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت[2].

4-4مخاطر الإقراض:

في البنوك الإسلامية تضاف كلمة حسن إلى القرض لكي لا يدخل في مفهوم القرض الربوي، يمكن أن يقدم البنك الإسلامي قروض حسنة ولآجال مختلفة نظريا، لكن من الناحية العملية هناك صعوبات ومخاطر تكتنف هذه العملية، وتتمثل مخاطر القرض الحسن في مايلي[3]:

- يعتبر القرض الحسن تعطيل لأموال البنك، خاصة إذا كان مبلغ القرض كبير ولأجل متوسط أو طويل.
- التدهور في قيمة العملة الذي تعاني منه معظم البنوك الإسلامية خاصة إذا كان القرض طويل أو متوسط الأجل، لأن القرض الحسن ليس له عائد، بل يصبح العائد سلبي مع هذا المشكل، مما يسبب خسارة للبنك.
- مخاطر الائتمان والتي تنتج من عجز المقترض عن السداد أو مماطلته.

4-5مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة: إن صيغ المشاركة في الربح والخسارة من أقل الصيغ استخداما في البنوك الإسلامية على الرغم من أن هذه الصيغ تعتبر الأساس النظري الذي أنشأت على أساسه البنوك الإسلامية، وتركز معظم الكتابات العلمية في التمويل الإسلامي على ضرورة قيام البنوك الإسلامية بتوظيف

[1] محمد أمجد، **مرجع سبق** ذكره، ص160.

[2] خان طارق الله، أحمد حبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص65.

[3] أبو شهد عبد الناصر، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، 2013، ص ص197-198

أموالها على أساس المشاركة والمضاربة بدلاً عن الصيغ ذات العائد الثابت مثل المرابحة والإجارة والاستصناع، وذلك نسبة لطبيعة البنوك الإسلامية وكونها مؤسسات تمويل بالمشاركة في المغنم والمغرم.

تعتبر صيغتي المشاركة والمضاربة ذات مخاطر عالية جداً وذلك للآتي[1]:

- ضعف كفاءة البنوك الإسلامية في مجال تقييم المشروعات ودراسات الجدوى.
- عدم وجود ضمانات أصلاً.
- وجود احتمالات الخطر الأخلاقي والاختيار السيئ للزبائن.
- طبيعة موارد البنوك واعتمادها بشكل كبير على الودائع الجارية خاصة وأن التمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة عادة ما يكون لمشروعات متوسطة وطويلة الأجل.
- أخلاقيات العميل وهي ناتجة من قيام العميل بإخفاء المعلومات أو جزء منها، وقد تكون ناتجة من قيام العميل بالتقاعس عن القيام بالحد الأدنى الضروري من الجهد اللازم لإنجاح المشروع الاستثماري.
- مشكلة غياب الإطار القانوني المناسب لتنظيم علاقة البنك الإسلامي بالعميل، لأن الإطار القانوني الموجود لتنظيم العلاقة بين العميل والبنوك مخصص بصفة أساسية للبنوك التقليدية.
- لا تعرف البنوك الإسلامية في علاقتها مع المستثمرين مقدار عائد الربح المتوقع لأن الربح لا يعرف إلاَّ بعد معرفة الإيرادات والتكلفة المتوقعة، وهذا ما جعل البنوك تعزف عن صيغة المشاركة وصيغة المضاربة[2].

إن عدم استخدام البنوك الإسلامية لصيغ المشاركة والمضاربة يفقدها الاستفادة من ميزة تنويع المحفظة الاستثمارية، وبالتالي فهي تتعرض لمخاطر أكثر بدلاً من تفاديها لهذه المخاطر. وعلاوة على ذلك فإن اللجوء لصيغ المشاركة والمضاربة في جانب الأصول وجانب الخصوم سيؤدي إلى تحسين الاستقرار العام، حيث إن أية صدمات مالية في جانب الأصول سيقابلها انخفاض في جانب الخصوم. وبما أن البنوك الإسلامية تعتمد بصورة أساسية على الموارد المالية في الحسابات الجارية، فإن تعرضها لصدمات مالية في جانب الأصول لا يمكن مقابلته بانخفاض التزاماتها تجاه أصحاب هذه الحسابات في جانب الخصوم. ومن أجل ذلك، فإن اللجوء أكثر إلى استعمال صيغ المشاركة والمضاربة في جانب

[1] أمجد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص160.

[2] بوقري عادل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص135-136.

الأصول قد يتسبب في عدم استقرار عام خاصة مع اعتماد البنوك الإسلامية على الحسابات الجارية لتمويل أنشطتها الاستثمارية[1].

ويأتي التمويل بصيغة المشاركة في المرتبة الثانية بعد التمويل بصيغة المرابحة من حيث الوزن النسبي لعقود التمويل، متقدمًا على صيغة المضاربة والذي لا يجد إقبالا لدى معظم البنوك الإسلامية نظرا لقلة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمستثمرون في التمويل بصيغة المشاركة مقارنة بالتمويل بصيغة المضاربة، حيث لا يتحمل البنك عند الخسارة في صيغة المشاركة إلاّ بمقدار مساهمته في المشروع. أما في صيغة المضاربة فإن البنك يتحمل جميع الخسارة.كما أن هناك إمكانية متابعة المشروع وإدارته إذا كان البنك مشاركًا.أما إذا كان التمويل بصيغة المضاربة فإن ذلك غير ممكن نظرًا لمنافاة ذلك لطبيعة المضاربة التي تقوم على أساس إطلاق يد المضارب في العمل.اعتماد صيغة المضاربة على التمويل طويل الأجل وهو ما لا تمارسه البنوك الإسلامية بشكل كبير حاليًا[2].

تتضمن هذه الصيغ عدة نشاطات لا تنفذ بواسطة البنوك التجارية، مثل تحديد نسب تقاسم الربح ونسب تقاسم الخسارة في المشروعات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى التدقيق المستمر للمشاريع الممولة للتأكد من الرقابة والتقييم الصحيح. كل هذا يجعل الصيغ التي تعتمد على تقاسم الربح والخسارة أكثر تعقيدا في البنوك الإسلامية.

ترجع الدراسات التي أظهرت علاقة موجبة بين مخاطر الإئتمان (انخفاض جودة الأصول) والربحية البنوك التجارية إلى أن البنك يعتبر وسيطا بين المودعين والمقترضين، لذلك يحول معظم الودائع إلى قروض لتحقيق هامش فائدة وربح مرتفع. فوفقاً لنظرية المحفظة كلما كانت الاستثمارات أكثر خطراً، كانت أكثر عائدا. وبافتراض أن القروض أكثر خطراً مقارنة بالأصول الأخرى في محفظة البنك، فإن ارتفاع نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، قد يؤدى إلى تحقيق هامش فائدة مرتفعا نظرا للارتفاع في مخاطر الائتمان. كما أنه قد ترجع العلاقة الموجبة إلى أنه كلما زادت مخاطر الائتمان زادت هوامش الفائدة حتى يستطيع البنك تغطية نفقات هذه المخاطر وأخيرا، قد ترجع العلاقة الموجبة إلى تمرير جزء كبير من تكاليف القروض غير المربحة إلى العملاء[3].

[1] خان طارق الله، حبيب أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص71.

[2] بوقري عادل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص134.

[3] Khawaja, I and Musleh-ud Din. **Determinants of Interest Spread in Pakistan**, PIDE Working Papers, Pakistan Institute of Development Economics, 2007, pp 4-5.

أما الدراسات التي أظهرت علاقة سالبة بين ارتفاع مخاطر الائتمان والربحية، فترجع هذه العلاقة إلى أن إنخفاض جودة القروض ينتج عن ارتفاع نسبة القروض غير المربحة واحتياطات خسائر القروض المشكوك فيها، مما يؤدي إلي زيادة النفقات للرقابة علي القروض الرديئة، بالإضافة إلي زيادة النفقات الناتجة من عدم تحصيل بعض فوائد القروض ذات معدلات الفائدة المرتفعة، والتي تؤدي إلي انخفاض الربحية (Chirwa and Mlachila, 2004; Ngo, 2006; Miller and Noulas, 1997).

ولقد توصلت دراسة جردات محمد والقداح علي[1] لعينة من البنوك الإسلامية إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لمخاطر الائتمان على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وقد يكون يرجع ذلك إلى أن البنوك الإسلامية أكثر عرضة لمخاطر الائتمان، وأنها قد تواجه المزيد من الانخفاض في الربحية، بينما توصلت دراسة جادي انتصار[2] إلى عدم وجود تأثير لمخاطر الائتمان على ربحية البنوك الإسلامية في السودان، ويمكن أن ترجع هذه النتيجة لطبيعة البنوك الإسلامية، التي تستند في نشاطهم على تقاسم المخاطر مع عملائها. كما توصلت دراسة مسروقي وأخرون[3] إلى أن البنوك التقليدية تتميز بانخفاض مخاطر الائتمان مقارنة بالبنوك الإسلامية، وذلك راجع الى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية، مما جعلها تكسب ثقة العملاء، وامتلاكها لقاعدة كبيرة وقوية في السوق الماليزي، وتخالف ذلك دراسة سمير أسامة[4] على عينة من البنوك المصرية التي توصلت الى أن البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية من حيث جودة الأصول، وهذا يشير إلى تمتع البنوك الإسلامية بإدارة جيدة لمحفظة الأصول، وهذا النتيجة متوقعة لأن معاملات البنوك الإسلامية على أساس المشاركة في الربح / الخسارة.

ولذلك فإن الجودة المنخفضة للأصول تعتبر من أهم العوامل التي قد تؤدي إلي انخفاض الربحية، وقد تؤدي إلى فشل وإفلاس البنك. ولتقليل هذا الخطر تقوم البنوك بتنويع محفظة الأصول، وبصفة خاصة في الفترات التي يزيد فيها عدم التأكد. لتحسين الربحية لابد من تحسين الرقابة علي المخاطر، ووضع سياسات

[1] Jaradat, M and Al-Qudah,A. The **Impact of Macroeconomic Variables and Banks Characteristics on Jordanian Islamic Banks Profitability: Empirical Evidence**, International Business Research, Vol. 6, No. 10, 2013.

[2] Elgady, I. **Assessing the Financial Performance of Islamic Banking: The case of Sudanese banks.** Phd Thesis from University of **East London**, 2016.

[3] Masruki,R,et al.,. **Financial Performance of Malaysian founder Islamic Banks Versus Conventional Banks**, Journal of Business and Policy, Vol. 6, No. 2, 2011.

[4] Samir,O and Amer,Y. **A comparative study on the financial performance between Islamic and conventional banks: Egypt case**, International Journal of Business and Economic Development, Vol. 6, No2, 2015.

للتنبؤ بمستويات الخطر المستقبلية، ووضع معايير لاحتياطيات خسائر القروض لتتلاءم مع النظام البنكي لكل دولة، كما تقوم البنوك بتعديل احتياطيات خسائر القروض وفقا لهذه المعايير من فترة لأخرى.

وأخيرا، يفسر نيجن العلاقة السالبة بين مخاطر الإئتمان والربحية بأن ارتفاع مخاطر الائتمان يجعل المستثمرين يطالبون بمعدلات مرتفعة على القروض، مما ينعكس سلبا على هامش الفائدة. كما أن ارتفاع هذه المخاطر يؤدي إلى عدم قدرة البنك على منح القروض على المدى الطويل، وهذا بدوره يحد من قدرة البنك على التوسع في أنشطته[1].

نلاحظ من العرض السابق أن هناك اختلاف بين الباحثين بشأن العلاقة بين جودة الأصول والربحية، فيرى بعض الباحثين وجود تأثير سلبي للجودة الرديئة على الربحية، فالجودة الرديئة تؤدي إلى ارتفاع المخاطر، مما ينعكس سلبا على الربحية. وذهب باحثون آخرون إلى وجود تأثير ايجابي لمخاطر الائتمان على الربحية فكلما ارتفعت المخاطر ارتفعت الربحية حتى يستطيع البنك تغطية هذه المخاطر.

المطلب الخامس: السيولة

تعني السيولة لدي البنك التجاري قدرة البنك على مواجهة التزاماته فوريا وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة في خزائنه، أو من خلال تحويل أصوله إلى سيولة وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها. لأنه إذا عجز البنك أو تأخر عن رد الودائع لأصحابها وخاصة إذا كانوا من كبار المودعين، فإن ثقة باقي المودعين في كفاءة البنك سوف تنهار مما يدفعهم إلى سحب ودائعهم، وهذا قد يؤدي إلى انهيار البنك وإفلاسه[2].

وتعكس السيولة أيضا قدرة البنك على معالجة الانخفاض في حجم الودائع والخصوم الأخرى، وتوفير الأموال لزيادة الأصول. كما تساعد السيولة على حماية المودعين، وتوفير مصادر أموال تسمح بتغطية أي زيادة في الضرائب أو ارتفاع في النفقات[3].

وتشير مقاييس مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على مقابلة المسحوبات، ولكي يحقق البنك أهدافه – خاصة المرتبطة بعنصري الأمان والسلامة – يجب أن يحتفظ بقدر من الأموال في شكل نقدي أو شبه نقدي لكي يستخدمه في حال ما إذا طلبت الأموال من قبل أصحاب الودائع. إن زيادة السيولة عن القدر الذي لا يعرض البنك لمزيد من الأخطار، ولكن تعتبر ضياعا للأرباح التي كان من

[1]Nguyen, J, op-cit: p46.

[2] السيد، أحمد السيد، 2006، **نموذج احصائي مقترح للتنبؤ بالسيولة في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة.

[3]Chirwa, E. W. and Malachila , M. **Financial reforms and interest rate spreads in the commercial banking system in Malawi.** *IMF Staff Papers*, pp1-30**,** 2004**.**

الممكن تحقيقها لو تم توظيف الأموال السائلة الزائدة عن متطلبات السيولة. إذًا فزيادة السيولة للبنك هي مؤشر على انخفاض المخاطر والربحية[1].

أولا: مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

تتمثل مخاطر السيولة بالنسبة للبنوك الإسلامية أساساً في كونها لا تستطيع اقتراض أموال لمقابلة متطلبات السيولة عند الحاجة، حيث لا تسمح الشريعة الإسلامية بالاقتراض بفائدة لذلك نلاحظ أن البنوك الإسلامية لا تستطيع الاقتراض من أي مصدر، كما لا تستطيع اللجوء إلى البنك المركزي كمقرض أخير في أوقات الأزمات. بالإضافة إلى ذلك لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيمتها الاسمية ولهذا فلا تستطيع البنوك الإسلامية جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين[2].

يؤدي نقص السيولة أيضا إلى اضطرار البنك الإسلامي إلى التصرف في تسييل مشروعات استثمارية قائمة قبل أجلها مما يؤدي إلى حدوث خسارة أو ضياع فرص ربحية كان من الممكن أن تتحقق في ظل الظروف العادية. كما يؤثر انخفاض مستوى السيولة على قرارات إدارة البنوك الإسلامية. وبالتالي التراجع في دور هذه الاخيرة كجزء من النظام المصرفي، حيث تقوم بتمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كما أن فائض السيولة يؤدي إلى تعطيل الأموال بدون استثمار وهذا يتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية من جهة، وإلى ضياع عائد كان من الممكن الحصول عليه لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت استثمارا نافعا. بالإضافة إلى تأثر الأموال غير المستثمرة بالانخفاض في قيمتها بسبب التضخم النقدي وهذا بدوره يؤثر على الربحية وعلى القيمة الحقيقية لرأس المال[3].

ثانيا: مخاطر نقص السيولة:

وتنشأ هذه المخاطر من أوجه عديدة ، ومن أمثلتها ما يلي[4] :

---

[1] سرايري سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص84-85.

[2] أمجد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص139.

[3] رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص ص 272-273.

[4] الصافي فرحات، **مخاطر صيغ الاستثمار في المصارف التقليدية والإسلامية دراسة تحليلية مقارنة**، للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، المنعقد في الفترة من 5 – 6 مايو 2009 م، بكلية الأدب والعلوم الإنسانية – قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، ص ص17-18.

- **تأخر تصفية المشاركات** : قد تنتهي المشاركة بين البنك وشريكه على أساس انتهاء عمر المشروع الممول أو المدة المتفق عليها بينهما ، والضابط الذي يتحكم في توقيت التصفية بالنسبة للبنك هي الخطة الموضوعة للتوفيق بين استحقاقات المصادر واستحقاقات الاستخدامات ، فإذا حدث تأخر في التصفية عما حدده البنك فإن ذلك يشكل خطرا كبيرا على درجة السيولة لديه ، وخاصة إذا كان مصدر الأموال المستثمرة هو حسابات الاستثمار قصيرة الأجل .
- **عدم اختيار الوقت المناسب للتخارج في المشاركة المتناقصة** : حيث إنه كلما تخارج البنك في المراحل الأولى من عمر المشروع الممول قل نصيبه من العائد ، إذ تكون الإيرادات خلال تلك الفترة لا زالت منخفضة وربما لا توجد أصلا ، فضلا عن احتمال عدم تحقق أرباح رأسمالية والتي تنتج عن الزيادة في قيمة الأصول عند بيعها مبكرا، مما يؤثر على التدفقات النقدية الداخلة وبالتالي على درجة السيولة .
- **عدم قابلية حصص المشاركة للبيع في السوق:** ويحدث ذلك إذا كان الشكل القانوني للمشاركة مبنيا على أساس حصص غير قابلة للتداول في السوق ، ويتصور ذلك بأن يدخل البنك كمشارك في تأسيس شركة جديدة ذات أسهم غير قابلة للتداول بالسوق ، مما يعقد من درجة سيولة الحصص المشارك بها البنك في أوقات أزمات السيولة التي قد يتعرض لها.
- لم تستكمل حتى الآن شبكة البنوك الإسلامية والتي قد تسهل من تبادل الأصول النقدية فيما بينها، كما هو الحال في البنوك الربوية، أو بين البنوك الربوية والبنك المركزي، وحتى تنشأ هذه الشبكة وتبرم الاتفاقيات اللازمة يجب إن يكون لديها بدائل أخرى تمكنها من استثمار الفائض وتغطية العجز النقدي[1].

إن السيولة في البنوك الإسلامية تتفق مع البنوك التجارية، في كونها مؤشرا مهما على سلامة المركز المالي للبنك، ولكن تختلف مع البنوك التجارية في أن العديد من العناصر المكونة لنسب قياس السيولة لا تتوفر لدى البنوك الإسلامية نظرا لاختلاف طبيعة العمل والذي يمنع استخدام الفائدة ويعتمد أساسا على نظام المشاركة في الربح والخسارة.

تتحكم البنوك التجارية في إدارة السيولة مقارنة بالبنوك الإسلامية بحكم أقدميتها، لذلك على البنوك الإسلامية الاهتمام بإدارة السيولة لديها لأن عدم توفر السيولة في الوقت اللازم يؤدي إلى تعرض هذه المصارف

[1] رايس حدة، **مرجع سبق ذكره**، ص268.

إلى مخاطر السيولة، التي قد تؤدي في المستقبل إلى الإفلاس، كما أن الاحتفاظ بالسيولة يؤدي إلى تجميد الأموال، وبالتالي ضياع فرصة استثمارها، وإشاعة عدم وجود برنامج استثماري، كل هذا يؤدي إلى فقدان الثقة بالبنك.

ثالثا: المشاكل التي تعرقل نشاط البنوك الإسلامية في مجال السيولة

رغم اختلاف طبيعة العمل بين البنوك الإسلامية والتجارية، فإنها ليست معفاة من القوانين التي تحكم نشاط البنوك الأخرى وهو الشكل السائد في معظم البلاد الإسلامية، مما يسبب بعض المشكلات التي تعرقل نشاط البنوك الإسلامية في مجال السيولة والتي تفرضها علاقتها بالبنك المركزي التقليدي منها نسبة الاحتياطي القانوني عالية نسبيا في بعض الدول وتطبق على جميع البنوك بما فيها الإسلامية وهو ما يسبب مشكلات لهذه الأخيرة منها[1]:

- تكون ودائع الاستثمار الوزن النسبي الأكبر من الودائع، وبالتالي فإن تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على هذه الودائع سوف يؤدي إلى انخفاض العائد الموزع على أصحابها. بينما لا تجد البنوك التجارية مشكلة في ذلك لأن الودائع تحت الطلب تشكل النسبة الكبرى بين ودائعها، وبالتالي يمكنها تغطية هذه النسبة بهذه الودائع.
- إن الودائع بجميع أنواعها تكيف على أنها عقد قرض بالنسبة للبنوك التقليدية لأنها ملزمة برد الأصل مع الفائدة، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فينطبق عقد القرض على الحسابات الاستثمارية فتفتح على أساس المضاربة والمشاركة في الربح والخسارة، وهي في نفس الوقت تشكل نسبة كبيرة، واحتجاز نسبة منها يعد تعطيلا للأموال عن الاستثمار.

بالإضافة إلى ذلك توجد معوقات أخرى تتمثل فيمايلي[2]:

- في صناعة المالية الإسلامية، الاختلاف في الفتاوي الشرعية قد يعوق المعاملات بين البنوك الإسلامية وبالتالي يضعف قدرة وكفاءة البنوك في إدارة سيولتها. وعلى سبيل المثال، نصت المعايير الشرعية على عدم جواز بيع صكوك السلم مع أن هناك من الفقهاء من يجيز بيع هذه الصكوك. وكذلك عقد التورق المنظم الذي حرّمه معظم الفقهاء المعاصرين مع الحاجة الماسة من قبل البنوك إلى هذا العقد وخاصة في حالة عدم

[1] رايس حدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص275 -276.

[2] عبد الله أحمد، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا: دراسة تحليلية من منظور إسلامي**، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 2015، ص ص90-93.

وجود البدائل. ومن أسباب خروج البنك المركزي للمملكة العربية السعودية من مشاركة المؤسسات الدولية لإدارة السيولة الإسلامية هي خلافها لبعض الآراء الشرعية في تنظيم صكوك قصيرة الأجل.

- قلة عدد المشاركين في الأسواق: رغم أن أصول المالية الإسلامية تتزايد في كل عام، إلا أنه لازال عدد المشاركين في هذه الصناعة قليل بالنسبة لعدد المشاركين في الأسواق التقليدية.
- عدم مشروعية الأدوات المالية والنقدية للبنوك الإسلامية حيث أنها تشمل على عناصر الفائدة المحرمة، فالأدوات سوق النقد مثل أذونات الخزينة، واتفاقية إعادة الشراء تعمل على أساس الفائدة، وبالتالي ليس للبنوك الإسلامية مجال لاستغلال هذه الأدوات.

رابعا: مبادرات الدول الإسلامية في تنظيم إدارة السيولة للمصارف الإسلامية

شهدت الأسواق الدولية بعض المبادرات من قبل حكومات الدول الإسلامية بتأسيس خطط لإدارة السيولة الدولية قصيرة الأجل لتلبية احتياجاتها الاستثمارية المختلفة. وتختلف الأدوات المالية المستخدمة بين البنوك الإسلامية حسب اختلاف التشريعات والفتاوى بين الدول، ومن المبادرات التي جرت في الدول لتنظيم عمليات إدارة السيولة بين البنوك الإسلامية مايلي[1]:

- **ماليزيا:** تأسس سوق النقد الإسلامي ما بين المصارف في عام 1994 يوفر البنوك الإسلامية والأدوات اللازمة لإدارة السيولة بينها من خلال الاستثمار بالمضاربة بين البنوك. وفي عام 2009، قدم البنك المركزي ماليزيا بورصة سوق السلع، وفي عام 2010 تأسست المؤسسة الدولية لإدارة السيولة من قبل مجلس الخدمات للمالية الإسلامية بكوالالمبور لهدف توفير البنوك الإسلامية ببرنامج إدارة السيولة عبر الحدود من خلال إصدار صكوك قصيرة الأجل.
- **إندونيسيا:** تم تأسيس سوق محلي شرعي بين البنوك من قبل البنك المركزي الإندونيسي في 2000، والأدوات الأساسية التي تتداول في هذا السوق هي شهادة الاستثمار بالمضاربة بين البنوك الإسلامية، كما أن هناك مجالا للبنوك الإسلامية للحصول على التمويل من خلال تسهيلات التمويل قصيرة الأجل الشرعية التي تبنى على عقد المضاربة.
- **البحرين:** تعتمد البنوك الإسلامية فقط على الإقراض بدون فوائد لإيداع الأموال الفائضة في حساباتها الجارية في البنك المركزي البحريني، أما أدوات إدارة السيولة للبنوك الإسلامية مثل اتفاقيات إعادة الشراء (REPO) المتوافقة مع الأحكام الشرعية لم تطبق حيث إنها مازالت في انتظار موافقة الهيئة الشرعية

[1]Daud vicary abdullah**, liquidity management in institutions offering islamic financial services**, Islamic Financial Stability Forum, 2010, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia, pp3-4.

للبنك المركزي البحريني. فبعض البنوك الإسلامية تعتمد على عملية التورق و المرابحة السلعة باستخدام السلع الدولية من بورصة لندن للمعادن (London Metals Exchanges).

- **الإمارات العربية المتحدة:** وهي سوق لتمويل السلع الدولية في دبي، وتعمل هذه السوق كالمنظمة الإلكترونية الإسلامية لإدارة السيولة قصيرة الأجل على أساس الأطراف المتعددة والعملات المتنوعة. ويستند النظام بشكل عام على المعيار القياسي الإسلامي للمعاملات بين البنوك، وهو المعيار الجديد للاستثمار الإسلامي الذي مدته تتراوح بين ليلة واحدة إلى سنة. وقد أعلن البنك المركزي للإمارات عام 2010 إطلاق الأدوات الجديدة لإدارة السيولة من خلال إصدار شهادة الإيداع الإسلامية التي تملك مدة الاستحقاق من أسبوع واحد إلى سنة.

خامسا: المبادئ الإرشادية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) حول إدارة السيولة للبنوك الإسلامية:

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في عام 2012. وتهدف هذه الإرشادات إلى تقديم التوجيهات إلى المؤسسة المالية الإسلامية في المجالات الرئيسية لإدارة مخاطر السيولة، وبدأ تنفيذ هذه المبادئ من خلال السلطات الإشراقية اعتبارًا من عام 2013، وتركز هذه المبادئ الإرشادية إلى الأمور التالية[1]:

- اهمية إيجاد "البنية التحتية" المناسبة لإدارة السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية، مثل قوانين الأعمال وأسواق رأس المال وكفاية الإجراءات، ووجود الأسواق النقدية التي تتوافق مع الأحكام الشرعية.
- حسن ضوابط الإدارة ودور الإدارة العليا في تحديد مخاطر السيولة التي يتم مواجهتها.
- المبادئ التي تتعلق بالسلطات الإشراقية في كل الدول، وهذا يشمل على مسؤولية الإشراف على مخاطر السيولة بتقييم منظم لوضع السيولة، وجمع المعلومات الكافية عن حالات الأسواق و خطط طوارئ للسلطات الإشرافية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.
- حسب المعيار رقم 12، فمن منظور مخاطر تمويل السيولة هناك مصدران رئيسان لتوليد الأموال في البنوك التقليدية، ولكن لا يمكن استخدامهما في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، إذ لا يمكن أن تحصل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على القروض المبنية على الفوائد من سوق ما بين المصارف، وفضلاً عن أن معظم الدول لا تسمح لتلك المؤسسات بتحويل ديونها إلا عن طريق بيعها بقيمتها الاسمية. كما

[1] عبد الله أحمد **مرجع سبق ذكره**، ص 98.

أن قلة أو عدم توفر أوراق مالية/صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة في كثير من الدول يزيد من هذه المشاكل، مما يؤدي إلى إلزام مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بالاحتفاظ بمستويات كبيرة من النقد والموجودات السائلة غير المربحة مقارنة بالمؤسسات التقليدية. أما في الدول التي يتوفر فيها أوراق مالية/صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة، فإن عدم وجود سوق نشط للتداول أو إعادة الشراء المتوافقة مع أحكام الشريعة ما زال يعد مشكلة قائمة. وبشكل عام، فإن معظم الدول لا يوجد لديها نظام متوافق مع أحكام الشريعة فيما يتعلق بالمسعف الأخير من أجل حماية سلامة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها في حالات ضغط السيولة الشديد. أما في الجانب المقابل من المركز المالي، فإن الودائع وحسابات الاستثمار القائمة على المشاركة في الأرباح لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية غير مغطاة بنظام تأمين على الودائع موثوق به ومتوافق مع أحكام الشريعة. كل هذه العوامل تؤثر على أداء وتنافسية مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية في تلك الدول[1].

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية في عام 2015 مبادئ الإرشادية متممة لمعيار رقم 12، ويجب قراءتها مع المعايير والمبادئ الإرشادية الأخرى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية ذات العلاقة التي تتناول إدارة مخاطر السيولة على وجه الخصوص، وإدارة المخاطر على وجه العموم، فضلاً عن إجراءات الرقابة الإشراقية.

هذه المبادئ الإرشادية تحدد الحد الأدنى للسيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، بما في ذلك مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية القائمة بذاتها والنوافذ الإسلامية التابعة لبنوك تقليدية، والبنوك الإسلامية التابعة لبنوك تقليدية على أساس منفرد ومجمع. وبإمكان السلطات الإشراقية توسيع نطاق تطبيق هذه المبادئ الإرشادية ليشمل البنوك الاستثمارية والمؤسسات المالية الأخرى حسب تقديرها.

إن ضوابط نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر المذكورة في هذه الوثيقة مبنية على مقترحات لجنة بازل للرقابة المصرفية، فضلاً عن عدة إضافات وتعديلات تم إدخالها لمراعاة خصوصيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ينبغي تطبيق نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر بصفة مستمرة وثابتة في الدولة عبر كامل قطاع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، إلا أن السلطات الإشراقية بإمكانها أن تعدل أو تستثني مكونات معينة من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، آخذة بعين الاعتبار أوضاع اقتصادية محددة ونموذج الأعمال الخاص بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

[1] مجلس الخدمات المالية الإسلامية الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية، كوالالمبور، 2015، ص ص3-4.

وتشتمل نسبة تغطية السيولة على مكونين هما: الموجودات السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة بالنسبة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (التي تمثل بسط المعادلة، وصافي التدفقات النقدية الصادرة التي تمثل مقام المعادلة) على حد سواء في سيناريوهات الضغط. ويقصد بالموجودات السائلة عالية الجودة الموجودات التي يمكن تحويلها بسهولة بصورة فورية إلى نقد دون أي فقدان، أو بفقدان محدود لقيمتها خلال فترة الضغط. وسيتم حساب إجمالي صافي التدفقات النقدية الصادرة على أنه إجمالي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة ناقصاً إجمالي التدفقات النقدية الواردة المتوقعة وفق سيناريوهات الضغط المحددة على

نسبة تغطية السيولة = إجمالي رصيد الموجودات السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة / إجمالي صافي التدفقات النقدية الصادرة على مدى الثلاثين يوماً القادمة ≥ 100%

مدى الثلاثين يوماً التالية، وبناءً عليه فإن معادلة حساب نسبة تغطية السيولة هي كالآتي[1]:

وفق دراسة التأثير الكمي والاستطلاع اللذين أجراهما مجلس الخدمات المالية الإسلامية في عام 2013م، فإن غالبية مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية كانت قادرة على تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات نسبة تغطية السيولة، وعلى الرغم من ذلك فإن معظم موجودات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية السائلة عالية الجودة اشتملت بشكل رئيس على أوراق نقدية وعملات معدنية، فضلاً عن الاحتياطيات المودعة لدى البنك المركزي) بما في ذلك الاحتياطيات المطلوبة(إلى الحد الذي تسمح سياسات البنك المركزي بسحبه في أوقات الضغط، بل في بعض الحالات فإن الموجودات السائلة عالية الجودة تكونت بشكل تام من هاتين الفئتين. أما في بعض الدول التي يوجد فيها سوق رأس مال متطور نسبياً، فإن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بإمكانها أن تحتفظ أيضاً بأوراق مالية متوافقة مع أحكام الشريعة تحمل وزن مخاطر ائتمانية 0% تم إصدارها أو ضمانها من قبل البنك المركزي. إلا أن كمية هذه الأدوات بالنظر إلى مجمل مكونات الموجودات السائلة عالية الجودة محدودة جداً، نظراً للنقص الحاصل في الأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة، والأهم من ذلك المستوى المنخفض للمتاجرة في هذه الأدوات حتى خلال أوضاع السوق الطبيعية.

أشارت العديد من الدراسات إلى وجود تأثيرا سالبا للسيولة على الربحية فكلما زادت السيولة انخفضت الربحية، لأن قدرة الأصول علي تحقيق العائد تزيد مع انخفاض السيولة. كما أن ارتفاع نسب السيولة يؤدي إلى

[1] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص10-11.

ضياع فرص استثمارية مربحة، مما ينعكس سلبيا على الربحية: منها دراسات (Angbazo, 1997; Guru et al 1999; Nakane,2003; Gibson, 2005)[1]

وعلى العكس من ذلك توصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين نسب السيولة والربحية. حيث قد يرجع ذلك إلى إتباع البنوك سياسة ائتمانية متشددة، واختيارها للاستثمارات الأكثر ضمانا والأكثر قدرة على الوفاء بالإلتزامات. كما أن توفر السيولة يحسن معدل الأرباح بالنسبة للبنك ويقلل من المخاطر. فعدم توفير السيولة الكافية أو عدم القدرة علي تلبية سحب الودائع أو تلبية الطلبات الجديدة على القروض، قد يؤدي إلي الاقتراض بتكلفة مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض الربحية. كما يساعد توفر السيولة علي حماية المودعين، وتوفير مصادر أموال تسمح بتغطية أي زيادة في الضرائب أو ارتفاع في النفقات، مما يؤدي إلى ارتفاع الربحية.

وأخيرا، يفسر البعض التأثير الإيجابي للسيولة على الربحية، بأن ارتفاع نسب السيولة تعتبر تكلفة علي البنك من خلال ضياع فرصة استثمار هذه الأموال وتحقيق عوائد مرتفعة علي الأصول، إلا أن هذا الارتفاع في التكاليف يتم تعويضه من خلال تحقيق ربحية مرتفعة[2].

مما سبق نلاحظ أن هناك تعارضا بين أراء الباحثين حول تأثير السيولة على الربحية، إلا أن أغلب الدراسات توصلت إلى وجود علاقة سالبة بين السيولة والربحية سواء في البنوك التجارية أو الإسلامية.

المبحث الثاني: تأثير العوامل العامة على ربحية البنك

بالإضافة إلى تأثير المتغيرات الخاصة بالبنك، هناك عوامل عامة أخرى يمكن أن يكون لها تأثير على الربحية. وتعتبر المتغيرات الاقتصادية الكلية والعوامل التي ترتبط بهيكل السوق من العوامل العامة التي قد يكون لها تأثيرا على تركيبة الأصول والخصوم. ولذلك سنتعرض لهذه العوامل كما يلي:

المطلب الأول: المتغيرات الاقتصادية الكلية

تعكس المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الاقتصاد بصفة عامة، ومن أهم المؤشرات التي تناولتها الدراسات السابقة التضخم، والناتج المحلى الإجمالي (GDP).

أولا: التضخم :

يعكس التضخم الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار والذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية

[1] Kosmidou, et al., op- cit : p 10.

[2] Khawaja, I and Musleh-ud Din, op-cit: p 8.

للنقود،. وتقاس القدرة الشرائية للنقود في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن أن يقتنى بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات. إن الكمية من السلع والخدمات تقل بارتفاع الأسعار ويزيد بانخفاض هذه الأسعار، لا يعتبر التضخم تلك الحالات التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جدا أو متقطع، فيجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضح ومحسوس وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة[1].

يعكس التضخم التغير في أسعار المستهلك، ويتوقف تأثير التضخم على الربحية بالقدرة على التنبؤ بالتضخم، فإذا كانت معدلات التضخم ممكن توقعها فيمكن للبنك أن يعدل من أسعار الفائدة، بحيث تكون الزيادة في الإيرادات أسرع من الزيادة في التكاليف، وبذلك من الممكن تحقيق أرباح عالية. وإذا كانت معدلات التضخم غير ممكن توقعها، فتعديل أسعار الفائدة يكون بشكل بطيئ، وتكون الزيادة في التكاليف أسرع من الزيادة في الإيرادات. يؤدي التضخم بمعدلات غير متوقعة إلى صعوبات في التخطيط والتفاوض بشأن القروض، بالإضافة إلى تأثر التدفقات النقدية للمقترضين بالتضخم، مما قد يتسبب في خسائر في القروض، وينعكس سلبيا على الربحية[2]. ويرى روفيل[3] أن تأثير التضخم يعتمد على الأجور وتكاليف العمليات وارتفاعها بمعدل أكبر أو أقل من معدل التضخم، وليس على التنبؤ بمعدل التضخم.

إن ارتفاع مستويات التضخم سيؤدي بالأفراد إلى تفضيل أساليب الاستثمار الأخرى كشراء السلع والموجودات دون الاستثمار من خلال تقديم الإيداعات للبنوك التجارية، بوصفه هدف للمحافظة على قيمة ما بحوزتهم من رؤوس أموال، وبالتالي فان البيئة الاقتصادية عندما تتضمن معدلات مرتفعة للتضخم ستكون معيقة أو محددة لأداء البنوك التجارية، وبالعكس في حالة وجود بيئة اقتصادية تكون فيها معدلات التضخم منخفضة ومستقرة فان ذلك سيوفر المناخ المناسب لتحقيق أداء مرض ومتميز للبنوك التجارية[4].

في البنوك الإسلامية للتضخم أثر على كل العلاقات التعاقدية باستثناء المشاركات القائمة على التساوي في رأس المال، فإذا كان للشركاء حصص مالية متساوية فإن أثر التضخم يكون عليهم واحدا. أما إذا كانت حصص متفاوتة فإن أثر التضخم يكون متفاوتا، فإذا كان البنك صاحب الحصة الكبرى يكون التضخم أثقل منه على صاحب الحصة الصغرى. أما المداينات التي تنشأ عن البيوع الآجلة أو المرابحة أو الإجارة أو القروض،

[1] Alan Griffith, Stuart Wall, **Applied economics an introductory course**, Seventh Edition, Longman. London and New York, 1997, p.468.

[2] Vang. A.P. **and Chan, H.S. Determinants of Bank Profitability in Macao,**AMCM QuarterlyBulletin**, 2009.**

[3]Revell J., 1979. **Inflation and financial institutions**. Financial times, London**.**

[4] نصر فهد، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

فأثر التضخم يكون على الدائن لصالح المدين. فإذا كان معدل التضخم متوقعا، فإذا أمكن الدائن أن يضيفه إلى دينه، وهذا ممكن شرعا في الديون التي يجوز فيها الفضل(الزيادة)، كما في البيوع الآجلة، والمرابحات الآجلة، والاجارات. أما القروض ففيها إشكال لأن الشريعة لاتسمح بالإضافة فيها سواء كان التضخم متوقع أو غير متوقع[1].

توصلت مجموعة من الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين التضخم والربحية في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، حيث يرجع ذلك إلى زيادة الدخل بنسبة أكبر من الزيادة في التكاليف في فترات زيادة التضخم، بالإضافة إلى فشل عملاء البنك في التنبؤ بمعدلات التضخم وهذا ما توصلت إليه دراسات كل من: (Molyneux and; Tornton, 1992; Bourk, 1989; kosmidou et al 2005; Awdeh, 2005; Demirguc-Kunt et al., 1999)[2]

ومن ناحية أخرى، توصلت بعض الدراسات إلى وجود تأثيرا سالبا للتضخم على الربحية. حيث يرجع ذلك إلى زيادة التكاليف بنسبة أكبر من الزيادة في الإيرادات. فارتفاع التضخم يحفز على الادخار، وبالتالي يخفض الطلب علي الائتمان، مما يدفع البنوك إلي تخفيض تكاليف الوساطة، وبالتالي انخفاض الأرباح. كما أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض حجم القروض، وانخفاض فعالية تخصيص الموارد، ويؤدي إلي انخفاض العائد على الأصول وهذا ما توصلت إليه دراسات كل من (Huybens and Smith 1996; Tennant and Folawewo, 2001; Brock and Rajas-Suarez, 2000)[3]

وأخيرا، لم تتوصل دراسة بن ناصر إلى وجود أي تأثير للتضخم على الربحية[4].

يلاحظ من العرض السابق للدراسات تباين آراء الباحثين فيما يتعلق بعلاقة التضخم بالربحية. ففي حين أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين التضخم وربحية البنك، توصلت نتائج دراسات أخرى إلى وجود علاقة سالبة بين التضخم والربحية. ترجع العلاقة الموجبة إلى أن ارتفاع معدلات التضخم قد تؤدي إلى الحد من الادخار وتحفيز الطلب على الائتمان، مما يدفع البنوك إلى رفع معدلات الفائدة على القروض وتحقيق

---

[1] المصري رفيق يونس، **أثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية**، ط2، دار المكتبي للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2009، ص19.

[2]Davis, E. and H, Zhu. **Commercial Property price and bank Performance**. Bank for International Settlements wp, no 175, 2005, p10.

[3] Ben Naceur, S. and Goaid, M**. The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia.** Journal of Economic and Finance, Vol 5, no 5, 2005, 106-130.

[4]Ben Naceur, S. **The determinants of the Tunisian banking industry profitability**: panel evidence paper presented at the Proceeding of the *Economic research forum (ERF)***,** October, 2003, p7.

إيرادات. إلا أن زيادة حجم القروض من المحتمل أن تكون أقل جودة، مما يعني ارتفاع مخاطر عدم السداد، بالإضافة إلى عدم قدرة البنك على التمييز بين القروض الرديئة والقروض الجيدة، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف بنسبة أكبر من الزيادة في الإيرادات. ففي البنوك التجارية تساعد معدلات الفائدة على تخفيف من آثار التضخم في حالة القروض خاصة إذا كان التضخم متوقع، ويتعارض ذلك مع البنوك الإسلامية، لأن الشريعة لا تسمح بذلك سواء كان التضخم متوقع أو غير متوقع.

ثانيا: الناتج المحلى الإجمالي :

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بكافة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة (عادة سنة)، سواء تحقق هذا الإنتاج من خلال نشاطات اقتصادية تتولى القيام بها رعايا الدولة (مواطنيها)، أو من قبل جهات أجنبية.

تستخدم الزيادة في الناتج المحلي أداة لقياس النمو الاقتصادي، يتم التمييز بين الناتج المحلي الخام الاسمي والناتج المحلي الخام الحقيقي ذلك أن الأول يعبر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية، ومن هنا فإن بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث فيه تكون نتيجة تغير الأسعار لا للكميات. ومن أجل إزالة أثر السعر يلجأ إلى حساب الناتج المحلي الخام الحقيقي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغيرات في الكميات، وهذا بقسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشر الأسعار. وبالتالي، فإن حساب معدل النمو يتم انطلاقاً من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى[1].

ويعتبر الناتج المحلى الإجمالي من أكثر المقاييس استخداماً للدلالة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويقيس إجمالي النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد. ويضم مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في الاقتصاد، وبالتالي يعبر عن الحالة الاقتصادية للدولة ويرتبط ارتباط مباشرا في زيادته بزيادة حجم الاستثمار في المجتمع. وعند تحسن الاقتصادي ويزداد حجم الناتج الإجمالي يزداد التفاؤل بشأن المستقبل والذي يمكن إن يكون له تأثير إيجابي على الربحية. كما أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى القيام بالأنشطة البنكية في ظل فرص أكبر للنمو الاقتصادي. حيث أنه في فترات ارتفاع النمو الاقتصادي تنخفض تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات، والتي تؤدي بالبنوك إلى إصدار قروض ذات مخاطر ائتمان منخفضة، مما

[1] جبوري محمد، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي:دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود، بنوك ومالية، تلمسان، ،سنة، ص ص 155-157.

ينعكس ايجابيا على الربحية[1].

واتفقت العديد من الدراسات على وجود العلاقة الموجبة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والربحية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يشجع البنوك على منح قروض أكثر، ويخفض من القروض غير المربحة مما ينعكس ايجابا على الربحية، وهذا ما توصلت اليه دراسات كل من (Gizycki, 2001; Davis and Zhu, 2003 ; Guorong et al., 2003; Ben khediri, 2009; Kosmidou and Pasioura, 2006; Athanasoglou et al., 2006)[2]

وفي هذا الاتجاه توصلت دراسة بن خذيري كريم[3] التي هدفت الى دراسة محددات ربحية البنوك الإسلامية على وجود علاقة موجبة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والربحية.

بينما توصل القليل من الدراسات إلى وجود تأثير سلبي لمعدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي على صافي هامش الفائدة. وترجع العلاقة السالبة إلى أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات، مما ينعكس في انخفاض مخاطر عدم السداد، مما يدفع البنك إلى تخفيض معدلات الفائدة على القروض، والتي يؤدي إلى انخفاض هامش الفائدة.

وأخيرا، توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود تأثير للناتج المحلي الإجمالي على الربحية، حيث لا يعكس النمو الاقتصادي أي تطورات في الأنظمة البنكية أو تكنولوجيا متقدمة في القطاع البنكي[4] وذلك ما توصلت إليه ودراسة عبيدات بدر وأخرون [5] التي هدفت إلى تحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن.

يتبين من العرض السابق اختلاف نتائج الدراسات السابقة بصدد العلاقة بين معدل النمو الإقتصادي والربحية، فقد تكون العلاقة موجبة أو سالبة، أو عدم وجود علاقة.

المطلب الثاني: العوامل السوق

تصرح النماذج التقليدية لنظريات المنظمات الصناعية بأن منظمات الصناعة المركزة تمتلك قوة سوقية يمكنها

[1] Berger, A.N. Demirguc- Kunt, Levine, R and Haubrich, J.G. **Bank Concentration and Compitation: An Evolution in the making.** Journal of Money ,Credit and Banking, 36(3), 2004, pp 433-445.

[2] Choi ,K., Wong, E, Fong, T., and Wong, J. 2007**. Determinants of the Performance of Banks in Hong Kong**. Hong Kong Monetary Authority. Working Paper ,6/2007, p 13.

[3] Ben Khediri, k, **Determinants of Islamic bank profitability in the MENA region.** Int. J. Monetary Economics and Finance, Vol. 2, Nos. 3/4, 2009**.**

[4]Demirguc – kunt, A.. and H. Huizinga. **Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence**. The World Bank Economic Review**,**1999.

[5] Obeidat , b et al**., Evaluating the Profitability of the Islamic Banks in Jordan.** EuroJournals, Issue 56 January, 2013**.**

أن تسهم في تخفيض المنافسة بسهولة، عبر تحالفات المنظمات الرائدة، بشكل يسمح لها بأن تضع أسعارا فوق التكاليف الحدية ومن ثم الحصول على مستويات ربحية مرتفعة. وهذا ما أثبتته الكثير من الدراسات المعتمدة على بيانات صناعية، عبر ما قدمته من نتائج توضح العلاقة الموجبة بين التمركز السوقي وأرباح المنظمات الصناعية، وبالتالي يمكن أن نتوقع وجود مثل تلك العلاقة في صناعة البنوك[1].

تمتلك البنوك التي لها نسبة تمركز مرتفعة قوة سوقية تمكنها من تخفيض المنافسة بسهولة، وبشكل يسمح لها أن تضع أسعارا فوق التكاليف الحدية، ومن ثم الحصول على مستويات ربحية مرتفعة. وهذا ما أثبتته الكثير من الدراسات التي تناولت العلاقة بين تمركز السوقي وربحية البنوك.

ويعتبر التمركز السوقي من أهم العوامل التي ترتبط بهيكل السوق، حيث أن ارتفاع نسب التمركز في السوق تجعل البنوك تفرض معدلات مرتفعة على القروض، وتدفع معدلات منخفضة على الودائع، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح عالية[2].

وهناك نموذجان لتفسير العلاقة الموجبة بين التمركز السوقي والربحية، الأول: علاقة الهيكل بالأداء (SCP) (The Structure - Conduct - Performance)، والذي يركز على هيكل أو تركيبة السوق. فالبنوك التي لها درجة عالية من التمركز السوقي، يزيد احتمال سيطرتها على السوق سواء سيطرة صريحة أو ضمنية، مما يؤدي إلى تحقيق ربحية عالية (Evanoff and Fortier, 1988). تنبع أهمية نموذج SCP في قطاع البنوك من كون البنوك ذات طبيعة تميل إلى التمركز. فوفقا للمسح الذي قام به روادس (Roads,1979)، والذي اشتمل على 39 دراسة للفترة مابين 1961 و1977، وجد أن 30 دراسة توصلت إلى دعم لفرضية SCP. وهذا ما أكده دراسة جبيرت (Gilbert) عام 1984 الذي قام بمراجعة ما يقارب من 56 دراسة عن العلاقة بين الربحية والتمركز في صناعة البنوك الأمريكية، وتوصل إلى أن نصف تلك الدراسات تقريبا كشفت عن إستجابة مقاييس الأداء البنكية للتغيرات في التمركز السوقي، وجود علاقة موجبة بين التمركز السوقي وأداء البنوك. كما أضاف بين (Bain) عام 1951 بأن الأسواق الأكثر تمركزا، وبسبب المنافسة المنخفضة لأسباب تحالفية أو إحتكارية، تؤدي إلى وضع أسعار غير ملائمة للمستهلكين (فمثلا في صناعة البنوك توضع معدلات فائدة أعلى على القروض

[1] الكور،عز الدين مصطفى، **أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية القاهرة، 2006، ص23.

[2] Berger AN, and Strahan, op-cit: p141.

ومعدلات فائدة أقل على الودائع) تؤدي إلى تحقيق أرباح عالية. أي أن تمركز السوق يزيد من احتمالات التحالف داخل الصناعة، وبالتالي يؤدي بالوصول بالأرباح إلى مستويات غير عادية وغير تنافسية[1].

أما النموذج الثاني فيعرف بقوة السوق النسبية (Relative-Market-Power) والتي تؤكد على أن البنوك صاحبة الحصص السوقية الكبيرة والمنتجات المتميزة هي فقط القادرة على استخدام قوة السوق لتسعير منتجاتها، وتجني من خلال ذلك أرباحا طائلة[2]. كما أكد سميرلك (Smirlock ,1985)، في دراسته أن الحصول على قوة سوقية نابعة من تمايز المنتج، قد يساعد في وضع أسعار أعلى وتحقيق عوائد مرتفعة. كما أن ارتفاع نسب التمركز السوقي قد يعطي قدرة للبنك لتسعير خدماته بمستوى أعلى من التكاليف الهامشية لتقديم هذه الخدمات، وبالتالي تحقيق أرباحا عالية.

أما فرضية الكفاءة التقليدية التي قدمت من طرف Peltzman سنة 1973ومن ثم Demsetz سنة 1977، والتي تفترض أن الاختلافات في كفاءة المنظمات وتشتتها داخل الأسواق تخلق عدم مساواة في الحصص السوقية (مستويات أعلى من الكفاءة بالمتوسط تنتج عنها حصص أكبر في السوق لعدد محدود من البنوك) تؤدي إلى تحقيق علاقة موجبة بين التركز والربح. ويعتقد إلى حد كبير، أن العلاقة الموجبة بين التركز وأرباح البنوك، الناتجة تعتبر غير منطقية، وإنما تشتق هذه العلاقة من كفاءة البنوك. ففرضية الكفاءة التقليدية تفسر أداء البنوك، من خلال العلاقة الموجبة بين الكفاءة (معبرا عنها بالحصة السوقية) وبين أرباح البنوك، بشكل يعزز المنافسة في السوق، ويحقق أسعارا ملائمة للمستهلكين[3].

وعلى مستوى الدراسات التطبيقية هناك العديد من الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين التمركز السوقي والربحية، والتي ترجع ذلك إلى أن ارتفاع نسب التمركز السوقي يعطي قدرة للبنوك لفرض معدلات مرتفعة على القروض ومنخفضة على الودائع، مما ينعكس ايجابيا على الربحية[4]. ومن أوائل الدراسات التي تناولت موضوع التمركز السوقي وعلاقته بأداء البنوك التجارية دراسة شوت سنة 1979 التي طبقت على 60 بنك تجاري في كندا وأوربا الغربية واليابان، والتي توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين الربحية ونسبة التمركز

[1] Smirlock, M. **Evidence of the (Non) relationship between concentration and profitability in banking.** ***Journal of Money, Credit, and Banking,*** Vol. 17, 1985, pp 80.

[2] Berger, A.. N. **The Relationship between capital and earning in banking**. Journal of Money, Credit and Banking**,** 27, 1995, pp 404 - 431.

[3] الكور،عز الدين مصطفى، والفيومي نضال. **قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان،** المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،المجلد3 العدد3، 2007.

[4] Chirwa, E. W. **Determinants of commercial banks profitability in Malawi**: A contegration approach. ***Applied Financial Economic*** 13, 2003,p 568.

المحسوبة بواسطة تركز أكبر ثلاث بنوك[1].

وأخيرا، توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود تأثر للتمركز السوقي على ربحية البنوك الأردنية[2]. وهذا يعني أن ربحية البنوك ذات النسبة العالية من الودائع لم تكن أفضل من مستوى ربحية البنوك الأخرى، ويرجع السبب في ذلك إلى تشابه وسائل توظيف الأموال في البنوك، ومحدودية الفرص المتاحة لها، مما قد يضطرها للعمل في ظروف متشابهة. وهذا يفسر عدم بذل البنوك ذات الحصة السوقية الأكبر جهودا أفضل عن التي تبذلها بقية البنوك الأخرى لتعظيم الأرباح. كما يرجع البعض الأخر عدم وجود علاقة بين التمركز السوقي والربحية إلى أن تحقيق الأرباح يرجع إلى الكفاءة العالية للبنوك ذات الحصة السوقية الأكبر. من أوائل الدراسات التي أيدت فرضية الكفاءة دراسة سميرلوك سنة 1985 التي اختبرت العلاقة بين التمركز السوقي مع ربحية البنوك في سبع ولايات أمريكية للفترة من 1973 إلى 1978 لأكثر من 2700 وحدة بنكية حكومية. توصلت الدراسة إلى أنه بعد إدخال متغير الكفاءة فإن متغير التمركز السوقي لا يضيف شيئا إلى تفسير معدلات ربحية البنوك. ومن جهة أخرى ارتبط متغير الكفاءة ايجابيا مع الربحية، وبهذا فإن نتيجة الدراسة لا تدعم فكرة أن التمركز السوقي يؤدي إلى أرباح احتكارية، وتؤيد فرضية الكفاءة، بأن الربحية العالية هي نتيجة لكفاءة البنوك[3].

يلاحظ من العرض السابق أن هناك اختلافا في نتائج الدراسات التجريبية فيما يتعلق بتفسير تأثير التمركز

[1]Short, B. **The relation Between Commercial bank Profit Rates and banking concentration in Canada**, Western Europe and Japan. Journal of Banking Finance, 1979, pp 209-219.

[2] القدومي، عبد الرحيم، **التمركز المؤسسي للودائع وأثره على ربحية البنوك الأردنية**، مجلة البلقاء، العدد الأول، عمان،1997.

[3]Smirlock, M, op-cit: pp 69-83

السوقي على الربحية. فغالبية الباحثين وجدوا تأثيرا إيجابيا للتمركز السوقي على الربحية، بينما هناك عدد قليل من الباحثين يرى أنه ليس هناك تأثير للتمركز السوقي على الربحية.

خلاصة الفصل:

تتأثر ربحية البنوك بعدد من العوامل، منها ما هو خارجي (خارج سيطرة الإدارة)، و منها ما هو داخلي تحت سيطرة الإدارة. إذا ما سلمنا بأن العوامل الخارجية ليست تحت السيطرة، أما العوامل الداخلية لها أهمية كبيرة من خلال تمكن الإدارة من السيطرة عليها من جهة، و من جهة أخرى فإن فهم علاقتها بالربحية يساعد الإدارة على تبني سياسات و إجراءات من شأنها التأثير الإيجابي على الربحية.

تواجه البنوك الإسلامية نوعين من المخاطر الأول تشترك فيه مع البنوك التجارية، باعتبار البنوك الإسلامية وسائط مالية، ونظرا للتقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية فإن طبيعة هذه المخاطر تتغير في حالة البنوك الإسلامية. أما في النوع الآخر فالمخاطر تنفرد بها البنوك الإسلامية وفقا للطبيعة المميزة لمكونات أصولها وخصومها.

ولذلك يجب على القائمين على البنوك الإسلامية معرفة طبيعة هذه المخاطر التي تواجه البنك الإسلامي وتأثيرها على الربحية، ومن ثم وضع الأسس والاستراتيجيات لإدارة هذه المخاطر في ظل تنامي التطورات في الصيرفة الدولية المتمثلة في الاتجاه نحو تحرير الأسواق النقدية، واشتداد المنافسة، والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى مقررات لجنة بازل التي تهدف إلى إصلاح وضعية المؤسسات المصرفية العالمية وتوحيد النظام المصرفي العالمي.

القسم الثاني: الجزء التطبيقي

الفصل الرابع

واقع ربحية البنوك التجارية والإسلامية

المدروسة بين المتغيرات الداخلية

ومتغيرات بيئتها الخارجية

تمهيد:

تشهد البنوك الإسلامية نمواً متزايداً منذ نشأتها، وبات معدل نموها يفوق معدل نمو القطاع البنكي التجاري، حيث بلغ معدل النمو السنوي للأصول الإسلامية خلال الفترة 2007-2014 حوالي 15.7 بالمئة، وزاد الاهتمام بها بسبب الأزمات المالية التي مست العالم في السنوات الأخيرة، مما جعلها منافسا للبنوك وخاصة التجارية، وذلك لاعتماد أغلب البنوك الإسلامية صيغ التمويل القصيرة الأجل.

تم في هذا الفصل عرض نشأة وتطور البنوك التجارية والإسلامية محل الدراسة المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في كل من دولة: الجزائر، تونس، مغرب، ليبيا، مصر، السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، الأردن، وذلك في المبحث الأول. مع تحليل مؤشرات الربحية والمتغيرات الداخلية الخاصة بهذه البنوك، مع عرض للمؤشرات الاقتصادية الكلية لبيئة عملها. أما في المبحث الثالث فتم اختبار الفروقات في مؤشرات الربحية والمتغيرات الداخلية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية المدروسة.

المبحث الأول: تقديم البنوك عينة الدراسة

خصص هذا المبحث للتعرف على البنوك المختارة واهم الإحصائيات الخاصة بها لتحديد صفات وخصائص كل بنك على حدا والمتعلقة ببيئة عمله الداخلية، إضافة إلى البيئة الخارجية التي يعمل بها، من أجل تحديد أهم النقاط المتعلقة بربحية هذه البنوك والعوامل المؤثرة فيها، والهادفة لمعالجة إشكالية الدراسة.

تم اختيار هذه البنوك تبعا لطول السلسلة الزمنية للبيانات المتاحة لكل بنك من مجموع البيانات المتحصل عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تنويع الدول من أجل الوصول لنتائج يمكن تعميمها على باقي البنوك. وعليه فقد تم تقسيم هذا المبحث أربعة مطالب على مجموع البنوك المتواجدة في المنطقة الواحدة ونوع البنوك والتي تم ترتيبها فيما بينها على أساس تاريخ إنشائها من الأقدم للأحدث.

المطلب الأول: البنوك التجارية المتواجدة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يحتوي هذا المطلب على التعريف بنشأة وتطور تسعة من البنوك المتواجدة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال التعرف على تاريخ التأسيس وأهم المراحل التي مرت بها خلال سنوات نشاطها، إضافة إلى عدد فروعها وأهم منتجاتها وحجم أصولها، وغيرها من النقاط المساعدة على التعرف على البنك وسياسة عمله، وهذه البنوك هي:

بنك الإمارات دبي الوطني –الإمارات، بنك برقان–الكويت، البنك التجاري القطري–قطر، البنك الأهلي التجاري –السعودية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري–الجزائر، بنك التجارة الخارجية –المغرب، البنك الخارجي الليبي–ليبيا.

أولا: بنك الأهلي التجاري –السعودية

يعتبر أول بنك سعودي النشأة، حيث بدأ البنك نشاطه في 20 ربيع ثاني 1373هـ الموافق 26 ديسمبر 1953م. وفي عام 1999م دخلت الحكومة السعودية ممثلة في صندوق الاستثمارات العامة مساهمةً بأغلبية ملكية البنك. يعتبر البنك الأهلي هو من أكبر البنوك في العالم العربي، ويبلغ رأسماله 20,000 مليون ﷼ أي 5,333 مليون دولار.

بلغت أصول البنك 441 مليار ﷼، أي ما يعادل 118 مليار دولار بنهاية العام المالي 2016م. كما بلغت أرباح البنك الصافية 9,317 مليون ﷼، أي ما يعادل 2,485 مليون دولار في نهاية العام 2016م. بلغ إجمالي عدد فروع البنك بالمملكة 374 فرعاً بنهاية العام 2016م، تقدّم خدمات مصرفية إسلامية. وبلغ عدد عملاء

البنك أكثر من 5 مليون عميلاً بنهاية العام 2016م. يوظف البنك الأهلي بالمملكة 8,035 موظف بنهاية العام 2016م، بلغت نسبة السعوديين منهم 94.8%[1].

ثانيا: بنك الرياض–السعودية

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العريقة في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، بدأ نشاطه في العام 1957.

يقدم البنك لعملائه خدمات مصرفية وتمويلية متميزة ومبتكرة من خلال شبكة فروع تضم أكثر من 330 فرعاً، منها 81 فرعاً صممت خصيصاً لتلبية الاحتياجات المصرفية للسيدات بالإضافة إلى 6 فروع للخدمة الذاتية. بالإضافة إلى التواجد بالخارج من خلال مكاتبه في لندن وهيوستن وسنغافورة حيث نقوم بتقديم خدمات مصرفية ومالية دولية مبتكرة ومتكاملة مصممة خصيصاً لخدمة مصالح عملائنا وتلبية احتياجاتهم في أماكن تواجدهم.

وتضم خدمات بنك الرياض الإلكترونية (انترنت وتطبيقات للأجهزة الذكية) أحدث التقنيات لتمكن عملاءنا من التمتع بخدماتنا المصرفية من أي مكان. كما حافظ البنك على ريادته في توفير شبكات الصراف الآلي حتى بلغ أكثر من 2007 جهاز صراف آلي متعددة الوظائف[2].

ثالثا: بنك التجارة الخارجية –المغرب

البنك المغربي للتجارة الخارجية، تأسس سنة 1959 ويُعد من أعرق البنوك المغربية. يتواجد البنك ب 22 دولة (منها الأوربية والإفريقية والآسيوية)، وللبنك حوالي مليوني رصيد نشيط، وشبكة من الوكالات تتعدى 600 منها 17 مركزا للأعمال، وأكثر من 150 منتج وخدمات.

قام البنك بإطلاق برنامج توسيع شبكة الفروع من خلال فتح 50 فرعا في عامي 2005 و2006، و70 وكالات في عام 2007 و100 فرعا في عام 2008[3].

رابعا: البنك الوطني الجزائري–الجزائر

أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي. وفي عام1982 تمت اعادة هيكلة البنك

[1]http://www.alahli.com,05/07/2017.
[2] https://www.riyadbank.com,09/07/2017.
[3]http:// www.bmcebank.ma,09/07/2017.

الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة إعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع، وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

وفي شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 14 مليار دينار جزائري إلى 41600مليار دينار جزائري.

حسب إحصائيات 31 ديسمبر 2015، للبنك الوطني 211 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني. وأكثر من 5000 موظف، و197 513 2 حساب للزبائن[1].

خامسا: البنك الخارجي الجزائري

بنك الجزائر الخارجي هو بنك عمومي، تم إنشاؤه في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد مرّ بعدة مراحل خلال تطوره، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض) ، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الإقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى ، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية .

وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق بإستقلالية المؤسسة ، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة ، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 12 جانفي 1988.

و يعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري ، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الإعتمادات عن الإستيرادات وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم.[2]

[1] http:// www.bna.dz,05/07/2017.

[2] لطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

سادسا: البنك الخارجي الليبي–ليبيا

انطلقت الخدمات المالية والمصرفية للبنك الليبي الخارجي بموجب القانون رقم 18 عام 1972، حيث تم تأسيسه كشركة مساهمة ليبية برأسمال وقدره عشرة ملايين دينار ليبي، حيث تم الاكتتاب بها بالكامل من قبل بنك ليبيا المركزي.

صدرت قرارات متتالية لزيادة رأسمال البنك حتى وصلت إلى 300 مليون دينار ليبي عام 1988 غير مدفوعة بالكامل، ثم في العام 2004 تم تحويل ميزانية البنك إلى الدولار الأمريكي كعملة أساس، ثم تكملة رأس المال في 2006 الى مليار دولار أمريكي، وإلى 2 مليار دولار أمريكي في عام 2009، والى 8.7 مليار دولار أمريكي عام 2010، ووصل رأس المال المدفوع حتى شهر أبريل من نفس العام إلى 3 مليارات دولار أمريكي.

تصدر البنك الليبي الخارجي من خلال تصنيف أول مئة بنك عربي على مستوى الوطن العربي، بحسب معيار الموجودات وفقاً للدراسة التي قامت بها مجلة اتحاد المصارف العربية، الترتيب رقم (49) للسنة المالية 2015 في حين تصدر نفس الترتيب عن الربع الثالث للسنة المالية 2016[1].

سابعا: البنك التجاري القطري–قطر

تأسس البنك التجاري في عام 1975 كأول بنك خاص يتم تأسيسه في دولة قطر. وفي عام 1978، قام البنك بتأسيس قسم للصرافة والتمويل وانضم إلى عضوية خدمات الفيزا. وفي عام 1980، تم افتتاح فرع سوق الأحمد.

إن البنك التجاري مستمر في تحقيق الأرباح منذ عام 1975 وواصل الاستثمار في تطوير التكنولوجيا ورأس المال البشري، وخلق قاعدة رأس مال قوية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

يمتلك البنك التجاري مجموع أصول بقيمة 127 مليار ﷼ قطري في 30 يونيو 2016. وبصفته بنكا تجاريا، فإنه يقدم خدمات مصرفية شاملة، تتضمن مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والخدمات الاستثمارية. تضم شبكة البنك 31 فرعاً يقدم خدمات كاملة و174 جهاز صراف آلي في دولة قطر.

وساهمت إستراتيجية التنويع الناجحة للبنك التجاري في توسيع انتشاره في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الشراكة الإستراتيجية مع البنكين الزميلين البنك الوطني العماني في سلطنة عمان والبنك العربي المتحد في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويُعد البنك الوطني العماني ثاني أكبر بنك في سلطنة عمان بإجمالي أصول بلغت 3.5 مليار ﷼ عماني في 30 يونيو 2016، ولدى البنك 60 فرعاً تقليديا و6 أفرع إسلامية في سلطنة عمان

[1]http://www.lfbank.ly,09/07/2017.

وفرع واحد في كل من مصر و وأبو ظبي ودبي. أما البنك العربي المتحد ومقره الرئيسي في الشارقة، فقد بلغ مجموع أصوله 22.5 مليار درهم إماراتي في 30 يونيو 2016، ويقوم بتشغيل 25 فرعاً في الإمارات العربية المتحدة. ونظراً للنجاح المستدام الذي تشهده استراتيجية التوسّع لدى البنك، أعلن البنك التجاري في يوليو 2013 عن استحواذه على حصة الأغلبية في ألترناتيف بنك ("ايه بنك") في تركيا[1].

ثامنا: بنك برقان–الكويت

تم تأسيس بنك برقان في عام 1977، الذي يعد من أحدث وأنشط البنوك التجارية في دولة الكويت وثالث أكبر بنك من حيث الأصول، واستطاع أن يحتل موقعاً ريادياً في مجال التركيز على الخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الشركات بالإضافة إلى تمتعه بقاعدة واسعة من عملاء خدمات التجزئة المصرفية والخدمات المصرفية الخاصة.

حصل البنك في عام 2010 على شهادة الأيزو 9001:2008 لكافة عملياته المصرفية، وبذلك يعد بنك برقان البنك الأول في دول مجلس التعاون الخليجي والوحيد في الكويت يحصل على مثل هذا الاعتماد. كما أن بنك برقان يعتبر الوحيد أيضاً في حصوله على جائزة الجودة لمؤسسة جي بي مورغان للسنة الثانية عشرة على التوالي.

وفي العام 2012، منح موقع "غلوبال بانكينج وفايننس ريفيو" بنك برقان جائزتين، "أفضل مجموعة مصرفية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا" و"أفضل بنك للخدمات المصرفية للشركات في الكويت".

وفي العام 2013، حصلت مجموعة بنك برقان على جائزة "بنك العام – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" من مجلة "أكويسيشن فاينانس".

يتمتع بنك برقان بشبكة فروع واسعة تتمثل في 27 فرعاً وما يقارب أكثر من مائة جهاز سحب/إيداع آلي في الكويت، كما يتمتع بنك برقان بأكبر شبكة فروع إقليمية في عدد من بلدان العالم حيث تضم أكثر من 233 فرعاً في تركيا والأردن والجزائر والعراق وتونس ولبنان وفلسطين[2].

تاسعا: بنك الإمارات دبي الوطني–الإمارات

تأسس بنك الإمارات دبي الوطني، المجموعة المصرفية الرائدة في المنطقة، في 16 أكتوبر 2007 حين أدرجت أسهم بنك الإمارات دبي الوطني في سوق دبي المالي رسميا، ويعتبر بنك الإمارات دبي الوطني نتيجة لعملية الإندماج بين بنك الإمارات وبنك دبي الوطني وأصبح خطة إقليمية لتعزيز القطاع المصرفي والمالي لأنه جمع بين

[1]https//www.cbq.qa,05/07/2017.
[2]http:// www.burgan.com,05/07/2017 .

ثاني ورابع أكبر بنكين في دولة الإمارات العربية المتحدة. وشكلت عملية الدمج مجموعة مصرفية قادرة على تقديم قيمة معززة عبر الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والاستثمارية والإسلامية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

ويعتبر بنك الإمارات دبي الوطني أحد البنوك الرائدة في أبرز مجالات الأعمال، كونه البنك الأبرز في الإمارات العربية المتحدة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والتي يقدمها من خلال أكثر من 220 فرعاً و940 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة وفي الخارج.

وفي31 ديسمبر 2015، بلغ مجموع أصول المجموعة 406.6 مليار درهم. وتعمل المجموعة في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر والمملكة المتحدة وسنغافورة ولها مكاتب تمثيل في كل من الهند والصين وأندونيسيا. ويعمل لدى بنك الإمارات دبي الوطني حالياً أكثر من 9000 موظف يمثلون ما يزيد على 70 جنسية مختلفة، مما يجعله أحد أكبر جهات التوظيف في الإمارات وأكثرها تنوعاً[1].

المطلب الثاني: البنوك الإسلامية المتواجدة في دول شرق الأوسط وشمال إفريقيا

يحتوي هذا المطلب على التعريف بنشأة وتطور أحد عشر بنكا من البنوك المتواجدة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال التعرف على تاريخ التأسيس وأهم المراحل التي مرت بها خلال سنوات نشاطها، إضافة إلى عدد فروعها وحجم أصولها ، وهذه البنوك هي :

أولا: بنك الراجحي –السعودية

بدأ بنك الراجحي، أحد أكبر البنوك الإسلامية في العالم، نشاطه عام 1957م، ويتمتع بنك الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 58 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية. وتم افتتاح أول فرع كبنك للرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957م، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979م في حي الشميسي.

وقد شهد العام 1978م، دمج مختلف المؤسسات التي تحمل إسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة، وفي عام 1988 تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة سعودية عامة. وبما أن البنك يرتكز إلى المبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي، فهو يلعب دوراً أساسياً في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلاً معايير صناعية وتنموية يحتذى بها.

يتمتع بنك الراجحي، ومقره الرياض بالمملكة العربية السعودية، بمركز مالي قوي وهو يدير أصولاً بقيمة 307 مليار ريال سعودي (80 مليار دولار أمريكي)، ويبلغ رأس ماله 16.25 مليار ريال سعودي (4.3 مليار

[1]http://www.emiratesnbd.com,05/07/2017.

دولار)، ويعمل فيه أكثر من 9006 موظفاً. ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من 500 فرعاً وأكثر من 4100 جهاز صراف آلي و46000 أجهزة نقاط البيع، و170 مراكز للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين البنوك السعودية[1].

ثانيا: بنك دبي الإسلامي

أنشئ بنك دبي الإسلامي سنة 1975 كشركة مساهمة عامة، كما انه مدرج بسوق دبي المالي، وهو أول وأكبر بنك إسلامي مارس مبادئ الشريعة الإسلامية بدولة الإمارات العربية المتحدة يعمل البنك حاليا 179 فرعا في الإمارات العربية المتحدة.

فاز بنك دبي الإسلامي، وهوأكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالجائزة العالمية الإسلامية للأعمال في نسختها الأولى من نوعها في المنطقة.

يشارك بنك دبي الإسلامي في الشراكات المحلية والدولية، فقد أنشا بنك باكستان المحدود إضافة لامتلاكه مكتبا تمثيليا بتركيا، وتحصل على رخصة بنكية أولية من قبل البنك المركزي الأردني للعمل كمؤسسة مالية إسلامية من خلال كيان جديد سمي بنك الأردن دبي الإسلامي، وبعد حصوله على الموافقات التنظيمية في عام 2015، استحوذ بنك دبي الإسلامي على 40٪ من بنك بي تي بانين الشريعة، والذي تم تغيير اسمه كجزء من الصفقة ليصبح بنك بانين دبي الشريعة، ليشكل أول دخول لبنك دبي الإسلامي إلى منطقة آسيا المحيط الهادئ[2].

ثالثا: بنك الشارقة الإسلامي–الإمارات

في عام 1975 تم تأسيس بنك الشارقة الإسلامي لتقديم الخدمات المصرفية التجارية للشركات والأفراد وذلك بموجب مرسوم أميري صدر عن صاحب السمو الدكتور الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة الشارقة. لقد تم إنشاء البنك آنذاك تحت إسم بنك الشارقة الوطني وظل يمارس الأعمال المصرفية التقليدية حتى نقطة التحول عام 2002 عندما أصبح أول بنك في العالم يتحول إلى بنك إسلامي.

لقد كان لخطوة التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي أثر إيجابي كبير في نمو البنك وهي تعد منعطفاً مهماً في مسيرته. فالأمر لم يقتصر على هيكلة المنتجات والخدمات التي يقدمها

[1] http:// www.alrajhibank.com, 09/07/2017.
[2] http://www.dib.ae, 09/07/2017.

لعملائه وحسب، بل تم تحويل القواعد المحاسبية ونظم المعلومات لتتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويدير البنك شبكة مكونة من 27فرعاً في الإمارات[1].

رابعا:بيت التمويل الكويتي

يعتبر بيت التمويل الكويتي " بيتك " مؤسسة مصرفية إسلامية تتبع وتطبق المنهج الإسلامي في كافة تعاملاتها، وهو أول بنك إسلامي يتم تأسيسه في دولة الكويت في عام 1977 ، إن كبار مساهمي بيت التمويل الكويتي "بيتك" الهيئة العامة للاستثمار (ملكية مباشرة)، الأمانة العامة للأوقاف (ملكية مباشرة)، الهيئة العامة لشؤون القصر(ملكية مباشرة) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (ملكية غير مباشرة).

كما يعد بيت التمويل الكويتي "بيتك" شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (KSE.KFIN) .

يقدم بيت التمويل الكويتي "بيتك" باقة كبيرة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل الخدمات العقارية، التداول المالي، المحافظ الاستثمارية، الخدمات التجارية، والخدمات التمويلية المخصصة للشركات والأفراد في كل من دولة الكويت، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، تركيا، ماليزيا، ألمانيا.

إن بيت التمويل الكويتي يعمل ضمن شبكة مصرفية إقليمية وعالمية تمتد عبر سبع مناطق حول العالم، من خلال 430 فرعاً، وما يزيد على 790 جهازاً للصرف الآلي، وعدد 8600 موظفاً تقريباً[2].

خامسا: البنك الإسلامي الأردني

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، (كشركة مساهمة عامة محدودة) سنة 1978 لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم (13) لسنة 1978م، وتم إلغاء القانون المذكور، واستعيض عنه بفصل خاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000م، وأصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ 2000/8/2م .

باشر الفرع الأول للبنك عمله في 1979/9/22 م برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليوني دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار، ويبلغ رأسمال البنك (180) مليون دينار أردني.

[1] http://www.sib.ae,10/07/2017.
[2] https : //www.kfh.com, 09/07/2017.

كما قام البنك بتغيير شعاره واطلاق هويته المؤسسية الجديدة في إطار انضمامه لباقي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية في رفع هذا الشعار وذلك في الأول من شهر تموز لعام 2010م.

ويقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة (74فرعاً و26 مكتب) والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة.كما يقدم خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن (199) جهازاً.

ويعمل في البنك الإسلامي حوالي (2236) موظفاً وموظفة يتصفون بالخبرة والدراية الكافية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، كما بلغ عدد حسابات العملاء العاملة في البنك حوالي (903) ألف حساب[1].

سادسا: بنك فيصل–مصر

بنك فيصل الإسلامي المصري هو أول بنك إسلامي مصري حيث افتتح أبوابه للعمل رسمياً واستقبل عملاءه في 1979/7/5م، وبالرغم من أن هذا التاريخ يُمثل استهلال النشاط الفعلي للبنك إلا أن البداية الحقيقية كانت قبل ذلك بأكثر من خمسة أعوام، عندما تشاور المؤسسون واتفقوا فيما بينهم على إنشاء بنك في مصر يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية يكون نموذجاً يحتذى به في كافة أنحاء العالم.

وقام صاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود – رئيس مجلس الإدارة – بعرض الفكرة على كثير من الشخصيات والمسئولين المصريين، حيث لاقت الفكرة ترحيباً واسعاً على المستويين الشعبي والرسمي، وتمت الموافقة على تأسيس البنك بالقانون الخاص رقم 48 لسنة 1977 الذى أقره مجلس الشعب المصري في حينه – كمؤسسة اقتصادية واجتماعية تأخذ شكل شركة مساهمة مصرية وتعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وبناء على القانون رقم 142 لسنة 1981 تم تعديل نظام الإنشاء، ثم تعديله مرة ثانية بالقانون رقم 97 لسنة 1996م. وقد لاقت أسهم البنك إقبالاً كبيراً حيث تجاوزت المبالغ المكتتب فيها عند التأسيس خمسة أمثال الأسهم المطروحة للاكتتاب، لذا تم تعديل رأس المال أكثر من مرة حتى وصل الآن إلى 500 مليون دولار كرأس مال مرخص به مقابل297 مليون دولار كرأس مال مصدر ومدفوع بالكامل.

كما يدير البنك أكثر من مليون وخمسين ألف حساب للعملاء في 2012/12/31 ، يصل إجمالي أصول البنك إلى ما يزيد عن ست مليارات دولار أمريكي في نهاية عام 2012م ، و يدير البنك شبكة مكونة من 34فرعاً في مصر[2].

[1] http : //www.jordanislamicbank.com, 09/07/2017.
[2] http://www.faisalbank.com.eg, 10/07/2017.

سابعا:بنك قطر الإسلامي– قطر

بنك قطر الإسلامي هو أول بنك إسلامي في قطر، بدأ عمله عام 1982 ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 42% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة حوالي 12% من إجمالي السوق المصرفية. وفي نهاية مارس 2017، بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف 13.67 مليار ريال قطري (3.76 مليار دولار أمريكي)، ووصل إجمالي الأصول إلى 143.3 مليار ريال قطري (39.4 مليار دولار أمريكي).

يقدم البنك خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع عصرية (30) منتشرة في مختلف أنحاء قطر، كما تتيح في الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء: مراكز الخدمات المصرفية الخاصة، مراكز خدمات التميز، مراكز الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب المراكز الخاصة بالسيدات. وعلاوة على امتلاكه لشبكة فروع متميزة، عمل البنك على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الالكترونية من خلال توفير خدمات متعددة لأجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي، الخدمات المصرفية عبر الانترنت، بالإضافة إلى مركز اتصال حائز على عدة جوائز[1].

ثامنا: بنك البركة–تونس

يحتل بنك البركة تونس مرتبة ريادية في مجال الصيرفة الإسلامية في البلاد التونسية والمغرب العربي. حيث تم تأسيسه في 15 جوان 1983 تحت تسمية "بيت التمويل التونسي السعودي" من طرف الدولة التونسية وسعادة "الشيخ صالح عبد الله كامل" مؤسس مجموعة دلة البركة.

وفي إطار توحيد الهوية التجارية لمجموعة البركة المصرفية في سنة 2009، تم تغيير تسمية البنك ليصبح "بنك البركة تونس"، ويدير المصرف شبكة مكونة من 37فرعاً في تونس. وقد قام بنك البركة تونس بتطوير منتجاته وخدماته طبقا للقوانين وأحكام المالية الإسلامية وذلك استنادا على[2]:

- بناء علاقة شراكة في مختلف العمليات المالية والتجارية
- تطبيق مبدأ المشاركة في النتائج بين الأطراف المتعاقدة
- اقتران كل عملية مالية بمعاملة تجارية حقيقية.

[1] https://www.qib.com.qa, 09/07/2017.
[2] http://www.albarakabank.com.tn, 11/07/2017.

تاسعا:البنك الدولي الاسلامي ـ قطر

تأسس البنك الدولي الإسلامي 01 جانفي 1991 م بالدوحة، يقدم خدماته المصرفية للمؤسسات والأفراد من خلال عدة قنوات تشمل شبكة فروع وصل عددها الى ستة فرعا موزعة جغرافيا في مختلف أنحاء قطر، وشبكة أجهزة صراف آلي وصل عددها الى 75 جهازا، بالإضافة لخدمات الهاتف المصرفي وخدمات الهاتف الجوال، ومركز الاتصال الذي يقدم خدماته 24 ساعة.

وتنفذ العمليات في فروع البنك باستخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا المصرفية والمعاملات الإلكترونية، وتشمل هذه الخدمات الودائع، التمويل، البطاقات الائتمانية، صناديق الأمانات، خدمات الاستثمار، التحويلات النقدية، تبديل العملة، والكثير من الخدمات الأخرى. ويمثل البنك أحد مؤسسي البنك الإسلامي البريطاني وبنك سورية الدولي الإسلامي.

يقدم الدولي الإسلامي عددا من خدمات التمويل الاستهلاكي لتلبية العملاء، إضافة الى خدمات الحساب الجاري، حساب التوفير، البطاقات الالكترونية وغيرها من الخدمات. أما على مستوى الشركات فانه يقدم مجموعة من الخدمات المصرفية والمالية سواء للقطاعات الحكومية، أو المؤسسات والشركات في قطر ومختلف دول العالم، والمتمثلة في كل من المرابحة، المضاربة، الاستصناع، الاعتمادات المستندية، التمويل التجاري[1].

عاشرا: بنك البركة–مصر

بدأ نشاطه منذ أكثر من 23 عاماً (1994) عمل خلالها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. يوفر البنك سلسلة من الخدمات والمنتجات والودائع الادخارية المختلفة التي تناسب مختلف الفئات، كما يقوم البنك بتوفير التمويل للعديد من القطاعات الاقتصادية في السوق المصري، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الائتمانية للشركات والمساهمة في تمويل المشاريع الوطنية المهمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. يقدم البنك خدماته المصرفية من خلال 31 فرعاً[2].

الحادي عشر: بنك أبوظبي الإسلامي

بنك أبو ظبي الإسلامي هو بنك إماراتي تأسس في 20 ماي سنة 1997 كشركة مساهمة عامة، وكان ذلك بناء على المرسوم الأميري رقم 9 لسنة 1997 الذي أصدره سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة.

وقد بدأ البنك بتوفير مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية ذات المستوى الرفيع، كخدمات التمويل وخدمات الحسابات المصرفية المختلفة منذ 11 نوفمبر سنة 1998. وبلغ رأس مال البنك المصرح به والمكتتب

[1] http://www.qiib.com.qa, 09/07/2017.
[2] http://www.albarakabank.com.eg, 11/07/2017.

فيه مليار درهم إماراتي أي ما يعادل273 مليون دولار أمريكي موزعا على 100 مليون سهم بقيمة أسمية قدرها 10 دراهم للسهم الواحد، وجميعها أسهم عادية.

يوجد لبنك أبو ظبي الإسلامي العديد من الفروع خارج دولة الإمارات العربية المتحدة وهي مصر، والمملكة المتحدة، قطر، سودان، والعراق[1].

المبحث الثاني: تحليل ربحية البنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2007 ـ 2014

تم من خلال الدراسة النظرية تحديد أهم نقاط التشابه والاختلاف بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وأهم المتغيرات المتعلقة بالبيئة الداخلية لها، والتعرف على المخاطر الناتجة عن هذه المتغيرات وكيف يمكنها التأثير على مستويات ربحيتها، من خلال تحديد مجموعة من المؤشرات الدالة على ذلك، بالإضافة الى العوامل الخارجية.

في هذا المبحث سيتم تقييم ربحية عمل البنوك محل الدراسة من خلال استخدام هذه المؤشرات والمقارنة بينها وتحليل مستوى عمل كل بنك بطريقة وصفية فيما يخص تحقيقه للربحية المناسبة لموارده المتاحة، إضافة إلى وصف المتغيرات الداخلية والخارجية، واختبار الفرضية الثانية والثالثة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية في مؤشرات الربحية والمتغيرات الداخلية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية. الأمر الذي يمكن من تشخيص نقاط القوة والضعف لدى البنوك عينة الدراسة للاستعانة بها في تحليل نتائج الدراسة القياسية بالفصل الموالي.

المطلب الأول: قياس الربحية

يعتبر هدف تحقيق أعلى مستويات للربحية من الأهداف الأساسية لعمل أي مؤسسة، ولقياس مدى تحقيق هذا الهدف يمكن الاعتماد على عدة مؤشرات، وفي هذا المطلب سيتم استخدام مؤشرات وهي: العائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على الاصول (ROA).

أولا: العائد على حقوق الملكية

تقيس هذه النسبة معدل العائد الناتج عن استثمار أموال الملاك (حقوق الملكية)، أي كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من خلال استخدام كل وحدة من حقوق المساهمين، وتقاس من خلال:

العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية

[1] http://www.adib.com/ar,10/07/2017.

1 ــ دراسة الإحصائيات الوصفية لمتوسط مؤشرات الربحية للبنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 2007 ــ 2014

الجدول(1): الإحصائيات الوصفية لمتوسط العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول للبنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2014.

مؤشرات الربحية	المتوسط	انحراف المعياري	معامل الإلتواء	معامل التفلطح
ROENBD	10.47	3.57	0.60	-1.18
ROANBD	1.14	0.30	0.34	-1.73
ROEBNA	19.02	3.86	-0.95	-0.64
ROABNA	1.49	0.64	0.28	-1.18
ROEBEA	19.26	6.94	0.28	-0.94
ROABEA	0.43	1.30	-2.63	7.14
ROE BRGN	9.32	5.6	1.45	2.96
ROA BRGN	1.068	0.72	1.58	3.16
ROE LFB	6.16	2.71	1.65	3.85
ROA LFB	0.95	0.21	0.06	-0.95
ROE BMC	10.66	1.79	1.54	2.39
ROA BMC	0.75	0.107	-1.97	4.76
ROECBQ	15.13	4.63	1.13	0.15
ROACBQ	2.62	0.68	-0.20	-0.29
ROE ALAHL	16.71	4.61	-1.15	1.87
ROA ALAHL	2.03	0.65	0.57	2.57
ROE RIYDB	13.1	4.51	2.47	6.48
ROA RIYDB	1.97	0.36	2.007	4.81
ROE	13.31	2.48	1.69	2.47
ROA	1.38	0.28	-0.02	0.45

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج EVIEWS10.

نلاحظ من الجدول (1) ان أعلى متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك عينة الدراسة خلال فترة الدراسة كان بالبنك الخارجي الجزائري بدولة الجزائر والذي بلغ 19.26 بالمائة ثم يليه البنك الوطني الجزائري ـ الجزائر 19.02 بالمائة، وهذا نتيجة التطور الموازي لكل من إجمالي الأصول والدخل لهذين البنكين، في حين كان أدنى متوسط نسبة عائد بالبنك الخارجي الليبي والذي بلغ 6.16 بالمائة.

ومن ناحية التقلب في المؤشر المعبر بالإنحراف المعياري لمحفظة البنوك التجارية المدروسة والبالغة 2.48 بالمائة، والذي تجاوزه كل البنوك عينة الدراسة ماعدا بنك التجارة الخارجية بدولة المغرب، والتي يمكن اعتبارها محفظة بنوك هجومية. يلتوى شكل التوزيع الإحصائي لمتوسط نسب العوائد نحو اليمين على مستوى كل من بنك الإمارات دبي الوطني –الإمارات، البنك الخارجي . بالجزائر، بنك برقان–الكويت، البنك الخارجي–ليبيا، وبنك التجارة الخارجية–المغرب، والبنك التجاري القطري–قطر، وبنك الرياض–السعودية في حين يلتوى نحو اليسار على مستوى باقي البنوك عينة الدراسة.

تنحصر قيمة معامل التفلطح لكل البنوك التجارية المدروسة مابين 6.48 و0.15 حيث إن معظم هذه القيم أقل من 3 التي تقابل التوزيع الطبيعي أي أن غالبية البنوك عينة الدراسة متوسطات نسب عوائدها ذات أشكال توزيعات متفلطحة.

2 ــ دراسة الإحصائيات الوصفية لمتوسط مؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2007 ــ 2014

الجدول (2): الإحصائيات الوصفية لمتوسط العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2014.

مؤشرات الربحية	المتوسط	انحراف المعياري	معامل الإلتواء	معامل التفلطح
ROERJHB	**23.38**	**3.7**	**0.40**	**0.38**
ROARJHB	**3.69**	**0.97**	**–0.25**	**0.87**
ROE KFH	**9.09**	**7.26**	**2.09**	**5.07**
ROA KFH	**1.28**	**1.24**	**2.24**	**5.4**
ROE DIB	**14.90**	**6.33**	**0.64**	**0.27**
ROA DIB	**1.68**	**0.83**	**1.20**	**1.79**
ROEADIB	**16.62**	**6.33**	**–2.50**	**6.70**

6.49	**–1.79**	**0.62**	**1.53**	**ROEADIB**
0.09 **0.35**	**1.20** **1.44**	**8.06** **2.16**	**16.12** **3.47**	**ROE QIB** **ROA QIB**
4.72 **2.18**	**2.15** **2.73**	**19.17** **1.73**	**26.17** **4.40**	**ROEQIIB** **ROAQIIB**
6.07 **7.62**	**2.42** **0.39**	**2.82** **0.58**	**7.49** **1.76**	**ROESIB** **ROASIB**
–0.77 **–1.03**	**0.01** **1.27**	**8.85** **0.57**	**13.66** **0.79**	**ROE FSB** **ROA FSB**
2.92 **1.86**	**1.14** **1.18**	**2.77** **0.27**	**17.56** **1.36**	**ROE JIB** **ROA JIB**
–1.68 **–2.01**	**–0.20** **–0.38**	**8.20** **0.47**	**9.61** **0.57**	**ROE ABEG** **ROA ABEG**
–1.24 **–2.15**	**–0.57** **–0.58**	**3.71** **0.69**	**11.31** **1.86**	**ROE ABTN** **ROA ABTN**
3.24 **0.45**	**1.62** **0.92**	**4.42** **1.00**	**15.08** **2.03**	**ROE** **ROA**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج EVIEWS10.

نلاحظ من الجدول (2) ان أعلى متوسط للعائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة كان بنك قطر الإسلامي الدولي بدولة قطر والذي بلغ 26.17 بالمئة، ثم يليه بنك الراجحي بدولة السعودية والذي بلغ 23.38 بالمئة وهذا نتيجة التطور الموازي لكل من حقوق الملكية والدخل، البنك الأردني الإسلامي ب 17.56 الذي شهد تراجع ثم بدأ في الارتفاع بسبب عملية الاندماج وانضمامه لباقي المصارف التابعة لمجموعة البركة الإسلامية الحاصلة سنة 2010، في حين كان أدنى متوسط نسبة عائد بمصرف الشارقة بدولة الإمارات بسبب زيادة الضعيفة في حقوق الملكية وصافي الدخل. بلغ متوسط محفظة البنوك 15.08بالمئة والذي تجاوزه كل من بنك قطر الإسلامي الدولي، البنك الأردني الإسلامي، بنك قطر الإسلامي، البنك الراجحي، بنك أبو ظبي الإسلامي.

ومن ناحية التقلب في المؤشر المعبر بالانحراف المعياري لمحفظة البنوك الإسلامية المدروسة والبالغة 4.42 بالمائة، والذي تجاوزته كل البنوك الإسلامية عينة الدراسة ماعدا بنك الراجحي وبنك الشارقة، والبنك الإسلامي الأردني وبنك البركة التونسي، والتي يمكن اعتبارها محفظة بنوك هجومية.

تنحصر قيمة معامل التفلطح لكل البنوك التجارية المدروسة مابين 6.70 و0.09 حيث إن معظم هذه القيم اقل من 3 التي تقابل التوزيع الطبيعي أي أن غالبية المصارف عينة الدراسة متوسطات نسب عوائدها ذات أشكال توزيعات متفلطحة.

ثانيا: العائد على الأصول

تعتبر هذه النسبة مؤشرا على مدى ربحية البنك بالنسبة الى مجموع الأصول، وتقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول، وتقاس هذه النسبة من خلال:

العائد على حقوق الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول.

1 ــ دراسة الإحصائيات الوصفية لمتوسط العائد على الأصول للبنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 2007 ــ 2014

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن العائد على الأصول أقل مخاطرة أو تقلبا مقارنة بتقلبات العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية المدروسة خلال فترة الدراسة تبعا لمتوسط الانحراف المعياري والذي بلغ 0.28 بالمائة وهو أقل من متوسط الانحراف المعياري للعائد على حقوق الملكية والبالغ 2.48 بالمائة، ويرجع ذلك إلى أن تطورات حقوق الأصول كانت على أقل مقارنة بتطورات حقوق الملكية للبنوك قيد الدراسة وذلك كون بسط النسبة متجانس لكليهما.

كانت معظم البنوك التجارية ذات تقلبات أعلى من متوسط تقلبات محفظة السوق المكونة من عينة الدراسة ماعدا بنك التجارة الخارجية–المغرب، المصرف الخارجي–ليبيا بانحراف معياري0.1 بالمائة، 0.21 بالمائة على التوالي، وكانت أعلى قيمة وأدنى قيمة لنسب متوسط العائد على أصول من نصيب كل من البنك التجاري القطري والبنك الخارجي – الجزائر 2.62 بالمائة و0.43بالمائة على الترتيب.

اختلف التوزيع الإحصائي للعائد على الأصول عن التوزيع الطبيعي في جميع البنوك محل الدراسة، حيث إن معظم البنوك المكونة لعينة الدراسة تلتوي نحو اليمين ماعدا 4 بنوك وهي البنك التجاري القطري– قطر، بنك التجارة الخارجية–المغرب ، البنك الخارجي– الجزائر، والتي كان شكل توزيعها للعائد على الأصول ملتويا نحو اليسار.

2 . دراسة الإحصائيات الوصفية لمتوسط العائد على الأصول للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2007 . 2014

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن العائد على الأصول أقل مخاطرة أو تقلب مقارنة بتقلبات العائد على حقوق الملكية للبنوك المدروسة خلال فترة الدراسة تبعا لمتوسط الانحراف المعياري والذي بلغ 1.00 بالمائة وهو أقل من المتوسط الانحراف المعياري للعائد على حقوق الملكية والبالغ 4.42 بالمائة، ويرجع ذلك إن أن تطورات إجمالي الأصول كانت على أقل مقارنة بتطورات حقوق الملكية للبنوك قيد الدراسة وذلك كون بسط النسبة متجانس لكليهما.

نلاحظ من الجدول (2) أن أعلى متوسط للعائد على الأصول خلال فترة الدراسة كان بنك قطر الإسلامي الدولي والذي بلغ 4.40بالمئة، نتيجة التطور الكبير لحجم الأصول والدخل ثم يليه ثم يليه مصرف الراجحي ب 3.69 بالمئة، في حين كان أدنى متوسط نسبة عائد ببنك البركة بدولة مصر بسبب زيادة الضعيفة في اجمالي الأصول وصافي الدخل، حيث كان صافي الدخل معدوم خلال سنتي 2007 و2008. بلغ متوسط محفظة البنوك 2.03بالمئة والذي تجاوزه كل من بنك قطر الإسلامي الدولي، بنك قطر الإسلامي،بنك الراجحي.

اختلف التوزيع الإحصائي للعائد على الاصول عن التوزيع الطبيعي في جميع البنوك الإسلامية محل الدراسة، حيث كان المتوسط العام للعوائد ملتويا نحو اليمين.

بلغ المتوسط العام للعائد على الملكية في البنوك الإسلامية 15.08 بالمائة مقابل 13.31 بالمائة في البنوك التجارية، أما بالنسبة للعائد على الأصول فقد بلغ في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية على التوالي (2.03، 1.38)، حيث إن تحقيق عائد على الملكية لكل من البنوك الإسلامية والبنوك التجارية دليل على جدارة هذه البنوك في تحقيق عائد ملائم للمساهمين من أموالهم المستثمرة، بالإضافة إلى الاستخدام الكفء لأصولها في توليد الأرباح، وهذا يؤدي إلى بناء قاعدة رأس مال ملائمة من خلال الربحية المحققة القادرة على امتصاص أي خسائر محتملة.

نلاحظ أن متوسطات مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية أعلى من البنوك التجارية، إلا أن البنوك الإسلامية تحقق عائدا أعلى عند مستوى أكبر من المخاطرة مقاسا بالانحراف المعياري مقارنة بالبنوك التجارية.

المطلب الثاني: الوصف الإحصائي للمتغيرات الداخلية للبنوك المدروسة خلال الفترة 2007-2014

أولا: قياس السيولة

تعني السيولة قدرة البنك على مواجهة التزاماته فوريا، ومن أجل قياس مستويات السيولة الموجودة تم استخدام مؤشر الأصول السائلة إلى ودائع العملاء والتمويلات قصيرة الأجل.

1-دراسة الإحصائيات الوصفية لمتوسط السيولة للبنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 2007 ـ 2014

الجدول(3): الإحصائيات الوصفية لمتوسط السيولة للبنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2014.

السيولة	المتوسط	انحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح
LQNBD	16.04	4.37	0.45	-0.06
LQBNA	31.39	9.74	-0.39	-1.85
LQBEA	16.04	4.37	0.45	-0.06
LQBRGN	40.59	9.78	-0.27	-1.95
LQLFB	92.92	6.48	-0.20	-1.82
LQBMC	38.29	1.97	-0.34	-0.8
LQCBQ	27.65	7.46	0.65	-1.29
LQALAHL	14.75	4.44	0.22	-0.77
LQ RIYDB	14.48	3.65	0.45	-1.11
LIQUID ALL	31.59	3.65	-1.10	2.8

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج EVIEWS10.

سجلت نسبة السيولة للبنوك التجارية عينة الدراسة انخفاضا طوال فترت الدراسة منذ عام 2008، والتي يمكن تفسيرها بالسحوبات الكبيرة نتيجة الرهن العقاري العالمية والتي حدثت سنة 2008، ثم بعد ذلك بدأت بالتزايد بوتيرة منخفضة ومتقلبة مقارنة ببداية الفترة ماعدا بنك التجارة الخارجية الذي سجل تزايدا بوتيرة منتظمة من خلال الانحراف المعياري الذي قدر 1.97، أما البنك الاجنبي الليبي فسجل ارتفاعا في السيولة خلال فترة

الدراسة، وذلك لتجميد الأرصدة الليبية بناءً على قرارات مجلس الأمن الدولي والتي كان لها الأثر الواضح في المحافظة عن تلك الارصدة.

تميز شكل التوزيع الإحصائي بمؤشر الأصول السائلة على الودائع العملاء والتمويلات قصيرة الأجل للبنوك التجارية المدروسة بالالتواء نحوى اليسار، يمكن القول بأن الشكل التوزيع الإحصائي لهذا المؤشر والخاص بجميع بنوك العينة خلال فترة الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي إذ يشترط أن يكون الشكل متناظرا أي بمعامل التواء معدوم ومعامل تفلطح يساوي 3.

2-دراسة الإحصائيات الوصفية لمتوسط السيولة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2007 ـ 2014

الجدول(4): الإحصائيات الوصفية لمتوسط السيولة للبنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2014.

السيولة	المتوسط	انحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح
LQRJHB	**23.54**	**11.94**	**0.71**	**-1.86**
LQKFH	**22.24**	**3.27**	**0.36**	**-1.07**
LQDIB	**19.24**	**8.31**	**0.81**	**-0.06**
LQADIB	**31.58**	**8.89**	**-0.37**	**1.20**
LQQIB	**24.01**	**7.48**	**-0.15**	**-1.40**
LQQIIB	**32.74**	**10.21**	**1.31**	**2.09**
LQSIB	**35.76**	**5.37**	**-1.02**	**0.12**
LQFSB	**16.07**	**8.08**	**2.10**	**4.88**
LQJIB	**40.72**	**10.48**	**-0.92**	**-0.49**
LQABEG	**26.03**	**18.50**	**-0.34**	**-1.87**
LQABTN	**52.74**	**10.06**	**1.19**	**0.29**
LIQUID ALL	**32.06**	**9.32**	**1.50**	**3.29**

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج EVIEWS.

سجل بنك البركة التونسي أعلى متوسط نسبة السيولة مقارنة بباقي البنوك المدروسة والتي قدرت ب 52.74 بالمئة، ثم يليه البنك الإسلامي الأردني ب 40.72 بالمئة، ويرجع ذلك إلى الارتفاع نسب السيولة قبل انضمامها

الى مجموعة البركة، ثم يليه بنك الشارقة بنسبة 35.76 بالمئة، ويليه بنك قطر الإسلامي الدولي، في حين كانت متوسطات باقي البنوك أقل المتوسط وانحصرت بين أعلى قيمة ببنك أبوظبي الإسلامي وأقل قيمة ببنك فيصل الإسلامي.

تميز شكل التوزيع الإحصائي بمؤشر الأصول السائلة على الودائع العملاء والتمويلات قصيرة الأجل للبنوك التجارية المدروسة بالالتواء نحو اليمين، يمكن القول بأن الشكل التوزيع الإحصائي لهذا المؤشر والخاص بجميع بنوك العينة خلال فترة الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي إذ يشترط أن يكون الشكل متناظرا أي بمعامل التواء معدوم ومعامل تفلطح يساوي 3.

تحتل ادارة السيولة مكانة هامة لدى كل من البنوك التجارية، إلا أن للبنوك الإسلامية حساسية أكبر نظرا للطبيعة الخاصة التي تقوم عليها، غير أن مؤشرات السيولة خلال فترة جاءت مخالفة لما هو متوقع، حيث سجلت البنوك التجارية والبنوك الإسلامية بمتوسط عام للسيولة متقارب، فقد بلغ المتوسط على التوالي (31.59، 32.06)، مع الارتفاع الكبير لتقلبات السيولة مقاسة بالانحراف المعياري.

ثانيا: مؤشر كفاية رأس المال

يحدد هذا المؤشر مدى قوة رأسمال البنك في مواجهة المخاطر المحتملة واستيعابها بدون وصول المصرف للإعسار المالي ومنه تدعيم الثقة عند المتعاملين مع تلك المؤسسة ، ويقاس كالتالي :

كفاية رأس المال = حقوق الملكية / إجمالي الأصول.

1- دراسة الإحصائيات الوصفية لمتوسط كفاية رأس المال للبنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 2007 ــ 2014

وبعد حساب النسبة للبنوك المكونة للعينة خلال فترة الدراسة ومختلف الإحصائيات الوصفية الخاصة بها يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (5): الإحصائيات الوصفية لمتوسط كفاية رأس المال للبنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2014.

كفاية رأس المال	المتوسط	انحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح
CAPNBD	**11.42**	**1.27**	**-1.04**	**0.13**
CAPBNA	**8.61**	**3.67**	**-0.54**	**-1.97**
CAPBEA	**6.36**	**2.63**	**-0.07**	**-1.07**

CAPBRGN	**17.01**	**0.71**	**0.42**	**–0.50**
CAPLFB	**18.53**	**4.74**	**–0.63**	**0.40**
CAPBMC	**7.27**	**1.21**	**–0.9**	**–1.09**
CAPCBQ	**11.94**	**1.03**	**1.65**	**3.50**
CAPALAHL	**14.27**	**2.53**	**0.19**	**–1.60**
CAP RIYDB	**15.79**	**2.01**	**–2.70**	**7.45**
CAP ALL	**12.13**	**1.51**	**–0.90**	**–0.81**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج EVIEWS10.

بلغ المتوسط العام للمؤشر 12.13 بالمائة حيث سجلت أربعة بنوك معدلات أعلى من المتوسط العام وهي بنك برقان– الكويت، البنك الخارجي– ليبا ، بنك الأهلي و بنك الرياض – السعودية ، وعدد البنوك التي حققت قيم أدنى من قيمة 8 بالمائة ثلاثة بنوك فقط ، أي أن معظم البنوك العينة تحترم معيار كفاية رأس المال لبازل ، وكانت أدنى قيمة في البنك الخارجي – الجزائر بنسبة 6.36 بالمائة ووصلت أعلى قيمة إلى 18.53 بالمائة بالبنك الخارجي– ليبيا، حيث حقق أعلى قيمة للانحراف معياري أي أنه يحتوي على أعلى مخاطر مقارنة بباقي البنوك وفي نفس الوقت يحقق أعلى قيمة متوسط لكفاية رأس المال والسيولة.

تميز شكل التوزيع الإحصائي لمؤشر كفاي رأس المال للبنوك التجارية المدروسة بالالتواء نحو اليسار، يمكن القول بأن الشكل التوزيع الإحصائي لهذا المؤشر والخاص بجميع بنوك العينة خلال فترة الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

2–دراسة الإحصائيات الوصفية لمتوسط كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2007 ــ 2014

الجدول(6): الإحصائيات الوصفية لمتوسط السيولة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2014.

السيولة	المتوسط	انحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح
CAPRJHB	**15.60**	**1.90**	**0.46**	**–0.62**
CAPKFH	**13.40**	**2.13**	**0.34**	**–0.45**
CAPDIB	**11.33**	**0.70**	**0.56**	**0.89**
CAPADIB	**8.81**	**1.25**	**1.09**	**–0.34**

CAPQIB	**19.73**	**3.07**	**–0.36**	**–1.30**
CAPQIIB	**19.84**	**3.34**	**–0.74**	**–0.41**
CAPSIB	**23.45**	**3.39**	**–0.72**	**–0.87**
CAPFSB	**5.57**	**1.50**	**–1.01**	**–0.31**
CAPJIB	**7.88**	**0.50**	**0.27**	**–0.37**
CAPABEG	**6.07**	**0.65**	**–0.43**	**2.70**
CAPABTN	**15.65**	**1.54**	**–0.64**	**2.51**
CAP ALL	**13.39**	**1.81**	**0.01**	**0.85**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج EVIEWS10.

بلغ المتوسط العام للمؤشر 13.39 بالمائة حيث سجلت ستة بنوك معدلات أعلى من المتوسط العام وهي بنك الراجحي – السعودية، بنك التمويل الكويتي–الكويت، البنك القطري الإسلامي وبنك قطر الإسلامي الدولي–قطر، وبنك الشارقة–الإمارات، وبنك البركة–تونس، وعدد البنوك التي حققت قيما أدنى من قيمة 8 بالمائة ثلاثة بنوك فقط، أي أن معظم البنوك العينة تحترم معيار كفاية رأس المال لبازل، وكانت أدنى قيمة في بنك فيصل – مصر بنسبة 5.57 بالمائة ووصلت أعلى قيمة إلى 23.45 بالمائة ببنك الشارقة– الإمارات. حقق بنك الشارقة أعلى قيمة للانحراف المعياري أي أنه يحتوي أعلى مخاطر مقارنة بباقي البنوك.

نلاحظ من المتوسط العام لمؤشر كفاية رأس المال، أن كل من البنوك التجارية والبنوك الإسلامية حققت مستويات مرتفعة، حيث بلغ المتوسط على التوالي (12.13 ، 13.39)، وهي تزيد عن الحد الأدنى المقرر من لجنة بازل، وهذا دليل على احتفاظ هذه البنوك برأس مال كاف لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها.

ومن الملاحظ أيضا أن خطورة انخفاض هذه نسبة كفاية رأس المال عن المتوسط مقاسة بالانحراف المعياري في البنوك الإسلامية أكبر من البنوك التجارية (1.81، 1.51).

ثالثا: جودة الأصول:

تعكس جودة الأصول مخاطر الائتمان التي ترتبط بالقروض ومحفظة الاستثمارات والأصول الأخرى، وتقاس كالتالي:

جودة الأصول = القروض المتعثرة / إجمالي القروض.

1-دراسة الإحصائيات الوصفية لمتوسط جودة الأصول للبنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 2007 ـ 2014

وبعد حساب النسبة للبنوك المكونة للعينة خلال فترة الدراسة ومختلف الإحصائيات الوصفية الخاصة بها يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول(7): الإحصائيات الوصفية لمتوسط جودة الأصول للبنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2014.

جودة الأصول	المتوسط	انحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح
AQNBD	**8.13**	**5.73**	**-0.18**	**-2.09**
AQBNA	**0.13**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
AQBEA	**5.11**	**1.98**	**-0.47**	**-1.89**
AQBRGN	**5.11**	**1.98**	**-0.47**	**-1.89**
AQLFB	**23.83**	**10.42**	**0.03**	**-2.73**
AQBMC	**6.04**	**0.86**	**0.05**	**-1.13**
AQCBQ	**2.26**	**1.37**	**0.03**	**-2.62**
AQALAHL	**2.72**	**1.14**	**0.45**	**-0.50**
AQ RIYDB	**1.34**	**0.35**	**-0.57**	**-1.35**
AQ ALL	**5.57**	**2.32**	**-0.64**	**0.47**

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج EVIEWS10.

بلغ المتوسط العام للمؤشر 5.57 بالمائة، حيث سجلت خمسة بنوك معدلات أقل من المتوسط العام وهي بنك برقان- الكويت، البنك الوطني والبنك الخارجي- الجزائر، البنك الأهلي و بنك الرياض – السعودية ، والبنك التجاري القطري- قطر، وسجل البنك الخارجي- ليبيا قيمة عالية ومتطرفة لمتوسط مخاطر الائتمان مقارنة بباقي البنوك والتي قدرت ب 23.83 بالمائة، بأعلى قيمة للانحراف المعياري ب10.42 بالمئة، التي تعكس مدى ارتفاع التقلبات في مخاطر الائتمان في البنك الخارجي الليبي، ولعل السبب يرجع إلى عدم الاستقرار والظروف التي مرت بها ليبيا خلال فترة الدراسة.

أدت القيمة المتطرفة إلى الحصول على إنحراف معياري عالي لهذا المؤشر قدر ب 2.32 بالمئة، الأمر الذي أدى إلى تسجيل قيما أدنى من الانحراف المعياري ماعدا البنك الخارجي-ليبيا، وبنك الإمارات دبي الوطني-الإمارات.

تميز شكل التوزيع الإحصائي لمؤشر كفاي رأس المال للبنوك التجارية المدروسة بالالتواء نحو اليسار، ويمكن القول بأن شكل التوزيع الإحصائي لهذا المؤشر الخاص بجميع بنوك العينة خلال فترة الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

2-دراسة الإحصائيات الوصفية لمتوسط جودة الأصول للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2007 ـ 2014

الجدول(8): الإحصائيات الوصفية لمتوسط جودة الأصول للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2014.

جودة الأصول	المتوسط	انحراف المعياري	معامل الإلتواء	معامل التفلطح
AQRJHB	**2.32**	**0.79**	**0.61**	**-0.93**
AQKFH	**7.53**	**3.22**	**-0.26**	**-1.57**
AQDIB	**7.93**	**3.50**	**0.78**	**0.45**
AQADIB	**5.92**	**2.63**	**-1.27**	**1.31**
AQQIB	**1.47**	**0.64**	**1.08**	**1.13**
AQQIIB	**2.36**	**0.97**	**1.01**	**-0.68**
AQSIB	**3.65**	**1.82**	**-0.28**	**-1.27**
AQFSB	**25.18**	**15.91**	**0.06**	**-2.64**
AQJIB	**4.45**	**0.94**	**-0.07**	**1.27**
AQABEG	**3.74**	**2.43**	**-0.49**	**-1.90**
AQABTN	**5.65**	**1.47**	**1.10**	**-0.31**
AQ ALL	**6.38**	**3.12**	**0.02**	**-2.27**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج EVIEWS10.

بلغ المتوسط العام للمؤشر 6.38 بالمائة حيث سجلت ثلاثة بنوك معدلات أعلى من المتوسط العام وهي بيت التمويل الكويتي-الكويت، بنك دبي الإسلامي وبنك فيصل-مصر، وسجل هذا الأخير قيمة عالية ومتطرفة لمتوسط مخاطر الائتمان مقارنة بباقي البنوك والتي قدرت ب 25.18 بالمائة، بأعلى قيمة للانحراف المعياري ب15.91 بالمئة، التي تعكس مدى ارتفاع مخاطر الائتمان في بنك فيصل، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مخاطر التمويل خلال فترة 2011-2014 والظروف التي مرت بها مصر.

أدت القيمة المتطرفة إلى الحصول على انحراف معياري عال لهذا المؤشر قدر ب.3.12 بالمئة، الأمر الذي أدى إلى تسجيل قيم أدنى من الانحراف المعياري ماعدا بنك التمويل الكويتي-الكويت، بنك دبي الإسلامي وبنك فيصل- مصر.

تميز شكل التوزيع الإحصائي لمؤشر جودة الأصول للبنوك الإسلامية المدروسة بالالتواء نحو اليمين، ويمكن القول بأن شكل التوزيع الإحصائي لهذا المؤشر والخاص بجميع بنوك العينة خلال فترة الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

سجلت البنوك التجارية والبنوك الإسلامية أرقاما متقاربة في نسب جودة الأصول، حيث بلغ المتوسط العام على التوالي (6.38، 5.57)، ومن الملاحظ أيضا أن البنوك الإسلامية تبدي مقدرة أكبر من البنوك التجارية من حيث قدرتها على امتصاص الخسائر المحتملة الناتجة عن مخاطر التمويل من أموالها، وذلك قياسا بالانحراف المعياري الذي سجلته البنوك الاسلامية (3.12)، أي أن انخفاض مؤشر مخاطر الائتمان عن المتوسط العام أكبر من نظيرتها التجارية (2.32).

رابعا: تكاليف العمليات:

تعكس مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملاءمة أو فشل العمليات الداخلية أو العاملين، أو الأنظمة، أو نتيجة أحداث خارجية، وتقاس كالتالي:

بنسبة الإيرادات التشغيلية الأخرى إلى إجمالي الأصول

1-دراسة الإحصائيات الوصفية لمتوسط تكاليف العمليات للبنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 2007. 2014

وبعد حساب النسبة للبنوك المكونة للعينة خلال فترة الدراسة ومختلف الإحصائيات الوصفية الخاصة بها يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول(9): الإحصائيات الوصفية لمتوسط تكاليف العمليات للبنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2014.

تكاليف العمليات	المتوسط	انحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح
OCNBD	**1.06**	**0.12**	**-0.18**	**-2.09**
OCBNA	**0.68**	**0.51**	**0.00**	**0.00**
OCBEA	**0.94**	**0.55**	**-0.47**	**-1.89**
OCBRGN	**1.66**	**0.25**	**-0.47**	**-1.89**
OCLFB	**0.35**	**0.24**	**0.03**	**-2.73**
OCBMC	**1.33**	**0.09**	**0.05**	**-1.13**
OCCBQ	**2.04**	**0.55**	**0.03**	**-2.62**
OCALAHL	**1.35**	**0.21**	**0.45**	**-0.50**
OC RIYDB	**1.30**	**0.47**	**-0.57**	**-1.35**
OC ALL	**1.19**	**0.16**	**-0.64**	**0.47**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج EVIEWS10.

بلغ المتوسط العام للمؤشر 5.57 بالمائة، حيث سجلت خمسة بنوك معدلات أقل من المتوسط العام وهي بنك برقان-الكويت، البنك الوطني والبنك الخارجي-الجزائر، البنك الأهلي وبنك الرياض – السعودية، والبنك التجاري القطري-قطر، ووصلت أعلى قيمة إلى 23.83 بالمائة بالبنك الخارجي– ليبيا.

تميز شكل التوزيع الإحصائي لمؤشر تكاليف العمليات للبنوك التجارية المدروسة بالالتواء نحو اليسار، ويمكن القول بأن شكل التوزيع الإحصائي لهذا المؤشر والخاص بجميع بنوك العينة خلال فترة الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

2-دراسة الإحصائيات الوصفية لمتوسط تكاليف العمليات للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2007 ــ 2014

الجدول(10): الإحصائيات الوصفية لمتوسط تكاليف العمليات للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2014.

تكاليف العمليات	المتوسط	انحراف المعياري	معامل الإلتواء	معامل التفلطح
OCRJHB	**1.46**	**0.17**	**1.14**	**1.43**
OCKFH	**2.57**	**0.85**	**1.61**	**2.88**
OCDIB	**1.19**	**0.73**	**0.42**	**3.12**
OCADIB	**0.85**	**0.26**	**1.30**	**0.57**
OCQIB	**1.33**	**1.07**	**1.39**	**0.008**
OCQIIB	**0.99**	**0.65**	**1.03**	**-0.54**
OCSIB	**1.60**	**0.81**	**0.91**	**-0.37**
OCFSB	**0.45**	**0.60**	**-0.02**	**-1.74**
OCJIB	**1.34**	**0.64**	**1.78**	**3.36**
OCABEG	**0.52**	**0.19**	**-1.09**	**1.42**
OCABTN	**1.36**	**0.39**	**1.13**	**0.80**
OC ALL	**1.24**	**0.57**	**0.15**	**-2.30**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج EVIEWS10.

بلغ المتوسط العام للمؤشر 1.24 بالمائة حيث سجلت ستة بنوك معدلات أعلى من المتوسط العام وهي بنك الراجحي – السعودية، بنك التمويل الكويتي- الكويت، البنك القطري الإسلامي - قطر، وبنك الشارقة- الإمارات، البنك الأردني الإسلامي- الأردن، وبنك البركة- تونس، وعدد البنوك التي حققت قيما أدنى من قيمة المتوسط بالمائة هي بنك دبي الإسلامي، بنك أبوظبي الإسلامي- الإمارات، بنك قطر الإسلامي الدولي، بنك فيصل، بنك البركة-مصر، وذلك راجع الى زيادة ضئيلة في الإيرادات التشغيلية الأخرى مقارنة مع تطور حجم الأصول.

تميز شكل التوزيع الإحصائي لمؤشر تكاليف العمليات للبنوك الإسلامية المدروسة بالالتواء نحو اليمين، ويمكن القول بأن الشكل توزيع الإحصائي لهذا المؤشر والخاص بجميع بنوك العينة خلال فترة الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

حققت البنوك التجارية مستويات متقاربة مقارنة بالبنوك الإسلامية، حيث وصل نسبة تكاليف التشغيلية (1.24) في البنوك الإسلامية مقابل (1.19) لدى البنوك التجارية، إلا أن البنوك الإسلامية لها الإمكانية والقدرة أكبر لإدارة وضبط مصاريفها التشغيلية مقاسا بالانحراف المعياري (0.57) مقارنة بالبنوك التجارية (0.16).

رابعا: حجم الأصول:

يعكس مدى الاستفادة من الوفورات الاقتصادية، والاختلاف في التكاليف ومخاطر التنويع وتقاس كالتالي: باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

1-دراسة الإحصائيات الوصفية لمتوسط حجم البنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 2007 ـ 2014

وبعد حساب النسبة للبنوك المكونة للعينة خلال فترة الدراسة ومختلف الإحصائيات الوصفية الخاصة بها يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول(11): الإحصائيات الوصفية لمتوسط حجم الأصول للبنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2014.

تكاليف العمليات	المتوسط	انحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح
LANBD	**8.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
LABNA	**7.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
LABEA	**7.37**	**0.51**	**0.64**	**-2.24**
LABRGN	**7.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
LALFB	**7.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
LABMC	**7.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
LACBQ	**7.12**	**0.35**	**2.82**	**8.00**
LALAHL	**8.12**	**0.35**	**2.82**	**8.00**
LA RIYDB	**8.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**

LA ALL	**7.40**	**0.05**	**-0.64**	**-2.24**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج EVIEWS10.

نلاحظ من الجدول (11) ارتفاع مؤشر حجم الأصول للبنوك التجارية عينة الدراسة، وذلك تطور في حجم الأصول لهذه البنوك. فحسب احصائيات 2014 وفقا لحجم الأصول يحتل بنك دبي الامارات المرتبة الثانية في الإمارات، والبنك الوطني المرتبة الأولى ويليه البنك الخارجي في الجزائر، وبنك برقان المرتبة الرابعة في الكويت. ويحتل البنك الخارجي المرتبة الأولى في ليبيا، والمرتبة الثالثة لبنك التجارة الخارجية في المغرب، والمرتبة الثانية للبنك التجاري القطري في قطر، أما على مستوى دولة السعودية فيحتل البنك الأهلي المرتبة الأولى ويليه بنك الرياض في المرتبة الثالثة.

تميز شكل التوزيع الإحصائي لحجم الأصول للبنوك التجارية المدروسة بالالتواء نحو اليسار، يمكن القول بأن الشكل التوزيع الإحصائي لهذا المؤشر والخاص بجميع مصارف العينة خلال فترة الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

2-دراسة الإحصائيات الوصفية لمتوسط حجم البنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2007 ـ 2014

الجدول(12): الإحصائيات الوصفية لمتوسط حجم البنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2014.

تكاليف العمليات	المتوسط	انحراف المعياري	معامل الإلتواء	معامل التفلطح
LARJHB	**5.31**	**0.13**	**-0.22**	**-1.06**
LAKFH	**4.10**	**0.09**	**-0.37**	**-0.64**
LADIB	**4.41**	**0.06**	**1.02**	**-0.21**
LAADIB	**4.30**	**0.14**	**-0.04**	**-0.59**
LAQIB	**4.78**	**0.29**	**0.15**	**0.008**
LAQIIB	**4.14**	**0.22**	**-0.14**	**-1.05**
LASIB	**3.67**	**0.11**	**-0.34**	**1.42**
LAFSB	**3.69**	**0.17**	**-0.26**	**-1.29**
LAJIB	**3.50**	**0.13**	**-0.30**	**-1.65**
LAABEG	**3.30**	**0.17**	**-0.56**	**-0.88**

LAABTN	**2.56**	**0.15**	**-0.35**	**-0.79**
LA ALL	**4.25**	**0.12**	**-0.40**	**-1.20**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج EVIEWS10.

سجلت كل قيم الأصول تطورات مما انعكس على حجم الأصول، حيث بلغ المتوسط لهذا المؤشر 4.25، وحقق بنك الراجحي -السعودية أعلى قيمة، بينما كانت أقل قيمة لبنك البركة –تونس، وذلك لان حجم الأصول متدني مقارنة بباقي البنوك.

تميز شكل التوزيع الإحصائي لحجم الأصول البنوك التجارية المدروسة بالالتواء نحو اليسار، يمكن القول بأن الشكل التوزيع الإحصائي لهذا المؤشر والخاص بجميع بنوك العينة خلال فترة الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

تميزت البنوك الإسلامية بصغر حجم أصولها مقارنة بالبنوك التجارية، وذلك من خلال قيمة المتوسط العام، الذي بلغ على التوالي (4.25، 7.4)، كما أن خطر انخفاضها عن المتوسط في البنوك الإسلامية(0.12) أعلى من البنوك التجارية (0.05).

المطلب الثالث: الإحصائيات الوصفية المؤشرات الاقتصادية الكلية لبيئة عمل البنوك المدروسة خلال الفترة 2007-2014

تواجه البنوك الإسلامية مجموعة من العوامل الخارجية تحدمن ربحية البنوك، الأمر الذي يعرض البنوك الإسلامية لمجموعة من المخاطر النظامية ناتجة أساسا من هذه العوامل، وكما هو متداول في الأدبيات المالية فإنه يتم التعبير عن المخاطر النظامية بمجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي.

تعتبر المؤشرات الاقتصاد الكلية من أهم العوامل المعبرة على المخاطر العامة التي تتعرض لها أي وحدة اقتصادية تعمل داخل ذلك الاقتصاد، لذلك فقد تم من خلال هذا المطلب دراسة مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول البنوك عينة الدراسة.

أولا: الناتج المحلي الخام (GDP)

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بكافة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة (عادة سنة)، سواء تحقق هذا الانتاج من خلال نشاطات اقتصادية تتولى القيام بها رعايا الدولة (مواطنيها)، أو من قبل جهات أجنبية. وتم قياسه بمعدل نمو الناتج المحلي الخام

الجدول(13): الإحصائيات الوصفية لمتوسط معدلات نمو الناتج المحلي الخام بالدول لفترة عينة الدراسة خلال الفترة 2007 -2014

معدل نمو الناتج المحلي	المتوسط	انحراف المعياري	معامل الإلتواء	معامل التفلطح
GDPTUS	**3.15**	**2.39**	**–1.13**	**3.50**
GDPEG	**4.15**	**2.20**	**0.45**	**–1.61**
GDPJOR	**4.30**	**2.33**	**0.94**	**–0.96**
GDPEMIRAT	**2.92**	**3.64**	**–1.81**	**4.00**
GDPALG	**2.98**	**0.72**	**–0.98**	**0.60**
GDPKUW	**2.10**	**5.34**	**–0.37**	**–0.13**
GDPLIB	**–9.76**	**22.21**	**–2.31**	**5.87**
GDPMORO	**4.08**	**1.10**	**0.36**	**–0.56**
GDPKAT	**11.72**	**6.57**	**–0.16**	**–2.04**
GDPSAA	**4.08**	**3.53**	**–0.14**	**1.10**
GDP ALL	**2.97**	**5**	**–0.51**	**0.97**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج EVIEWS10.

سجل معدل نمو الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة في كل من دولة، تونس، ومصر، والأردن، والجزائر، والمغرب، الكويت، والسعودية متوسطات تفوق المتوسط العام لنمو الناتج المحلي الإجمالي والبالغ 2.97 بالمائة، حيث كانت أعلى نسبة بقطر 11.72 بالمائة، أما أدنى نسبة فسجلت بليبيا حيث كان متوسط النمو (9.76-)، وهذا راجع الأوضاع الذي تمر بها ليبيا، والانخفاض الكبير لإنتاج النفط.

كما كانت أعلى نسبة لتقلب نمو الناتج المحلي الخام أيضا بدولة ليبيا بنسبة 22.21، أي أنها صاحبة أدنى متوسط وأعلى تقلب، حيث بلغ المتوسط العام لنسبة تقلبات الناتج المحلي الخام 5 بالمائة، والدول التي كانت بها قيمة التقلبات تعلو المتوسط هي: ليبيا، الكويت، قطر، أما باقي الدول فكانت دون المتوسط نسبة التقلبات، حيث كانت أدنى قيمة 0.72 بالمائة بالجزائر.

حسب البيانات المالية لموقع البنك الدولي، حققت كل من دولة الجزائر، الأردن، الكويت، والإمارات المتحدة، السعودية، تونس، ليبيا، المغرب، مصر، قطر، انخفاضا لمعدل نمو الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2008-2009

بسبب أزمة الديون السيادية لسنة 2008، حيث إن نسب النمو هذه الدول قد عادت إلى الارتفاع مرة ثانية، ولكن بمستويات أقل من سابقتها ماعدا الأردن ومصر التي دام فيها الانخفاض إلى غاية نهاية فترة الدراسة، ولعل السبب يرجع الى ماشهدته منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من حراك سياسي وأمني، مما أثر على التجارة والسياحة، بالإضافة الى عدم استقرار أسعار النفط. خاصة دول الربيع العربي التي شهت انخفاض كبير مثل ليبيا الذي وصل متوسط معدل النمو للناتج المحلي فيها (-9.76)، بسبب الحرب الأهلية والانخفاض الكبير لإنتاج النفط.

ثانيا: التضخم

أكثر تعاريف التضخم شيوعا التغير في أسعار المستهلك.

الجدول(14): الإحصائيات الوصفية لمتوسط معدلات التضخم بالدول عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2014

التضخم	المتوسط	انحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح
INFTUS	**4.43**	**0.89**	**0.06**	**-1.40**
INFEG	**10.92**	**3.30**	**1.78**	**4.30**
INFJOR	**5.12**	**4.40**	**1.61**	**4.47**
INFEMIRAT	**3.99**	**5.12**	**1.39**	**-0.06**
INFALG	**4.72**	**1.91**	**1.72**	**3.37**
INFKUW	**4.90**	**2.62**	**2.02**	**4.76**
INFLIB	**6.10**	**4.70**	**1.35**	**1.19**
INFMORO	**1.52**	**1.02**	**1.50**	**2.66**
INFKAT	**3.95**	**7.06**	**0.74**	**-0.41**
INFSAA	**4.92**	**2.30**	**1.56**	**3.05**
INF ALL	**5.05**	**3.33**	**1.37**	**2.19**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج EVIEWS10.

بلغ المتوسط العام لهذا المؤشر 5.05 بالمائة، حيث فاقت هاته النسبة كل من دولة مصر، ليبيا، الأردن، بنسب محصورة بين 5.12-10.92 بالمائة، في حين انحصرت النسب الأقل من المتوسط العام فأدنى قيمة بلغت 1.52 بالمائة بالمغرب.

بلغ متوسط قيمة تقلبات نسب التضخم إلى الأسعار القياسية للاستهلاك 3.33 بالمائة، حيث تعلو هذا المتوسط كل من دولة قطر، الإمارات العربية المتحدة، ليبيا، الأردن، والكويت التي حققت أعلى نسبة تقلب بلغ 7.06 بالمائة، وباقي الدول كانت ذات انحراف معيار أقل من المتوسط بقيم محصورة بين 0.89 بالمائة تونس و3.30 بالمائة بدولة بمصر.

تلتوي أشكال التوزيع الاحتمالي لهذا المؤشر لكل الدول نحو اليمين، و تقترب معاملات التفلطح من 3 بدولة السعودية و كنتيجة لذلك يمكن القول بأن شكل توزيعها الإحصائي يتبع التوزيع الطبيعي.

المبحث الثالث: اختبار الفروقات بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية من حيث مؤشرات الربحية والمتغيرات الداخلية

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم في اختبار صحة الفرضية الثانية والثالثة، باستخدام الأساليب إحصائية المناسبة وهي اختبار الفروقات للعينات المستقلة المعلمية واللامعلمية حسب توزيع البيانات.

المطلب الأول: توزيع البيانات

تم إجراء اختبار كولموجروف- سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. وبتحديد الفرضية الصفرية والبديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية H0: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة H1: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ويوضح الجدول رقم(15) نتائج الاختبار كمايلي:

الجدول رقم (15): نتائج اختبار كولموجروف- سمرنوف في توزيع البيانات.

المتغير	عنوان المتغير	قيمةZ	قيمة مستوى الدلالة

ROA	العائد على الأصول	**1.95**	**0.001**
ROE	العائد على الملكية	**0.94**	**0.33**
LA	حجم الأصول	**3.04**	**0.000**
CAP	كفاية رأس المال	**0.98**	**0.29**
AQ	جودة الأصول	**3.00**	**0.000**
LQ	السيولة	**1.46**	**0.027**
OC	تكاليف العمليات	**1.34**	**0.054**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS20

من خلال الجدول رقم(15) يتضح أن قيمة Z للعائد على الأصول تساوي (1.95)، وأن قيمة مستوى الدلالة يساوي (0.001) أي أنها غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05.

كما يتضح أن قيمة Z للعائد على الملكية تساوي(0.94)، وأن قيمة مستوى الدلالة يساوي (0.33) أي أنها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح أن قيمةZ لحجم الأصول تساوي(3.04)، وأن قيمة مستوى الدلالة يساوي (0.000) أي أنها غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح أن قيمةZ لكفاية رأس المال تساوي(0.98)، وأن قيمة مستوى الدلالة يساوي (0.29) أي أنها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح أن قيمةZ لجودة الأصول تساوي(3.00)، وأن قيمة مستوى الدلالة يساوي (0.000) أي أنها غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح أن قيمةZ للسيولة تساوي(1.46)، وأن قيمة مستوى الدلالة يساوي (0.027) أي أنها غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05.

يتضح أن قيمةZ لتكاليف العمليات تساوي(1.34)، وأن قيمة مستوى الدلالة يساوي (0.054) أي أنها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05.

ويتضح من الجدول رقم (15) أن قيمة مستوى الدلالة للعائد على الأصول وحجم الأصول، والسيولة، وجودة الأصول أقل من 0.05 (sig < 0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، أما بالنسبة لمتغير كفاية رأس المال والعائد على الملكية، وتكاليف العمليات

قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بأن بيانات هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: اختبار الفروقات في مؤشرات الربحية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

من أجل اختبار صحة الفرضيات نعتمد بعض الأساليب الإحصائية المناسبة، ونظرا لكون بيانات مؤشرات العائد على الأصول لا تخضع للتوزيع الطبيعي، نستخدم الاختبارات اللامعلمية، حيث تم استخدام اختبار مان ويتني للعينات المستقلة. أما بالنسبة لبيانات مؤشرات العائد على الملكية فتخضع للتوزيع الطبيعي، ونستخدم الاختبارات المعلمية، حيث تم استخدام اختبار ت للعينات المستقلة.

أولا:اختبار الفرضية الثانية

يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مؤشرات الربحية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

يتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1- الفرضية الفرعية الأولى:

- فرضية العدم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات العائد على الأصول تُعزى لمتغير نوع البنك.

- **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات العائد على الأصول تُعزى لمتغير نوع البنك.

والجدول التالي يبين نتائج اختبار مان ويتني للعينات المستقلة.

الجدول رقم (16): نتائج اختبار مان ويتني للعينات المستقلة Mann-Whitney

العائد على الأصول	z	P-Value
نوع البنك	-2.39	0.017

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS20

نتبيّن من الجدول(16) أن قيمة P-Value، المصاحبة لإحصائية Z، جاءت أقل من 0.05 وبهذا نقبل فرض البديل بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات العائد على الأصول تُعزى لمتغير نوع البنك.

2-الفرضية الفرعية الثانية:

– فرضية العدم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات العائد على الملكية تُعزى لمتغير نوع البنك.

– **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات العائد على الملكية تُعزى لمتغير نوع البنك.

بيانات متغير العائد على الملكية تتبع التوزيع الطبيعي ، لذلك نستخدم اختبار t للعينات المستقلة كما يلي:

الجدول رقم (17): نتائج اختبار T للعينات المستقلة

العائد على الملكية	F	P-Value	T	P-Value
نوع البنك	3.76	0.054	1.37	0.17

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS20

قبل اختبار الفرضيات لابد من التأكد من تساوي التباين بين المجموعتين وبالرجوع إلى الجدول السابق وبالعودة لاختبار Leven s لتجانس التباين، وجدنا أن قيمة F ومعنويتها لنوع البنك، جاءت مساوية على التوالي: (F=3.76 / P-Value=0.054)، مما يدعونا إلى قبول فرضية العدم القائلة تجانس (تساوي) تباين المجموعتين لأن القيمة المعنوية جاءت أكبر من المستوى المحدد 5%.

وبالنظر لقيمة t ومستوى معنويتها المقابلة لتساوي تباين المجموعتين (Equal variance assumed)، اتضح لدينا أن P-value=0.05>0.17 بالنسبة لنوع المصرف، مما يدفعنا لقبول الفرضية البديلة بمستوى دلالة 5%، أي لا توجد فروق معنوية بين متوسطي المجموعتين فيما يتعلق بالعائد على الملكية جاءا مساويين لـ: 15.11 و13.31 على التوالي.

المطلب الثالث: اختبار الفروقات في المتغيرات الداخلية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

من أجل اختبار صحة الفرضيات نعتمد بعض الأساليب الإحصائية المناسبة، اختبار مان ويتني للعينات المستقلة في حالة المتغيرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي، واختبار t للعينات المستقلة في حالة البيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي.

أولا: اختبار الفرضية الثالثة:

يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في المتغيرات الداخلية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

يتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1– الفرضية الفرعية الأولى:

– فرضية العدم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات حجم الأصول تُعزى لمتغير نوع البنك.

- **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات حجم الأصول تُعزى لمتغير نوع البنك.

وبما أن بيانات متغير حجم الأصول لا تتبع التوزيع الطبيعي نستخدم مان ويتني للعينات المستقلة.

والجدول التالي يبين نتائج اختبار مان ويتني للعينات المستقلة.

الجدول رقم (18): نتائج اختبار مان ويتني للعينات المستقلة Mann-Whitney

حجم الأصول	z	P-Value
نوع البنك	- 11	0.000

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS20

نتبيّن من الجدول(18) أن قيمة P–Value، المصاحبة لإحصائية Z، جاءت أقل من 0.05 وبهذا نقبل فرض البديل بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات حجم الأصول تُعزى لمتغير نوع البنك. ويتضح ذلك من وجود فرق كبير في حجم البنك بين متوسطات المصارف التجارية والمصارف الإسلامية، حيث جاءا مساويين لـ: 7.4 و3.98على التوالي.

2– الفرضية الفرعية الثانية:

– فرضية العدم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات جودة الأصول تُعزى لمتغير نوع البنك.

- **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات جودة الأصول تُعزى لمتغير نوع البنك.

وبما أن بيانات متغير جودة الأصول لا تتبع التوزيع الطبيعي نستخدم مان ويتني للعينات المستقلة.

والجدول التالي يبين نتائج اختبار مان ويتني للعينات المستقلة.

الجدول رقم (19): نتائج اختبار مان ويتني للعينات المستقلة Mann-Whitney

جودة الأصول	z	P-Value
نوع البنك	-1.22	0.22

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS20

نتبيّن من الجدول(19) أن قيمة P–Value، المصاحبة لإحصائية Z، جاءت أكبر من 0.05 وبهذا نقبل فرض العدم بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات جودة الأصول تُعزى لمتغير نوع البنك. ويتضح ذلك من عدم وجود فرق كبير في جودة الأصول بين متوسطات البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، حيث جاءا مساويين لـ: 6.07 و6.34 على التوالي.

3- الفرضية الفرعية الثالثة:

- **فرضية العدم:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تكاليف العمليات تُعزى لمتغير نوع البنك.

- **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تكاليف العمليات تُعزى لمتغير نوع البنك.

بيانات متغير تكاليف العمليات تتبع التوزيع الطبيعي ، لذلك نستخدم اختبار t للعينات المستقلة كما يلي:

الجدول رقم (20): نتائج اختبار T للعينات المستقلة

تكاليف العمليات	F	P-Value	T	P-Value
نوع البنك	5.82	0.017	0.40	0.67

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS20

قبل اختبار الفرضيات لابد من التأكد من تساوي التباين بين المجموعتين وبالرجوع إلى الجدول السابق وبالعودة لاختبار Leven s لتجانس التباين، وجدنا أن قيمة F ومعنويتها لنوع البنك، جاءت مساوية على التوالي: (F=5.82 / P-Value=0.017)، مما يدعونا إلى قبول فرضية البديلة القائلة بعدم تجانس (تساوي) تباين المجموعتين لأن القيمة المعنوية جاءت أقل من المستوى المحدد 5%.

وبالنظر لقيمة t ومستوى معنويتها المقابلة لعدم تساوي تباين المجموعتين (Equal variance not assumed)، اتضح لدينا أن P-value=0.67> 0.05 بالنسبة لنوع المصرف، مما يدفعنا لقبول الفرضية البديلة بمستوى دلالة 5%، أي لا توجد فروق معنوية بين متوسطي المجموعتين فيما يتعلق تكاليف العمليات، ويتضح ذلك من عدم وجود فرق كبير بين متوسطات البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، حيث جاءا مساويين لـ: 1.19 و1.24 على التوالي.

4- الفرضية الفرعية الرابعة:

- **فرضية العدم:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات السيولة تُعزى لمتغير نوع البنك.

- **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات السيولة تُعزى لمتغير نوع البنك.

وبما أن بيانات متغير السيولة لا تتبع التوزيع الطبيعي نستخدم مان ويتني للعينات المستقلة.

والجدول التالي يبين نتائج اختبار مان ويتني للعينات المستقلة.

الجدول رقم (21): نتائج اختبار مان ويتني للعينات المستقلة Mann-Whitney

السيولة	z	P-Value
نوع البنك	-0.66	0.509

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS20

نتبيّن من الجدول(21) أن قيمة P–Value، المصاحبة لإحصائية Z، جاءت أكبر من 0.05 وبهذا نقبل فرض العدم بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات السيولة تُعزى لمتغير نوع البنك. ويتضح ذلك من عدم وجود فرق كبير بين متوسطات السيولة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، حيث جاءا مساويين لـ: 29.55 و32.46على التوالي.

5– الفرضية الفرعية الخامسة

– فرضية العدم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات كفاية رأس المال تُعزى لمتغير نوع البنوك.

– الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات كفاية رأس المال تُعزى لمتغير نوع البنوك.

بيانات متغير كفاية رأس المال تتبع التوزيع الطبيعي ، لذلك نستخدم اختبار t للعينات المستقلة كما يلي:

الجدول رقم (22): نتائج اختبار T للعينات المستقلة

كفاية رأس المال	F	P-Value	T	P-Value
نوع البنك	7.65	0.006	1.14	0.25

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS20

قبل اختبار الفرضيات لابد من التأكد من تساوي التباين بين المجموعتين وبالرجوع إلى الجدول السابق وبالعودة لاختبار Leven s لتجانس التباين، وجدنا أن قيمة F ومعنويتها لنوع المصرف، جاءت مساوية على التوالي: (F=7.65 / P-Value=0.006)، مما يدعونا إلى قبول فرضية البديلة القائلة بعدم تجانس (تساوي) تباين المجموعتين لأن القيمة المعنوية جاءت أقل من المستوى المحدد 5%.

وبالنظر لقيمة t ومستوى معنويتها المقابلة لعدم تساوي تباين المجموعتين (Equal variance not assumed)، اتضح لدينا أن P-value=0.25>0.05 بالنسبة لنوع المصرف، مما يدفعنا لقبول الفرضية البديلة بمستوى دلالة 5%، أي لا توجد فروق معنوية بين متوسطي المجموعتين فيما يتعلق بكفاية رأس المال، ويتضح ذلك من عدم وجود فرق كبير بين متوسطات البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، حيث جاءا مساويين لـ: 12.35 و13.35 على التوالي.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: اختبار الفرضية الثانية:

من خلال الفرضية الثانية تم التوصل إلى عدم وجود اختلافات بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في العائد على الملكية، حيث بلغ متوسط العائد على الملكية (15.11 %) في البنوك الإسلامية مقابل (13.31 %) في البنوك التجارية، وهذا يدل على جدارة هذه البنوك في تحقيق أفضل عائد للمساهمين، وعلى رغم من تمتع البنوك التجارية والإسلامية بنفس مستويات العائد إلا أن تقلبات العائد في البنوك التجارية أقل مقاسا بالانحراف المعياري حيث بلغ (0.71) مقارنة ب (1.02) لدى البنوك الإسلامية. بينما هناك اختلاف في العائد على الأصول بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، وهذا يدل مدى فاعلية الإدارة في البنوك الإسلامية في استخدام الموارد المتاحة من مختلف المصادر التمويلية بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، ويعتبر ارتفاع معدل العائد على الأصول مؤشرا على كفاءة الإدارة في وضع سياساتها التشغيلية والاستثمارية.

ثانياً نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

من خلال اختبار الفرضية الثالثة تم التوصل إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في حجم الأصول، حيث يرتفع متوسط حجم الأصول في البنوك التجارية عنه في البنوك الإسلامية، فرغم نمو أصول هذه الأخيرة، إلا أنها أصغر من أصول البنوك التجارية، فوفقا لتقرير اتحاد المصارف العربية 2016، تشهد الصيرفة الإسلامية نمواً متزايداً منذ نشأتها، إذ بلغ معدل النمو السنوي للأصول الإسلامية خلال الفترة 2007-2014 حوالي 15.7 بالمئة ، فيما باتت أصولها تشكل حوالي 25 في المئة من إجمالي الأصول المصرفية العربية.

وتم التوصل إلى عدم وجود فروقات إحصائية في كفاية رأس المال، إلا أن البنوك الإسلامية أكثر خطورة في انخفاض كفاية رأس المال عن متوسطها من البنوك التجارية، حيث بلغ الانحراف المعياري لهذه الأخيرة(0.56) مقابل (0.65) لدى البنوك الإسلامية، ولكن تظهر متوسطات كفاية رأس المال في كلا النوعين من البنوك باحترام معايير كفاية رأس المال، واحتفاظها برأس مال كاف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها هذا البنوك. وحسب تقرير مجلة The Banker الصادرة في شهر جويلية 2015، فقد سجل دخول 83 مصرفاً عربياً في قائمة أكبر 1000 بنك في العالم بحسب الشريحة الأولى لرأس المال. وقد بلغت الميزانية المجمعة لهذه البنوك حوالي 2.24 ترليون دولار ومجموع الشريحة الأولى لرأس المال حوالي 248.2 مليار دولار. وقد تضمنت

القائمة 19 مصرفاً إماراتياً، 12 بنكا سعودياً، 9 بنوك في كل من قطر ولبنان والبحرين، 8 بنوك كويتية، 5 بنوك في كل من مصر وسلطنة عُمان، 4 بنوك مغربية، بنكين في الأردن، وبنكا واحداً في ليبيا. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في تكاليف العمليات، ومستويات السيولة، ومخاطر الائتمان، وهذا راجع إلى أن صيغ المشاركة في الربح والخسارة من اقل الصيغ استخداما في البنوك الإسلامية على الرغم من أن هذه الصيغ تعتبر الأساس النظري الذي أنشأت على أساسه البنوك الإسلامية، وبالتالي استخدام الصيغ قصيرة الأجل ذات العائد الثابت مثل المرابحة والإجارة والاستصناع، مما سبب عدم وجود اختلافات في جودة الأصول ومستويات السيولة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية. كما أن ارتفاع مستويات جودة الأصول في البنوك التجارية وبنوك الإسلامية دليل على كفاءة هذه البنوك في إدارة موجوداتها وتحصيل ديونها وانخفاض الأصول الرديئة لديها، وتمتعت البنوك الإسلامية باستقرار أكبر حول المتوسط خلال فترة الدراسة من خلال الإنحراف المعياري الذي أظهر انخفاضا لدى البنوك الإسلامية عنه في البنوك التجارية، وهذا دليل على أن البنوك الإسلامية لديها قدرة أكبر على امتصاص الخسائر الناتجة عن عدم سداد الديون. أما بالنسبة للسيولة فجاءت نسبها متقاربة، وهذه النتائج مخالفة لما هو متوقع لكون البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة أكبر مقارنة بنظيرتها التجارية، وذلك نظرا للطبيعة الخاصة لهذه البنوك، بالتزامها بضوابط ومعايير الشريعة الإسلامية، فضلا عن حداثتها وافتقارها إلى الأدوات المالية المناسبة للتوفيق بين السيولة والربحية كما هو الحال في البنوك التجارية. إذ بلغ متوسط السيولة في البنوك الإسلامية (32.06) مقابل (31.59) في البنوك التجارية، وهذا يشير إلى قدرة كلا النوعين من البنوك على سداد الودائع والمستحقات في الظروف الطارئة، واحتفاظ البنوك التجارية والبنوك الإسلامية بمستويات متقاربة من السيولة في شكل أموال سائلة تلافيا لأي مخاطر في السيولة. أما بالنسبة إلى جودة الإدارة فلقد حققت البنوك التجارية مستويات متقاربة وجيدة مقارنة بالبنوك الإسلامية، حيث وصلت نسبة تكاليف التشغيلية (1.24) مقابل (1.19) لدى البنوك التجارية، وهذا يدل على قدرة كلا النوعين من البنوك على إدارة وضبط مصاريفها التشغيلية.

يتبين من النتائج السابقة أنه بالرغم من حداثة وصغر حجم البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية إلا أنها تسعى لتحقيق عائد على الأصول أفضل بما يكفل لها الاستمرارية ويعزز صمودها أمام منافسيها من البنوك التجارية، ولكنها قاصرة عن تحقيق التفوق من حيث مخاطر الانخفاض عن المتوسط في غالبية مؤشرات الربحية والمتغيرات الداخلية.

خلاصة الفصل:

حاول هذا الفصل التعريف بالبنوك التجارية والبنوك الإسلامية قيد الدراسة، في المبحث الأول، إلى عرض لمؤشرات الربحية وأهم المتغيرات الداخلية والمتغيرات الاقتصادية الكلية في بيئة عمل البنوك المدروسة في المبحث الثاني. أما المبحث الثالث فتطرق إلى اختبار وجود فروقات في مستويات الربحية والمتغيرات الداخلية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

خلص هذا الفصل إلى أن البنوك الإسلامية قيد الدراسة حديثة النشأة في معظمها مقارنة بالبنوك التجارية عينة الدراسة، كما أن ربحية البنوك الإسلامية البنوك لم تتدهور بدرجة كبيرة خلال الفترة المدروسة، التي شملت أزمة الرهن العقاري مقارنة بالبنوك التجارية.

إن البلدان محل الدراسة خلال الفترة المختارة سجلت تقلبات كبيرة على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، نتيجة أزمة الرهن العقاري، وأزمة الديون السيادية التي لحقت مجموعة من دول الاتحاد الأوربي، بالإضافة إلى ما شهده العالم العربي من توترات سياسية وأمنية.

وتم التوصل في هذا الفصل إلى عدم وجود اختلافات بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في العائد على الملكية بينما هناك اختلاف في العائد على الأصول مع اختلاف في حجم الأصول، وعدم وجود أي اختلافات في المتغيرات الداخلية الأخرى.

الفصل الخامس

اختبار الفرضيات المتعلقة

بالعوامل المؤثرة على ربحية البنوك

التجارية والإسلامية المدروسة

تمهيد:

تتحدد ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية بعدة عوامل يمكن تقسيمها إلى نوعين، يتعلق الأول بالمتغيرات الداخلية للبنك والثاني بمتغيرات البيئة الخارجية. ولقد تم حصر المتغيرات الداخلية في خمسة مؤشرات وهي: كفاية رأس المال، السيولة، جودة الأصول، تكاليف العمليات وحجم البنك، أما المتغيرات الخارجية فقد تم التعبير عنها من خلال مؤشرات اقتصادية كلية وهي التضخم ونمو الناتج المحلي.

ونهدف من هذا الفصل إلى اختبار العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية و البنوك الإسلامية، وذلك باستخدام بيانات البانل لثلاثة نماذج؛ وهي نموذج الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى المدمجة، ونموذج الانحدار الخطي مع الآثار الثابتة المقطعية والزمنية، والنموذج الذي خصص للأثار العشوائية. وذلك بعد التعرف على هذه النماذج والمتغيرات، واختبار مدى استقرارية السلاسل المقطعية، واختبار التكامل المشترك.

المبحث الأول: عرض منهجية ومتغيرات الدراسة

قصد تقديم منهجية الدراسة المتبعة وعرض لمتغيراتها تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ المطلب الأول لتقديم منهج الدراسة والأدوات المستخدمة فيه، إضافة إلى تقديم نبذة عن الاقتصاد القياسي في ظل بيانات البانل في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فقد تم التعرف من خلاله على متغيرات الدراسة وطرق تحديدها.

المطلب الأول: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة فيها:

تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي والمنهج في هذه الفصل، فبعد الحصول على المعطيات من قواعد المعطيات المتعددة؛ التي شملت المواقع الإلكترونية لبعض البنوك مثل موقع البنك الدولي، وقاعدتي البيانات العالميتين بنك سكوب Bankscope وداتا ستريم Datastrreme. حيث تمت معالجة هذه المعطيات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews10 لتقدير معلمات النماذج، كما تم اللجوء إلى نماذج الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى العادية. وقامت هذه الدراسة بتطبيق نماذج البانل Panel Data من أجل اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الثاني: نبذة عن الاقتصاد القياسي في ظل بيانات البانل Panel Data

لقد اكتسبت هذه النماذج التي تدعى بنماذج البانل Panel Model في الوقت الحالي اهتماما بالغا وخصوصا في الدراسات الاقتصادية والطبية لأنها تأخذ في الاعتبار أثر التغير في الزمن وكذلك أثر التغير في المشاهدات المقطعية. وتعرف البيانات الطولية على أنها مشاهدات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة، حيث تشمل المشاهدات المقطعية الدول، ، المؤسسات، ..... الخ

كما تعرف البيانات التي تجمع بين كل من السلاسل الزمنية (Times-Series) والمقاطع (Cross Section) بالبيانات القطاعية (Panel Data) والتي أصبحت من المواضيع الأكثر انتشارا في أدبيات

الاقتصاد القياسي. ويرجع ذلك جزئيا إلى التطورات في تقنيات التقدير والنتائج النظرية، حيث تمكن الباحثون من خلال البيانات القطاعية من دراسة الكثير من الموضوعات التي لم يكن من الممكن دراستها في السابق باستخدام السلاسل الزمنية فقط.

ومن مزايا استخدام بيانات قطاعية (Panel Data) تكبير حجم العينة عندما لا تتوفر بيانات كافية من نوع البيانات القطاعية كل على حدى، وتصبح لدينا n × t مشاهدة (observations)، حيث n عدد البنوك، t: الزمن. [1]

تنقسم نماذج البيانات القطاعية إلى مايلي:

1. نموذج التأثيرات الثابتة

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حد ة من خلال جعل معلمة القطع $B°$متفاوتة من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل Bj ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = B° + \sum_j Bj\ X_{ijt} + e_{it} \quad \text{.....(1)} \qquad i : 1،2،\text{.....}N \qquad t : 1،2،\text{.....}T$$

يقصد بالتأثيرات الثابتة بأن المعلمة C_{it} لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن (time invariant)، وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (1) والسماح لمعلمة المقاطع بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر N-1 لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة، ثم تستخدم طريقة المربعات، الصغرى الاعتيادية . يطلق على نموذج

[1] Hsiao, C. **Analysis of Panel Data**, second edition, Cambridge University, 2003, p***95.***

التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares DummyVariable Model) المتغيرات الوهميةD في المعادلة (2) يصبح النموذج كمايلي:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{j=2} \alpha_d \quad D_d + \sum_{j=1} Bj \; X_{ijt} + e_{it} \quad \ldots\ldots(2)$$ i:1،2،……N t: 1،2،……T

حيث يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{j=2} \alpha_d \; D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة المقاطع°B

يمكن كتابة النموذج بعد حذف α_1 بالمعادلة التالية:

$$Y_{it} = \sum_{j=2} \alpha_d \quad D_d + \sum_{j=1} Bj \; X_{ijt} + e_{it} \quad \ldots\ldots..(3)$$ i:1،2،……N t: 1،2،……T

2. نموذج التأثيرات العشوائية

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأe_{it} ذ ا توزيع طبيعي بوسط مقدراه صفر وتباين يساوي ل $\sigma 2e$ ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة، وغير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة . يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة عدم توفر نموذج التأثيرات الثابتة في أحد الفروض. ويعتبر معامل المقاطع B في نموذج التأثيرات العشوائية متغيرا عشوائيا له معدل مقداره μ كما يلي:

$$B_i = \mu + V_i \quad (4)$$

بتعويض المعادلة 4 في المعادلة 1 نحصل على معادلة نموذج التأثيرات العشوائية كمايلي:

$$Y_{it} = \mu + V_i + \sum_j Bj \; X_{ijt} + e_{it}$$ i:1،2،……N t: 1،2،……T

vi يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعيةi، حيث يطلق أحيانا على نموذج التأثيرات العشوائية نموذج مكونات الخطأ(Error Components Model) بسبب ان النموذج في المعادلة (4) يحوي مركبين للخطأ هما εit و vi.

3. اختيار النموذج الملائم للبيانات القطاعية:

نستخدم اختبار هوسمان Hausman لتحديد النموذج الملائم لبيانات الدراسة، وفقا لفرضية العدم التالية:

H0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم

حيث إن هذه الاحصائية لها توزيع مربع كاي وبدرجة حرية مقدارها k، ويكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم اذا كانت قيمة الإحصائية أكبر من قيمة مربع كاي، وعلى العكس سوف يكون النموذج الملائم لبيانات الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية.

كما تستخدم هذه الدراسة نموذجا قياسيا يعتمد على البيانات القطاعية وهو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)، الذي يتناسب مع حجم العينة الصغير، ويوفر المزيد من درجات الحرية المستخدمة، ويخفض من مشكلة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة، هذا بالإضافة إلى أنه يحقق المزيد من الكفاءة في التقدير. ويتميز هذا النموذج بقدرته على الأخذ بعين الاعتبار وجود اختلافات غير مشاهدة وغير متجانسة ولا تتغير في الأجل القصير، كما أنه يعالج المشكلة الخاصة بعدم توافر سلسلة بيانات طويلة. وقبل تقدير النموذج، باستخدام طريقة المربعات الصغرى يجب التأكد من عدم وجود ظاهرة الانحدار الوهمي. وعليه استخدمت الدراسة اختبار يونيت روت (Unit Root) لفحص مدى استقرار المتغيرات على الرغم بأن النموذج يستخدم بيانات مقطعية سنوية ويتوقع أن لاتعكس انحدارًا وهميا.

المطلب الثالث: متغيرات الدراسة وطرق تحديدها:

تم تحديد متغيرات الدراسة من مسح الدراسات السابقة وبما يتفق وأهداف الدراسة. حيث يمكن عرض متغيرات الدراسة في ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تتمثل في مؤشرات قياس الربحية، والثانية تتمثل في المتغيرات الخاصة بالبنك، والثالثة تتمثل في المتغيرات العامة.

المجموعة الأولى: تتمثل في ربحية البنك

ويتم قياسها بالمقاييس الآتية:

العائد على الأصول (ROA) = $\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$

العائد على حق الملكية (ROE) = $\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$

وذلك نظرا للاستخدام الشائع لهذه النسب كمؤشر للربحية في معظم الدراسات السابقة.

المجموعة الثانية: المتغيرات الخاصة بالبنك

وتتمثل هذه المتغيرات في الحجم، وكفاية رأس المال وتكاليف العمليات، وجودة الأصول، والسيولة. ويمكن عرض هذه المتغيرات وطرق قياسها كالأتي:

1- حجم البنك: يعكس مدى الاستفادة من الوفورات الاقتصادية. ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالى الأصول

الحجم (LA) = ln (إجمالى الأصول)

2- كفاية رأس المال Capital Adequacy: يعتبر الحد الأدنى لرأس المال بمثابة تأمين ضد أى أزمات، فكلما ارتفع رأس المال انخفضت الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجية وانخفض الخطر. وتستخدم

المعادلة

التالية كمقياس لكفاية رأس المال = حقوق الملكية / إجمالي الأصول

3- تكاليف العمليات Operating Expenses: وهي تتضمن مختلف النفقات التي ترتبط بعمليات البنك مثل تكاليف استخدام تكنولوجيا معلومات جديدة، والاهلاكات، والاستشارات القانونية، ونفقات التسويق. التي تعكس كفاءة ادارة العمليات وتقاس باستخدام المعادلة التالية:

كفاءة إدارة التكاليف = الإيرادات التشغيلية الأخرى / إجمالي الأصول

4- جودة الأصول Assets Quality: تستخدم مخاطر الائتمان كمؤشر لجودة الأصول، فهي تعكس مدى سلامة محفظة القروض، كما أنها تعتبر مؤشرا للخطر ويتم قياس جودة الأصول باستخدام المعادلة التالية:

جودة الأصول = القروض المتعثرة / إجمالي القروض

5- السيولة Liquidity: يحتفظ البنك بأصول سائلة لمواجهة أى مشاكل مفاجئة يمكن التعرض لها مثل سحب الودائع، وعدم السداد. وتقاس السيولة بالمعادلة التالية:

السيولة = الأصول السائلة / ودائع العملاء والتمويلات قصيرة الأجل

المجموعة الثالثة: المتغيرات العامة

تشمل المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات التي ترتبط بهيكل السوق.

1- التضخم Inflation : يعكس التغيرات في الأسعار السوقية، ويتم قياسه باستخدام مؤشر أسعار المستهلك.

2- الناتج المحلي الإجمالي : (GDP) تعكس درجة النشاط الاقتصادي الإجمالي، ويتم قياس معدل النمو في الناتج الإجمالي كالآتي :

$$\text{GDP Growth} = \frac{GDP_t - GDP_{t-1}}{GDP_{t-1}}$$

المبحث الثاني: الدارسة القياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

في هذا المبحث سنقوم بالدراسة القياسية لأثر العوامل الداخلية والخارجية على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، التي تتضمن تقديم نموذج لهذه الدراسة، وأيضا تقدير نماذج البانل والعلاقة طويلة الآجل لهذه الدراسة وإجراء مختلف الاختبارات الإحصائية اللازمة ودراستها مستعملين في ذلك برنامج **Eviews10**.

المطلب الأول: تقديم نموذج الدارسة ودارسة السببية بين متغيرات الدارسة

أولا: تحديد النموذج المقترح لدراسة

1. تحديد عينة الدارسة:

في دراستنا للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط(MENA)، وهي عشر دول كعينة للدراسة:(الجزائر، تونس، مغرب، ليبيا، مصر، الأردن، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت). تم اختيار تسعة بنوك تجارية وأحد عشر بنكا إسلاميا لهذه الدول خلال الفترة 2007-2014.

2. كتابة الشكل التحليلي لنموذج الدارسة:

لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع تم استخدام نموذج البانل (Panel Regression)، وهو أحد نماذج الإنحدار المتعدد، وذلك من خلال معادلة الانحدار التالية :

$$Y_{it} = C_{it} + \sum_j \alpha j\, X_{ijt} + \sum_k B_k\, Y_{kt} + \sum e_{it}$$

Y_{it}: المتغير التابع ويتمثل فىROE ،ROA . حيث يتم اجراء الانحدار لكل مقياس على حدى.

C_{it}: ثابت

Xijt: العوامل الخاصة بالبنك

α_j: المعامل الخاص بالخصائص المرتبطة بالبنك i للفترة t .

Y_{kt}: العوامل العامة

B_k: المعامل الخاص بالعوامل العامة للفترة t.

e_{it}: المتغير العشوائى، حيث يرمز i إلى البنك، وj عدد العوامل، وt إلى الفترة الزمنية.

يفترض وفقا لهذا النموذج أن الحد الثابت يمثل الاختلافات بين البنوك (المقاطع) في نموذج الانحدار، حيث يتم معاملة كل حد ثابت كمعلمة غير معرفة ينبغي تقديرها، بحيث تكون الإختلافات بين البنوك متجسدة في الحد الثابت. وترجع هذه الاختلافات الى الخصائص غير المشاهدة، والتي تتمثل في الملامح الخاصة لكل بنك مثل نوع البنك، وأسلوب الإدارة. أما المعاملات المقدرة للمتغيرات المستقلة فإذا كانت مشتركة لكل المقاطع، يسمى النموذج نموذج التأثيرات الثابتة[1].

واستخدمت العديد من الدراسات السابقة هذا الأسلوب لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

[1]Nguyen James , op-cit:p81

(Ben Naceur ، 2003; Athanasogleu et al.، 2006; Kosmidou et al.، 2006; Guorong et al.، 2003; Karasulu، 2001)

المطلب الثاني: تحديد نوع النموذج الملائم لبيانات البنوك التجارية

أولا: تقدير نموذج الدارسة للعائد على الأصول

يتم تقدير النموذج المقترح للدراسة وفقا للمجالات التالية: نموذج التجانس الكمي (PRM)، نموذج الأثر الثابت(FEM)، نموذج الأثر العشوائي(REM)، فكانت النتائج موضحة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (23) نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى للمتغير ROA

المتغيرات	نموذج PRM	نموذج FEM	نموذج REM
الثابت	(0.39) -0.86	(0.82) 0.22	(0.50) -0.66
كفاية رأس المال	(0.0004) 3.71	(0.0001) 4.11	(0.000) 4.67
جودة الأصول	(0.014) -2.51	(0.026)- 2.28	(0.005) -2.27
السيولة	(0.45) 0.74	(0.79) 0.25	(0.59) 0.53
حجم البنك	(0.43) 0.78	(0.61) -0.51	(0.59) 0.53
تكاليف العمليات	(0.002) 3.38	(0.0001) 4.30	(0.000) 4.59
النمو الناتج المحلي	(0.69) 0.49	(0.69) -0.39	(0.69) 0.42
التضخم	(0.68) 0.49	(0.92) -0.09	(0.54) 0.61
Prob(F)	(0.0001) 7.74	(0.000) 10.90	7.23 (0.00002)
DW	1.84	2.26	1.38
R	0.45	0.74	0.44
R^2	0.40	0.67	0.38

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

1- اختبار إمكانية وجود أثر فردي في النموذج

في البداية نعمل على اختبار إمكانية وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة ويكون هذا على أساس اختبار LM للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج التجميعي، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(24): نتيجة اختبار الأثر

ROA	إحصائية Chi-sq	المعنوية
اختبار الأثر	7.83	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

وعند تطبيق هذا الاختبار، أعطت لنا قيمة إحصائية 7.83 بمستوى معنوية (0.000) وعليه نستنتج أن هناك اثرا فرديا ضمن بيانات عينة الدراسة.

2- تحديد نوعية الأثر

بعد إجراء اختبار LM الذي يبين وجود الأثر الفردي، تم تحديد نوعية الأثر وهذا باستعمال اختبار هوسمان(Housman) فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم(25): نتيجة اختبار تحديد نوعية الأثر

ROA	إحصائية Chi-sq	المعنوية
نوعية الاثر	39.25	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

إن الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمان أكبر مقارنةً بالإحصائية المجدولة، كما أن المعنوية جاءت أقل من مستوى معنوية من 0.05ومنه نرفض الفرضية المعدومة أي أنه يوجد ارتباط بين المتغيرات المفسرة والأثر الفردي، وعليه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الآثار الفردية الثابتة، ويعني هذا أن البنوك التجارية المدروسة تتفق من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة، وتختلف في قيم الثابت، ويرجع ذلك إلى وجود عوامل مشتركة بين الدول عينة الدراسة.

ثانيا: تقدير نموذج الدارسة للعائد على الملكية

يتم تقدير النموذج المقترح للدراسة وفقا للمجالات التالية: نموذج التجانس الكمي (PRM)، نموذج الأثر الثابت(FEM)، نموذج الأثر العشوائي(REM)، فكانت النتائج موضحة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (26) نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى للمتغير ROE

المتغيرات	نموذج PRM	نموذج FEM	نموذج REM
الثابت	1.63 (0.10)	1.59 (0.11)	1.75 (0.08)
كفاية رأس المال	-2.31 (0.023)	-0.77 (0.44)	-2.13 (0.03)
جودة الأصول	-2.17 (0.033)	-1.67 (0.10)	-2.04 (0.044)
السيولة	-0.76 (0.44)	-0.49 (0.62)	-0.82 (0.41)
حجم البنك	0.68 (0.49)-	-1.14 (0.25)	-0.87 (0.38)
تكاليف العمليات	-0.70 (0.48)	1.57 (0.12)	0.06 (0.94)
النمو الناتج المحلي	1.38 (0.17)	0.37 (0.17)	1.46 (0.14)
التضخم	2.61 (0.011)	1.28 (0.20)	2.37 (0.02)
Prob(F)	7.08 (0.00003)	6.39 (0.0000)	5.03 (0.0001)
DW	1.22	1.66	1.30
R	0.43	0.63	0.35
R^2	0.37	0.53	0.28

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

1-اختبار إمكانية وجود أثر فردي في النموذج

في البداية نعمل على اختبار إمكانية وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة ويكون هذا على أساس اختبار LM للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج التجميعي، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(27): نتيجة اختبار الأثر

ROE	إحصائية **Chi-sq**	المعنوية
اختبار الأثر	3.70	0.001

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

عند تطبيق هذا الاختبار، أعطت لنا قيمة إحصائية 3.70 بمستوى معنوية (0.001) وعليه نستنتج أن هناك اثرا فرديا ضمن بيانات عينة الدراسة، مما يعني أن الانحدار التجميعي غير ملائم للدراسة وهذا يعني وجود آثار خاصة بكل دولة عربية للبنوك المدروسة تختلف عن باقي الدول الأخرى.

2- تحديد نوعية الأثر

بعد إجراء اختبار LM الذي يبين وجود الأثر الفردي، تم تحديد نوعية الأثر وهذا باستعمال اختبار هوسمان(Housman) فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم(28): نتيجة اختبار تحديد نوعية الأثر

ROE	إحصائية **Chi-sq**	المعنوية
نوعية الاثر	17.32	0.015

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

إن الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمان أكبر مقارنةً بالإحصائية المجدولة، كما أن المعنوية جاءت أقل من مستوى معنوية من 0.05ومنه نرفض الفرضية المعدومة أي أنه يوجد ارتباط بين المتغيرات المفسرة والأثر الفردي، وعليه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الأثر الفردي الثابت، ويعني هذا أن البنوك التجارية المدروسة تتفق من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة، وتختلف في قيم الثابت.

3- تقدير العلاقة طويلة الأجل

من أجل تقدير العلاقة طويلة الآجل، يجب في البداية أن نختبر استقرارية متغيرات النموذج فإذا كانت هذه المتغيرات مستقرة عند نفس الفرق فعندئذ نختبر إمكانية التكامل المشترك لهذه المتغيرات.

3-1- اختبار استقرارية متغيرات النموذج

بغرض اختبار استقرارية السلاسل المقطعية لمتغيرات النموذج نستعمل الاختبارات الإحصائية التالية:

اختبارAugmented Dickey Fuller، اختبارLevin ، Lin et Chu .

3-1-1- اختبار الاستقرارية للعائد على الأصول

كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(29): اختبار الاستقرارية للعائد على الأصول

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-72.17	0.000	36.57	0.005
الفرق الأول	-18.66	0.000	62.38	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

3-1-2-العائد على الملكية: النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(30):اختبار الاستقرارية للعائد على الملكية

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-2.34	0.007	29.34	0.044
الفرق الأول	-6.37	0.000	48.07	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

3-1-3-كفاية رأس المال

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(31):اختبار الاستقرارية لكفاية رأس المال

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-2.34	0.009	31.02	0.028
الفرق الأول	-4.20	0.000	38.35	0.003

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

3-1-4- جودة الأصول

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(32):اختبار الاستقرارية لجودة الأصول

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-5.30	0.000	25.84	0.056
الفرق الأول	-8.39	0.000	46.81	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**

3-1-5-السيولة

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(33):اختبار الاستقرارية للسيولة

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-13.36	0.000	32.05	0.021
الفرق الأول	-17.13	0.000	47.79	0.0002

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

3-1-6- تكاليف العمليات

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(34):اختبار الاستقرارية لتكاليف العمليات

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-13.32	0.000	55.56	0.000
الفرق الأول	-10.69	0.000	49.83	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

3-1-7-حجم البنك

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(35):اختبار الاستقرارية لحجم البنك

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-1.97	0.97	6.41	0.99
الفرق الأول	-3.40	0.0003	30.44	0.033

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

3-1-8-التضخم

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(36):اختبار الاستقرارية للتضخم

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-9.67	0.000	48.66	0.0001
الفرق الأول	-13.25	0.000	101.55	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

3-1-9-معدل نمو الناتج المحلي

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(37):اختبار الاستقرارية لمعدل نمو الناتج المحلي

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-11.67	0.000	30.42	0.033
الفرق الأول	-12.11	0.000	50.70	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج **Eviews10**.

على أساس النتائج المتحصل عليها فأن المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها باستعمال الاختبارات السابقة وبمستوى معنوية 5%، غير أنها مستقرة في الفرق الأولى عند مستوى الدلالة 5%. بما أن المتغيرات مستقرة عند نفس الدرجة، فهذا دليل على إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل، ومنه يمكننا اجراء إختبار التكامل المشترك.

3-2-اختبار التكامل المشترك

بناءً على النتيجة السابقة التي بينت أن المتغيرات مستقرة عند فروقها الثانية، يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك للمتغيرات السابقة، ونتيجة هذا الاختبار مسجلة في الجدول التالي:

الجدول رقم(38)اختبار التكامل المشترك (KAO test)

المتغير التابع	إحصائية **T**	المعنوية
ROA	- 3.55	0.0002
ROE	-1.77	0.0376

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي **Eviews10**

تثبت إحصائية اختبار KAO أن هناك تكاملا مشتركا بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغ مستوى المعنوية لنموذج العائد على الأصول (0.0002)، اذن نرفض الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك، بينما بلغ مستوى المعنوية لنموذج العائد على الأصول (0.0376)، اذن نرفض الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك.

نستنتج من كل ماسبق أن هناك أثرا طويل الأجل للمتغيرات المستقلة على العائد على الأصول والعائد على الملكية.

المطلب الثالث: تحديد نوع النموذج الملائم لبيانات البنوك الإسلامية

أولا: تقدير نموذج الدارسة للعائد على الأصول

تم تقدير النموذج المقترح للدراسة وفقا لمجالات التالية: نموذج التجانس الكمي (PRM)، نموذج الأثر الثابت(FEM)، نموذج الأثر العشوائي(REM)، وكانت النتائج موضحة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (39) نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى للمتغير ROA

المتغيرات	نموذج PRM	نموذج FEM	نموذج REM
الثابت	(0.18) -1.33	(0.17) -1.35	(0.04) 2.08
كفاية رأس المال	(0.000) 4.34	(0.13) 1.51	(0.003) 3.01
جودة الأصول	(0.77) -0.28	(0.02) 2.34	(0.08) 1.76
السيولة	(0.38) 0.87	(0.03) 2.21	(0.03) 2.17
حجم البنك	(0.75) 0.30	(0.04) -1.99	(0.18) -1.33
تكاليف العمليات	(0.17) 1.36	(0.000) 5.57	(0.000) 4.84
النمو الناتج المحلي	(0.000) 4.85	(0.38) 0.86	(0.054) 1.95

التضخم	(0.25) 1.14	(0.011) 2.58	(0.009) 2.64
Prob(F)	(0.000) 12.33	(0.000) 17.72	(0.000) 11.42
DW	0.65	1.19	0.369
R	0.51	0.81	0.49
R^2	0.47	0.76	0.45

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

1-اختبار إمكانية وجود أثر فردي في النموذج

في البداية نعمل على اختبار إمكانية وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة ويكون هذا على أساس اختبار LM للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج التجميعي، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(40): نتيجة اختبار الأثر للعائد على الأصول

ROA	إحصائية **Chi-sq**	المعنوية
اختبار الأثر	10.86	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

عند تطبيق هذا الاختبار، أعطت لنا قيمة إحصائية 10.86 بمستوى معنوية (0.000) وعليه نستنتج أن هناك أثرا فرديا ضمن بيانات عينة الدراسة.

2-تحديد نوعية الأثر

بعد إجراء اختبار LM الذي يبين وجود الأثر الفردي، تم تحديد نوعية الأثر وهذا باستعمال اختبار هوسمان (Housman) فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم(41): نتيجة اختبار تحديد نوعية الأثر للعائد على الأصول

ROA	إحصائية **Chi-sq**	المعنوية
نوعية الاثر	7	0.07

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

إن الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمان أقل مقارنةً بالإحصائية المجدولة، كما أن المعنوية جاءت أكبر من مستوى معنوية من 0.05ومنه نقبل الفرضية المعدومة أي أنه لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المفسرة والأثر الفردي، وعليه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الأثر الفردي العشوائي الذي يمنح مقدرات متسقة في هذه الحالة، ويعني هذا أن البنوك الإسلامية المدروسة تتفق من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة، وتختلف في قيم الثابت وهذا الاختلاف لا يتحدد على أساس قيم المتغيرات المفسرة لكل بنك.

بما أن إحصائية دبرن وطسن DW لنموذج التأثيرات العشوائية أشارت لإمكانية وجود إرتباط ذاتي، وبما أن هناك تكامل مشترك لا يصبح ذلك مشكلة قياسية.

ثانيا: تقدير نموذج الدارسة للعائد على الملكية

يتم تقدير النموذج المقترح للدراسة وفقا لمجالات التالية: نموذج التجانس الكمي (PRM)، نموذج الأثر الثابت(FEM)، نموذج الأثر العشوائي(REM)، فكانت النتائج موضحة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (42) نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى للمتغير ROE

المتغيرات	نموذج PRM	نموذج FEM	نموذج REM
الثابت	(0.04) -2.03	(0.16) 1.41	(0.30) 1.03
كفاية رأس المال	(0.67) -0.41	(0.28) 1.08	(0.70)-0.37
جودة الأصول	(0.87) 0.16	(0.04) 2.07	(0.15) 1.43
السيولة	(0.26) 1.11	(0.21) 1.26	(0.16) 1.36
حجم البنك	(0.86)- 0.17	(0.08) -1.72	(0.30) -1.02

تكاليف العمليات	(0.76) 0.29	(0.013) 2.54	(0.06) 1.84
النمو الناتج المحلي	(0.0004) 3.71	(0.34) 0.95	(0.06) 1.88
التضخم	(0.50) 0.66	(0.084) 1.75	(0.08) 1.73
Prob(F)	(0.013) 2.73	(0.000) 4.56	(0.003) 3.42
DW	0.78	1.23	1.07
R	0.19	0.52	0.23
R^2	0.12	0.41	0.16

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

1- اختبار إمكانية وجود أثر فردي في النموذج

في البداية نعمل على اختبار إمكانية وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة ويكون هذا على أساس اختبار LM للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج التجميعي، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(43): نتيجة اختبار الأثر للعائد على الملكية

ROE	إحصائية **Chi-sq**	المعنوية
اختبار الأثر	4.90	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

عند تطبيق هذا الاختبار، أعطت لنا قيمة إحصائية 4.90 بمستوى معنوية (0.000) وعليه نستنتج أن هناك أثرا فرديا ضمن بيانات عينة الدراسة، مما يعني أن الانحدار التجميعي غير ملائم للدراسة وهذا يعني وجود أثار خاصة بكل دولة عربية للبنوك المدروسة تختلف عن باقي الدول الأخرى.

2-تحديد نوعية الأثر:

بعد إجراء اختبار LM والذي يبين وجود الأثر الفردي، تم تحديد نوعية الأثر وهذا باستعمال اختبار هوسمان (Housman) فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم(44): نتيجة اختبار تحديد نوعية الأثر للعائد على الملكية

ROE	إحصائية **Chi-sq**	المعنوية
نوعية الاثر	7	0.40

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

إن الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمان أقل مقارنةً بالإحصائية المجدولة، كما أن المعنوية جاءت أكبر من مستوى معنوية من 0.05ومنه نقبل الفرضية المعدومة أي أنه لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المفسرة والأثر الفردي، وعليه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الأثر الفردي العشوائي والذي يمنحنا مقدرات متسقة في هذه الحالة، ويعني هذا أن البنوك الإسلامية المدروسة تختلف من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة، وترجع الآثار الخاصة التي تميز كل دولة في العينة المدروسة إلى اختلاف المرجعية الدينية، اختلاف في قاعدة العملاء، وقد يكون كذلك راجعا إلى اختلاف الكبير في عدد السكان، فعدد سكان مصر لا يقارن بعدد سكان الكويت وقطر، بالإضافة إلى تواجد البنوك في دول منها ما يعتمد على النفط، ومنها ما يعتمد على التجارة و السياحة.

3-تقدير العلاقة طويلة الأجل

من أجل تقدير العلاقة طويلة الآجل، يجب في البداية أن نختبر استقرارية متغيرات النموذج فإذا كانت هذه المتغيرات مستقرة عند نفس الفرق فعندئذ نختبر إمكانية التكامل المشترك لهذه المتغيرات.

3-1-اختبار استقرارية متغيرات النموذج

بغرض اختبار استقرارية السلاسل المقطعية لمتغيرات النموذج نستعمل الاختبارات الإحصائية التالية:

اختبارAugmented Dickey Fuller، اختبارLevin ، Lin et Chu

3-1-1العائد على الأصول

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(45): اختبار الاستقرارية للعائد على الأصول

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-16.56	0.000	73.09	0.000
الفرق الأول	-17.60	0.000	79.70	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

3-1-2العائد على الملكية

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(46): اختبار الاستقرارية للعائد على الملكية

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-45.94	0.000	61.61	0.000
الفرق الأول	-36.84	0.000	71.85	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

3-1-3كفاية رأس المال

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(47): اختبار الاستقرارية لكفاية رأس المال

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-3.96	0.000	36.76	0.025
الفرق الأول	-11.09	0.000	64.96	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

4-1-3 جودة الأصول

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(48): اختبار الاستقرارية لجودة الأصول

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-3.90	0.000	31.38	0.088
الفرق الأول	-5.38	0.000	44.68	0.002

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

3-1-5 السيولة

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(49): اختبار الاستقرارية للسيولة

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-3.55	0.0002	32.11	0.075
الفرق الأول	-5.56	0.000	52.23	0.0003

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

1-1-6 تكاليف العمليات

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(50): اختبار الاستقرارية لتكاليف العمليات

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-30.29	0.000	55.88	0.0001
الفرق الأول	-18.29	0.000	84.80	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

1-1-7 الحجم

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(51): اختبار الاستقرارية لحجم البنك

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-16.85	0.000	43.04	0.004
الفرق الأول	-7.26	0.000	39.91	0.011

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

1-1-8 التضخم

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(52): اختبار الاستقرارية لتضخم

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-12.08	0.000	43.77	0.003
الفرق الأول	-18.70	0.000	87.61	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

1-1-9 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(53): اختبار الاستقرارية لمعدل الناتج المحلي الإجمالي

نوع الاختبار	LLC		ADF	
	الإحصائية المحسوبة	المعنوية	الإحصائية المحسوبة	المعنوية
المستوى	-6.10	0.000	61.75	0.000
الفرق الأول	-8.82	0.000	47.75	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج **Eviews10**.

على أساس النتائج المتحصل عليها فإن المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها باستعمال الاختبارات السابقة وبمستوى معنوية 5%، غير أنها مستقرة في الفرق الأولى عند مستوى الدلالة 5%. وبما أن المتغيرات مستقرة عند نفس الدرجة، فهذا دليل على إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل، ومنه يمكننا إجراء اختبار التكامل المشترك.

2-3-اختبار التكامل المشترك

بناءً على النتيجة السابقة التي بينت أن المتغيرات مستقرة عند فروقها الثانية يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك للمتغيرات السابقة ونتيجة هذا الاختبار مسجلة في الجدول التالي:

الجدول رقم(54)اختبار التكامل المشترك (KAO test)

المتغير التابع	إحصائية **T**	المعنوية
ROA	-1.70	0.044
ROE	-1.28	0.099

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي **Eviews10**

تثبت إحصائية اختبار KAO أن هناك تكاملا مشتركا بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغ مستوى المعنوية لنموذج العائد على الأصول (0.044)، اذن نرفض الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك، بينما بلغ مستوى المعنوية لنموذج العائد على الأصول (0.099)، اذن نرفض الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك.

نستنتج من كل ماسبق أن هناك أثرا طويل الأجل للمتغيرات المستقلة على العائد على الأصول.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

المطلب الأول: نتائج اختبار الفرضيات

1-نتائج نموذج الانحدار للبنوك التجارية

يتم إجراء تحليل الانحدار لكل مؤشر من مؤشرات الربحية وهي العائد على الأصول والعائد على الملكية، والمتغيرات المستقلة، وذلك لاختبار الفرضية الرابعة والخامسة، وهي العلاقة بين الربحية كمتغير تابع بالعديد من المتغيرات المستقلة وهي: الحجم، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول، والسيولة وتكاليف العمليات. بالإضافة إلى المتغيرات العامة وهي التضخم، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن العلاقة بين هذه المتغيرات ومؤشرات الربحية في البنوك التجارية ذات آثار فردية ثابتة وليست عشوائية وهذا حسب مابينه اختبار هوسمان، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية يختلف باختلاف البنك والبلد ، ولكن الاختلاف في الحد الثابت وليس الميل.

1-1-كفاية رأس المال:

وجود تأثير ايجابي ومعنويا لنسبة رأس المال على العائد على الأصول، حيث بلغت المعنوية (0.0001)، وهي أقل من مستوى معنوية 5%. فكلما زادت كفاية رأس المال زاد العائد على الأصول، وهذا يعني تأييد

الفرضية الفرعية الأولى من فرض الدراسة الرابع. بينما هناك تأثير سلبي وغير معنوي لكفاية رأس المال على العائد على الملكية، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.44) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

1-2-جودة الأصول:

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي لجودة الأصول مقاسا بمخاطر الائتمان على العائد على الأصول، حيث بلغت المعنوية (0.026)، وهي أقل من مستوى معنوية 5%. وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الثانية من فرض الدراسة الرابع. فكلما ارتفعت مخاطر الائتمان انخفضت جودة الاصول، مما يؤثر سلبا على العائد على الأصول. بينما هناك تأثير سلبي وغير معنوي لمخاطر الائتمان على العائد على الملكية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.10) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

1-3-السيولة:

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي وغير معنوي للسيولة على العائد على الأصول، حيث بلغت المعنوية (0.79)، وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، ووجود تأثير إيجابي وغير معنوي للسيولة على العائد على الملكية، حيث بلغت المعنوية (0.62)، وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وهو مخالف للفرضية الفرعية الثالثة من فرض الدراسة الرابع، بوجود تأثير للسيولة على الربحية.

1-4-الحجم:

أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي ولكنه غير معنويا بالنسبة للحجم على العائد على الأصول والعائد على الملكية. بلغت المعنوية (0.61، 0.25) وهي أقل من مستوى معنوية 5%. تشير هذه النتيجة لعدم تأييد فرض الدراسة ا، مما يعني أن أحجام البنوك التجارية عينة الدراسة لا تسمح بتحقيق الوفورات الناتجة من كبر الحجم، والتي يمكن أن تزيد من عوائد هذه البنوك.

1-5-تكاليف العمليات:

تشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتكاليف العمليات على العائد على الأصول، حيث بلغت المعنوية (0.0001) وهي أقل من مستوى معنوية 5%. تشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع تكاليف العمليات يؤدي الى ارتفاع العائد على الأصول وقد يرجع ذلك إلى قيام البنك بتمرير جزء من التكاليف الى العملاء. كما أن هناك تأثيرا ايجابيا وغير معنوي لتكاليف العمليات على العائد على الملكية، حيث المعنوية (0.12) وهي أكبر من مستوى معنوية 5%. نلاحظ أن هناك اختلافا في النتائج مع اختلاف مقاييس الربحية.

1-6-معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي:

تم رفض الفرضية الفرعية الأولى من فرض الدراسة الخامس، حيث توصلت الدراسة الى وجود تأثير سلبي وغير معنوي لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول، ووجود تأثير إيجابي و غير معنوي على العائد على الملكية، حيث بلغت المعنوية على التوالي (0.69)، (0.17)، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. وهذا يشير إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر على مستويات الربحية في البنوك.

1-7-التضخم:

وجود تأثير سلبي وغير معنوي للتضخم على العائد على الأصول، حيث بلغت المعنوية (0.74)، وهي أكبر من مستوى معنوية 5%. بينما هناك تأثير إيجابي وغير معنوي للتضخم على العائد على الملكية حيث بلغت المعنوية (0.20)، وهي أكبر من مستوى معنوية 5%. وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثانية بوجود تأثير للتضخم على مؤشرات الربحية.

الحكم على أداء نموذج الدراسة :

وللتأكد من صحة نموذج الانحدار تم استخدام اختبار دربن وطسن.(Durbin-Watson) لاختبار عدم وجود ارتباط بين البواقي، فإذا كانت القيمة الاحصائية لهذا الاختبار تساوي (2) أو تؤول إليها دل ذلك على عدم وجود ارتباط بين البواقي[1]. حيث نلاحظ عدم وجود ارتباط بين البواقي(Autocorrélation) حيث بلغت إحصائية (DW) 1.66،2.26.

ويوضح هذا الجدول أيضا أن المتغيرات المستقلة وهي حجم البنك، ونسبة رأس المال والسيولة، وجودة الأصول، وتكاليف العمليات، والتضخم، ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي قد ساهمت في تفسير 67% من التغير في المتغير التابع وهو العائد على الأصول، كما تميز نموذج العائد على الملكية بالقبول من الناحية الإحصائية حسب إحصائية فيشر F(6.39 ،(0.000 وبقوة تفسيرية عالية فاقت 50%، بالرغم من أن كل المتغيرات المستقلة لم تكن ذات دلالة إحصائية في تفسير العائد على الملكية عند مستوى معنوية 5%.

2-نتائج نموذج الانحدار للبنوك الإسلامية

يتم إجراء تحليل الانحدار لكل مؤشر من مؤشرات الربحية، وهي العائد على الأصول والعائد على الملكية، والمتغيرات المستقلة، وذلك لاختبار الفرضية الرابعة والخامسة، وهي العلاقة بين الربحية كمتغير تابع بالعديد من المتغيرات المستقلة وهي: الحجم، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول، والسيولة وتكاليف العمليات. بالإضافة الى المتغيرات العامة وهي التضخم، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وتشير إحصائية هوسمان إلى أن النموذج الملائم هو نموذج الأثار الفردية العشوائية، ويفسر قبول نموذج الآثار العشوائية بأن العلاقة بين مؤشرات الربحية والمتغيرات الداخلية والخارجية تختلف من بنك الى أخر باختلاف الميل.

[1] Gaynor, E. and Kirkpatrick, R.C. **Intoduction to Times-Series Modling and Forcasting in Business and Economics**. Mac Graw Hill, INS.1994.

2-1-كفاية رأس المال:

وجود تأثيرا ايجابي ومعنوي لنسبة رأس المال على العائد على الأصول، حيث بلغت المعنوية (0.003)، وهي أقل من مستوى معنوية 5%. فكلما زادت كفاية رأس المال زاد العائد على الأصول، بينما هناك تأثير سلبي وغير معنوي لكفاية رأس المال على العائد على الملكية، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.70) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

2-2-جودة الأصول:

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ايجابي وغير معنوي لمخاطر التمويل على العائد على الأصول والعائد على الملكية، حيث بلغت المعنوية على التوالي(0.08)،(0.15)، وهي أكبر من مستوى معنوية 5%. وهذا يعني برفض الفرضية بوجود تأثير سلبي لمخاطر التمويل على مؤشرات الربحية.

2-3-السيولة:

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي و معنوي للسيولة على العائد على الأصول، ولكنه غير معنوي على العائد على الملكية، حيث بلغت المعنوية على التوالي(0.16) ، (0.03) وهي أقل من مستوى معنوية 5% في حالة العائد على الأصول، و أكبر من مستوى معنوية 5%، في نموذج العائد على الملكية.

2-4-الحجم:

أظهرت النتائج وجود تأثير سالبي ولكنه غير معنوي بالنسبة للحجم على العائد على الأصول والعائد على الملكية. بلغت المعنوية (0.18، 0.30) وهي أقل من مستوى معنوية 5%. تشير هذه النتيجة إلى عدم تأييد فرض الدراسة، مما يعني أن البنوك الإسلامية عينة الدراسة لا تسمح بتحقيق الوفورات الناتجة نظرا لصغر حجم هذه البنوك مقارنة بالبنوك التجارية.

2-5-تكاليف العمليات:

تشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتكاليف العمليات على العائد على الأصول، حيث بلغت المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى معنوية 5%. وتشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع تكاليف العمليات يؤدي الى ارتفاع العائد على الأصول وقد يرجع ذلك إلى قيام البنك بتمرير جزء كبير من التكاليف الى العملاء. كما أن هناك تأثيرا ايجابيا وغير معنوي لتكاليف العمليات على العائد على الملكية، حيث المعنوية (0.06) وهي أكبر من مستوى معنوية 5%. ونلاحظ أن هناك اختلافاً في النتائج مع اختلاف مؤشرات الربحية.

2-6-معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي:

توصلت الدراسة الى وجود تأثير ايجابي وغير معنوي لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول، وعلى العائد على الملكية، حيث بلغت المعنوية على التوالي (0.054)، (0.06)، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. وهذا يشير أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر على مستويات الربحية في البنوك الإسلامية.

2-7-التضخم:

وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتضخم على العائد على الأصول، حيث بلغت المعنوية (0.009)، وهي أقل من مستوى معنوية 5%. بينما هناك تأثير إيجابي وغير معنوي للتضخم على العائد على الملكية حيث بلغت المعنوية (0.08)، وهي أكبر من مستوى معنوية 5%.

الحكم على أداء نموذج الدراسة:

وللتأكد من صحة نموذج الانحدار تم استخدام اختبار دربن وطسن.(Durbin-Watson) لاختبار عدم وجود ارتباط بين البواقي، حيث بلغت إحصائية (DW) 0.36 و 1.07، بما أن هناك تكاملاً مشتركاً للسلاسل المقطعية لنموذج العائد على الأصول والعائد على الملكية لا تصبح مشكلة الارتباط بين البواقي مشكلة قياسية.

ويوضح هذا الجدول أيضا أن المتغيرات المستقلة وهي حجم البنك، ونسبة رأس المال والسيولة، وجودة الأصول، وتكاليف العمليات، والتضخم، ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي قد ساهمت في تفسير45% من التغير في المتغير التابع وهو العائد على الأصول، أما نموذج العائد على الملكية فهو مقبول من الناحية الإحصائية حسب إحصائية فيشر (3.42 F)،(0.003 وبقوة تفسيرية ضعيفة 16%، أي أن نسبة 84% تفسرها عوامل أخرى، حيث أن كل المتغيرات المستقلة لم تكن ذات دلالة إحصائية في تفسير العائد على الملكية عند مستوى معنوية 5%.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

اتضح من تحليل الانحدار أن العوامل الخاصة بالبنك أكثر أهمية من العوامل العامة في التأثير على ربحية البنوك المدروسة، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الربحية وكل من كفاية رأس المال، ومخاطر

الائتمان والسيولة، وتكاليف العمليات، أما العوامل فليس لها تأثير على مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية. وفيما يأتي عرض للنتائج:

1- العوامل الداخلية:

بالنسبة لتأثير الحجم على الربحية لم تتوصل الدراسة إلى وجود تأثير للحجم على ربحية البنوك التجارية والإسلامية، قد يرجع ذلك إلى عدم قدرة البنوك التجارية برغم من كبر حجمها مقارنة بالبنوك الإسلامية من تحقيق وفورات. قد يرجع عدم وجود هذه العلاقة إلى عدم كفاءتها في استثمار أصولها وتعظيم الأرباح. أما البنوك الإسلامية، ومقارنة بالتاريخ الطويل للبنوك التجارية فإنها تحاول جاهدة التركيز على زيادة حصتها في السوق أكثر من تركيزها على تحسين الربحية. كما أن فتح البنوك التقليدية لفروع إسلامية تستخدم شعار المصرفية الإسلامية، قد يؤدي الى عدم التمييز من قبل المواطن العادي بين الفروع التابعة الى البنوك التقليدية، مما يزيد من عملاء البنوك التقليدية على حساب البنوك الإسلامية خاصة مع حداثة البنوك الإسلامية.

وجدت الدراسة علاقة موجبة بين رأس المال والعائد على الأصول كمؤشر للربحية لكل من البنوك التجارية والإسلامية. وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته العديد من الدراسات بوجود تأثير ايجابي ومعنوي لنسب رأس المال على العائد على الأصول، حيث أن ارتفاع نسب رأس المال قد يؤدي إلى تخفيض المخاطر و العائد. إلا أن التخفيض في المخاطر قد يكون بنسبة أكبر من التخفيض في العائد، مما ينعكس ايجابا على العائد على الأصول. بينما توصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير لكفاية رأس المال على العائد على الملكية كمؤشر للربحية، نظرا لأن التخفيض في المخاطر كان بنسبة لم تؤثر على العائد على الملكية.

كما وجدت الدراسة علاقة سالبة بين كل من مخاطر الائتمان ومؤشرات الربحية في البنوك التجارية، فكلما ارتفعت مخاطر الائتمان ارتفعت مشاكل القروض بسبب التراكم في عدم السداد وتحقيق خسائر في القروض، مما يؤدي الى انخفاض في جودة الأصول وبالتالي التأثير السلبي على العائد. وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات التي توصلت إلى أنه كلما ارتفع هذا النوع من المخاطر زادت المشاكل المتعلقة بالقروض وانخفض العائد. أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فتوصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير لمخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية ويمكن تفسير هذه النتيجة، تركيز هذه البنوك على الاستثمارات في التمويل التجاري القصير. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضا أن تكون هذه النتيجة راجعة لطبيعة البنوك الإسلامية، التي تستند في نشاطها على تقاسم المخاطر مع عملائها، حيث قد تتحمل بعض الخسائر التي قد تنجم عن بعض المشاريع التجارية الممولة من قبلها والتي تحول دون تمكين العميل من سداد هذه القروض.

أما بالنسبة للسيولة، فعدم وجود تأثير للسيولة على كل مؤشرات الربحية في البنوك التجارية، يرجع إلى أنه كلما زادت السيولة انخفضت الربحية بمستوى محدود، فلم يؤدي الى تقليل من قدرة الأصول على

تحقيق العائد بنسبة أكبر، فلم تتأثر الربحية. أما في البنوك الإسلامية فارتفاع السيولة قد يرجع ذلك إلى سياسة التمويل الصارمة أي يجب أن تمتثل لأحكام الشريعة الإسلامية على عكس البنوك التجارية، كما أن توفر السيولة يحسن معدل الارباح بالنسبة للبنك ويقلل من المخاطر. فعدم توفير السيولة الكافية أو عدم القدرة على تلبية سحب الودائع أو تلبية الطلبات الجديدة على القروض أو مشاريع، قد يؤدي الى تعرض هذه البنوك الى مخاطر السيولة، التي قد تؤدي إلى انخفاض الربحية. كما يساعد توفر السيولة على حماية المودعين والمستثمرين، وتوفير مصادر أموال تسمح بتغطية أي زيادة في النفقات، مما يؤدي إلى ارتفاع الربحية.

أما بالنسبة لتأثير تكاليف العمليات على الربحية فتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير موجب لتكاليف العمليات على العائد على الأصول في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، ويرجع ذلك إلى قدرة هذه البنوك على عكس جزء من تكاليف العمليات في معدلات الفائدة وايرادات العملاء، وبالتالي تحميلها للعملاء، مما ينعكس إيجابا على العائد. وهذه النتيجة تتفق مع أغلب الدراسات التي ترى أن عدم وجود منافسة في إدارة تكاليف العمليات بين البنوك يسمح لها برفع معدلات الفائدة على القروض وتخفيضها على الودائع للبنوك التجارية. وفقا لنظرية الوكالة فالعائد الذي يحققه الوكيل (البنك الإسلامي) قد يحصل فيه تلاعب عن طريق تقليل الربح وتضخيم المصاريف الشخصية للوكيل. أما بالنسبة للعائد على الملكية فلم يتأثر بتكاليف العمليات.

2-العوامل العامة

توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للتضخم على مؤشرات الربحية. وقد يرجع ذلك أن الزيادة في التكاليف بنفس نسبة الزيادة في الإيرادات في فترات التضخم.

كما يرجع عدم وجود تأثير لنمو معدل الناتج المحلي الإجمالي على ربحية البنوك سواء التجارية أو الإسلامية إلى أن ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي يسمح لهذه البنوك بتقديم قروض واستثمارات أكثر وتحقيق عوائد أكبر .

إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات، مما ينعكس على انخفاض مخاطر عدم السداد في البنوك التجارية ومخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية ، إلا أن تخفيض المخاطر قد يكون بنفس النسبة من ارتفاع العائد، مما لا ينعكس إيجابا على الربحية.

خلاصة الفصل:

لقد أكدت نتائج تقدير النموذج المقترح للدراسة أن النموذج الملائم لعينة البنوك التجارية، هو نموذج الآثار الثابتة وذلك من خلال التقييم الإحصائي للنموذج، بالإضافة إلى تطبيق اختبار هوسمان، حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من كفاية رأس المال وتكاليف العمليات، ووجود تأثير سلبي لمخاطر الائتمان على العائد على الأصول، بينما عدم وجود تأثير لكل العوامل المستقلة على العائد على الملكية.

وكان النموذج الملائم للبنوك الإسلامية المدروسة، هو نموذج الآثار العشوائية وذلك من خلال التقييم الإحصائي للنموذج، بالإضافة إلى تطبيق اختبار هوسمان.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من كفاية رأس المال وتكاليف العمليات، والسيولة كمتغيرات داخلية والتضخم كمتغير خارجي على العائد على الأصول، بينما اتفقت نتائج نموذج العائد على الملكية للبنوك الإسلامية مع البنوك التجارية بعدم وجود تأثير لكل العوامل المستقلة.

كما أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستقرارية السلاسل المقطعية للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية من نفس الدرجة، وبينت اختبارات التكامل المشترك بوجود تكامل مشترك للبنوك التجارية، بينما لم يتحقق التكامل المشترك في نموذج العائد على الملكية في البنوك الإسلامية، مما سبق نستنتج بإمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة ومؤشرات الربحية للبنوك التجارية والإسلامية باستثناء نموذج العائد على الملكية لهذه الأخيرة.

الخاتمـــة

الخاتمة:

اختصت هذه الدراسة بتحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، ومستوى الاختلاف بينهما، حيث تم تقسيم هذه العوامل إلى قسمين: تعلق الأول بالخصائص الداخلية للبنك وارتبط الثاني بالمتغيرات الاقتصادية للمحيط الخارجي، وتم حصر المتغيرات الداخلية في خمسة عوامل وهي: حجم البنك، وكفاءة رأس المال، جودة الأصول والسيولة، والتكاليف التشغيلية ، أما المتغيرات الخارجية فقد تم التعبير عنها من خلال مؤشرات اقتصادية وهي: معدل نمو الناتج المحلي، والتضخم على مستوى عشر دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2007-2014.

1- النتائج:

بناءً على ماورد في القسم النظري من الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. تشمل صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية على المضاربة والمشاركة، والمرابحة، والسلم والاستصناع والإجارة، بينما تتمثل معظم صيغ الاستثمار في البنوك التجارية في القروض والسلف والأوراق المالية .

2. إن مبدأ المشاركة الذي تعمل به البنوك الإسلامية يعني أنه وسيط استثماري بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي، وليست وسيطا بين المدخرين بوصفهم فريقا مستقلا، والمستثمرين بوصفهم فريقا مستقلا آخر، كما هو الحال في البنوك التجارية، وبالتالي تتوفر فرص استثمارية ذات مخاطر واستحقاقات متنوعة لإشباع التفضيلات المختلفة للأصحاب المدخرات، وهذا الأمر لا يتوفر في إطار نظام الفائدة، إذ إن هناك قيودا عديدة على أسعار الفائدة منها قيود يضعها البنك المركزي لأهداف اقتصادية كلية، وقيود أخرى تمارسها البنوك نفسها لأغراض السياسة الائتمانية.

3. تعكس الربحية في البنوك الإسلامية عوائد الاستثمارات الحقيقية التي يقدمها البنك لراغبي التمويل وهي ليست من الفائدة والتي تتكون من الفرق بين الفوائد المكتسبة على القروض الممنوحة والفوائد الممنوحة على الودائع ، فالربحية في البنوك الإسلامية مشتركة بين البنك والمودع بنسبة غير معروفة مسبقًا كما في البنوك التجارية بل المعروف نسبة الربح العائد لكل شريك ، والخسارة توزع على كل بحسب ما قدم مساهمة.

4. لا يختلف البنك الإسلامي عن البنك التجاري في ضرورة وجود رأس المال لبدء النشاط و استمراره، وكونه أماناً وضماناً بالنسبة للمودعين في كلا البنكين، إلا أهميته تزداد في البنوك الإسلامية نتيجة لمخاطر الاستثمار، لكون البنوك الإسلامية تقوم باستثمارات طويلة الأجل، ولذلك نحتاج إلى موارد رأسمالية طويلة الأجل.

5. تعتبر البنوك الإسلامية أكثر تعرضاً لمخاطر التمويل مقارنة بالبنوك التجارية ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن البنك الإسلامي ينطلق في توظيف المال من قواعد الشريعة الإسلامية والتي تحرم الربا أخذا أو عطاءً، لذلك يعمل بمبدأ المشاركة في المغنم والمغرم أي تحمل البنك المخاطر مع الجهة الممولة وتقاسم الأرباح والخسائر.

6. تعتير مخاطر السيولة تحديا أكبر للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية باعتبارها لا تستطيع اقتراض أموال لمقابلة متطلبات السيولة عند الحاجة، حيث لا تسمح الشريعة الإسلامية بالاقتراض بفائدة لذلك لا تستطيع اللجوء إلى البنك المركزي كمقرض أخير في أوقات الأزمات. بالإضافة إلى ذلك لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيمتها الاسمية، ولهذا فلا تستطيع البنوك الإسلامية جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين.

7. حداثة تجربة البنوك الإسلامية، يجعلها تواجه مخاطر تشغيلية أكبر مقارنة بالبنوك التجارية، منها مخاطر تطوير واستخدام تقنية المعلومات في البنوك الإسلامية نظرا لعدم توفر الموارد البشرية الكافية المدربة تدريباً كافياً للقيام بالعمليات المالية الإسلامية. كما أن اختلاف طبيعة أعمال البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية، مما يخلق عدم تناسب برامج الحاسب الآلي المتوفرة.

أما بخصوص الدراسة التطبيقية فقد تم استخلاص مايلي:

1. تم التوصل إلى عدم وجود اختلافات بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في العائد على الملكية، ، وهذا يدل على جدارة هذه البنوك في تحقيق أفضل عائد للمساهمين، وعلى الرغم من تمتع البنوك التجارية والإسلامية بنفس مستويات العائد إلا أن البنوك التجارية حققت عائداً عند مستوى أقل من المخاطر مقاسا بالانحراف المعياري لدى البنوك الإسلامية. بينما هناك اختلاف في العائد على الأصول بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، وهذا يدل مدى فاعلية الإدارة في البنوك الإسلامية في استخدام الموارد المتاحة من مختلف المصادر التمويلية بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل.

2. تم التوصل إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في حجم الأصول، حيث يرتفع متوسط حجم الأصول في البنوك التجارية عن البنوك الإسلامية، فوفقا للدراسة وتقرير اتحاد المصارف العربية 2016، تشهد الصيرفة الإسلامية نمواً متزايداً منذ نشأتها، وبات معدل نموها يفوق معدل نمو القطاع المصرفي التقليدي ، حيث بلغ معدل النمو السنوي للأصول الإسلامية خلال الفترة 2007-2014 حوالي 15.7 بالمئة.
3. تظهر متوسطات كفاية رأس المال في كل من البنوك الإسلامية والتجارية احترام معايير كفاية رأس المال، واحتفاظها برأس مال كاف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها هذه البنوك.
4. عدم وجود اختلافات في جودة الأصول بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، وهذا دليل على كفاءة هذه البنوك في إدارة موجوداتها وتحصيل ديونها وانخفاض الأصول الرديئة لديها، وتمتعت البنوك التجارية باستقرار أكبر حول المتوسط خلال فترة الدراسة من خلال الانحراف المعياري الذي أظهر انخفاضاً لدى البنوك التجارية عنه في البنوك الإسلامية، وهذا دليل على أن البنوك التجارية لديها قدرة أكبر على امتصاص خسائر الناتجة عن عدم سداد الديون.

5. جاءت نتائج مخاطر السيولة مخالفة لما هو متوقع كون البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة أكبر مقارنة بنظيرتها التجارية، وذلك نظرا للطبيعة الخاصة بهذه المصارف بالتزامها بضوابط ومعايير الشريعة الإسلامية، فضلا عن حداثتها وافتقارها إلى الأدوات المالية المناسبة للتوفيق بين السيولة والربحية كما هو الحال في البنوك التجارية.

6. أما بالنسبة إلى جودة الإدارة فلقد حققت البنوك التجارية مستويات متقاربة وجيدة مقارنة بالبنوك الإسلامية، حيث وصلت نسبة تكاليف التشغيلية (1.24) مقابل (1.19) لدى البنوك التجارية، وهذا يدل على القدرة كلا البنوك على إدارة وضبط مصاريفها التشغيلية.

7. عدم وجود تأثير للحجم على الربحية على ربحية البنوك التجارية والإسلامية، قد يرجع إلى عدم قدرة البنوك التجارية بالرغم من كبر حجمها مقارنة بالبنوك الإسلامية من تحقيق وفورات في الحجم. أما البنوك الإسلامية ومقارنة بالتاريخ الطويل للبنوك التجارية فتحاول جاهدة التركيز على زيادة حصتها في السوق أكثر من تركيزها على تحسين الربحية.

8. وجود علاقة موجبة بين رأس المال والعائد على الأصول للبنوك التجارية والإسلامية. وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته العديد من الدراسات بوجود تأثير ايجابي ومعنوي لنسب رأس المال على العائد

على الأصول، حيث أن ارتفاع نسب رأس المال قد يؤدي إلى تخفيض المخاطر، بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لكفاية رأس المال على العائد على الملكية كمؤشر للربحية.

9. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين كل من مخاطر الائتمان ومؤشرات الربحية في البنوك التجارية، فكلما ارتفعت مخاطر الائتمان ارتفعت مشاكل القروض بسبب التراكم في عدم السداد وتحقيق خسائر في القروض، مما يؤدي إلى التأثير السلبي على العائد. أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لمخاطر الائتمان على مؤشرات الربحية ويمكن تفسير هذه النتيجة، بتركيز هذه البنوك على الاستثمارات في التمويل التجاري القصير.

10. أما بالنسبة للسيولة، عدم وجود تأثير للسيولة على كل مؤشرات الربحية في البنوك التجارية، ويرجع ذلك إلى أنه كلما زادت السيولة انخفضت الربحية بمستوى محدود، فلم يؤدي إلى تقليل من قدرة الأصول على تحقيق العائد، فلم تتأثر الربحية. أما في المصارف الإسلامية فالتأثير الايجابي للسيولة قد يرجع ذلك إلى سياسة التمويل الصارمة أي يجب أن تمتثل لأحكام الشريعة الإسلامية على عكس البنوك التجارية.

11. أما بالنسبة لتأثير تكاليف العمليات على الربحية فتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير موجب لتكاليف العمليات على العائد على الأصول في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، ويرجع ذلك إلى قدرة هذه البنوك على عكس جزء من تكاليف العمليات في معدلات الفائدة وإيرادات العملاء، وبالتالي تحميلها للعملاء، مما ينعكس إيجابا على العائد.أما في البنوك الإسلامية فوفقا لنظرية الوكالة فالعائد الذي يحققه الوكيل (البنك الإسلامي) قد يحصل فيه تلاعب عن طريق تقليل الربح وتضخيم المصاريف الشخصية للوكيل. أما بالنسبة للعائد على الملكية فلم يتأثر بتكاليف العمليات.

12. توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للتضخم على مؤشرات الربحية. وقد يرجع ذلك إلى أن الزيادة في التكاليف بنفس نسبة الزيادة في الإيرادات في فترات التضخم.

13. إن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي يؤدي إلى انخفاض تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات، مما ينعكس في انخفاض مخاطر عدم السداد في البنوك التجارية ومخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية ، إلا أن تخفيض المخاطر قد يكون بنفس نسبة ارتفاع العائد، مما لا ينعكس إيجابيا على الربحية.

2- التوصيات

بناءً على النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري والتطبيقي يمكن تحديد مجموعة من التوصيات نوجزها في مايلي:

1. تحليل العوامل المؤثرة على الربحية يمكن كل من مديري البنوك والجهات التنظيمية في صياغة السياسات والإجراءات المستقبلية من أجل تحسين ربحية البنوك.

2. إن تحقيق مستويات من الربحية وفقا لهذه الدراسة يشير إلى أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكن أن تستفيد من تحرير قيود الدخول للبنوك الإسلامية، إلا أن فتح المجال للبنوك الإسلامية لا يكفي لتحسين الكفاءة في النظام المصرفي عينة الدراسة، وتعزيز تقديم الخدمات، وتفعيل القطاع المصرفي لتحقيق النمو الاقتصادي، بل يجب بذل جهود كبيرة للقضاء على مختلف معوقات القطاع المصرفي.

3. أن صناعة البنوك الإسلامية توسعت في جميع أنحاء العالم الإسلامي، لذلك فهي في حاجة إلى علماء مسلمين لديهم معرفة واسعة بالتمويل الإسلامي لمساعدة البنك في تطوير منتجات مالية جديدة وضمان التشغيل للبنك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. ويحتاج أيضا إلى موظفين مدربين لديهم خبرة ومعرفة بالخدمات المصرفية الإسلامية لتقديم منتجات مالية إسلامية.

4. إن البنوك الإسلامية لا يمكنها استخدام أسواق المال الربوي وأدواتها لإدارة السيولة لديها، وبالتالي فإن تطوير آلية السوق منفصلة عن البنوك التجارية أمر ضروري حتى يتسنى لها أن تكون قادرة على استخدام السيولة لديها. ويمكن تطوير هذه الآلية في ضوء تجربة ماليزيا والبحرين، وبالتالي على حكومات الدول الإسلامية إصدار الصكوك الإسلامية على نطاق واسع لتمكين البنوك الإسلامية من استثمار أموالها في هذه الأدوات الآمنة. وفي هذا الصدد، فإن تجربة السودان يمكن أن تتحقق.

5. توصي الدراسة بتركيز إدارة البنوك الإسلامية على تحسين كفاءة رأس المال، جودة الإدارة والسيولة، لأن أداءها في هذه الجوانب هو أقل من البنوك التجارية، وتدعيم إدارة جودة الأصول. كما أن نتائج هذه الدراسات تساعد إدارة البنوك تبني استراتيجيات لزيادة ربحيتها.

6. توصي الدراسة إدارة البنوك الإسلامية والتجارية وصانعي السياسات بتعزيز نسب رأس المال لتحسين ربحيتها، و يعزز الاستقرار المالي. كما انه يجعل من صناعة أكثر مقاومة للصدمات والمخاطر وتمكن البنوك من الصمود خلال الأزمة المالية، على مديري البنوك أيضا وضع سياسات

فعالة لإدارة السيولة، وتنويع جيد لمحفظة الأصول والحد من التكاليف التشغيلية لتعظيم عوائدها. كما يجب على البنوك الإسلامية توسيع شبكة فروعها لأنها سوف تولد المزيد من الودائع والعوائد.

7. تغيير نظرة القائمين على إدارة الأموال في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية إلى الاقتناع بفكرة أن الربحية أصبحت من المعايير الرئيسية في قياس نجاح البنك، فهي النتيجة النهائية لجودة الائتمان والرقابة الفعالة على التكاليف، وكفاية رأس المال.

8. ضرورة العمل على وضع المزيد من التشريعات والقوانين وتحديثها بشكل مستمر، بحيث تتماشى مع التطورات السريعة في صناعة البنوك، وعلى زيادة العمل في اتجاه الإصلاحات المالية، والتحرير المالي. وإزالة العوائق والقيود على مجالات الاستثمار والتمويل، مع إحكام الرقابة والمتابعة لهذا القطاع من أجل ضمان سلامة النظام المالي. فتخفيف القيود وزيادة المنافسة في قطاع البنوك يساعد على التخلص من عدم الكفاءة في إدارة التكاليف، ويؤدي إلى ارتفاع مستويات المنافسة في صناعة البنوك، بما يحقق أسعارا ملائمة للمتعاملين، ويحقق معدلات أداء معقولة ينتج عنها منفعة اقتصادية واجتماعية.

3-اتجاهات مستقبلية للبحث:

إن موضوع الدراسة واسع يمكن تناوله من جوانب مختلفة وفقا لأهداف كل باحث، ولذلك يمكن اقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون إشكاليات لدراسات مستقبلية، وآفاقا لهذه الدراسة كمايلي:

1. توصي الدراسة بإجراء دراسة مقارنة بين ربحية البنوك الإسلامية والتجارية خلال فترة زمنية أطول لمجموعة من الدول العربية، دراسة مقارنة بين أداء البنوك قبل وبعد الربيع العربي ، كما أن هناك حاجة إلى إجراء مقارنات أكثر تفصيلا بين أداء الأنظمة البنكية الإسلامية والربوية فيما يتعلق بمنتجات محددة، مثل ربحية المشاركات بمثابة شراكة طويلة المدى في النظام الإسلامي، والقروض طويلة الأجل في النظام التقليدي.

2. إجراء مقارنة بين كفاءة البنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

3. دراسة العلاقة بين أداء البنوك الإسلامية ومصادر واستخدامات الأموال.

4. تعتبر الدراسة الحالية خطوة للباحثين لمقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية مع مثيلاتها في دول غير إسلامية.

5. القيام بدراسة الاختلافات في محددات الربحية بين مجموعة مختلفة من البنوك: البنوك المحلية

والأجنبية، البنوك الخاصة والبنوك العمومية، والبنوك الكبيرة والصغيرة، ومن حيث البنوك ذات الأرباح المرتفعة والبنوك ذات الأرباح المنخفضة.

6. استخدمت الدراسة الحالية نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، ويمكن القيام بدراسة أخرى باستخدام نماذج قياسية أخرى أكثر تعقيدا مثل GMM Model و Dynamic Model وذلك للوصول إلى نتائج أكثر دقة بالنسبة للعوامل المؤثرة على الربحية.
7. توصي الدراسة باستمرارية البحث وإجراء دراسات تغطي متغيرات مستقلة أخرى مثل: عمر البنك، والتكنولوجي وسعر الصرف، ونمو عرض النقود، الملكية. وذلك للتعرف على المزيد من العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.
8. تقوم البنوك الإسلامية في الغالب بتمويل التجارة وتأجير وبيع وشراء السلع الحقيقية، مما يجعلها تخضع للازدواج الضريبي على المعاملات التجارية، فتمويلها عن طريق شراء السلعة وإعادة بيعها، يجعلها تخضع للضريبة عند الشراء، و عند إعادة البيع، مما يزيد من تكلفة التمويل، وهذا يقودنا إلى التساؤل التالي: ماهو تأثير الضرائب على نمو البنوك الإسلامية؟، وماهو تأثيرها على الربحية؟

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أبو شهد عبد الناصر، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، 2013.
2. آل علي رضا، **إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، عمان ، الأردن، 2000.
3. أمين خالد والطراد إسماعيل، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والخارجية**، دار وائل، الطبعة الأولى، 2006.
4. برعي خليل، سويفي عبد الهادي، **النقود والبنوك**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة،1984.
5. بول ميلز وجون بريسلي، **التمويل الإسلامي: النظرية والتطبيق**، ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2014.
6. حازم الببلاوي، **نظرية النقود**، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة
7. الحسيني حسن ، الدوري عبد الرحمان، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2003.
8. الحسيني، حسن، الدوري عبد الرحمن، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
9. خان طارق الله، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2003.
10. دغيم أحمد، **اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد**، مكتبة مد بولي، القاهرة، 1989.

11.رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

12.الربيعي محسن ، راضي عبد الحسن ، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة** ، الباروزي للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1 2011.

13.رضوان وليد العمار، **أساسيات في الإدارة المالية: مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل**، ط1، الميسرة للطباعة والنشر ،عمان،1997.

14.الرملاوي، محمد سعيد، **الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية**، ط1، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2011م .

15.سليم رمضان، جودة محفوظ، **إدارة البنوك**، ط2، عمان دار الميسرة للنشر والتوزيع، 1996.

16.السيسي صلاح الدين، **إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية** دراسة نظرية وتطبيقية ، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

17.سيف النصر سعيد، **دور البنوك في استثمار أموال العملاء**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

18.شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.

19.شيخون ، محمد، **المصارف الإسلامية** ، دار وائل للطباعة والنشر ، ط 1، عمان، الأردن، 2002.

20.صالح العمر إبراهيم ،**النقود الائتمانية دورها وآثارها في الاقتصاد الإسلامي** ، دار العاصمة للنشر والتوزيع ، السعودية ، 1993 .

21.صبحي تادرس قريصة، **اقتصاديات النقود و البنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1990.

22.صوان محمود، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

23.طايل كمال، **البنوك الإسلامية المنهج والتطبيق**، بنك فيصل الإسلامي المصرفي، جامعة أم درمان، الخرطوم،. 1988.

24.عبادة إبراهيم، **مؤشرات في البنوك الإسلامية**، ط1، دار النفائس، الأردن، 2008.

25.عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢.

26.عبد الله الطاهر وعلي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، ط2، مركز يزيد للنشر، الكرك،الأردن، 2006.

27.عبد الله خالد، سعيفان حسين، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**،ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008.

28.عريقات حربي وعقل، سعيد. **إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث**، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010.

29.عقيل جاسم عبد الله ، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة المفتوحة ، بنغازي، 1994.

30.العلاونة رانيا، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، ط1، دار عماد الدين للنشر، عمان، 2009.

31.عوض الله زينب، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1994.

32.فرحان ريمون، **المصارف الإسلامية**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.

33.المصري رفيق يونس، **أثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية**، ط2، دار المكتبي للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2009.

34.مصطفى رشيدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

35.المغربي عبد الحميد، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، ط1، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2004.

36.المكاوي محمود، **البنوك الإسلامية(النشأة، التمويل، التطوير)**، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009.

37.نصر فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2015.

38.هندي منير إبراهيم ، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية** ، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢.

39.هندي، منير إبراهيم، **المصارف التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996،

40.الوادي، محمود وسمحان حسين، **المصارف الإسلامية – الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007.

الدوريات والمجلات العلمية

41.الإدريسي الأمين، ولقمان عمر، قياس **وتحليل أثر المؤشرات المالية على معدل العائد على الاستثمار لعينة من المصارف الإسلامية للمدة 1990–2008** ، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 1، المجلد 18، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، 2014.

42.تميمي عباس، وحمادي صادق، **مصادر وأثار صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20 العدد79، جامعة بغداد، العراق، 2014.

43.جميل سنان، سعيد سوسن، **تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002–2004**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد85، العدد29، العراق، 2007.

44.الجهني عيد، والبسام خالد، وبامخرمة أحمد، **أثر سعودة النظام المصرفي السعودي على الكفاءة المصرفية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 12، ع1، 1998.

45.حسين مصطفى، وأحمد أحمد، **أثر التعثر في سداد التمويل المصرفي على أداء الجهاز المصرفي السوداني**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد15 العدد2، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2014.

46.حسين وهيبة، إبراهيم البشير، **أثر إستراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 16 العدد2، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.

47.الحكيم منير، العطيات يزن، **نحو تفعيل دور القرض الحسن في المصارف الإسلامية اقتراح بإصدار شهادات قابلة للتداول لتمويل صندوق القرض الحسن**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد 11، العدد 2، الاردن، 2011.

48.حلس عبد الله، و مقداد إبراهيم، **دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين** ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثالث عشر– العدد الأول،2005.

49.خفاف هيثم، **المعالجة المحاسبية لصيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية واثر ألازمة المالية العالمية فيها بالتطبيق على المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية فرع الموصل**، مجلة المنصور، العدد 17، جامعة الموصل، العراق، 2012.

50.الرقيبات غازي، **محددات تنافسية وربحية البنوك التجارية الأردنية**، المجلة العربية للإدارة، مجلد 35، العدد1، عمان، الأردن، 2015.

51.ساعدي علاء، **ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، المجلة العربية للإدارة، مجلد35، العدد 1، يونيو 2015.

52.السرايري سمير، **محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية**، المجلة العربية للإدارة، مجلد 30، العدد1،عمان، الأردن، 2010.

53.السعبري إبراهيم عبد موسى ، مردان زيد عائد، **القيمة العادلة وتأثير استعمالاتها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية**، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الإدارية، المجلد 8، العدد 25 ، جامعة الكوفة، العراق، 2012

54.سلمان عماد، **استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 32 العدد 8، الكلية التقنية الإدارية، البصرة، العراق، 2013.

55.الطائي، سجى، **أثر مخاطر التركز الائتمائي القطاعي في ربحية ورأس مال المصارف التجارية دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني وبنك الكويت الأردني**، مجلة الرافدين، المجلد35،العدد114، جامعة الموصل، العراق، 2013.

56.العمار رضوان ومهنا زينب، **الرقابة الشرعية ودورها في تقويم الأداء الشرعي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 73، العدد 1، 2015.

57.عنانزة غز الدين، عثمان محمد، **تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد6 العدد12، جامعة البصرة، العراق، 2014.

58.عيد الرحمن إبتهاج، **تأثير حجم البنك على خصائص الهيكل المالي وأداء البنوك التجارية في قطاع المصرفي المصري**، مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين ، الجزء الأول ، جامعة القاهرة ، 2008.

59.القدومي، عبد الرحيم، **التمركز المؤسسي للودائع وأثره على ربحية البنوك الأردنية**، مجلة البلقاء، العدد الأول، عمان،1997.

60.الكروي بلال، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة – دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد**، المجلة العراقية للعلوم ، المجلد 6، العدد 24، جامعة كربلاء، العراق، 2009.

61.الكور،عز الدين مصطفى، والفيومي نضال. **قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،المجلد3 العدد3، 2007.

62.مجلس الخدمات المالية الإسلامية الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية **لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)** التي تقدم خدمات مالية إسلامية، كوالالمبور، 2015.

63.مرهج منذر، حمودة عبد الواحد، مزيق رامي أكرم، **تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التّجاري السّوري بمحافظة اللاذقية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 36، العدد2 ،2014.

64.مهدي إسراء، **الوساطة المالية في المصارف الإسلامية**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد 2، العراق، 2010.

65.المومني منذر و السروجي عنان، **مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية**، مجلة المجلد 13، العدد 2، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، الأردن،2007.

الرسائل والأطروحات الجامعية

66.أبوزعيتر باسل، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين–2004**) (**1997**. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.

67.إمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار**، رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا ،2010.

68.أمجد محمد، **اثر إدارة مخاطر التمويل على أداء البنوك التجارية السودانية**، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية جامعة أم درمان السودان،2006.

69. بورقبة شوقي، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 2011-2010.

70. بوقري عادل، **مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى السعودية ،2005.

71. جبارة سيد، **تصميم نظام لتقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية**: دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد 1995-2000 ، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق،2002.

72. جبوري محمد، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي:دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود، بنوك ومالية، تلمسان، ،سنة، .

73. سليمان علاء، **العلاقة بين مؤشرات المركز المالي والربحية في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2013.

74. السيد، أحمد السيد، **نموذج احصائي مقترح للتنبؤ بالسيولة في البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006.

75. شحادة موسى، **مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني**، أطروحة دكتوراه، الجامعة الحرة، القدس، فلسطين، 2011.

76. عبادة إبراهيم، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2007.

77. عبد الله أحمد، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا: دراسة تحليلية من منظور إسلامي**، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 2015.

78. عثمان عمر، **إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة)**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2009.

79. علاء محمود سليمان، **العلاقة بين مؤشرات المركز المالي والربحية في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، قسم التمويل، جامعة عمان العربية، الأردن، 2013.

80. العليات أحمد، **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.

81.الكور،عز الدين مصطفى ، **أثرقوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية**، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية القاهرة، 2006.

82.مصباح، صباح بهية، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين "دراسة تحليلية"**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

83.الموسوي حيدر، **أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية – الأردن والسعودية – حالة تطبيقية للمدة (1990–2007)**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2009.

84.ميلاد صالح، **محددات الأداء بالمصارف التجارية بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2005.

الملتقيات والندوات

85.بلعزوز بن علي، عبو هودة، **الأخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، يومي 5 و6 ماي 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعة خميس مليانة.

86.بوحيضر رقية، مولود لعرابة، **البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل2**، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، أفريل 2009، جامعة قسنطينة، الجزائر.

87.حسين سعيد، وعلي أبو العز، **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق**، المؤتمر الدولي الأول للمالية للإسلامية يومي 6 و7 أوت 2014، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

88.الخولي إبراهيم، **مشكلة المتأخرات في البنوك الإسلامية دراسة فقهية مقارنة**، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية معالم الواقع وأفاق المستقبل، غرفة تجارة وصناعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس، 2005.

89.الصافي فرحات، **مخاطر صيغ الاستثمار في المصارف التقليدية والإسلامية دراسة تحليلية مقارنة**، للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، المنعقد في الفترة من 5 – 6 مايو 2009 م، كلية الأدب والعلوم الإنسانية ، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.

90.العماري حسن، **المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**، مؤتمر مجموعة دله البركة حول: مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، يومي 2و3 جويلية 2005، دمشق، سوريا.

91.عمر محمد، **الأسس الشرعية والمحاسبية لتوزيع الأرباح فى المصارف الإسلامية**، مؤتمر حول: دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية -9 ماي 2002،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة.

92.عنانزة غز الدين، عثمان محمد، **اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية** المؤتمر العلمي الدولي السابع حول منظمات الأعمال المعاصرة من منظور إسلامي، يومي 23-25 تشرين ثاني 2010، جامعة فيلاديفيا، عمان، الأردن.

93.عوجان وليد، **أداء المؤسسات المالية في عصر العولمة**، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر ، المؤسسات المالية الإسلامية ، معالم الواقع وأفاق المستقبل، كلية الشريعة ، جامعة الإمارات، 2005، الإمارات العربية المتحدة.

94.مفتاح صالح، ورحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع والتمويل الإسلامي النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، يومي 9 و10 سبتمبر 2013، تركيا.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

95. Abdulkader، M، Khababa، N، **Performance of the Banking Sector in Saudi Arabia**. Journal of Financial Management & Analysis; Jul-Dec1999، Vol. 12 Issue 2.

96. Abreu M. and V. Mendes. **Commercial bank interest Margin and profitability: evidence from E.U countries**. *P*orto working paper series، no22، 2002.

97. Aburime، Toni، **Impact of Ownership Structure on Bank Profitability in Nigeria**. (March 18، 2008).

98. Alan Griffith، Stuart Wall، **Applied economics an introductory course**، Seventh Edition، Longman. London and New York، 1997.

99. Alicia، Garcia-Herroro، Sergio Gavilá and Daniel Santabárbara ،**What Explains the Low Profitability of Chinese Banks?**، Working Paper No. 30، Paris، France، 2006.

100. Al-Qudah،A and Jaradat.M. **The Impact of Macroeconomic Variables and Banks Characteristics on Jordanian Islamic Banks**

Profitability: Empirical Evidence. International Business Research; Vol. 6، No. 10، 2013**.**

101. Anwar Rana، salman Ali. **Economies of Scale**. International Interdisciplinary Journal of Scholarly Research vol 1 n1، 2015.
102. Athanasoglou، P. Brissimis، N and Delis، D. **Bank specific، industry - specific and macroeconomic determinants of bank profitability**. Bank of Greece Economic bulletin، 25، 2008.
103. Athanasoglou، P. Brissimis، N. and Delis، D. **Bank specific، industry - specific and macroeconomic determinants of bank profitability** ، Bank of Greece working paper N25،2005.
104. Basel Committee on Banking Supervision،**" Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk"**، Bank For International Settlement، Basel، Switzerland، Feb.2003.
105. Basel III: **A global Regulatory Framework for more Resilient Banks and Banking Systems**، Bank for International Settlements، 2011.
106. Bashir، A، Islamic Banks Participation، Concentration and Profitability: Evidence From MENA Countries. International Conference on Islamic Economics and Finance، Jakarta، Indonesia، 21-24 November، 2005.
107. Bashir،A. Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of two Sudanese banks، Islamic Economic Studies،Vol. 6، No. 2، May 1999.
108. Bayoumy، H. Basic Business Finance ،first edition ،Shorouk Press، Cairo،Egypt، 1994.
109. Bektas، E. Test of market structure and profitability in liberalizing the deposit market: The case of north Cyprus. Problem and Perspective in Management، 2006.
110. Ben Khedir، K. Determinants of Islamic bank profitability in the MENA region. Int. J. Monetary Economics and Finance، Vol. 2، No. 3/4، 2009
111. Ben Naceur ،S. and Goaid، M. The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia. Journal of Economic and Finance، Vol 5، no 5، 2005.
112. Ben Naceur، S. **The determinants of the Tunisian banking industry profitability**: panel evidence paper presented at the Proceeding of the *Economic research forum (ERF)*، October، 2003.
113. .Benhalima،A ،**Pratiques des techniques bancaires**، Editions Dahlab، Alger،1997
114. Berger A، and Strahan.N، **The consolidation of Financial Services Industry**، Journal of Banking and Finance، vol 23، April 1999، pp 135-194

115. Berger، A.. N. **The Relationship between capital and earning in banking**. Journal of Money، Credit and Banking ، 27،1995، 404 – 431
116. Berger، A.N. Demirguc- Kunt، Levine، R and Haubrich، J.G. **Bank Concentration and Compitation: An Evolution in the making.** Journal of Money ،Credit and Banking، 36(3)، 2004.
117. Bodla، B. S. and Verma، R. Determinants of profitability of banks in india: A multivariate analysis. Journal of Services Research، Vol 6، no.2، 2006.
118. Boyd، J. and Runkle، D. 1993. **Size and performance of banking firms: testing the prediction of the theory**. Journal of Monetary Economics 31، 1993، pp 47-67.
119. Brown، M. e Laverick، S. Measuring Corporate Performance. Long Range Planning، v. 27، nº 4. 1994.
120. Chaudhry.M، Chatrath.A، and Kamath.R. **Determinants of Bank Profitability**. American Journal of Business Vol 10، Issue1، 1995.
121. Chirwa، E. W. and Malachila ، M. **Financial reforms and interest rate spreads in the commercial banking system in Malawi.** *IMF Staff Papers*، pp1-30 ، 2004**.**
122. Chirwa، E. W. **Determinants of commercial banks profitability in Malawi**: A contegration approach. ***Applied Financial Economic*** 13، 2003.
123. Choi ،K.، Wong ،E ،Fong ،T.، and Wong، J**. Determinants of the Performance of Banks in Hong Kong**. Hong Kong Monetary Authority. Working Paper ،6/2007.
124. Daud vicary abdullah، **liquidity management in institutions offering islamic financial services**، Islamic Financial Stability Forum، Jeddah، Kingdom of Saudi Arabia، 2010.
125. David،f. Concepts of Strategic Management.8th Ed،Prentice-Hall،USA، 2001.
126. Davis، E. and H، Zhu. **Commercial Property price and bank Performance**. Bank for International Settlements wp، no 175، 2005.
127. Deepak. T، Hardeep. S، Kunwarpreet. S، **Profitability Valuation In Indian Banks –** Emperics **via David Cole Model**، The International Organization of scientific Research، Journal of Business and Management، 2016.
128. Deloitte report. **Elements for Successful Growth in Financial services-poised opportunities**، The Fédéral Audit Authority and the Swiss Financial Market Supervisory Autority، 2013.
129. Deloitte report. **Growth in Banking-unlocking the full potencial**، The Fédéral Audit Authority and the Swiss Financial Market Supervisory Autority، 2015.

130. Demirguc – kunt، A.. and H. Huizinga، 1999. Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence. ***The World Bank Economic Review***، vol. 13، no 2،379 – 408.
131. Demirguc – kunt، A.. and H. Huizinga، **Financial Structure and Bank Profitability**، The World Bank، Develop;ent Research Group، Finance، 2000.
132. Demirguc – kunt، A.. and H. Huizinga. Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence. The World Bank Economic Review،1999.
133. Donald R. F. and James W.K. 1985. **How are the small banks doing**? American Journal of Small Business، vol. IX، no. 3، winter 1985 .
134. Eccles، Performance measurement manifesto، Harvard Business Review، January، 1991، p131.
135. Elgady، I. Assessing the Financial Performance of Islamic Banking: The case of Sudanese banks. Phd Thesis from University of East London، 2016.
136. Elsiefy،S. Comparative Analysis of Qatari Islamic Banks Performance versus Conventional Banks Before، During and After the Financial Crisis، International Journal of Business and Commerce Vol. 3، No.3: Nov 2013.
137. Fadzlan،.Sufian. and Mazafar Shah. N. Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Brofitability: Empirical Evidence from the China Banking Sector. Frantiers of Economics in China، vol 4، N 2، 2009. pp 274-291.
138. Financial Stability Review، European Central bank، May 2016.
139. Finny ،R.G. **Evry Manager's Guide to Business Finance.** American Management Assiociation، 1994.
140. Ford، J. D. and D. A. Schellenberg. Conceptual issues of linkage in the assessment of organizational Performance. Academy of Management Review، January 1982.
141. Gaynor ،E. and Kirkpatrick ،R.C. Intoduction to Times-Series Modling and Forcasting in Business and Economics. Mac Graw Hill، INS.1994.
142. Gibson. j. 2001. Development in the profitability of Greek banks. **Economic Journal**، vol 98، 375-389.
143. Glueck W. F.، & Jauch L.R.، **Strategic Management and Business Policy**، fifth ed.، Me Graw – Hill Book Company،USA، 1988.
144. Gurrong J، Nancy tang، Eve law and Angela Sze. 2003. Determinants of bank profitability in Hong Kong. ***Monetary Authority Quarterly Bulltin***، 1 – 25

145. Hampel، G. H. and Simonson D.G.، Coleman A.B. **Bank Management: text and Cases**، fourth edition، New York: John wiley & Sons، INC.1994.
146. Handziski، B. The Efficiency of the Macedonian banking Sector. *Ministry of Finance، Macedonia*، 2004.
147. Hsiao، C. Analysis of Panel Data، second edition، Cambridge University، 2003.
148. Jaradat، M and Al-Qudah،A. The **Impact of Macroeconomic Variables and Banks Characteristics on Jordanian Islamic Banks Profitability: Empirical Evidence**، International Business Research، Vol. 6، No. 10، 2013.
149. Jeter، D. C. and P. K. Chaney، **Advance Accounting**. New Jersy: John Wiley & Sons In.2012.
150. John Cooper. **The Management and Regulation Of Banks** .(London.Macmillan Publishers LTD ،1984.
151. Kaplan،R and David، P،N .**The Balanced Measures that Drive Performance**. Harvard Business Review ، 1992.
152. Kevin J. Stiroh and Philip E. Strahan . **Competitive Dynamics of Deregulation: Evidence from U.S. Banking**، Journal of Money، Credit and Banking، Vol. 35، No. 5 (Oct.، 2003)، pp. 811-812
153. Khawaja، I and Musleh-ud Din. Determinants of Interest Spread in Pakistan، PIDE Working Papers، Pakistan Institute of Development Economics، 2007.
154. Khizer.A، Akhtar، M، and Hafiz. A. Bank-Specific and Macroeconomic Indicators of Profitability – Empirical Evidence from the Commercial Banks of Pakistan. International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 6، 2011.
155. Lumby، S. and C. Jones. ***Corporate Finance Theory and Practice***. London: South Western، 2011.
156. Lynh، Richard. **Corporate Strategy**. 2ed Pearson Education Limited. New York، 2000.
157. Masruki، R.، Ibrahim، N.Osman،E. and Abdul Wahab، H. Financial performance of Malaysian Islamic Banks versus conventional banks. Journal of Business and Policy Research 6(2)، 2010
158. Masruki،R،et al،.. Financial Performance of Malaysian founder Islamic Banks Versus Conventional Banks، Journal of Business and Policy، Vol. 6، No. 2، 2011.
159. MC Shane، R. and Sharpe. I.A times services / cross section Analysis of the determinants of Australia trading bank loan / deposit interest margins: 1962 – 1981. Journal of Banking and Finance، 1985 ،pp 115–135.

160. Mehran، H. Executive compensation structure، ownership، and firm performance. Journal of Financial Economics 28،1995، pp 163 – 184
161. Milhem. M، **Istaiteyeh**.R. **Finacial Performance of Islamic and Conventional Banks: Evidence from Jordan.** Global Journal of Business Research Vol. 9، No. 3، 2015، pp. 27-41
162. Miller.k and Bromiley.p ،Strategic Risk and Corporate Performance: An Analysis of Alternative Risk Measures. The Academy of Management Journal، Vol. 33، No. 4، 1990.
163. Molyneux، P. and Thornton، J. Determinants of European bank profitability. Journal of Banking and Finance 16. 1992.
164. Mustabshira Rushdi and Judith Tennant، **Profitability of Australian banks: 1985-2001**، A Journal of Policy Analysis and Reform، vol 10، issue 3، School of Economics، Australian National University، Canberra ACT Australia، 2003، pp. 229-243.
165. Nadica، Iloska. **AN Analysis of Bank Profitability in Macedonia**، Journal of Applied Economics and Business، Vol.2، Issue 1 – March، 2014.
166. Narayanan، V، and Nath .Organization Theory : **A Strategic Approach**، 1st Ed، Boston .
167. Obeidat ، b et al.، Evaluating the Profitability of the Islamic Banks in Jordan. EuroJournals، Issue 56 January، 2013.
168. Pao، W. J. Banking Performance: A preliminary comparison between Las Vegas and Macao. *Research* and Statistics Department، Monetary Authority of Macao، no. 03، 2007، p 45-60.
169. Pollitt، Christopher**. Beyong The Managerial Model: The Case For Broadening Performance Assessment in Government and The Public Services**، Financial Accountability and Management، Volume 2، Issue 3،1986.
170. Ramlana، H and Adnana،M، The **Profitability of Islamic and Conventional Bank: Case study in Malaysia**، Procedia Economics and Finance 35، 2016.
171. Revell J. **Inflation and financial institutions**. Financial times، London، 1979.
172. Richard M. Steers، Lyman W. Porter، Gregory A. Bigley**. Motivation and leadership at work** ،New York : McGraw-Hill، 1996.
173. Richard.L. **Corporate Strategy**، Pearson Education Limited، New York، 2000.
174. Roger L. M. & David D. V. **Modern money and banking**، 3rd ed. Macgrhill، New York، USA، 1993.
175. Rose، p، and Hudgins، S، Bank Management and Financial Services، Mc GRAW-HILL، Sixth Edition، 2005، PP 113-118.

176. Rummana.Z and Jamil، H. Performance Comparison Analysis of Islamic and Conventional Banks - Case Study of Pakistan. International Peer-reviewed Journal Vol.16، 2016.
177. Salma، S،A. ، Islamic Banking in the middle East and North Africa، Islamic economic studies Vol 20 N 1،2012.
178. Samir،O and Amer،Y. A comparative study on the financial performance between Islamic and conventional banks: Egypt case، International Journal of Business and Economic Development، Vol. 6، No2، 2015.
179. Short، B. **The relation Between Commercial bank Profit Rates and banking concentration in Canada**، Western Europe and Japan. Journal of Banking Finance، 1979.
180. Sinkey .J. **Commercial Bank Financial Management**، (Macmillan publishing Co .Inc .n .y ،1983.
181. Sinkey J. F. **Commercial Bank Financial Management**، fifth edition، MacMillan Publishing Company**.**1998.
182. Smirlock، M. Evidence of the (Non) relationship between concentration and profitability in banking. *Journal of Money، Credit، and Banking*، Vol. 17، 1985.
183. Sylvanus، L. **Efficiency of commercial banks Namibia**، Bank of Namibia، 2000.
184. TOUMI. k، Viviani.J and Elkacem.L. **A comparison of Leverage and Profitability of Islamic and Conventional Banks.** International Conference of the French Finance Association (AFFI) 2011، france
185. Tracy G. Herrick، **Bank Analysis**، First Edition، John Wiley & Sons، New York، 1978.
186. Vang. A.P. **and** Chan ،H.S**. Determinants of Bank Profitability in Macao**، AMCM QuarterlyBulletin، **2009.**
187. Wheelen، Thomas L. & Hunger J. David .**Strategic Management**، Addison Wesley Publishing Company، 2nd ed.، 1987.
188. Wild، J.، and Subramanyman.K.R. Financial Statement Analysis. 9th ed . N.Y : Mc GRAW-HILL، 2007.
189. Youssef، A and Samir، O. A comparative study on the financial performance between Islamic and conventional banks: Egypt case. International Journal of Business and Economic Development Vol. 3 N 3، 2015.
190. Zamir Iqbal. **The Impact of Consolidation on Islamic Financial Services Industry**، Islamic Economic Studies،Vol. 15، No. 2، January 2008.
191. Zeitun، R. **Determinants of Islamic and Conventional Banks Performance in GCC Countries Using Panel Data Analysis**، Global Economy a nd Finance Journal Vol. 5. No. 1. March 2012.

مواقع الأنترنت

192. http://www.alahli.com
193. http:// www.bmcebank.ma
194. http:// www.bna.dz،
195. http://www.lfbank.ly
196. https//www.cbq.qa.
197. http://www.emiratesnbd.com
198. https://www.riyadbank.com
199. http:// www.alrajhibank.com.
200. http://www.dib.ae.
201. http://www.sib.ae،
202. https : //www.kfh.com.
203. http : //www.jordanislamicbank.com.
204. http://www.faisalbank.com.eg
205. https://www.qib.com.qa
206. http://www.albarakabank.com.tn
207. http://www.qiib.com.qa،
208. http://www.albarakabank.com.eg.
209. http://www.adib.com/ar
210. http://ssrn.com/ .